

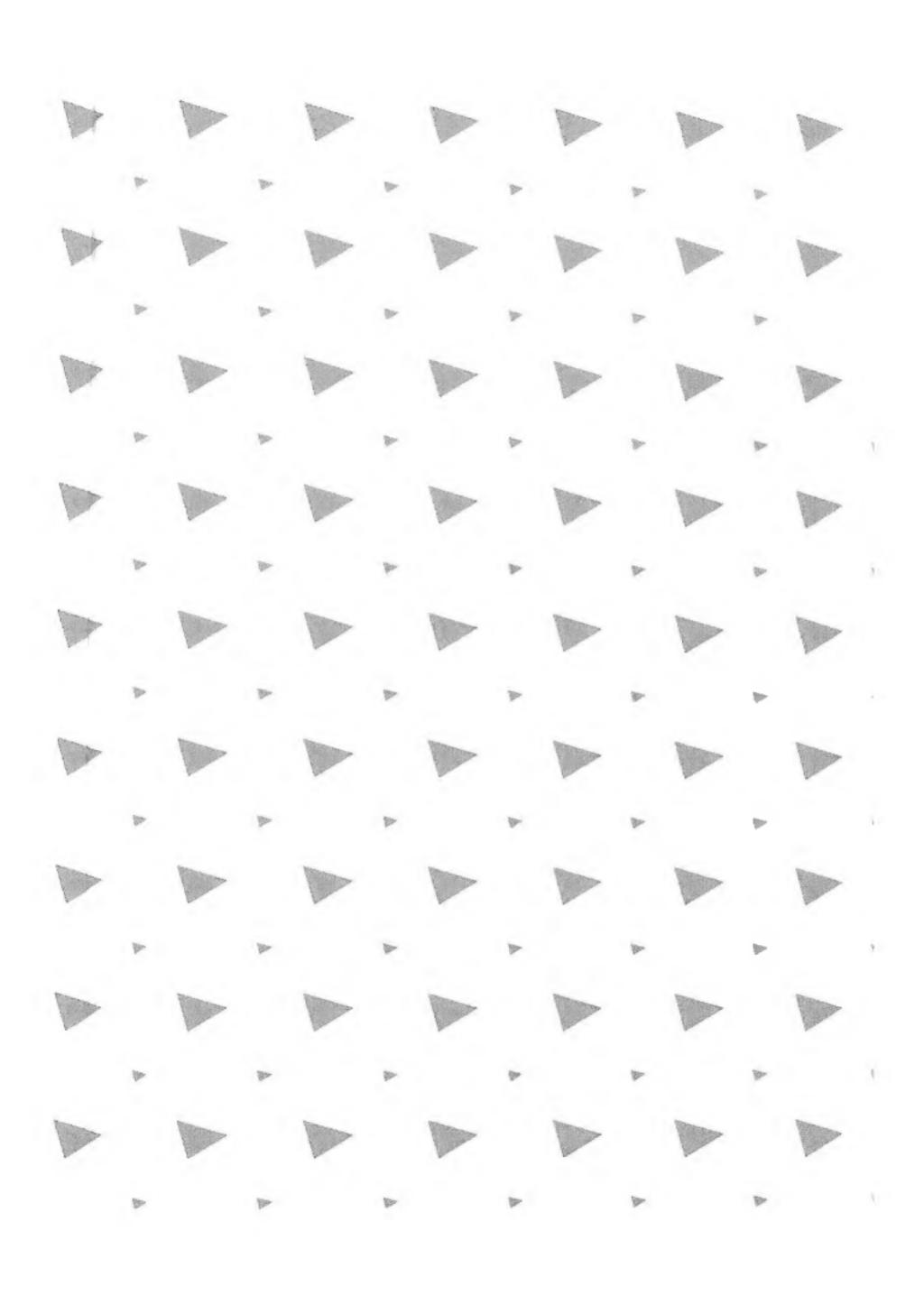
مَوْسَى وَعَةٌ

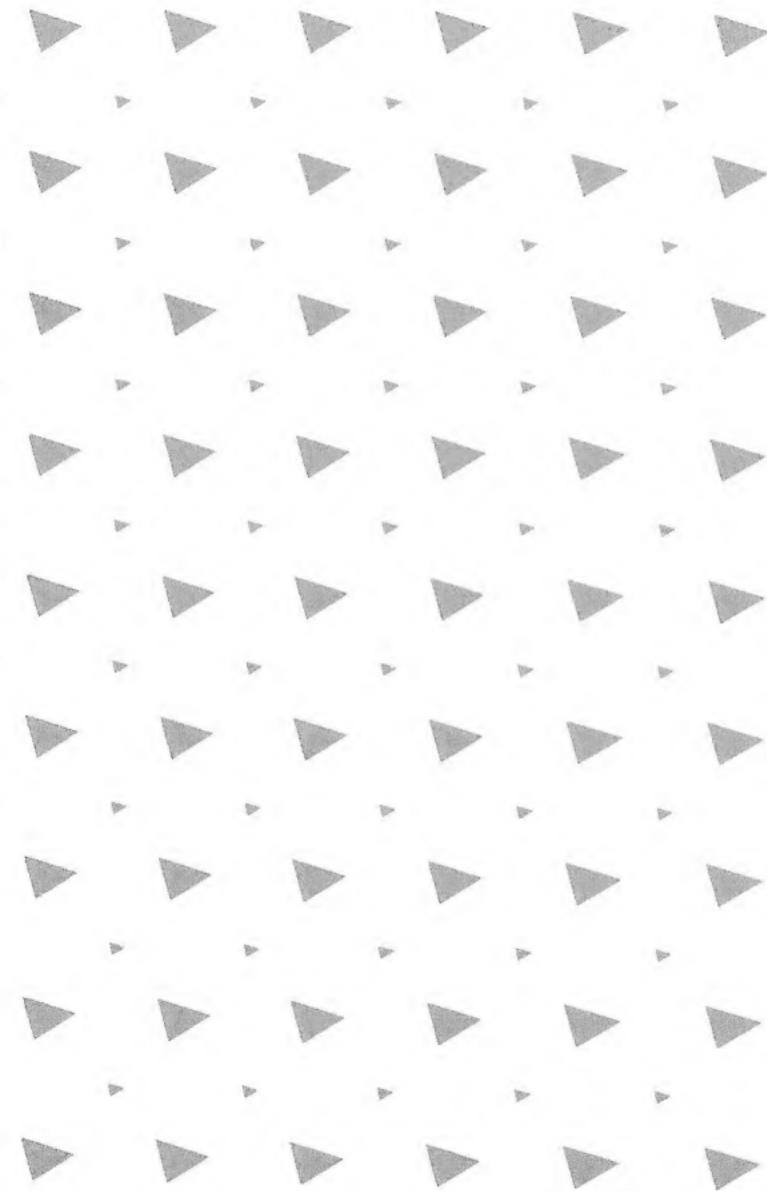
الدكتور
حسين بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الثالث



0439073





**مَوْسُوَّعَةُ
الدُّكْتُورِ
مُحَضِّرِ بَنِي مُحَمَّدٍ
رَئِيسِ وزَارَةِ الْمَدِينَةِ
الْجَمِيلُ الدَّالِلُ**

مَوْسُوْدَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدْ بْنُ مُحَمَّدْ
رَئِيسُ وزراءِ ماليزيا
المُجَلِّدُ الثَّالِثُ

آخْرَيَا

الناشرون

دار الكتاب اللبناني

بِلْزُوت

دار الفكر - كلية الامير

دار الكتاب المركب

القاهرة

كتاب المتن

الجُنُرُّ الْأَوَّلُ

تَامِلَاتٌ فِي وَضَائِعٍ
آتَى حَسَنًا

النحويات

| | |
|---|-----|
| الفصل الأول - طريق آسيا لاسترداد وضعها السوى | ٧ |
| الفصل الثاني - الدول الصغرى في مواجهة القوة العظمى | ١٣ |
| الفصل الثالث - كانت الحياة مدرسة ومتزلا | ٢١ |
| الفصل الرابع - زعماء في الديموقراطية | ٢٧ |
| الفصل الخامس - ميادين القتل | ٣٥ |
| الفصل السادس - دروس من اليابان | ٤٣ |
| الفصل السابع - التحكم في العملة | ٥١ |
| الفصل الثامن - زيارتى إلى الصين | ٦٣ |
| الفصل التاسع - أفكارى عن تيمور الشرقية | ٧٣ |
| الفصل العاشر - العالم الإسلامي | ٨١ |
| الفصل الحادى عشر - الماليزيون غير الأسيوياء | ٨٩ |
| الفصل الثاني عشر - العالم الرأسمالي | ٩٧ |
| الفصل الثالث عشر - القيم الأسيوية | ١٠٥ |
| الفصل الرابع عشر - العولمة | ١١١ |
| الفصل الخامس عشر - سياسة الصين الموحدة | ١١٩ |
| الفصل السادس عشر - الأسلوب الماليزي | ١٢٧ |
| الفصل السابع عشر - أسطورة المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) | ١٣٥ |
| الفصل الثامن عشر - لابد للإيابان من أن تستعيد ثقتها بنفسها | ١٤٩ |

الفصل الأول

طريق آسيا إلى ميرداد وطريقها السوي

منذ بضع مئات من السنين كانت آسيا قارة بلا مستقبل ، ويعتقد الكثيرون الآن أننا نشاهد عودة التاريخ ؛ فآسيا مرة ثانية أصبحت قارة بدون مستقبل .

غriet الشمس وذبح التنين وانقرضت النمور ، واتهينا جميعا ، وربما كان ذلك صحيحًا .

فما لا شك فيه أن هذا سوف تثبت صحته إذا لم نستطع نحن الآسيوين أن نستجمع إرادتنا الهائلة وإبداعنا العميق ؛ للإصلاح ولإعادة البناء ولاسترداد وضعنا السوى ولاستعادة حيواتنا كاملة .

فإذا فشلنا في جعل كل شعبنا وجميع الشركات والمنظمات والمؤسسات تستجيب ببطولة وعما في الكفاية لدواعي الأزمة الحالية فسوف تتردى بسرعة فاتحة في هاوية سحيقة ، وسوف تتبدل آمالنا وطموحاتنا وتنتهي الدفعـة الشرق آسيوية للحفاظ على موعدنا مع موقعنا الصحيح في الأسرة الدولية .

ولكن ما العمل الآن إذا كانت حريصين على موعدنا مع التاريخ ؟

فلدينا اليوم العديد من الخبراء والمنظمات الذين يقدمون لنا العلاج السريع ، الذي يعتبر بمثابة المعادل الاقتصادي لجرعات الدواء السحرية التي تؤدي بنا سريعا إلى طريق الخلاص .

وكل من يعرف جلاميد الصخر التي انهالت علينا من جبل الليبرالية ، عقيدة السوق الحرة ، ويغيرنا الآخرون بأن كل شيء سوف يكون على ما يرام إذا نحن سلكنا طريق التحرر وأعدنا تنظيم صفوفنا وافتتحنا على العالم .

ويبدو البعض أكثر تحديداً حين يقول : سيكون كل شيء على ما يرام ؛ إذا سمحنا للحرية الكاملة لرؤوس الأموال العالمية أن تفعل ما تشاء ، وتكون مقيدة فقط بأيدي قوة السوق السحرية .

وحتى البعض الآخر يريد أكثر تركيزاً ، بدقة تماثل دقة الليزر ، فيقول (سوف تحل جميع المشكلات ويزغ فجر يوم جديد ؛ إذا نحن سمحنا للممولين الأجانب بشراء قطاعنا المالي - وخاصة بنوكنا - حتى لا تكون عننا بنوك ولا مؤسسات مالية تملكها بعد ذلك) .

استميحكم عذراً في أن أختلف عن هذه الحلول الفرطة في البساطة ، وأعتقد أن طريقنا إلى الخلاص لا يمكن في عقيدة مبسطة ، وأعتقد أنها ينبغي علينا أن تكون واقعيين تماماً ، وتبعد السياسة التي تحقق لنا النتائج المرجوة ، وفي يقيني أن الأمر لا يهمنا إذا كانت القطة سوداء أو بيضاء ؛ فالعبرة بتأكيناً فقط من أنها رائعة في اصطياد الفران .

والمطلوب ليس فقط صيغة واحدة ، بل مائة سياسة ودراسة وعمل مختلف ألوانها فلا تجدى خطة واحدة بجلب الرخاء للجميع ولكل الدول ، ففي علوم الاقتصاد والتنمية الوطنية مثل ما في الطب ؛ ليس هناك سبيل ثالثي واحد للعلاج .

ولكي تنجح السياسات والأعمال في نظرى لابد أن تتناسب مع الحاجات المحددة والشروط المحددة والظروف المحددة .

ونظراً إلى أنه لم يكن هناك غودج شرق آسيوى للنجاح قبل انهيار عام ٩٧ ، فليس هناك غودج واحد شرق آسيوى واحد للنجاح بعد انهيار عام ٩٧ وبينما كنا فيما مضى نستطيع أن نتعلم من تبادل الخبرات فيما بيننا ، يتحتم علينا أن نصوغ بأنفسنا عبارات النجاح الفردى ..

وعلى أية حال ، فمن أجل أن تزتى هذه العبارات المتعددة ثمارها أرى أنها يجب أن توافر فيها الخصائص التالية :

أولاً - يجب أن تشمل جهودنا جميعاً من أجل استرداد وضعنا السوى على نظرة شاملة ، فلأننا نستطيع أن نتحمل عواقب إهمال الاستقرار السياسي والطمانينة الاجتماعية والتماسك عندما نركز على اهتمامنا بالاقتصاديات ، ولو سوء الحظ ، لدينا - الآن - كثير من النصائح لخباء المال والاقتصاد ، الذين يبدو أنهم لا يعلمون أن هناك عالم آخر غير عالم المال والاقتصاد ، ولا يضعون بناء على ذلك أمام أعينهم الصورة الاقتصادية المريضة لتدخل ضيمن حساباتهم ، ولا يولون الشؤون السياسية والاجتماعية إلا أقل تقدير .

فإذا أهملنا الاستقرار السياسي والاطمئنان الاجتماعي والتماسك ، فإن كل نجاح اقتصادي نحققه ، وكل تنمية تقوم بها رعايا لا تفضي إلى شيء نتيجة الثورات السياسية والصراعات الاجتماعية .

ثانياً - إذا افترضنا أننا توصلنا إلى فكرة شاملة ، فيجب أن نضمنها نظاماً للأولويات يكون واضحاً ومتوجماً ، وهو ما يشير إلى الفكر الاستراتيجي تماماً ،

ومن الواضح أن عمل أي شيء يقع في نطاق القوة البشرية يمكن تحقيقه من أجل ضيمان دفع أنصبة أصحاب البنوك الأجنبية الحمقى ؛ وهو أمر يبدو أنه لا يدخل تلقائياً ضمن الأولويات العاجلة المعقولة أو المنتجة ؛ إذا كان الدفع ممكناً فقط حين يحرم العاملون من وظائفهم ، ويسحب الدعم عن المواد الغذائية ويتشرش الشغب اليومي ويعم العنف في الشوارع .

وبينما يتبعنا منح المقرضين الأجانب استحقاقهم بأي ثمن ، فإن أيام محاولة من جانبنا لمساعدة البنك المحلي أو الأعمال الخيرة سوف ينظر إليها الغير على أنها (كفالة مؤقتة) ويتهمنا بخلق مخاطر مماثلة معنية تؤدي إلى التدمير الخطير لأنظمتنا المالية والاقتصادية في الحاضر والمستقبل ، فلماذا لا تعتبر مساعدة البنك الأجنبي (كفالة مؤقتة) لأن يؤدي إلى مخاطرة معنية ؟ إنه ليس يتعذر فهمه أنه يدبر البنك الأجنبية قديسون حصفاء ؛ حتى ولو كانوا طائشين ولا يكفلهم الأمر شيئاً ؟ وهل هم معصومون من الجمود الأخلاقي ؟

ثالثا - من الواضح أن هناك تركيزا حتميا دقينا ، فالموارد سوف تكون دائما محدودة ، علينا - إذا - أن نركزها في تحقيق أشد الأهداف حيوية ، ولو أن عددا من الأشياء يكون مهما جدا ، فإن قليلا من الأشياء يكون ذات أهمية إستراتيجية .

فهي المفاتيح التي تفتح مئات الأبواب ، ويجب أن تتأكد جميعا من أننا نركز وقتنا ومواردننا المحدودة على إيجاد هذه المفاتيح القليلة واستخدامها ،

رابعا - هناك حاجة للموازنة ، وخاصة بين مطالب التنمية الاجتماعية والرخاء ، والاستقرار السياسي والتماسك وبين الأهداف المالية والاقتصادية ، وهناك حاجة كذلك للموازنة بين الضروريات ذات المدى القصير والضروريات ذات المدى البعيد .

خامسا - أعتقد أننا يجب أن تكون قصيرا النظر ، فليست هناك نظريات أو مبادئ أو عبارات توسيع موضع التقديس بحيث لا تخضعها للشخص الدقيق والتعديل والتغيير أو حتى للاستثناء عنها ، ويبقى أن تكون واقعية ؟ فلاتهمنا إلا التتابع ، فلا يجب أن نعلن بفخر أن العملية نجحت ولكن المريض مات .

سادسا - أظن أننا إذا أردنا أن ننهض سريعا وأن نستعيد التنمية بثبات وقدراتنا التنافسية بحماس ومرؤتنا الاقتصادية ، لكننا في حاجة إلى جهد وطني شامل ، فالآمة بأكملها يجب أن تكون موحدة ، وأكثر من ذلك ، يجب أن تعبأ الآمة بأسرها تماما وأن تعمل جميعها كعضو واحد يتوحد خلف هدف واحد ، وهذا ما يجعل المجتمعات شرق آسيا تحظى بميزة مقارنة .

ويذهب الكثيرون إلى أن الشعب الياباني لم تفتح عيونه بعد على الحقيقة التي مفادها أن اقتصاده يعاني من أزمة ، وأنه في حاجة إلى بذل جهد مكثف إذا أراد للبيان أن تستعيد دورها بوصفها مصدراً للقوة المحركة لشرق آسيا .

ولا يمكن أن ينطبق هذا القول على دولة ماليزيا ، فالماليزيون يدركون أنهم في أزمة عميقة ، ونعلم أننا يجب أن نسعى إلى الإصلاح وإعادة البناء إذا أردنا أن نسترد وضعنا السوي وأن نستعيد حيويتنا كاملة .

ومنذ أن سرنا في الطريق الاقتصادي السوي وطبقنا التحكم الاختياري في العملة في ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ تراجع الاقتصاد الماليزي عن حافة الكارثة المفجعة .

استطعنا أن نخفض سعر الفائدة ؛ ولهذا تستطيع الشركات أن تبدأ في التقاط أنفاسها والاستثمار مرة أخرى ، ووفرنا السيولة حتى تعاود قاطرة التنمية دورانها ثانية .

ومنذ ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ صارت بورصة الأرaca المالية في كوالالامبور الأولى في الأداء في العالم ؛ فقد زادت أسعارها عن النصف ،

ولا يزال الوقت مبكرا لأن نقول إن ماليزيا تسير بخطى ثابتة على طريق استعادة وضعها السوي وأن آسيا سوف تستعيد وضعها السوي كذلك ، ولكن الواضح أن معظمها يسير في طريق الإصلاح ، واعتقدنا أننا جميعا تقريبا سوف نسير على درب التنمية لستعيد التنمية التي تعطلت .

الفَصْلُ الثَّانِي

الدول الصغرى في مواجهة المؤيّنظام

كان التركيز الأساسي في مجموعة قمة الـ ١٥ الناجحة تماماً والمتعددة في ١٠ فبراير عام ١٩٩٩ في خليج مونتيجو بجامايكا على النظام المالي العالمي ، وكانت القضية حيوية حيث كان لها أثر كبير في الدول النامية .

لأول مرة تركز مثل هذه القمة على النظام المالي العالمي ، وترجع أهميته في هذا الوقت إلى أن الدول النامية تعاني من مشكلات حقيقة متعلقة به ، ومن بين دول مجموعة الـ ١٥ كانت كل من ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل تواجه مشكلات سببها تجارة العملة ، ونعرف عاًقب هجومهم على اقتصادنا .

وكانت هناك دول كثيرة توافقاً إلى سماع الأسلوب الذي عالجت به ماليزيا المشكلة شامل التحكم في العملة وتنظيم تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل من الدول الأخرى ، والآن ، نرحب تماماً بالتهديد الذي تأتي به العولمة ، ونحن نعلم جميعاً أن العولمة على وشك أن تحدث ، فلأنستطيع وقفها ، ولكن من جانب آخر يمكن تنظيمها بطريقة لا تضر بالاقتصاديات الوطنية .

ونحن في حاجة إلى الدخول في مباحثات مع دول الشمال أي : الدول المتقدمة ، وبالتحديد مع دول مجموعة الـ ٧ وهي الدول الرائدة في الصناعة ، ونظن أنه عندما يوضع الخطط المالي العالمي الجديد يجب الابتعاد وضمه فقط على دول مجموعة الـ ٧ أو مؤسسات بريتون وودز مثل صندوق النقد الدولي (IMF) أو البنك الدولي أو بنك التسويه العالمي (BIS) ، فلابد من أن يكون للدول النامية مثل ماليزيا رأي في تغيير النظام المالي العالمي حيث واجهنا المشكلات التي كان سبباً فيها . وفي مؤتمر مجموعة الـ ١٥ كانت

فزويلا حريةصة جدا على معرفة تفاصيل تحكم ماليزيا في عملتها ، فشرحت كيف منعنا المال الماليزي من الوقوع في قبضة تجار العملة ، والقضية كيف تدفع ثمن الواردات عند تحكمنا في العملة ، ففي ظروف ماليزيا شرحت أننا نصدر أكثر مما نستورد . ولذلك فلدينا القدر الكافي من العملة الأجنبية لتدفع ثمن وارداتنا بل وأن نسدد ديوننا .

وعلى أية حال ففي حالة دول أمريكا اللاتينية تبلغ قيمة الواردات أكبر بكثير من قيمة الصادرات ، ولهذا فعليهم أن يقتربوا ليدفعوا ثمن وارداتهم ، ولهذا السبب ، عندما انخفضت قيمة عملاتهم وجدوا أنفسهم غيرقادرين على الدفع ، وكان من الصعب عليهم أن يحاكوا ما فعلت ماليزيا .

وسلكت البرازيل منهجا مختلفا بقبولها نظام صندوق النقد الدولي ، ورغم أننا تعرضنا للهجوم تماما مثل البرازيل ، لكننا كنا قادرين على مقاومة الحاجة للذهب إلى صندوق النقد الدولي ، فاستردنا تحكمنا في عملتنا .

ونحن في ماليزيا كنا ناقش أسلوب التحكم في العملة منذ زمن بعيد ، وكان الكثيرون من خائفين من قدرتهم على تدمير اقتصادنا ، ومن الصعب إقناع الجميع بأننا في حاجة إلى التحكم في عملتنا ، وفي النهاية اتفق الجميع على أنه لا مخرج إلا بالتحكم ، ونعرف الآن أن التحكم في العملة كان مؤثرا على استقرار اقتصادنا وإعادته إلى مسار التنمية .

وقبل أن أحضر قمة مجموعة - ١٥ حضرت المنتدى الاقتصادي العالمي في ديفوس بسويسرا ، وكانت متقدما على أن أحضره كل عام ولكن في السنوات المشرورة الماضية كان يحضره مئلون بلادنا ، ومن هؤلاء نائب رئيس الوزراء أوريلياهيم ، الذي كان محظوظا لأنه كان يوافق دائما على وجهات نظر الغرب ، والآن بعد أن دانتنا دول الغرب ، شعرت بضرورة توجيهي إلى ديفوس لأنفس الأسباب ، وأردت أن أجدد الفرصة سانحة لأخذت إليهم عن تحكمنا في عملتنا ، فوجذتهم لا يعرفون شيئا عن نوع التحكم الذي

فرضناه ، وكان الكثير من المتحدثين في ديلوس لا يزالون يؤيدون فكرة التحكم في العملة ، ثم تغير سلوكهم ظاهريا ، وعبر الكثيرون منهم عن رفضهم لصندوق النقد الدولي وتجارة العملة ، وتحدث رئيس وزراء كندا چان كريستان عن (الصبية ذوى حمالات البسطاء الحمراء) محاولاً أن يعلم الحكومات كيف تحكم بلادها ؟ والواضح أنه لا يحب أن يعلمه هؤلاء الصبية الذين لم يتولوا الحكم من قبل كيف يحكم بلاده ؟

ويؤيد كثير من الناس - الأكاديميين - موقف ماليزيا ، إلى درجة أن إحدى الجلات الغربية المشهورة عبرت عن وجهة نظرها بأن الحديث الصاخب المشرق الذى ألقاه رئيس الوزراء مهاتير أصبح اليوم يتوجه إليه على أنه (حكمة شائعة) .

ومن جانبي ، فأنا سعيد أن كثيراً من الناس فى الغرب يدركون وجهة نظرنا عن تجارة العملة ، ولكننا لازلنا نرفض الخروج إلى أي مكان ابتعاداً تنظيم تجارة العملة ، فالولايات المتحدة بالذات لازالت تعارض كثيراً منها محاولة لكبح جماح تجارة العملة .

وفي ديلوس ، أتيحت لي الفرصة لأننى برأى التحرير فى كبرى الصحف الغربية وشبكات التلفاز ، ويحلو لبعضهم أن ينتقى معداً لليهودية ، وباعتبار أن تجارة العملة من اليهود والأوروبيين فإننى بالتأني أكون معادياً لليهودية ، ولا ينفي تعاملنا مع الشركات اليهودية مثل : سالومون سميث بيرنى وجولدمان ساكس بوصفهما مستشارين للحكومة المالايزية عنى صفة عدائى لليهودية ، ويبدو أن هناك رغبة فى بث العداء لليهود حتى تواجه ماليزيا الصاعق فى جذب الاستثمارات أو اقتراض المال .

وفي هونج كونج فى عام ١٩٩٧ حين اجتمع البنك الدولى مع صندوق النقد الدولى وجهت اللوم إلى تجارة العملة الذين تسببوا فى الانهيار الاقتصادى الذى عانت منه البلاد ، فهاجمنى على الفور جموع منهم واتهمونى بأنى فشلت فى فهم السوق资料 من العالمى وسلوك الرعاة للمستثمرين ، وكلما وجهت النقد إليهم خفضوا قيمة الينجيت (العملة المالايزية) عقاباً لي ، ونصحنى بعض المالايزيين بألاخوض فى حدث تجارة العملة ، لأنهم يستطيعون أن يعقدوا الأمور أمامنا .

ويسبب ضغط صندوق النقد الدولي قمنا مبدئياً برفع سعر الفائدة وضغط القروض لأعمالنا الحرة ، وكادت البنوك والأعمال الحرة أن تفلس ، وقررت الحكومة الماليزية أن ترفض وصية صندوق النقد الدولي وأن تفرض تحكمًا في العملة وأن تخفض سعر الفائدة ، وأن تزيد في السيولة ، وأدانتا الجميع تقريباً ، وقالوا إن الوضع الاقتصادي سوف يسوء أو على أحسن التقديرات سوف يتحسن فقط لفترة وجيزة .

ولكن اليوم وكما نعرف فإن كثيراً من الخبراء قد توصلوا إلى الرأي بأننا على صواب في كل الحالتين ، ولم ترفض آراء الآخرين ببساطة لمجرد الرفض ، فربما لم نكن خبراء في تحليل الأنظمة ولا أسئلة أكاديميين ، لكن لدينا خبرة كافية لتنمية ماليزيا ، ذلك البلد المتعدد الأعراق وربما كان غير مستقر إذ يعتمد على سلعتين فقط وهما : المطاط والقصدير ، وقد حولتنا ماليزيا إلى دولة متوسطة الدخل حيث يتكون ٨٠٪ من صادراتها التي تقدر بسبعين مليار دولار أمريكي من السلع الإلكترونية المقدمة ، وبالتالي ، نحن واثقون من معرفتنا لنظام حكم البلاد وتنميتها وإدارة أموالها ، فعندما اتخذنا موقفاً ضد تحكم العملة وتدفعات رؤوس الأموال القصيرة الأجل غير المشروطة ، كنا نعرف ما نعمل .

كان نابي أبو إبراهيم الذي أكلته مؤخرار جلا شعبياً يحب أن يمتدحه كبار الشخصيات الأجنبية ، وكان محبوباً بصفة خاصة من نظرائه الأميركيين لأنهم كانوا يوافقهم دائماً ، وأخشى أن أصبح عمّا في ضميري فتكون بعض وجهات نظرى غير محببة للأجانب ، فهذا شىء لا أقدر على تحمله .

كنت ثائراً في أيام الدراسة وأنا طالب ، ولم أكن محبوباً لدى المدرسين ، وحتى لو حصلت على درجات عليا ، ولم أكن أحصل على توصيات طيبة ، أردت أن أدرس القانون ولكنني لم أحصل على منحة دراسية فيه ، وعندما كنت شاباً كان يتعين علينا أن نسمى كل الأوروبيين (تون) باللغة الماليزية أي السادة ، ودائماً كنا في الموضوع الأدنى منهم ، وكانت أمعنعاً دائماً عندما أدعوا أمرأة ما بالسيد ، وأظن أننى لابد أن أكون سيداً في

وطني ، وكنا ندعوهם بالسادة تأدباً منا ، ولكنهم كانوا يفترضون أننا حين ندعوهם بالسادة أننا أدنى منهم ، ولم تكن ماليزيا مستعمرة كاملة ، بل كانت تحكمها حكوماتنا وسلطنتنا ، وعندما عاد إلينا البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية أرادت بريطانيا أن تجعل ماليزيا مستعمرة كاملة فقمت بتنظيم مظاهرات الاحتجاج ضد الاتحاد الماليزي المقترن ، فلا يريد أن تخضع لحكم شعوب أخرى ، أرادت أن تكون مستقلة ، فلابد لأنهن أوامر من الآخرين ، فإذا كنت مستقلًا فانت حر تستطيع أن تعبر عما تفكّر فيه .

ولسوء الحظ ، أن الغرب يدافع عن حرية الكلمة ، ولكنه لا يحب من الآخرين أن يوجهوا إليه النقد الحر ، وهذا هو شأن الدولة والتذوق الحر عبر الحدود ، في بينما يصر على التذوق الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود ، يعارضون التذوق الحر للناس وخاصة الملونين الفقراء إلى بلادهم ، فالنزاهة والعدالة تعنى شيئاً مختلفاً بالنسبة لهم ، ذكر قضية شهيرة عن مضمار الجولف في كاليفورنيا الذي اشتراه اليابانيون ، إذ باعه الأميركيون نظراً حاجتهم إلى المال ، ولكن اليابانيين لا يستطيعون أن يصبحوا أعضاء في نادي الجولف ، فهذا عدل بالنسبة لهم ولكن مثله ليس عدلاً بالنسبة للأخرين .

ويبدو القرن الحادى والعشرون كشيماً بالنسبة للعالم النامي ، ولسوء الحظ أنه يبدو كذلك مالم تستطع دول المجموعة الـ ١٥ أن تؤثر على قرارات بعض دول الشمال ، كدول أوروبا مثلاً .

وهناك محاولة جادة من قبل دول الشمال للتحكم في اقتصاد العالم ، فشركات البترول التي تفككت إلى شركات صغيرة ، تندمج الآن مع بعضها البعض لتصبح عملاقة ، وشركات صناعة السيارات كذلك تندمج لتصبح أضخم ، وكل الصناعات تصبح ضخمة للغاية ؛ لأنها بحجمها الكبير تستطيع أن تحكم في الصناعات في الدول الصغرى مثل صناعات ماليزيا ، هاجموا سوقنا للأوراق المالية مسببين انخفاضاً في أسعار الأسهم ، حتى يتمكنوا من شراء شركاتنا بأسعار أرخص ، فأننا متزعزع من أننا سوف نفقد استقلالنا إذا حدث ذلك .

وفي جانب السياسة ، ربما كنا نبدو مستقلين ، ولكننا - إذا أصبح الغير يتحكم فينا - فسوف نفقد حريةنا السياسية كذلك ، ونضرب الأمثال بجمهوريات الموز في أمريكا الوسطى ، فهناك يعتمد الاقتصاد تماماً على العائد من الموز ، فأصحاب مزارع الموز الأجانب قادرون على التأثير على السياسة في هذه البلاد .

والطريق الوحيد لمنع هذه الأمور من الواقع هو العمل سويا ، فالبيان يجب أن تفهم مشكلاتنا ، واليابان ثانية أضخم اقتصاد عالمي ؛ ولهذا ينبغي على اليابان أن تعمل معنا سويا .

وقبل المؤتمر الأخير لوزراء المالية لمجموعة الـ ٧ في بون بالمانيا ، حررت رسائل لكل زعماء دول مجموعة الـ ٧ بما فيهم رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون ، وطلبت منهم أن يستشروا الدول النامية عند وضع المخطط المالي العالمي الجديد ، ويجب أن يكون لدى دول مجموعة الـ ١٥ دور في هذه العملية وكما نعرف ، فإن دول الشمال قررت أن يتم التخطيط للنظام الجديد فقط بمعرفة دول مجموعة الـ ٧ والمؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية وغيرها مما يقع تحت سيطرتهم ، وليس لنا رأي ، والخل هو التوجه لمساعدتهم هم وليس مساعدة أنفسنا ، وتعتقد كل من اليابان والمانيا وفرنسا وحتى كندا أن شكلام من أشكال التحكم في العملة مطلوب ، وعلى أي حال ، تقتصر تجارة العملة على وجه التحديد على الشركات الأمريكية ؛ ولهذا ، فحتى توافق الولايات المتحدة سوف لا يكون هناك مخطط مالي جديد .

ولائي لأؤيد كذلك فكرة طرحتها اليابان مفادها أن يكون هناك نطاق لسعر تحويل العملة بين الدولار الأمريكي وبين الياباني واليورو الأوروبي ، وفي طريق عودتى من چامسايكا التقى الرئيس الفرنسي شيراك لمدة ساعتين ، وهو كذلك يوافق على هذه الفكرة ، لدرجة أنه ذهب إلى الولايات المتحدة لتأييدها ، ولكن ، كما نعرف فإن القرار فى هذه القضية غامض ، وتقول الولايات المتحدة إن الجميع متتفقون على الاتنظم تجارة

العملة ، ولكن الآخرين يقولون إن الولايات المتحدة وحدها هي التي ترفض الفكرة ، فتجارة العملة تفيد الولايات المتحدة ؟ فلماذا يعملون على تنظيمها ؟

وفي العالم ذي القطبين ، كان يتعمّن على الدول الرأسمالية أن تتعامل معنا وديا ، وإلا جئنا إلى القطب الآخر الشيوعي ، ولكننا الآن لا نستطيع أن نلجأ إلى الطرف الآخر بعد ، وسيطّل هذا الوضع قائما مالم تقر اليابان ودول الاتحاد الأوروبي أن تعارض القوة العظمى في الولايات المتحدة ، وتستطع اليابان أن تفعل ذلك إذا تصرفت في ارتباطها بالدولار ، وبالتالي تستطيع اليابان أن تبيع لنا بعض المال .

الفَصْلُ الْثَّالِثُ

كَانَتِ الْحَيَاةُ مَذَرَّةً وَمَنِّزَةً

عندما ذهبت إلى الجامعة في ستفاغوره ، اعتبرني الجميع واحدا من أسعد الطلاب المحظوظين في ماليزيا ، ففي ذلك الوقت ، كان القليل من الناس وخاصة من مواطني البلاد الأصليين هم الذين يستطيعون النهاب إلى الجامعة ، ونادرا ما كان يحصل المرء على منحة دراسية ؛ ولهذا كنت محظوظا عندما حصلت على هذه المنحة ، واليوم توافر الآلاف والألاف من المنح الدراسية محلية وعالميا ، ويمكن للطلاب أن يدرسوها في مادة طالما توافرت لديهم القدرة على ذلك ، والمشكلة اليوم ليست في الفرصة المتاحة للدراسة بل في رغبة الشخص في أن يتلقى تعليما أفضل ، فأخيابنا يحصل الطالب على منحة دراسية ولكنه لا يستذكر دروسه ، فالطلاب يعتبرون المنحة الدراسية قضية مسلما بها ، ويظنون أن من حقهم الالتحاق بالجامعة ولكن ليس من مسؤوليتهم المذاكرة ، وينشغل بعضهم بنشاطات تباعد بينهم وبين التركيز في الدراسة ، وبعضهم يهتم كثيرا بالسياسة ويعتقدون أنهم يعرفون كيف تحكم البلاد ، ويمضون وقتا طويلا في التظاهر أو يجادلون في نظام الحكم في البلاد ، ونتيجة لذلك ، ورغم حصولهم على فرصة الالتحاق بالجامعة فلا يتلقون من التعليم التدريسي المقرر لهم .

ولا يهمني أن يكون الطلاب مهتمين بالسياسة ، بل يهمني ألا يذهبوا إلى الجامعة لمجرد أن يصبحوا ضالعين في السياسة ، فنحن نفق المال العام لتعليمهم ، ومن العته أن نبدد المال الخصص للتعليم .

كنت نشطا في السياسة عندما كنت طالبا بالجامعة ، وكان ذلك حينما كانت ماليزيا ترزح تحت الحكم الأجنبي . وكانت أنا ضد الحكم الاستعماري معتقدا أن الاستقلال سوف يهيئ فرصا أوفر للتعليم ، أما ونحن - الآن - مستقلون ، فيجب علينا أن نستغل

فرص التعليم المتاحة لنا للحصول على تعليم أفضل ، ونحن نفق ٢٠٪ من موازنة الدولة على التعليم أكثر من آية دولة أخرى ، لذلك فليس هناك داع لكي يشور الطلاب على الحكومة ، فطموحات جيلنا تم تحقيقها ، ومتزلاه وزير التعليم في حكومتنا منزلة رفيعة جداً لأننا نعتقد أن التعليم هو الطريق الذي ينهض بالشعب إلى أعلى الدرجات ، فإذا أرادت البلاد أن ترقى فلابد أن يتعلم الشعب ، ويعتقد البعض أن اليابان تركز كثيراً على التعليم محدثة شيئاً من التوتر ، فالأسرة تلقى عبئاً كبيراً جداً على الطفل .

فإذا أضفنا إلى ذلك تعریض الطفل إلى أسلوب حياة تتوافق فيه الحرية الزائدة وعدم اللياقة مثلما هو الحال في السينما الغربية العنيفة ، فإنهم سوف يتبعون هذا النمط من الحياة من شدة الضغط عليهم ، ويطبيع الحال ، ليس كل الأفراد يتسبّبون بهؤلاء ، ولكن كل مجتمع يوجد فيه من لديهم القدرة على ضبط النفس وإن كانوا قلة ، وهو لاء القوم يسهل التأثير عليهم .

وتلعب الأسرة دوراً مهماً للغاية في التعليم ، فأنا مدین في تربيتي وتعلمي لوالدي الذي كانت تسانده والدتي ، فكلامها كان حازماً قوياً وحريراً على التعليم ، أحبت القراءة منذ الصغر ، وعندما كنت في الصف الرابع كنت أميناً لمكتبة الفصل ، كنت أشتري مجلات الفصل في العطلات الأسبوعية ، وكانت أقرأ جميع القصص التي تنشرها المجلات ، وربما قرأت أكثر من ٣٠ قصة في العطلة الأسبوعية ، وكانت المجلات تتناول الأفلام الغربية وقصص المخامر والقصص البوليسية وقصصاً عن الحرب العالمية الأولى ، ولم أكن رياضياً ، فلم أمارس الألعاب؛ بل كنت أمضى معظم وقتى في القراءة .

كان في غرفة المعيشة منزلة ضخمة ؛ حيث كنت أذكّر عليها أنا وأختي وأبناء عمى ، وكنا نسمع أبي يدخل عندما يصل إلى البوابة عائدًا من عمله ، فنسرع الخطى إلى المائدة لستذكرة ، وفي أيامنا هذه لا يخشى الأطفال آباءهم بسهولة ، فلديهم أفكارهم الخاصة بهم ، ويشاهدون التلفاز ، ولهذا يعاني الآباء اليوم صعوبة في معاملة أولادهم أكثر

من الصعوبة في أيام أبي ، وكان من المستحيل علينا أن نغادر المنزل بعد عودتنا من المدرسة ، فلم نكن نذهب إلى منازل أصدقائنا أو إلى المدينة ، واشترى والدى لنا دراجة صغيرة ولم يسمح لنا بركوبها في الطريق ، كانت الحياة مدرسة ومنزلا ، وهذا هو كل شيء .

ورغم أنني لم أكن صارما مثل أبي ، إلا أنني تمكنت من التأثير على أولادي وبناتي بالقدر الكافى اللازم للدراسة .

ونحن مسلمون ، وهناك تعاليم إسلامية كثيرة تعيننا على التعامل بالخلق القويم ، تعطينا منها عنوالدين واحترام كبار السن والإيمان بالله والأنزىك المعاصى وتلك هي أصول الدين التى توجه أبناءنا وبناتنا إلى السلوك السوى ، فعلهم جميعاً يدرسو القرآن الكريم . ولا تهانون ثقافتنا في الحديث عن الجنس ؛ ولهذا بادئ ذي بدء أود أن أختبر طرح قضية نائب رئيس الوزراء السابق أبوراهيم على الملا ، إذا أراد أن يستقبل بهدوء ؛ وعلى أية حال ، يهمنى كثيراً أن تعلم الجماهير عن أخلاقيات ذلك الشخص الذى كان سيسبع زعيماً لهذا الوطن ، لذلك فالقضية لا يمكن تفاديها ، لأنها اختار الصراب ، أراد العلنية ، وأن تكون المحاكمة باللغة الإنجليزية لكن تفهمها الصحافة الأجنبية وكان هنا هو محضر اختياره .

وأطفال الجيل الحديث من المسلمين معرضون لهذا الشيء نفسه مثل غيرهم من أطفال العالم ، فعلى شبكة الإنترنت مثلاً يمكن أن يرى المرء صوراً إباحية ؛ ولهذا فمن الحال حماية الأطفال من ذلك ، فإذا أردنا أن نراقب شبكة الإنترنت لا تهمنا الحال بأسره ، فالإنترنت شيء مقدس ، ولهذا لا بد أن نسمع لأطفالنا بالدخول في جميع الأمور بما فيها جميع أنواع الأكاذيب من السفهاء من الناس ، ومن العسير أن غيزيز بين ما هو حق وما هو باطل .

وفي العام الماضي ألقىت الشرطة القبض على ثلاثة أفراد بتهمة ترويج أبناء على شبكة الإنترنت تفيد بأن شيئاً سوف يحدث في مدينة كوالالمبور ، ولدينا في ماليزيا عدة أعرق ، فإذا بدأت التلاعيب بهذه الاختلافات ؛ فيمكنك بسهولة أن تبدأ صراعاً مثل الذي

شهدته البوسنة وكوسوفو وأيرلندا الشمالية ، فالامر جد خطير ، ونفضل القبض على هؤلاء الأفراد بدلاً من أن نجعل من بلدنا ميداناً للقتل ، فالماليزيون مسلمون ، ولكن الإسلام له عدة مذاهب لتفصيره ، فرجال السياسة المسلمين يفسرون الإسلام ليبرروا أعمالهم ، وقد يكون هذا خطأ ، فهم يريدون أن يفعلوا شيئاً لا يمت للإسلام بصلة ، ولكنهم من أجل أن يستحوذوا على رضاء الناس يقولون : إن هذا هو الإسلام ، فإذا قالها أئمة المسلمين مال الناس إلى تصديقها ، وعلى مدى ١٤٠٠ عام من تاريخ الإسلام كانت هناك تفسيرات خاطئة للإسلام ، وهذا الخطأ في التفسير يمنع المسلمين من التقدم والتنافس مع العقائد الدينية الأخرى ، فالإسلام منح العرب القوة عندما اعتنقوه في البداية ، ولهذا فليس الإسلام هو السبب في تخلف المسلمين .

وفيما بعد أصبح المسلمون متخلفين لأن الناس فسرو الإسلام تفسيراً خاطئاً ابتغاء تحقيق أهدافهم الشخصية ؛ ولهذا فإن ما نقلته هنا هو الرجوع إلى التفسير الأصولي الصحيح للإسلام ، الذي مكن العرب من أن يحرزوا تقدماً هائلاً وأن يؤمنوا بحضارة عظيمة جداً .

فتعاليم الإسلام تبيّح لك أن تتزوج أربع زوجات ، ولكن هذا ليس إلزاماً عليك ، بل تلجأ إليه فقط في ظروف معينة ، فعندما يذهب الرجال للحرب ويقتلون فكثير من النساء يتزمن ، فيصبح عدد النساء أكثر من عدد الرجال ، ومن الخطأ أن تترك المرأة بدون زوج يرعاها ، وقبل الإسلام كان العرب يتزوجون كثيراً جداً من الزوجات ، فإذا توفر لديه المال تزوج ٣٠ امرأة ، ولهذا ، عندما جاء النبي - محمد صلى الله عليه وسلم - أبلغهم بأن العدد المسموح به يجب أن تكون واحدة بالفعل ولكنه يسمح بأربع زوجات ، وبعثنا الإسلام على أن تتزوج بأربع نساء إذا استطعنا أن نعدل بينهن وننصفهن جميعاً وهو أمر مستحب ، وهذا يعني أنك لا تستطيع أن تتزوج إلا واحدة فقط ، وإلى تمسك بتعاليم الإسلام ، فقد كان والد زوجتي رئيساً للإدارة الدينية في ولاية سيلانجور ، أصدر فتوى بأنك

إذا أردت أن تتزوج من ثانية أو ثلاثة فعليك أن تحصل على توقيع من الزوجة الأولى؛ وبهذه الطريقة تناقصت ممارسة تعدد الزوجات، كما شجع فكرة توظيف النساء حتى يضمن استقلالهن، وكان على أن تنتظر عدة سنوات حتى تحصل زوجتي على درجة الدكتوراه قبل أن أتزوجها.

وأسرتي مهمة جدا بالنسبة لي، وأود أن يكون مكتبي قريباً من متزلي، حتى أكون وثيق الصلة بأسرتي، وأقطع الطريق في خمس دقائق؛ وللهذا لداني أنا تناول طعام الغداء هناك، وتابع القيم الأسرية بما فيها الأسرة الممتدة، والآن كبر أولادنا وبناتها وأصبح لكل منهم منزل منفصل، ولكننا كثيراً ما نجتمع سوية، فالأسرة تعطى معنى للحياة، ولا أستطيع أن تخيل شخصاً بدون أسرة، فالأسرة نوع من الرباط يربط بالحياة؛ وإن أصبحت عائماً بلا قاعدة ترسو فيها.

وزوجتي شريك طيب تدعمني دعماً كاملاً، وأنجذب معها في السياسة، ولكن بقدر محدود بعيداً عن الرسميات، وفي ماليزيا نفع داتماً خططاً ونحدد أهدافاً للمستقبل، فرؤيتى لعام ٢٠٢٠ واحدة من تلك الأمثلة، فهذا هدف نصبو إليه لتصبح دولة متقدمة تماماً، ولدينا تعرفنا الثاني لأن تكون متقدمين وهو تعريف لا يمثل التعريف الغربي، نريد أن نحقق نفس الشروة ونفس الإمكانيات التقنية ونفس المهارات في الإدارة مثل الدول المتقدمة الأخرى، ولكن في الوقت ذاته نود أن نحافظ على أنظمة قيمنا الأسيوية وأن نركز على التعليم الجيد، وهذا يساعدنا على أن يكون لنا هدف عام هو أن نؤمن بقدرتنا على تحقيق ذلك.

ولدينا الآن بحوار ماليزي يحاول الإبحار حول العالم بمفرده، ويتعجب الناس في كل يوم لهذه المغامرة؛ وهم يشعرون بالفخر الذي يعتبر طيباً للأمة، وعلى أية حال، فلدينا كذلك مشكلات مثل مشكلات الدول المتقدمة، فكلمة «ليباك» بالماليزية تعني الشبان

الذين يتسلكون بلا هدف ، ولا يفعلون شيئاً إلا مشاهدة الملاة .

وعندما نرتقي ، وهو أمر حتمي ، فالشىء المهم هو أن يبقى شبابنا متقبلاً وفعلاً على الدوام ، والأهداف المتتابعة أحد الطرق لتحقيق ذلك ، فإذا تحقق هدف ظهر هدف آخر ، وعندما تظن ألا شيء بعد ذلك يلزم تحقيقه فسوف تموت روحك ، فمن الضروري أن تسعى وراء هدف بعد الآخر حتى تقلل حياً ومتتها .

وعندما تصبح ثرياً تفقد الاهتمام وتتوقف عن الحمد والثناء ، وجميع الخضارات تحاكي هذا ، وبعد أن تبلغ النروة فسوف تنهار ، وهذا ما حدث للإمبراطورية الرومانية ، وهو نفس ما حدث للإمبراطورية الإسلامية ، فعندما كانت الديانة هي دافعهم أرادوا أن يكتسبوا المعرفة فدرسوا أعمال الإغريق والرومان وترجموها إلى العربية ، واعتقد الأوروبيون أن يلتحقوا بالجامعات الإسلامية في بغداد وال伊拉克 ؛ لأنهم عرفوا أنهم أرقى الشعوب ، وفي هذه المرحلة توقف المسلمون عن طلب المعرفة .

وهذا مثل الأغنياء الذين يستندون الأعمال الشاقة إلى الآجائب ، فإذا فعلوا ذلك وهنت عضلاتهم ، ويزعجني أن يكون شعبنا عازفاً عن العمل ، فمثلاً ، يقول البعض : إذا استقدمنا الإندونيسيين للعمل في مزارعنا ؛ فسوف ندفع لهم رواتب أقل ، ولكن إذا سمحنا لهم بذلك ، ففي النهاية سوف يتولون أمورنا ، وسوف نعتمد عليهم بالدرجة التي تجعلنا عاجزين عن فعل شيء بأنفسنا .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

رُعَمَاءُ فِي الدِّيْنِ مُقْرَاطِيَةٌ

أود بداية أن أهنئ السيد / شيتارو إيشيهارا على فوزه المقتنع في انتخابات الحكومة التي أجريت في طوكيو ، فقد قابلني السيد / إيشيهارا وبعد ذلك نشر كتاباً عنوانه آسيا التي تستطيع أن تقول لا ، عبر فيه عن وجهة نظره ووجهة نظر كل على حدة في مختلف فصوله ، وأنا معجب كثيراً بالسيد / إيشيهارا لخزمه وصراحته ، وأنتفق معه في عدة آراء وليس في جميعها ، وعلى سبيل المثال أجد صعوبة في تقدير نظرته إلى الصين .

نசراحته وآراؤه القوية تختلف كثيراً جداً عن نظيراتها عند معظم الزعماء اليابانيين ، فالنظام السياسي وتطبيقه في اليابان رغم حال دون ظهور زعماء أقوياء ، وهذا بدوره يوثر على مصداقية البيان ورضوخهم الريادي في العالم .

رؤساء الوزراء في اليابان لا يشغلون منصبهم لفترة طويلة ، فمعظمهم يخدم لمدة سنتين فقط ، وهذه المدة التصورية تمنع رؤساء الوزراء وحكوماتهم من التأثير في الأحداث ، وفيما مضى كان الموظفون المدنيون هم الذين يديرون شؤون الحكومة حقا .

ويستغرق الأمر وقتاً من رئيس الوزراء أو من الرئيس التنفيذي كي يلم بمهام منصبه، ويستغرق وقتاً أكثر بكثير كي يصوغ سياساته ويفضح عنها وينجزها ويراهما تطبق، وبالتالي فإن ما يمكن تحقيقه يعتبر قليلاً إذا منح الزعيم ستين فقط يشغل فيما منصب رئيس الوزراء أو الرئيس التنفيذي.

وإذا شغل الزعيم منصباً رفيعاً لمدة طويلة فاللهم واضح من أن يصبح قوياماً متمكناً
وأن يصبح فاسداً أيضاً، وربما كانت هذه قاعدة عامة ولكنها ليست صحيحة على الدوام ،
فالزعماء الذين يتمتعون بالضمير الحى والوطنية لا يسمحون لأنفسهم بأن يسيروا استغلال
سلطتهم ولا أن يتسرّب الفساد إليهم .

وأفضل سبيل للحكم على استقامة أحد الزعماء هو تقصى النتائج التي حققها ، فالزعيم الفاسدون المفتونون بالسلطة غالباً ما يضرون بلادهم بدون استثناء ، وعلينا أن نتصفح سجلات الحكم الدكتاتوريين عبر التاريخ فربما سارت بلادهم على ما يرام لمدة وجيزة ولكنهم بدون استثناء سرعان ما يتزورون في الرجعية ، ويظل الجمود الاقتصادي يلاحقها في أحسن تقدير رغم أن الدكتاتوريين ربما يقدمون عروضاً لنجاحهم ب مختلف وسائل العرض ، وبعاني من ذلك عامة الناس بدون استثناء ، وتعين علينا أن نتحاشى إمكانية ظهور الدكتاتور بحيث لا تقدونا خشيتنا إلى الإياب بزعيماء خاملين ، فالنظام الديموقراطي يسمح بإسقاط الزعيم من خلال صناديق الاقتراع ؛ وهو ضمان كاف لبقاء الزعيم المخبرين لمدة أطول تكفي لإظهار فاعليتهم ؛ بينما يسمح بإسقاط من تسول له نفسه إساءة استغلال السلطة .

ولسوء الحظ ، إذا كان الزعيم نشطاً وأوفي بمهامه وظل باقياً في الحكم مدة طويلة فإن الزعيم الآخرين ربما يتسلل إليهم القلق ، وهؤلاء الزعيماء سيحاولون إسقاط شاغل المنصب مهما كان صالحاً أو طالحاً .

فالزعيم مهما عمل من عمل صالح لابد أن يعرف أنه - لا محالة - ساقط إذا تجاوز مدة الترحيب به ، وإنني لأؤيد هذه النظرية تماماً ، وعلى أية حال ، فمن واجبات الزعيم أن يتتأكد من أن إسقاطه لن يؤدي إلى الإياب بزعيم آخر غير صالح تماماً ليشغل منصبه ، ونحن في ماليزيا حالياً نعاني من مشكلة ؛ فالشخص الذي رشح ليخلفني والذي تهألاً يتولى منصب رئيس الوزراء تبين فجأة أنه لا يصلح بالمرة .

فقد تبين أنه أساس استغلال سلطاته لحماية مصالحه الشخصية ، كما أنه ارتكب عدة جنح تجعله غير صالح لأن يكون زعيماً للبلاد ؛ ولهذا فقد استبعدته من الحكومة .

وفي ماليزيا ، كغيرها من البلاد ، الناس متتساوون أمام القانون ، فالحقيقة التي تفيد بأن الزعيم يشغل منصب رفيعاً في الحكومة لا تعنى أن القانون يجب ألا يطبق عليه ، وبناء

على هنا فقد وجهت الاتهامات إلى نائب رئيس الوزراء السابق وقدمنه للمحاكمة ، ونظرا لاهتمام كثير من الناس المخلين والأجانب بهذه القضية فقد سجلت جلسات المحاكمة رقما قياسيا فاستغرقت أكثر من ٧٠ يوما ، وتهيات مجموعة من تسعة محامين للدفاع عن المتهم ، وحضرت بالكامل وفود من السلك الدبلوماسي ووسائل الإعلام والمواطنين والأجانب ، ودارت المحاكمة باللغة الإنجليزية ، بناء على طلب المتهم الذي أراد أن تتابع وسائل الإعلام الأجنبية محاضر الجلسات .

وكان الحكم الذي أصدره القاضي المختص هو أن نائب رئيس الوزراء السابق متهم بالفساد في أربعة ادعاءات ، والحكم في كل ادعاء بست سنوات ، ومجموعه ٢٤ عاما ، ولكن القاضي أراد أن تجمع الأحكام في حكم واحد خفض إلى ٦ سنوات ، وفي ماليزيا يعني هذا تقضية أربعة سنوات فقط .

واستنكرت على الفور أجهزة الإعلام الغربية والحكومات الغربية الحكم وأدانت القضاة ، والواضح أن الحكم إذا صدر لصالح المتهم فما كان القضاء ليقف موقف الاتهام . والحقيقة أن وسائل الإعلام الغربية وبعض الحكومات الغربية منذ عدة سنوات كانت تجامل داتوسيري أنور وتمنى أن يخلف سريعا رئيس الوزراء الحالى ، والواضح أنهم غضبوا تماما عندما وجدوا أن هذا المرشح لا يمكن أن يصبح رئيسا للوزراء ، وفعلوا كل ما يستطيعون ليحطروا من قدر الحكومة الماليزية وخاصة رئيس وزرائها ، وخصوا داتوسيري أنور بالدعى الإعلامي وحذفوا كل التقارير الطيبة عن الحكومة الماليزية ومؤيديها تماما ، وأهلنا عن وجهات نظر أنور على نطاق واسع عانياه اتهاماته للحكومة الحالية التي كان عضوا فيها حتى اللحظات الأخيرة بالفساد والظلم ، ولم يلتفتوا عن أحداث الشغب التي قام بها مؤيدوه بإيعاز منهم فقط ؛ بل بالغوا فيها بشدة ، وحثت وسائل الإعلام الغربية ورمماء الدول الغربية الناس علينا على إثارة الشغب والإطاحة بالحكومة بأساليب غير ديموقراطية ،

أما أن تأتي هذه الأفعال من زعماء الديموقراطية ، فهذا شيء عجيب .

وازاء هذه التشويهات للحقائق والدعایات المضادة لم تقم الحكومة الماليزية ومؤيدوها إلا بالقليل من الإجراءات ، وجدير بالذكر أن ماليزيا تواجه أضطرابات مالية واقتصادية بفعل هجمات تجسس العملة والمضاربين في سوق الأوراق المالية ، وهذه المشكلات الاقتصادية تشغل كثيراً من وقت وجهد زعماء الحكومة الماليزية ، ولا يمكن للحكومة أن تصغرى للتقارير المضللة التي تنشرها الصحفة الغربية ،

وأسوء من هذا أن وسائل الإعلام الأجنبية والحكومات الغربية استغلت المشكلات الاقتصادية في ماليزيا لتفويض الدعم للحكومة ولتساعد أنور في قضيته ، وفعل الغرب كل شيء لمنع ماليزيا من تحقيق النهضة الاقتصادية حتى يثور الشعب ضد الحكومة .

ولحسن الحظ ، فقد ثُمِّكت ماليزيا من النهوض اقتصادياً ، ولكن الهجوم ظل مستمراً وبذل الغرب أقصى جهد لإطاحة بالحكومة اقتصادياً ، وهو يصبو إلى تحطيم الهزيمة لحزب الجبهة الوطنية في الانتخابات العامة القادمة .

وإن لم تقم محكمة الاستئناف بتحوير حكم المحكمة العليا ، فيبدو أن أنور لن يكون قادر على المنافسة في الانتخابات القادمة ، فزوجته «وان عزيزة» أصبحت مفوضة منه فصارت رئيساً للحزب الجديد الذي أنشأه أتباع أنور ، فإذا حقق أملهم في نجاح حزبهم في الانتخاب فسوف يطلق سراح أنور ويصدر له عفو ، وعلى أيّة حال ، فهو يتعين أن يستطيع التأنس في الانتخابات الفرعية وأن يصبح رئيساً للوزراء .

وماليزيا بلد نام حصل على استقلاله منذ ٤٠ عاماً فقط ، ولا يستطيع البلد النامي أن يتحمل الأضطرابات السياسية إذ يحتاج إلى السلام والاستقرار حتى تولى الحكومة تنفيذ مخططاتها في التنمية الاقتصادية من أجل رخاء الشعب .

وماليزيا بلد ديمقراطي ، وتجرى الانتخابات بانتظام منذ استقلالها ، وعادة ما تأتي الانتخابات بعد كبير من المقاعد تفوز بها أحزاب المعارضة ، وفي كثير من الأحيان ، تتمكن

أحزاب المعارضة من الفوز على الحزب الحاكم وتشكل حكومات في الولايات الفيدرالية ، فكيلاتان وتيرينجانو وصباح وبينانج كانت بها حكومات من أحزاب أخرى خلاف حزب «إيان ناسيونال» أي الجبهة الوطنية ، ففي حالة كيلاتان فاز الحزب المعارض مرات متكررة ولم يكن في استطاعة الحكومة المركزية أن تربحه .

ونتيجة للخلافات السياسية كانت المواجهات بين حكومة الولاية والحكومة المركزية تأتي بأثار عكسية تضر بنمو الولاية ، ولكن إذا فضل الشعب حزبا في الولاية يكون مضادا للحكومة المركزية فلابد أن يكون مستعدا لتقدير العواقب .

وعلى الرغم من الخلافات السياسية والمواجهة بين الأحزاب السياسية ، فقد كانت الحكومة المركزية دائمًا قوية وقدرة على ضمان السلام والاستقرار في البلاد ، ولكن الواضح أن أنور لم يكن يود ذلك ، فهو يظن أنه حتى إذا أرادت الأغلبية السلام والاستقرار فلابد له أن يعطيها باللجوء إلى العنف والمظاهرات في الشوارع ومعارك الكراهية ضد رئيس الوزراء بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة ، فقد رأى كيف تؤدي مثل هذه المظاهرات في الشوارع إلى النجاح في إسقاط الحكومات والزعماء في دول أخرى ، ويأمل أن يحدث نفس الشيء في ماليزيا ..

وحتى الآن لم تستجب أغلبية الماليزيين لهذا النوع من المظاهرات ، فالماليزيون يفضلون العملية الديمقراطية وإدارة الأغذية ، والواضح أن الانتخابات القادمة سوف تفضح عن موية هذه الإرادة .

ويحب الماليزيون عادة أن يعيشوا في سلام واستقرار ، والحكومات الضعيفة والزعماء الضعفاء لا يستطيعون أن يوفروا ذلك ، فنوعية الزعماء الذين يختارون مهمة للغاية ، ووفاؤهم بوعدهم مهم جدا كذلك .

ولحسن الحظ ، ففي ماليزيا وعلى مدى ٢٤ سنة من الاستقلال استطاع الشعب أن يراقب أداء مختلف الأحزاب عندما تشكل الحكومة ، وبطبيعة الحال ، لم تتمكن بعض

الأحزاب على الإطلاق من الفوز بمقاعد كافية لتشكيل الحكومة ، لأن مبادئها المتطرفة معروفة والماليزيون يرفضون التطرف ، وبخلاف الجبهة الوطنية ، هناك أحزاب أخرى شكلت حكومات في مختلف الولايات ، ولم تستطع الوفاء بعهودها ، فالولايات التي حكموها ، لم تفشل فقط في إحراز تقدم ، بل تخلفت بالفعل .

والحزب الوحيد الذي ساهم في التقدم السريع في ماليزيا وحقق لها الرخاء هو الحزب الحاكم الحالي ، الجبهة الوطنية التي تشكل الحكومة المركزية وأغلبية الحكومات في الولايات المكونة لماليزيا ، ونظرًا إلى أن الأحزاب الأخرى ليست لها برامج مسجلة لعرضها ، جلأوا إلى بث معارك الكراهية ضد زعماء الحزب الحاكم ، (الجبهة الوطنية) .
فأذيعت كل أنواع الأكاذيب حول زعماء الحكومة ، فقالوا إنهم فاسدون ، لديهم أموال طائلة في البنوك الأجنبية وارتکبوا كثيراً من الجنح .

والزعماء السياسيون الذين يلجمون إلى بث الأكاذيب حتى يفوزوا بالتأييد ، رعايا يتحقق لهم الفوز ، ولكن فوزهم سيكون كارثة على البلاد .

ففي الديمقراطية ، الشعب هو الذي يقرر ، ولكن الشعب في حاجة إلى المعلومات والتوجيه ، وأجهزة الإعلام تلعب دوراً كبيراً ، ولكن الزعماء السياسيون هم الذين يستطيعون أن يشكّلوا رأي الشعب ، ونود أن نقول إن الناس يريدون أن يفعلوا ما هو صواب وصالح بالنسبة لهم ، والزعماء يستطيعون التأثير عليهم بفعل الخطأ وتخاذل القرارات الخاطئة ، وعندما يكون الزعماء فاسدين ولا يفكرون إلا في طموحاتهم الشخصية فإن الشعب سيتخذ القرار الخاطئ .

ويظن بعض الناس أن أهم شيء أن تكون العملية ديمقراطية ، وينسون أن الديمقراطية ابتكرت من أجل ضمان حكومة صالحة ومسئولة ، ويعنى آخر ، المقصود بالديمقراطية خدمة الشعب ، ولكن الآن ، يبدو أن الشعب هو الذي يجب عليه أن يخدم

الديمقراطية بأى ثمن ، فالديمقراطية ليست فاسدة ، ولكن الزعماء السياسيين هم الذين أوجدوا طرقاً للإساءة للديمقراطية ، وأفضل شيء أن يعلم الناس كيف يفرقون بين الزعماء الصالحين والزعماء الفاسدين .

الفَصْلُ الْسِّتِّيُّ اِمْسُ مَسِيَادِيُّ الْقَسْطِيلِ

لم يكن بالإمكان تجنب اقتحام حلف شمال الأطلنطي (الناتو) ليوغوسلافيا ، إذا أراد الحلف أن يحافظ على دعوه بعدم التهاون في انتهاك حقوق الإنسان ، وهذا الأمر يختص بأوروبا منذ أن أعلن أعضاء حلف الناتو بأنهم لا يعترفون بالحدود عندما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان ، ويذكرون أحقيتهم في العمل العسكري حتى في الدول الأخرى .

ومن الواضح تماماً أن الصرب يعتدون على ذوي العرق الألباني في كوسوفو ؛ وإلا لما هرب سكان كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا وغيرهما .

وتشير الفصص التي دارت حول القتلى والمذابح واحتفاء أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ شاب إلى التطهير العرقي الذي عرف به الصرب في البوسنة .

ولهذا ، فضلاً لاشك فيه أن الصرب كانوا يتهدكون حقوق الإنسان على نطاق واسع جداً ، وعلى كل من يتكلم عن حقوق الإنسان ويريد أن يؤيد هذه الحقوق فلا بد أن يتدخل ويوضع حد لهذا الانتهاكات .

ولا يمكن للناتو أن يطلق القول جزاً عن حدوث ذلك في بلد مستقل ، بينما يتدخل بالأعمال العسكرية ضد بلاد مستقلة مثل إيران والعراق وليبيا وغيرها .

وهذه حالة واضحة المعالم حيث يتعين عليهم أن يتدخلوا عسكرياً ، ولسوء الحظ أنه استغرق وقتاً طويلاً قبل التدخل العسكري ، فتأخره أيام أو أي يوم كان يؤدي إلى قتل أناس أكثر في كوسوفو ، وبالنسبة للكثيرين جاء قرار التدخل العسكري متأخراً جداً .

وعلى الرغم من تطور الهجمات الجوية بأجهزتها المعقّدة ، فلامفر من هزيمة الصرب بالقوات البرية . وأكدت حرب فيتنام هذا الرأي تماماً ، فكلما سارعوا في دفع القوات البرية تسارع هزيمة الصرب .

وفي يقيني أن العمل العسكري الذي نفذه حلف شمال الأطلنطي جاء صحيحاً ، وأن الاتصال الذي نفذه الناتو كان ضرورياً وليس هناك حل آخر سواه لوقف ميلوسيفيش عن سفك دماء أهل كوسوفو .

وفي كمبوديا قتل مليونان من البشر بسبب مبدأ عدم التدخل ، وعندما عبر الشيتمانيون حدودهم مع كمبوديا وأسقطوا نظام الخمير الحمر ، حينذاك فقط توقف القتل . ولهذا أود أن أقول أن العمل العسكري الذي شنته حلف الناتو كان شبهاً إلى حد ما بالعمل العسكري الذي نفذه الشيتمانيون في كمبوديا وبهذا العمل توقفت المذابح ، وعلى أية حال ، تقدم الشيتمانيون برأً حتى سقطت الحكومة على الفور .

والقتال البري لا بد أن تحدث فيه خسائر في الأرواح في كل الجانبين ، فقد الشيتمانيون الكثير من الأرواح ؛ ولا بد أن يكون حلف الناتو فقد أرواحاً كذلك إذا كان جاداً في الدفاع عن حقوق الإنسان .

ومعارضة دفع القوات البرية لا بد أنها مكنت الصرب من متابعة العدوان والتطهير العرقي مرة أخرى ، وهذا يبطل ادعاء الديمقراطيات الليبرالية الغربية بأنهم لا يتهاونون في أمر انتهاك حقوق الإنسان في أي مكان .

وما يوسع له أن ما يوصف بدقة إصابة الأهداف في القصف الجوي الذي نفذه حلف الناتو أسفر عن خطأ في إصابة الأهداف ، حدث ذلك مراراً مما يدعوه إلى تصديق ادعاءات العراق بأن المستشفيات ومصانع الألبان قد أصابها القصف الجوي .

ويصعب تصديق التفسير بأن إصابة السفارتين الصينية كان نتيجة خطأ في المعلومات ، ومن المؤكد أن موقع السفارتين الصينية لا بد أن يكون معلوماً لكل من توجه إلى بلجراد .

أنهم رد الفعل الصيني بعد القصف ، فقبل القصف ، لم يكونوا يعارضون بشدة ، رغم أنهم لم يكونوا موافقين عليه ، وعلى أية حال فالصينيون الآن يعارضون القصف بشدة ، ومن الطبيعي أن يكون موقفهم هكذا .

ولابد للناتور أن يتعلم من هذه الأخطاء ، فعندما يرتكب خطأ يجب أن يكون جاهزا للاعتراف به ، ففي العراق والسودان قصفت أهداف عن طريق الخطأ ، فالقوى العظمى تجد صعوبة في الاعتراف بأخطائها والاعتذار عنها .

وذلك هي المشكلة ، فالدول القوية يبدوا أنها تفكير في طي القانون بين أيديها ، وينظرون أن باستطاعتهم تجاهل أنكار الشعوب الأخرى .

فقصص السفارية الصينية من شأنه أن يؤثر في عملية السلام ، وربما شعرت الحكومة الصربية بتأييد الآن والدعم من قبل كل من الصين وروسيا ، ولهذا ، فلن يستسلم الصرب بسهولة ، وفي هذا الموقف الصعب لا بد أن هناك عن استمرار الهجمات ، فالصرب لا يبغى أن يسمح لهم بالاستمرار في التطهير العرقي والإفلات من العقوبة ، ولا يمكن أن تتصور أن يقدم شعب - في هذا اليوم وهذا العصر - على قتل شعوب بريئة ويطردها من بلادها ابتغاء تحقيق طموحات وطنية أو عرقية .

وفي ماليزيا لدينا شعب متعدد الأعراق ولها فلدينا مشكلات عنصرية ، ولكننا لا نقتل الناس ولا نطاردهم خارج البلاد كسبيل حل مشكلتنا ، فنذات يوم كانت هناك ضغينة بين الماليزيين والصينيين فاندلعت أعمال الشغب العنصرية بينهم ، ولكننا توصلنا إلى الحل عن طريق المباحثات وإثواب بعضهم البعض ، ولو أنه يستغرق وقتاً إلا أنه لا يستعصى على الحل ، واليوم يعيش الماليزيون والصينيون جنباً إلى جنب ويعملون سوياً ، وكل عنصر في ماليزيا يمثل في الحكومة ، ومنذ ٣٠ عاماً حتى الآن لم تشهد البلاد مواجهات عرقية ولا أحداث شغب عنصرية .

ويدعى الصرب بشهادة التاريخ أن كوسوفو تابعة لهم ، فإذا رجعت إلى التاريخ وحاولت أن تطالب بالأرض التي كانت تابعة لك فيما مضى فسوف تتشبث حروب لا نهاية لها ، فكل إنسان يستطيع أن يدعى ملكيته لأرض الآخرين ، فماليزيا تستطيع أن تطالب بكثير من الأراضي التي تخرج الآن عن نطاق ماليزيا ولكنها - تاريخياً - تابعة ماليزيا .

وكما ذكرت آنفًا أن حادثاً وحيداً من حوادث الشغب العنصري حدث عندنا عام ١٩٩٦ وكانت الخسائر محدودة جداً بالمقارنة بالبوسنة أو كوسوفو ، ولكن الماليزيين صدموا بها ، وترفعوا على الأسباب وهي التفاوت في الشروة بين ذوي الأصل الصيني وذوى الأصول الوطنية ، واتبعت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة صممت على أساس إعادة توزيع الشروة بدون مصادرة ثروة الأغنياء ، واليمم تتوزع الشروة بعدالة أكثر بحيث لم يعد هناك أى توتر عنصري ، ولكن لا بد أن تكون هناك بقطة دائمة ، فإذا أتيحت نصف فرصة للمتطرفين فسوف يشرون المشاعر العنصرية ويحدث التوتر والشغب ثانية .

والصربي شعب متزمت جداً ، وهم لا يحبون الكروات لأنهم كاثوليك ، والصربي من المسيحيين الأرثوذوكس ، وقد قصفوا زغرب ، (عاصمة الكروات) ، وإذا كانوا أقوى ، بالقدر الكافى ، وإذا لم يحذفهم المساندون لکرواتيا خاضوا في التطهير العرقي بکرواتيا ، وأرادوا أن يتذمروا في سلوفينيا ، ولكن دولاً أوروبية معينة أوضحت لهم منذ البداية أنهم لن يتهاونوا مع الهجمات الصربية ضد السلوفينيين .

وفي البوسنة والهرسك قتلوا أكثر من ٢٠٠ ، ٠٠٠ نفس ، وكانت المذابح تعم كل مكان ، ففي كوسوفو قتلوا عشرات الآلاف من ذوى العرق الألبانى ، ويعرف العالم أجمع أن ذوى العرق الألبانى طردوا من وطنهم ، فلا أحد يود أن يغادر بيته مالم يكن مضطراً إلى ذلك ، ولا أحد يريد أن يعيش في الخيام إذا كان له منزل يسكنه ، فإذا غادره فلا بد أن يكون مضطراً إلى ذلك .

وغالباً ما تنشر وسائل الإعلام الغربية الأكاذيب ولكن تقاريرها عن كوسوفو لم تكن دعاية ، واستخدام حلف شمال الأطلسي القوة في يوغوسلافيا له ما يبرره ، ولا يستطيع أحد أن يقول خلافاً لذلك مالم يُعرّض - بطبيعة الحال - عقاب على التطهير العرقي والقتل الجماعي للأبرياء .

وفي قمة لندن ١٩٩١ وافقت دول المجموعة الـ٧ على حق استخدام القوة عندما يتهدّك الجار حقوق الإنسان ، وهذه بفكرة متطرفة حيث إنها تعني أن أي بلد لا يمكن أن يكون مستقلًا ، فالإساءة يمكن أن تحدث ، وقد حدثت بالفعل ، والخطأ في هذا النوع من الخروج على الأنظمة المقبولة سلفا هو أن الضعيف هو الذي يلتزم بالانضباط .

ولكن حيتى نذكّر ، إذا كانت طاغية فسوف تقتل رعيائك وتنهك باستخفاف حقوق الإنسان ، ثم تتدخل دول أخرى لوقف هذه الأفعال ، ورئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر كان أول من أعلن أن الولايات المتحدة لن تحترم الحدود عندما تنهك حقوق الإنسان ، وصدق الرئيس بوش هذه العقيدة عندما شن حرب الخليج ، وبسبب هذه الواقعة نرى اليوم دولاً ليبرالية تنفذ عقوبات ضد دول قليل إنها تنهك حقوق الإنسان ، والواضح أن حق التدخل في حد ذاته واحد من هذه الاتهادات .

ونحن في الشرق لا نزال نعتقد أننا لا يجب أن نتدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض ؛ لأننا إذا فعلنا هذا فسوف تتشبّح الحرب ، كما أنها لا تملك إلا القدرة محدودة جداً لفعل ذلك ، فنوابانا تختلف عن نواباً الغربيين ، ولكن مهما اختلفت نوابانا فلا يزال الغرب يدعى بأن له الحق في التدخل في شؤوننا في الوقت الذي يناسبه .

والأخذ بمبدأ الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول لوقف انتهاك حقوق الإنسان يخيف الدول الضعيفة كثيراً ؛ ذلك لأن المرء يستطيع دائمًا أن يدعى أن دولة تنهك حقوق الإنسان ، فليس هناك تعريف يقنن حقوق الإنسان ويقرّ المرارات للتدخل .

وهناك عدد هائل من الممارسات في إدارات الدول وسياساتها تستطيع الديمقراطيات الليبرالية في الدول القوية أن تعرفها بأنها تخالف حقوق شعوبها ، ولذلك فهناك كثير من الأعذار لتلمسها القوى التي تريد التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وخاصة الضعيفة منها .

وفي العولمة في ظل العالم الأحادي القطب ومساندة حقوق الإنسان يحدث الآن تأكل سريع ومتسع في استقلال الدول الضعيفة ، فليس ما يفعله البلد هو الذي يجذب العقاب من الأجانب ؛ بل إنه حقا من تكون ، فإذا لم يكن لك أصدقاء في الواقع العلني فإنك عرضة للهجوم بسبب أقل الأخطاء ، وحتى إذا تعددت التعاريف لحقوق الإنسان ، فإن التدخل والعقاب كذلك يمكن أن يتخذ أشكالاً عدة ، ففي العالم أحدادي القطب يطلب القوى ما يشاء ويخضع الضعيف قدر المستطاع ، فلم يتغير شيء منذ كتاب «ثيوسايديديس» هذا قبل ألفي سنة .

وليس هنا نهاية التاريخ كما يدعى فرانسيس فوكويا ، فتلك هي قصة التاريخ القديمة تعيد نفسها .

نحن وفي جنوب شرق آسيا لازال نؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيранنا ، ولسوء الطالع ، ونتيجة لتطبيق هذا المبدأ أن قتل في كمبوديا مليونان من البشر في عملية إبادة جماعية قامت بها حكومة الخمير الحمر ، وليس هنا شيئاً تفعله دائماً جميع الحكومات المتحورة من التدخل الخارجي ، فمعظم الحكومات ترعى شعوبها ويندر أن تعاملهم بقسوة بدون مبرر حتى الأقوام المختلفة عرقياً والذين يعيشون في بلادها .

ورغم أننا لا نفكّر في التدخل ، إلا أننا نفكّر في التفاعل مع جيранنا أملاين أن نؤثر فيهم ، وفي اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تنهج الدول نظام السوق الحرة وتقر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بناءً على ما تتناقله فيما بينها من خبرات ومعلومات ، والدول التي تخالى في القومية والتي سبق أن رفضت الاندماج الأجنبي في اقتصادها غيرت سياساتها ؛ لأنها ترى جيранها يربحون من فتح بلادهم للأجانب بدون أن يفقدوا استقلالهم .

ولدينا الآن مشكلة بسبب رفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بـ ميانمار كعضو في اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، فهم يعتبرون حكومة ميانمار حكومة عدوانية وغير ديموقراطية ،

ونسوا بطبيعة الحال أن الدول الأخرى في المحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كانت فيما مضى غير ديمقراطية وعدوانية وأنها كانت سعيدة بالجلوس مع هذه الدول .

ويبدو لنا أن الغرب لا يفهم الاستخدام القوة ، فالأسيوبيون أقل عدوانا وأكثر صبرا ، ونعتقد أنه بالتفاعل مع ميانمار نستطيع أن نقنعها بأن شعبها يجب أن يمنع طوعا درجة متزايدة من الحرية ، ويستغرق ذلك وقتا ولكنه أقل تكلفة من معاناة الناس بطبعيـن العقوبات .

ونحن في ماليزيا نؤمن بسياسة (عن الرخاء للغير) وهذه - حقا - هي سياسة خدمة الذات ، فعندما يكون الجيران فقراء غير مستقرـين فسوف نشعر بالذاعـب من موقفهم ، وعلى ذلك ، فعندما كانت الهند الصينية فقيرة وغير مستقرـة كنا نستقبل لاجئـين كثـيرـين ، وشكـلـوا مشـكـلة لنا .

وياـستـشارـنا في كمبـودـيا وفيـتنـام أـسـهـمـنا قـلـيلـاـ في رـخـائـهم ، ونتـيـجـة لـذـلـك لم يـعـد هـنـاك لـاجـئـون بـالـإـضـافـة إـلـى أـنـا اـسـتـطـعـنا أـنـ تـبـادـلـ التـجـارـةـ مـعـهـمـاـ ، وبـالـتـالـى سـاـمـهـنـاـ فـي تـنـبـيـهـ اـقـتصـادـنـاـ ، فـالـعـملـ عـلـى الرـخـاءـ لـلـجـارـ يـبـدوـ أـنـهـ مـرـبـعـ لـكـ .

وأـوـدـ أـنـ تـفـهـمـ الـدـولـ الـغـرـيـبـةـ الـفـنـيـةـ هـذـاـ ، فـحـيـنـ اـسـتـمـرـتـ هـنـاكـ سـاـمـهـنـاـ فـي بـنـاءـ اـقـتصـادـنـاـ ، رـيـحـواـ لـيـسـ مـنـ اـسـتـمـارـاتـهـمـ فـقـطـ بلـ مـنـ إـمـكـانـهـمـ بـعـيـعـ مـنـتـجـاتـهـمـ لـنـاـيـفـاـ ، لـأـنـاـ أـصـبـحـنـاـ نـعـمـ بـالـرـخـاءـ بـفـضـلـ اـسـتـمـارـاتـهـمـ ،

وـالـآنـ لـقـدـ أـفـقـرـنـاـ عـنـ طـرـيقـ خـفـضـ قـيـمـةـ عـمـلـاتـنـاـ وـسـحـبـ رـؤـوسـ أـمـوـالـهـمـ الـقـصـيرـةـ الـأـجـلـ ، وبـالـتـالـى فـقـدـواـ سـوقـاـ غـنـيـةـ ، وـمـنـ الـمـحـتمـلـ أـنـ يـكـونـواـ قدـ فـقـدـواـ كـذـلـكـ قـدـرـاـ مـنـ الـأـرـيـاحـ .

وـهـذـاـ نـتـيـجـةـ سـيـاسـاتـهـمـ (ـمـنـ بـلـارـكـ أـنـ يـكـونـ شـحـاذـاـ) .

وـالـوـاـضـعـ أـنـ الغـرـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـتـعـلـمـ مـنـ الشـرـقـ ، وـيـجـبـ أـنـ يـتـخلـىـ عـنـ صـلـفـهـ وـأنـ

يتعلم منا شيئاً ، فالقوية ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغايات ، وينبغي اللجوء إليها فقط عندما تفشل الوسائل الأخرى ، فالتفاعل ومدى المساعدة يمكن أن تفعل الكثير بأقل تكلفة .

الفَصْلُ السَّادِسُ

ذُرُومُنْ مِنَ الْيَابَانِ

التقيت رئيس وزراء اليابان كايزو أوبيتشى عندما زرت اليابان فى باكورة شهر يونيو ، وهو شخص يستخدم مستشاريه جيدا ، وقبل أن يدللى برأى أو يجيب عن سؤال يراجع هيئة مستشاريه وزملاءه أولا ، وأظن أنه يعرف ماذا يتحدث عنه ولكنه حريص جدا .

والزعيم السىء هو الذى لا يعرف ولا يسأل الآخرين عن معلوماتهم أو آرائهم ، وأنا واثق من أن السيد / أوبيتشى بزعامته ومعلوماته يستطيع أن ينهض بالاقتصاد اليابانى .

وانتعاش الاقتصاد الآسيوى يتوقف كثيرا جدا على انتعاش الاقتصاد اليابانى ، ويبدوا أن اليابان ت يريد أن تعامل بمحب التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وهو النظام الذى أطلق الغرب بموجبه على اليابان لقب (اليابان المتحدة) ، وأن تحمل فجأة محل ما يطلق عليه الفكر الغربى الفصل بين الحكومة والقطاع الخاص .

والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص هو الذى ساعد اليابان على استرداد وضعها السوى بعد الدمار الذى لحق بها من حرب المحيط الهادى حتى صارت ثانية أقوى اقتصادا في العالم ، ومن المعروف أن للنظام عيوب ولكن اليابان المتحدة طبقته على أكمل وجه ، وإسقاط هذا النظام فجأة لابد أن يحدث اضطرابا اقتصاديا ، حيث إن الناس فى كل من الحكومة والقطاع الخاص وجدوا أنفسهم فجأة يطبقون أسلوبا مختلفا تماما فى تنفيذ الأعمال ، وتفاقمت الأمور جراء أعمال المسؤولين الرسميين وكبار رجالات البنوك والشركات الذين حوصروا واتهموا بفعل شيء كانوا - دائمًا - مكلفين به منذ عقد بل قرون ، والآن فلا المسؤولون الرسميون في الحكومة ولا رجال الأعمال يجرمون على التصرف فى شيء رعما يعرضهم للمحاكمة ورعما للسجن ، وبهذا المناخ من فقد الثقة لا يمكن أن تتوجه الأعمال الحرة .

وما لا يمكن إنكاره أن الانحراف ينبغي التخلص منه ، ولكن ذلك يجب أن يتم بالتدريج لتيسير الوقت لضبط العمل ، وإذا أردنا تغيير نظام (اليابان المتحدة) وإحلال نظام آخر مكانه لتنفيذ الأعمال ، فلابد من توفير الوقت لكل من موظفى الحكومة ورجال الأعمال لكي يفهموا ويألفوا العمل بالنظام الجديد ، فالتطبيق التدريجي للأسلوب الجديد لتنفيذ الأعمال من شأنه أن يقلل من فرص الاضطرابات والفساد الاقتصادي .

ويجب أن نذكر دائماً أن للحكومة نصيباً في جميع الأعمال الحرة بالبلاد ، وعندما تربى الشركات تستحق الحكومة نسبة مئوية من الربح على شكل ضرائب من الشركات ، وإذا خسرت الشركة فلن تحصل الحكومة على الضريبة المطلوبة .

ولهذا فمن الضروري أن نضمن الحكومة عدم خسارة الشركات التي أستـ من أجل الربح حقاً ، وعندما تساعد الحكومة الشركات في ظل نظام (اليابان المتحدة) على تحقيق الربح فهي في الواقع تساعد نفسها ، وطالما أنفتـ الحكومة الضرائب لصالح المجتمع فإن مساعدـة الشركات على تحقيق الربح يعني مساعدـة الناس ، فإذا لم توافق الحكومة على هذه التطبيقات فعلى الحكومة أن تقبل الفشل المتكرر في الشركات والقصـ في الأرباح وبالتالي تناقص العائد وتقييد النمو الاقتصادي ، وما كان يقدر لليابان أن تسترد وضعها السـوي ويـم فيها الرخـاء بهذه السـرعة بعد الدمار الذي لـقـ بقدرتـها الإـتـاجـية بـسبـبـ الحرب ، والفسـاد الذى لا مـفرـ منه ، ولكن يمكن تـقلـيلـه باـوسـائلـ السـلـيمـةـ والمـراـقبـةـ .

وفي ماليزيا تقدرـ الضـرـائبـ النـسـ比ـةـ ٢٨ـ٪ـ ، وهذا في الواقع يعني أن يكون نصيبـ الحكومةـ فيـ الشـرـكـاتـ ٢٨ـ٪ـ وال واضحـ أنـناـ نـعـملـ عـلـىـ تـحـقـيقـ الـرـيـبـحـ بـمسـاعـدـةـ القـطـاعـ الـخـاصـ عـلـىـ النـجـاحـ ، ولـكـنـ يـجـبـ التـمـسـكـ بـالتـزاـهـةـ ، لأنـ الـحـكـوـمـ مـادـامـتـ معـنـيـةـ بـالـأـمـرـ ، فـأـيـةـ شـرـكـةـ تـحـقـقـ رـيـبـحـ إـنـ الـحـكـوـمـ سـوـفـ تـحـصـلـ عـلـىـ ٢٨ـ٪ـ مـنـ الـرـيـبـحـ .

وخـسـارـةـ الشـرـكـةـ خـسـارـةـ لـلـدـلـوـلـ ، فإذاـ خـسـرـتـ الشـرـكـةـ فـلـنـ تـحـصـلـ مـنـهـ الـحـكـوـمـ عـلـىـ مـالـ وـيعـانـيـ الـعـاـمـلـونـ وـالـمـسـتـهـلـكـونـ كـذـلـكـ ، ولـهـنـاـ لـاـ يـمـكـنـ بـيـسـاطـةـ أـنـ نـسـمـعـ لـلـشـرـكـاتـ أـنـ تـخـسـرـ وـخـاصـةـ إـذـ كـانـتـ الـخـسـارـةـ نـاجـمـةـ عـنـ خـطـأـ لـاـ دـخـلـ لـهـاـ فـيـهـ مـثـلـ حـالـاتـ الـانـحـسـارـ .

ونظرا إلى أننا في ماليزيا نؤمن بأن مساعدة الأعمال الحرة على النجاح تساعد الحكومة على زيادة دخلها ، فقد طبقنا فكرة (الإبان المتحدة) وأعلنا تماماً ما أسميه (ماليزيا المتحدة) ، وننظر إلى كل رجل أعمال نظرة الصديق الحميم ونساعده على النجاح ، فعندما ينبعز يزيد دخل الحكومة وينمو الاقتصاد الوطني وتساهم للناس فرص العمل وتنعم البلاد بقدر كبير من الرخاء .

وتخفيف قيمة العملة والدخول في مضاربات متهرة بأسعار الأسهم سيسعى أية شركة مهما حققت من نجاح في حالة اضطراب ، وربما أفلست فالجهات على العملات والأسهم في دول شرق آسيا أدت إلى فشل أو خسارة كبيرة جداً من الأعمال الحرة ، ولكن تتعشش يلزمها ضخ رأس المال جديد حيث إن البنك لن تفرضها مالاً ولا حتى العمليات العادية .

وتظن الشركات الأجنبية والبنوك في الدول الغنية أنها قادرة على امتلاك هذه الأعمال الحرة والبنوك بشمن بخس ثم تفتح لها رأس المال لتنعشها ، وليس هذا من الحكمة في شيء لأن الناس سرعان ما يمتهنون من شركاتهم التي استولى عليها الأجانب ، وفي الولايات المتحدة يستطيع الأجانب شراء ٢٤٪ فقط من خطوطها الجوية ، وفي كندا عرفت إحدى الشركات دائمًا بتاريخها الكندي ولكن الأمريكيين استولوا على ١٠٠٪ منها ، وثار كثير من الغضب ، ولم يستطع الناس أن يتذمروا الشعور بأن الاقتصاد سوف يديره الأجانب .

كانت أولى إجازاتي في الخارج هي التي أمضيتها في هونغ كونغ عام ١٩٦٠ بعد أن تركت الخدمة في الحكومة ، وفي السنة التالية توجهت إلى اليابان ، وفي عام ١٩٦٢ سافرت إلى أوروبا ، وأتيحت لي الفرصة لأن أشاهد هذه الشعوب الثلاثة ، وكان انطباعي الأول عن اليابان أن استردادها وضعها السوى بعد الحرب جاء سريعاً جداً .

ففي عام ١٩٤٥ خسرت اليابان الحرب وكانت البلاد بأسرها مدمرة ، وعندما ذهبت إلى اليابان كانت لاتزال علامات التدمير بالقناطر باقية .

وفي كثير من المدن - وعلى أية حال - كانت هناك كذلك الكثير من النشاطات الاقتصادية .

ذهبت إلى أحد المصانع في أوساكا ، وكان مصنعاً للزجاج لأنني أستعمل قدرًا كبيراً من الزجاجات ؛ وظلت أن ذلك سيكون عملاً ناجحاً ماليزيًا ، ومررت كذلك على مصنع ماتوشيشتا وكان يقع في وسط حقل أرز ، وكان منظراً غريباً جداً بالنسبة إلى ، لأن مصانع ماليزيا لا يسمح بإقامة لها في مزارع الأرز ، ولكنني شعرت بأن اليابان تتحرّك في طريق النهضة في ذلك الوقت ، فأعمال التشييد الكثيرة كانت تقوم على قدم وساق ، وكانوا يستعملون للدورة الأولمبية فينشئون الطرق السريعة فوق نيهونباشي وغيرها ، ومن الطبيعي أن يكون كل شيء رخيصاً حيثُ.

وكانت القطارات دائماً مزدحمة ولم أستطع أن أحصل على تذكرة للعودة من أوساكا إلى طوكيو ، ولهذا تعين على التوجه بالطائرة ، واستطعت أن أرى ملامح التصميم الأكيد مرسمة على الشعب الياباني ، ويرى الناس على العمل ، وهم يتعاملون مع بعضهم البعض في غاية الأدب ، فمثلاً ، إذا صدمت سيارة سيارة أخرى ، خرج كل سائق من سيارته وانحنى كل منهما للأخر ، ويسدوا أنفسهم بسوون مشكلاتهم على الفور ، كما كنت معجبًا ببنظام القطارات ، فحركة القطارات لا تتوقف وتتوخى الدقة في مواعيدها ، وعلى أية حال ، كانت طوكيو شديدة التلوث ، وفيها مصانع كبيرة داخل المدينة تضيق كثيراً من الدخان .

وبنتيجة لما شاهدت في اليابان في ١٩٨١ بعد أن عينت رئيساً لوزراء ماليزيا طبقت ما يسمى سياسة التوجه شرقاً (التعلّم إلى الشرق) ، ونظرًا للأحداث الشغب العنصرية التي وقعت في ماليزيا في عام ١٩٦٩ فقد طبقت البلاد السياسة الاقتصادية الجديدة لتقليلص

الفجوة الاقتصادية بين المواطنين الماليزيين الأصليين وذوى الأعراق الصينية الذين يتحكمون في مسرح الأعمال الحرة .

ولضمان نجاح هذه السياسة كان من الضروري تحسين قدرات الشعب وخاصة المواطنين الأصليين ، فنهضة اليابان السريعة وغواها كانا راجعين إلى طباع الشعب الياباني وأخلاقياته في العمل وأساليبه في الإدارة ، فسياسة التوجيه شرقاً لاتعني مقاطعة الغرب ، وتتنفيذ كل التعاقدات مع اليابانيين ! بل تعنى تعلم أخلاقيات العمل اليابانية وخبرات الأعمال الحرة ، فالمواطنون الأصليون يجب أن يتكتسبوا هذه الأخلاقيات والخبرات في الأعمال الحرة إذا أرادوا للسياسة الاقتصادية الجديدة النجاح ، وما زال من المستحبيل تغيير تفافة الشعب تماماً ، فهو أمر غير مرغوب فيه ، ولكن الأسهل أن يطبق شعب ماليزيا الأسلوب الياباني ، ثم يحاكي الأخلاقيات والخبرات الغربية .

ذهبت إلى اليابان أكثر من ٥٠ مرة ونادراً ما كنت أشاهد علامات للفقر ، ولكنتني في هذه السنة أثناء رحلتي الأخيرة إلى ناجويا شاهدت عدداً من الأكواخ المتنقلة لقوم فقراء يعيشون تحت الطرق العلوية وفي متنزهات المدينة ، وعلمت أن حوالي ٦ مليون نسمة عاطلون في اليابان ، وقد أذهلني أن أرى هؤلاء الناس راضيين عن وضعهم .

وفي الدول الأخرى إذا زادت نسبة البطالة إلى هذا الحد سارت المظاهرات ضد الحكومة احتجاجاً على سياستها ، وفي كثير من الحالات تثور أحداث الشغب والعنت ، وليس هنالك رد فعل مثل هذا في اليابان ، وضبط النفس هذا شيء ملحوظ ، فالشغب والعنت يمكن فقط أن يؤدي إلى توسيع الموقف ورفع تكلفة التنمية بدلًا من أن يكون عبئاً عليها ، ونظراً إلى أنهم لم يسجلوا أنفسهم في سجلات العاطلين فلا تمنحهم الحكومة معونة ، وعليهم أن يقتضدوا في معيشتهم بجمع المهملات وبيعها ، ولا أظن أن هذا طيب ، ففي ماليزيا لا يوجد عائد للعاطلين وتتوقع من الأسر أن ترعى أفرادها العاطلين ، ونظراً لرغبة العاطلين في الالقونوا عبئاً على أسرهم فهم يحاولون البحث عن وظيفة بأسرع ما يمكن .

ولزيال اليابانيون وطنين وفخورين بascalاتهم ومهاراتهم ، وعلى أية حال ، فعلى مدى الخمس سنوات الماضية تقريرا ، ييدو أن اليابانيين فقدوا شيئا من ثقتهم بأنفسهم وحتى اعتزازهم بيلادهم ، فمن الصواب لا يكون المرء ميلا للجندي ، ولكن ليس خطأ أن يكون المرء وطنيا ، فالوطنية دافع يساعد البلاد على التغلب على المشكلات ، والتحالف مع دول أخرى يجب ألا يؤدى إلى الاعتماد الكلى عليها ، فاستطاعة المرء في أن يدافع عن بلاده لا ترافق التزعة العدوانية العسكرية .

والى جانب لديها عمر مقبول تماما لرفض التزعة العسكرية ، ويجب أن تكون مستعدة وعازمة على الاعتراف بأنها ارتكبت كثيرا من الأخطاء فيما مضى ، ولكن يجب الانتكوس مفعمة دائما بالشعور بالذنب على الأعمال العسكرية التي شتها منذ أكثر من نصف قرن ، ولا أرى أن ألمانيا تذكر ماضيها النازى ، وليس ألمانيا مطالبة بالاعتذار عن فظائع النازى أثناء الحرب ، ولكن ربما ييدو أن كل رئيس وزراء ياباني متزمع بالاعتذار عن أعمال ارتكبها أنسان من جيلين سابقين ، فالاعتذار غير مطلوب ، ولكن من الضروري التعميد بالانتكوس قوة عسكرية علوانية إذا أرادت اليابان أن تمحو من ذهان جيرانها مخاوفهم منها .

فالقوة للدفاع الذاتي ضرورية ولكنها يجب أن تقتصر فقط على مهامها الداخلية ، في بينما ينبغي عليها الاتهام دول أخرى ، فيجب عليها أن تكون جاهزة للمساعدة فى مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام ، وتشعر اليابان بالتحالف مع الولايات المتحدة ، وهذا مفهوم إذا لم تسجه إلى دول أخرى ، ولسوء الحظ ، أن تبدى الولايات المتحدة عداء صريحًا البعض دول آسيا ، ويفيدو أن تحالف الولايات المتحدة - اليابان موجه ضد هذه الدول ، وهذا أمر غير مقبول ، لأن هذه الدول تعتبر اليابان عدوا لها ؛ ونتيجة لذلك سيكون هناك توتر دائم فى المنطقة .

ولا تزيد ماليزيا أن تتعادى أحدا ، وهذا ما يحدونا إلى القول بأننا ضد وجود أية قوات أجنبية فى المنطقة ، فالحرب لم تعد سبيلا لحل المشكلات الدولية ، فإذا نشبت حرب عالمية أخرى ؛ فسوف يدمى العالم بأسره .

أعتقد أن الأسلحة النووية يجب أن تزال ، ولو أن ذلك بالطبع سيكون صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً ، ولا يدرك أحد ما يمكن عمله بالنسبة للرؤوس النووية ، ولكن حتى ما يطلق عليه الأسلحة التقليدية صارت أكثر تعقيداً وأغلى ثمناً ، ويفقد صناع الأسلحة أموالاً طائلة الآن في التجارب الدولية للأسلحة الجديدة ، ويجب أن تكون هناك اتفاقية دولية لتقليل البحوث في الأسلحة الجديدة ، وحيثند لا تلتزم الدول الفقيرة باتفاق أموال كثيرة لحيازة الأسلحة الجديدة لمواجهة تلك التي يحوزها جيرانها ، ولكن لسوء الحظ ترفض بعض الدول تحريم الألغام الأرضية - فلماذا تعتبر الألغام الأرضية ضرورية بينما الصواريخ تستطيع أن تطول آية بقعة على سطح الأرض؟ إنه شيء يحار فيه فهمي!

وقدر ما تخشى اليابان الصين ، لابد من أن تخشى الصين تحالف الولايات المتحدة - اليابان ، وعلى أية حال ، لابد أن يقبل العالم أن الصين ذات ٣ ١ بليون نسمة من العاملين المتهدين الأذكياء ، لا يمكن إلا أن تصبح في النهاية دولة قوية ، وعلينا أن نتعاش مع هذا الاحتمال ، فإذاً كنا نتعاش مع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ، فإننا نتعاش مع الصين كقوة عالمية ، والصين في الواقع ليس لها تاريخ في الفتوحات أو في الاستعمار جيرانها ، بينما القرى الأوروپية لها تاريخ فيها ،

أؤمن بأن كل الصراعات يجب أن تحل حول المائدة ، ذلك هو الذي يدفعنا إلى دعم التجمع الاقتصادي لدول شرق آسيا (EAEC) .. فمن خلال هذا التجمع نستطيع أن نحل مشكلاتنا فيما بيننا وأن نناقش المشكلات العامة التي تواجه المنطقة ، فأوروبا فيها الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية فيها اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ، ونحن نقبلهما ، فلماذا لا يقبلان هما التجمع الاقتصادي لشرق آسيا؟ فاليابان يجب أن تفك في (EAEC) ويجب الالتماع على الاعتقاد أنه سيكون موجهاً لهديد دول خارج المنطقة .

فشرقي آسيا في حاجة إلى القوة المالية والاقتصادية لليابان ، وأيدنا اقتراح اليابان

لإنشاء صندوق نقد آسيوي برأسمال ١٠٠ بليون دولار ، ولسوء الحظ سحبت اليابان اقتراحها تحت ضغط الولايات المتحدة ، وأخيراً قدمت الحكومة اليابانية خطة ميزاناً برأسمال قدره ٣٠ بليون دولار ، وكان هذا المشروع سخياً جداً لمساعدة آسيا في نهضتها ، ونشرت إحدى الصحف أن هناك معارضه للصندوق الذي يصبح ميسوراً لماليزيا ، وحسن الخط ، وقفت الحكومة اليابانية موقفاً حازماً ، وقدمت قرضاً مالياً . أمل أن يظل اليابانيون دائماً عند موقفهم الودي لأصدقائهم في وقت الشدة بغض النظر عن الضغوط التي تواجهها من جهات أخرى ، فربما يساعد اليابان في نهضتها ، ففي مساعدة آسيا مساعدة لليابان نفسها كذلك .

الفَضْلُ اسْبَاعُ النَّحْكَمَةِ فِي الْعُمَلَةِ

مر عام تقريباً منذ أن طبقت ماليزيا التحكيم الاختياري في رأس المال ، وكنا منزعجين منذ البداية من احتمالات نجاح هذا التحكيم أو فشله ، ولم يساعدنا النقد الموجه إلينا من الصحافة العالمية وخبراء المال الأجانب على تقوية ثقتنا بالنفس وبالإجراءات التي اتخذناها لإنعاش اقتصادنا ، ولكن سرعان ما تبدلت مخاوفنا عندما شاهدنا مؤشرات تدل على انتعاش اقتصادنا .

والتحكم في العملة الذي طبقته ماليزيا لم يكن مفهوماً بصفة عامة لدى مجتمع المال العالمي ، فنقدة لنا كان مبنينا على النماذج النظرية أكثر من استناده إلى الاختبارات السليمة التي أجرتها ماليزيا ، ولفهم الإجراءات قررنا ضرورة النظر إلى الأسباب الجذرية للأضطراب الاقتصادي التي أضعفت اقتصاد البلاد .

وكان المال والاقتصاد قويين جداً في ماليزيا قبل يوليو ١٩٩٧ موعد الهجوم على الرينجيت (العملة الماليزية) وكان لدينا احتياطي طيب وديون أجنبية محدودة جداً سواء على الحكومة أم القطاع الخاص ، ولم يكن هناك سبب حقيقي لإضعاف العملة .

ولكن تجارة العملة في سعيهم إلى الربح الوفير افترضوا الرينجيت ثم باعوه عدة مرات وبهذا خفضوا قيمته بنسبة ٤٠٪ تقريباً وهذا يعني أن ثروتنا صارت نصف ما كانت عليه بالنسبة لشراء السلع المستوردة ، وبدأ التضخم ولقي الناس المصاعب في تحقيق غايياتهم .

ولكي يعقد المستثمرون الأجانب الأمور في سوق الأوراق المالية أغرقوا السوق بكميات كبيرة من الأسهم ويسعر زهيد ويبيع قصير الأجل ، فملوا ذلك عن طريق سجل

المضاربات المركزي الذي يعمل في سنغافوره (CLOB) الذي تاجر في الأسهم الماليزية بدون إذن من بورصة الأوراق المالية في كوالالبور (KLSE) أو الحكومة الماليزية ، ويتسجيل جميع الأسهم الخاصة بالآت المستثمرين تحت أسماء شركات قليلة معينة أصبح الاتجار عن طريق سجل المضاربات المركزي (CLOB) لا يستوجب التسجيل في بورصة كوالالبور (KLSE) ، وهذه الشركات المعينة استطاعت أن تفرض الأسهم للمضاربين الذين باعوها بيعا قصير الأجل وتسبوا في خفض الأسعار ، وفي سجل المضاربات المركزي (CLOB) انخفض مؤشر بورصة كوالالبور من ١٢٠٠ نقطة إلى ٢٦٠ نقطة .

وما بين انخفاض سعر الرينجيت والهبوط الحاد في أسعار الأسهم تدهورت الشركات والبنوك بسرعة وأفلست أو كادت تفلس ، وواجهت الحكومة كذلك عجزا في الإيرادات حيث كانت الأعمال الحرة غير قادرة على تحقيق الأرباح ولم تستطع دفع الفرائب .

ووال واضح أن الاقتصاد الوطني كان سينهار تماما إذا استمرت العملة في الانخفاض وأسعار الأسهم ظلت رخيصة جدا ، ولمنع ذلك تعين على الحكومة أن تعيد التحكم في سعر تحويل الرينجيت وأن توقف CLOB من تدمير سوق الأوراق المالية في ماليزيا أكثر من ذلك .

ولكي يخفي تهار العملة سعر الرينجيت بلأوا إلى اقتراضه وبيعه ، وعرضت سنغافورة سعر فائدة مرتفع لكي تجذب الرينجيت إلى سنغافورة حيث كان يقترضه تهار العملة ، ولو قفت تدفق العملة هذا قررت الحكومة أن الرينجيت خارج ماليزيا إذ لم يعد إلى داخل البلاد خلال شهر واحد فسوف لا يسمح بعودته على الإطلاق ، ومن أثر هذا القرار أن الرينجيت خارج البلاد سيصبح عديم القيمة بعد شهر واحد .

وهذا القرار أضطر حاملي الرينجيت خارج البلاد إلى إعادته إلى أرض الوطن خلال شهر واحد دون أن يتبقى شيء للتجار للاقتراض أو للتحكم ، وتوقفت التجارة في

الرينجيت واستطاعت الحكومة أن تثبت سعر تحويل الرينجيت عند ٨٠،٣ رينجيت ماليزي للدولار الأمريكي .

أما بخصوص (CLOB) ونشاطات البيع قصير الأجل فقد توقف هذا بحربان الشركات المعينة من الحق في الاحتفاظ بأسمهم عملاً بها ، ونظرًا إلى أن جميع مبيعات الأسهم لابد أن تسجل في بورصة كوالالمبور (KLSE) باسم المسميين ولا يعترف بالبيع خارج البورصة ، فقد توقفت أعمال (CLOB) ، ولم تعد عمليات البيع قصير الأجل التي تقوم بها الشركات المعينة تتم ، وهنا توقف التحكم في أسعار الأسهم .

والنتيجة الختامية هي استقرار أسعار تحويل العملة وارتفاع أسعار الأسهم في بورصة كوالالمبور (KLSE) ، وأدت إعادة المبالغ جنرالياً من سنغافورة إلى البلاد إلى توفر الكثير من المال للاستثمار ؛ ولهذا أمكن خفض سعر الفائدة لدعم الاستهلاك والأعمال الحرة .

وأخذت إجراءات أخرى كثيرة مثل إنشاء شركة إدارة الأصول للتعامل مع القروض الراشدة وتجديد روؤس أموال البنك عن طريق صندوق تجديد روؤس الأموال ، وكل شكل من أشكال الاقتصاد كان يدرسها المجلس الوطني للأعمال الاقتصادية (NEAC) الذي أشيع لاتخاذ الإجراءات المضادة إذا واجهت الاقتصاد مشكلة ، فمثلاً انخفضت الواردات غيرالضرورية بينما دعم التصدير ، وتحول ميزان المدفوعات الذي كان يعني من العجز لمدة سنوات إلى فائض ضخم تحقق في الميزان التجاري ؛ وأدى هذا إلى زيادة الاحتياطي من ٢٠ بليون دولار أمريكي إلى ٣٠ بليون دولار أمريكي على مدى ٦ أشهر ، وأوضحت كل المؤشرات الأخرى أن الاقتصاد يتحسن بسرعة وأصبح من المتوقع أن يتحقق بسهولة هدف التنمية بزيادة إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٩ بنسبة ١٪ ، ومن المتوقع أن يزيد في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٪ تقريباً .

نجحت الضوابط ظاهرياً في تحقيق انتعاش الاقتصاد الماليزي ، ورغم أن كثيرين لا يزالون يدينون الضوابط الرئيسية ، يقول آخرون الآن أن الضوابط تستطيع أن تحل المشكلات

التي حدثت نتيجة المفتش السريع لقيمة العملة بفعل تهار العملة ، وحتى البعض الآخر يوصي بأن تطبق الدول الأخرى التي تعرضت لهجمات المضاربين بالعملات ضوابط التحكم في العملة .

ويسهل الآن على الدول التفكير على أقل تقدير في أن تحاول أن تطبق ضوابط التحكم في العملة من أجل حل مشكلات خفض العملة بفعل التجار المهردين من القيم الأخلاقية ، ولكن إقرار هذه الضوابط ليس بالأمر السهل ، ففي حالة ماليزيا من أكثر من ٦ أشهر من المباحثات المكثفة قبل أن تتخذ اللجنة التنفيذية في المجلس الوطني للأعمال الاقتصادية (NEAC) قرار فرض ضوابط التحكم ، وطرح أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ٣٢ سبباً للأضرار التي سوف تلحق بالبلاد بسبب التحكم في العملة الذي سوف يفشل ، ولكن هذه الأسباب تهاوت واحداً بعد الآخر .

وهناك أعضاء آخرون من (NEAC) واجهوا مصاعب في تأييد الاقتراح ، ودعى نائب محافظ البنك المركزي للإدلة برأيه ولكنه هو الآخر كان غير مؤيد له ، وطرح جميع الأسباب التقليدية التي تؤكد الأضرار التي تلحق بالبلاد واقتصادها وعلاقتها ببقية العالم جراء هذا الاقتراح .

وكان نائب رئيس الوزراء السابق لايزال عضواً في (NEAC) طوال الوقت الذي نقشت فيه الضوابط ، ورغم أنه كان يؤيد وينفذ جميع الحلول التي طرحها صندوق النقد الدولي للتعامل مع المال والاقتصاد المتدهور في البلاد أثناء الأضطرابات فإنه لم يعارض تطبيق الضوابط ، وعندما اتخد القرار النهائي بفرض الضوابط وافق على القرار ، وتقرر أن يكون أول سبتمبر موعداً لفرض الضوابط ، ولم يكن هناك سبب محدد لأن اختيار هذا اليوم عدا أنها استكملنا الموافقة في أغسطس ١٩٩٨ وأردنا أن نطبق الضوابط بأسرع ما يمكن .

وعندما حان الوقت لفرض الضوابط حاول محافظ البنك المركزي ونائبه إفساد القرار بتقديم استقالتهما ، وكانت هذه صدمة عنيفة حيث إن البنك المركزي هو الهيئة التنفيذية

الرئيسة المسئولة أمام القانون ، وعلى الفور أقيمت المسئولية على عاتق أكبر مستثول في البنك المركزي لتنفيذ الإجراءات المختلفة لجعل الرينجيット الماليزي غير صالح للتداول خارج البلاد وطلابة جميع حملة الأسهم للشركات الماليزية بتسجيل ملكيتهم مباشرة في بورصة الأوراق المالية وبهذا تلغى الشركات المعينة .

ويعنى التحكيم في العملة مختلف الأشياء مختلف الناس ، فبالنسبة لخبراء الاقتصاد النظريين يعنى أن التحكيم في العملة عزل البلاد عن أي روابط مالية ببقية العالم ، فالتحكم الماليزى لايعنى ببساطة إدارة ظهرنا للعالم ، فمالايزيا دولة تجارية ، ونموها الاقتصادي ورخاؤها يعتمد كثيرا على ارتباطاتها المالية والتجارية - بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مع بقية دول العالم ، وليست مثل الولايات المتحدة التي تستطيع بالفعل أن تعزل نفسها عن بقية العالم وتظل تحيى بل وتعتم بالرخاء ، فمالايزيا ببعادها البالغ ٢٢ مليون نسمة ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطنى منخفض نسبيا ليس أمامها إلا أن تصبح مستقلة اقتصاديا تماما ؛ ومن المؤكد لا سبيل أمامها إلا أن تنمو وتعتم بالرخاء ، فلا بد ماليزيا أن تحافظ على روابط اقتصادية قوية ببقية العالم ،

وهكذا أدبرت ضوابط التحكيم في العملة في ماليزيا ببراعة بحيث حمت العملة من الللاعب بفعل تحجيم العملة الأجنبية وفي الوقت ذاته سمحت لصفقات الأعمال الحرة العادية بأن تقدر بدون عوائق وهذا بليجاز هو ما وفقنا إلى إقراره وتنفيذه .

وعلى هذا لم تتأثر التجارة بأية وسيلة بل ثمنوا كبارا وزاد الفائض زيادة ملحوظة ، فالعملة الأجنبية المطلوبة لتغطية الواردات كانت متيسرة تماما من الفائض .

ولم تتأثر كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة طرولة الأجل ، فالاستثمارات تدفقت بسبب التحول إلى الرينجيット بسعر محدد في داخل البلاد الأمر الذي سهل عمليات الموازنة في الأعمال الحرة ، وفي الوقت ذاته كان سعر التحويل أكثر إغراء مما كان عليه الرينجيット حين كان قويا والمال المستثمر يمكن إخراجه بدون صعوبة إذا دعت الضرورة إلى التصفية

وسحب المال بالعملة الأجنبية إلى أي مكان آخر ، ويمكن إعادة الأرباح من هذه الاستثمارات طويلاً الأجل إلى أرض الوطن .

والواضح أن حركة دخول وخروج المال الأجنبي من البلاد لم تتأثر بتحكمنا الاختياري في العملة ، وعلى أية حال فإن الاستثمارات قصيرة الأجل في سوق الأوراق المالية تخضع لبعض الشروط الميسرة ، فرأس المال لا بد أن يبقى في البلاد لمدة عام على الأقل وأن إعادة التوطين السابقة ربما تخضع لضريبة الخروج ، وهذه الشروط ظاهرياً لم تمنع المستثمرين الأجانب للأجل القصير من الدخول ،

ويبدو - الآن مرة ثانية - اقتصاد ماليزيا ، ونعتقد أن ذلك راجع إلى الضوابط التي فرضناها ، ولكن المتخصصين من قدرها لم يوافقوا عليها وأوضحاوا أن اقتصادات دول أخرى في شرق آسيا كذلك آخذة في استعادة وضعها السوى ، ويقولون إن ماليزيا بدون ضوابط سوف تستعيد وضعها السوى ، ونعتقد أن انتعاش الاقتصاديات الأخرى في شرق آسيا راجع إلى أن تحار العملة أو قفوا تحكمهم في العملات وهناك عدة أسباب لتوقفهم ، فعندما فرضت ماليزيا ضوابط التحكم خشى هؤلاء من أن تقوم دول أخرى بفرض ضوابط مماثلة لضوابط ماليزيا إذا استمر الهجوم ، وثانياً وفي الوقت ذاته تقريرياً انهار صندوق إدارة رأس المال طويلاً الأجل مهدداً بذلك بفقدان الاستقرار في الأنظمة المالية للدول الغنية ، ونتيجة لذلك أوقفت البنوك إقراض صناديق الدعم وبهذا أوقفت الهجوم وانخفاض قيمة العملات في شرق آسيا .

أما وقد تغيرت الدول من رiqueة التهديدات التي فرضها تحار العملة فقد تكنت من تجاهل توصيات صندوق النقد الدولي لمواجهة خفض العملات ، وخفضت أسعار الفائدة وتوسعت في ميزانياتها ، ولم تفعل ذلك حقاً التكتلات الكبيرة التي أمرت بأن تتفاكر .

وهكذا انتعشت اقتصادات كوريا الجنوبية وتاييلاند ، وحتى الروبية الهندوسية قوية ، ولكن انتعاش ماليزيا كان أبكر وأقوى ، واقتصر مجتمع رجال الأعمال الماليزيين

والأجانب بأن هذه الضوابط كانت لصالحهم ، وعاد جمهور المستثمرين إلى بورصة الأوراق المالية وأخذوا يرتفعون المؤشرات المركبة بحوالي ٢٠٠٪ ، وبهذا تحررت الشركات من نلبية المطالبات الهاشميشية من بنوكها واستطاعت أن تمارس أعمالها الحرة مرة أخرى ، وارتفع احتياطي البنك المركزي بمقدار ٥٪ حين ازداد الفائض التجاري ، وتشير جميع المؤشرات الأخرى إلى انتعاش إيجابي للاقتصاد الماليزي .

وتمكنت ماليزيا من فرض ضوابط تحكمها في العملة نظر القواعد الاقتصادية بها ، وكان الاحتياطي عند فرض الضوابط يبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ، ولم يكن هناك قط أى دين أجنبى ، وكانت الأنظمة المالية وقوانين الإقلاع جاهزة ، وكان المناخ السياسي مستقراً والحكومة تساندها أغلبية ساحقة ، وكان النسخم بسيطاً حتى عندما انخفضت قيمة العملة وأدى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات إلى توفير فالنس ضخم .

وكانت المحاولة المبدئية لكسب المال عن طريق القضايا المشتركة قد فشلت عندما انخفضت شركات مودي وستاندارد وفور قيمة القرض الماليزي لتغطية السلع المستعملة المشتركة ، ولكن المدخرات الكثيرة البالغ نسبتها ٤٠٪ واسترداد الرينجيت إلى أرض الوطن من الخارج مكنت ماليزيا من تجاوز العشل في جلب مبالغ من الخارج ، فكانت هناك مبالغ كافية داخل النظام .

وفي هذه الفترة أندلت اليابان الموقف باتفاقية قروض كثيرة ميسرة تبلغ عدة مليارات من الدولارات الأمريكية ، وكانت اليابان كذلك جاهزة لضماني أي تعهد من قبل الحكومة الماليزية ، وهكذا فعلى الرغم من المعدلات المنخفضة التي طرحتها شركات مودي وستاندارد وفور عندما اختبرت السوق في عام ١٩٩٩ تضاعف الاكتتاب ثلاث مرات .

وأصبحت البلاد في وضع مالى سليم ، فالاقتصاد آخذ في النمو ويتوسع الكثيرون أن يتتجاوز إجمالي الناتج القومى نسبة ١٪ حسب التقديرات الحكومية .

ولزيال سعر (الرينجيت) ثابتًا عند ٣,٨٠ رينجيت ماليزي للدولار حتى ولو كانت العملات الأخرى للدول المعاورة تقوى باضطراد أمام الدولار وبالتالي أمام الرينجيت ، ولا تزيد أن نغير سعر التحويل لأن ذلك سيضر بالصفقات والأرباح المتوقعة لرجال الأعمال ، هذا إلى جانب أن الرينجيت الضعيف يجعلنا أكثر تنافسًا حتى لو ارتفعت تكاليف الاستيراد ، وهذا الارتفاع في تكاليف الاستيراد يمكن بطبعية الحال أن يؤدي إلى التضخم ، ولكن ماليزيا كانت دائمًا لديها معدلات تضخم منخفضة ، وواجهتنا التضخم الناجم عن الاستيراد بزيادة الانتاج للاستهلاك المحلي ؛ وحيث إن استيراد المواد الغذائية يحظى بالنصيب الأعلى في رفع التكالفة فقد واجهنا مسألة إنتاج المواد الغذائية محلية ، ونبع هذا إلى الدرجة التي مكنتنا من تصدير المواد الغذائية ؛ وبهذا زاد فائضنا التجاري .

ويتحكم الحكومة تماماً في سعر تحويل العملة أمكناً بسهولة إثراء أنفسنا بـ تقوية الرينجيت حتى صار أقوى من معدله السابق على الأزمة وهو ٥٠، رينجيット ماليزي للدولار، ولكن الجانب السليبي لهذا هو انخفاض القدرة التنافسية لصادراتنا وبالتالي قلت الاستثمارات المحلية والأجنبية في الصناعات التصديرية، ولابد من استغلال قوة أسعار تحويل العملة بتزاهة والانهيار الاقتصاد .

ويرجع الفضل في انتعاش اقتصاديات شرق آسيا إلى قرار الحكومة الصينية بعدم خفض قيمة اليوان ، ولو كان اليوان قابلاً للتحويل في السوق الحرة فمما لاشك فيه أن تهار العملة كانتا سيهاجمونه ويدفعون الصين وشرق آسيا إلى أزمة وتراجع أسوأ ، وفي هذا الوقت حاولوا الهجوم على هونغ كونغ بدلاً من ذلك ابتناء تقليد استقرار الصين ، وخرجت حكومة هونغ كونغ عن سياسة عدم التدخل ودافعت بشدة عن سوق الأوراق المالية وفشل الهجوم ولكن اقتصاد هونغ كونغ وسعتها تحطمتا .

فالتناقض العمليات فى شرق آسيا أثير كثيرا على إعادة رفع قيمة (اليوان) جاعلا الصين أقل

تنافساً، ويمكن بالفعل خفض قيمة (اليوان) قليلاً بدون الإضرار باقتصاديات دول شرق آسيا، ولابد أن أوجه الشكر إلى الحكومة الصينية على وفائها بشدة بوعدها بعدم خفض سعر (اليوان)، فالصين دولة صديقة حقاً أكثر من بعض الدول الأخرى التي يقال إنها صديقة.

وكما ذكرت آنفاً، كان نائب رئيس الوزراء لا يزال على رأس العمل في الحكومة عندما اتخذنا القرار بالتحكم في سعر التحويل وفي تدفق روؤس الأموال ذات الأجل القصير، ولم يعترض على القرار بأي شكل، ولهذا لم يكن للأسباب الاقتصادية دور في ت nomineته عن وظيفته.

تمت ت nomineته لتطهيره من سلوكه غير المقبول بالنسبة لعضو في الحكومة، لم يكن الوقت مناسباً ل nomineته، فكنا قاب قوسين أو أدنى من تحدى العالم باستراتيجية لم نكن واثقين تماماً من نجاحها، كنا في حالة تراجع واضطراب اقتصادي حاد، فليس هناك عاقل يود أن يضيف عدم الاستقرار السياسي إلى الموقف الاقتصادي الصعب في الوقت الحالي، فلو كانت ت nomineة نائب رئيس الوزراء مخططة لكان من الممكن استغلال الوقت المناسب لها، ولكن سوء سلوكه حتم ضرورة إزاحتة على الفور، وهكذا أضيفت مشكلة سياسية إلى المشكلة الاقتصادية وعلى الحكومة معالجتها.

ويعذر طرد نائب رئيس الوزراء سمح له بالتجول بحرية في أنحاء البلاد ليعين الجموع ويشير مشاعرهم ضد الحكومة، ولم تمنع الحكومة من ذلك، والظاهر أن هذا لم يناسب أهدافه فأراد أن يقنع أتباعه والمرأقيين الأجانب بأن الحكومة الماليزية - وخاصة رئيس وزاراتها - عدوانيون دكتاتوريون يتبعون العنف، وهكذا انظم مظاهرات وأحداث شغب باتباعه في كواليبور؛ فاضطربت الحكومة إلى القبض عليه واحتجازه؛ وبهذا ثار سخط أتباعه حقاً وبلغوا إلى العنف، وبدأت مظاهراتهم ومشاغباتهم في كواليبور.

وإذاء هذا الموقف وصفت الصحافة الأجنبية ماليزيا بأنها دولة غير ديمقراطية وغير

مستقرة وثير القلاقل ، وعرضت شبكات (سي إن إن) وإذاعات (سي إن بي سي) (بي بي سي) صوراً مشاهدة للشغب يوماً بعد يوم ، وزاد هذا من المصاعب أمام الاتساع الاقتصادي ، وتذهب المستثمرون والسياح زيارة البلاد وعانت الفنادق والصناعات الخدمية الأخرى معاناة شديدة ، واستمرت المظاهرات وأعمال الشغب وحاولت قدر المستطاع إظهار ماليزيا بصورة بلد غير آمن ، وعندما صدر الحكم بإدانة نائب رئيس مجلس الوزراء المخلوع بعد محاكمة مطولة شهدتها الصحافيون المحليون والأجانب والدبلوماسيون وعدد من المنظمات غير الحكومية دارت جولة أخرى من أعمال الشغب ولكنها لم تستمر طويلاً ، واليوم لم تعد تهمنا قضية أنور بعد انتعاش الاقتصاد .

وفي الوقت ذاته أخذ الاقتصاد في النمو ثانية ، وزاد عدد المؤيدين للتحكم في العملة الذين أدانوا صندوق النقد الدولي وبطريق غير مباشر صناديق الدعم ذات التأثير القوى وتجهيز العملة ، وحتى مجموعة الـ ٧ نقشت انتظام نشاطات صناديق الدعم ، ويمر وقت طويل دون أن تتخذ إجراءات فعلية ولكنها عرفت على أقل تقدير الدور الذي لعبه تجارة العملة في الأضطرابات الاقتصادية العالمية ، فإن فعلوا ذلك ثانية فسوف تتعامل الصناديق في الأمر على الوجه الأكمل .

والسؤال الذي يمكن طرحه هو : متى ترفع الضوابط ؟ يقول الكثيرون إن الأهداف تتحقق وينبغى على ماليزيا أن تعود إلى العملة الحرة القابلة للتحويل ، فالرينجيット يجب أن يعبر الحدود بحرية تامة .

لقد أحسنَّ القول منذ البداية بأن النظام المالي العالمي الحالى يعرض الاقتصاديات الصاعدة والدول المتوسطة الدخل لتجارة العملة (البلد خطيرة) وللتحكم بمعرفة صناديق الدعم وتجارة العملة الآخرين ، والسبيل الوحيد لاستئصال هذا الخطير هو الحد من نشاطات هؤلاء التجار بتنظيم تجارة العملة و يجعلها قابلة للحصر والشفافية ، ويمكن تحقيق كل هذه الأمور إذا وافقت الدول ذات الاقتصاد العالمي القوى على فعل ذلك وتأكيد سلطاتها على

مواطنيها ، وقد شهدنا كيف استطاعت قوة عظمى أن تضرر عرض الحائط بالأعراف الدولية وتلقي القبض على أحد الزعماء في بلد أجنبي وتأتي به طاكيته بموجب قانون القوة العظمى ، فإذا حدث ذلك فلست أرى لماذا ينشر تجارة العملة - الذين دمروا اقتصاديات مناطق بأسرها من العالم - الشغب والنهب والقتل ؟ ولماذا يعجز العالم عن كبح جماح وتنظيم نشاطاتهم ؟ فالتجارة الحرة ليست شريعة يحرم تعديل أو تنظيم أو حظر أي إجراء يتخلّد باسمها .

فإذا صارت تجارة العملة أقل ضررا للاقتصاديات الصاعدة فسوف ترفع ماليزيا التحكم الاختياري في رأس المال ، وحتى ذلك الوقت ستظل الضوابط باقية في مكانها وستدافع عنها حتى تكون فعالة بالوسائل التي تراها ماليزيا مناسبة ، ونحن لأنزوى أحدا بضوابطنا ، والحقيقة أننا نحسن كثيرا لأنفسنا - وأستطيع القول - لشركاتنا في التجارة وللمستثمرين وحتى للاقتصاد العالمي ، ولهذا أمل أن يذعن الآخرون نذير اقتصادنا بالطريقة التي تروق لنا ، ويجب لا يحيثنا أحد على أن نرفع الضوابط .

وفي الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ ستحتفل بمرور عام على تطبيق ميثاق التحدى ، وسوف نقيم النتائج بطبيعة الحال ، ونظن أن هذا إجراء سليم ، وسيخرج بعض المستثمرين أو ما لهم التي استثمروا هانى سوق الأوراق المالية عندها إلى الخارج ، وهذا أمر مقبول ، وسوف نحوال نصيبيهم من الربحية إلى العملة التي يرغبون في إخراجها ، ونحن لأنحمل لهم أي أحقاد ، فهذا حقهم وفي ماليزيا نحترم حقوق الجميع من فيهم الأجانب ونحن جاهزون لمواجهة التحديات وقدرون على التعامل مع معظمها .

وسواء أفشلنا أم ننجحوا فنحن نأمل في أن نزود العالم بخبرة ستكون مفيدة باعتبارها دراسات حالة في إدارة اقتصاد بلد ما يقع تحت ضغط .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

زِيَارَةً إِلَى الصَّينِ

ذهبت إلى الصين في أغسطس احتفالاً بمرور ٢٥ عاماً على إقامة علاقات دبلوماسية بين ماليزيا والصين ، وهيات لى هذه المناسبة الفرصة للقاء الرئيس الصيني جيانغ زيمين ورئيس الوزراء (زو رونجي) .

وأثناء مباحثاتنا أكد لي رئيس الوزراء (زو) أن بلاده لن تخفض قيمة (اليوان) ، وأجبت بقولي إنه حتى لو خفضته الصين قليلاً فلن يضر هذا الخفض باقتصاد ماليزيا أو شرق آسيا ، وقد قمنا بخفض قيمة عملتنا كثيراً حتى إذا انخفض (اليوان) بنسبة ١٪ فسيظل اقتصادنا يسير على ما يرام .

وأكمل (زو) أن الصين متمسكة بشيات سعر (اليوان) لأن الاقتصاد يسير سيراً حسناً ولا يزال في سبيله إلى النمو ، فإعادة بناء مشروعات الدولة أثبتت في بعض الأوقات أنه عمل صعب لأنه يميل إلى أن يكون معوقاً للعاملين في هذه الصناعات .

إلا أن (زو) أعرب عن ثقته بأن المشكلات الناجمة عن إعادة البناء يمكن حلها .

وفي الجانب الآخر كانت مباحثاتي مع الرئيس جيانج تمثل إلى القضايا السياسية ، وأفصح (جيانج) عن قلقه البالغ من موقف تايوان وجهها لوجه أمام الصين الأمم وحضر من دعم أولئك الذين يسعون إلى إيجاد دولتين صينيتين متصلتين .

وبالنسبة لماليزيا فلانزال نؤيد سياسة الصين الموحدة ، ولن نغير هذه السياسة التي تعمل على إحلال التوازن في المنطقة ، فلأنه يقبل أن تكون هناك دولتان صينيتان ، ومثل هذا الموقف سوف يؤدي إلى عدة منازعات ، ولن تسمح الصين بذلك ، والصين دولة صديقة ماليزيا كما أنها شريك تجاري كبير .

وعلى أية حال فلدي بلادنا كذلك علاقات أعمال حرة مع تايوان ولدينا مثل لأعمالنا التجارية في (تايوان)، وبما يحافظ تايوان على وجود مكتب تمثيل لها في ماليزيا لتسهيل الاتصالات التجارية وإصدار وثائق السفر.

وفي رأيي أن اقتراح الرئيس (لي تشنج هو) بأن تم الاتصالات عبر مضيق تايوان على مستوى دولة لدولة في الحقيقة اقتراح غيرواقعي، فليس هناك دولة كبرى تعرف بتايوان كدولة.

وإنه بجهد ضائع لا يتحقق أى فائدة لأحد. يجب أن تظل تايوان على وضعها الحالى، ولن تخسر شيئاً بمقاييسها هكذا، والاستفزاز في الجانب الآخر يمكن أن يأتي بنتائج سلبية جداً، فتايوان يجب أن تقبل الصيغة التي انطبقت على هونج كونج التي عادت إلى الحكم الصيني: وطن واحد ونظامان.

كما أعرب لي (چيانغ) عن قلقه من القصف الجوى الذى قام به حلف شمال الأطلنطي (الناتو) لسفارة الصين فى بلجراد بيوغوسلافيا أثناء الصراع على كوسوفو، فقال إن الصين غاضبة من العمليات العسكرية لحلف الناتو ضد الصرب ولكنه أضاف إن بلاده لم تقل شيئاً ولم تتدخل.

وعلى أية حال زاد الغضب الشعبي من العمليات العسكرية للناتو عشية القصف الجوى وتوترت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، ولست مقتنعاً بمبرر الناتو للحادى بأنه خطأ في المعلومات عن موقع السفارة الصينية، فهو هناك منذ زمن بعيد وكل فرد يعرف أين تقع السفارة الصينية.

والولايات المتحدة تمتلك قنابل شديدة التعقيد قادرة على إصابة أهدافها بدقة بالغة، ومن المستحيل أن نتصورهم يرتكبون هذا الخطأ الفاحش.

زد على ذلك أن (چيانغ) عبر عن أسفه عن أعمال الولايات المتحدة لمنع دخول

الصين في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فقد وضعت واشنطن مختلف الشروط أمام انضمام الصين إلى هذه المنظمة العالمية ، فالصين دولة كبيرة ذات سوق ضخم ، فإذا فتحت الصين سوقها الضخم للعالم فلابد أن يفتح العالم سوقه للصين ، ومن العدالة أن يتم ذلك . لابد من التبادل ، ولا ينبغي أن تطرح قضايا غير تجارية لإحباط الصين .

إن وضع الولايات المتحدة شروطاً على دخول الصين في المنظمة الدولية إجراء غير سوي ، ودخول الصين من عدمه يجب أن يكون بقرار من منظمة التجارة العالمية وليس بقرار من الولايات المتحدة وحدها ، وأنا منهم جيداً رغبة الصين بصفتها دولة نامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وماليزيا تؤيد دخولها شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء فيها .

نحن ننتمي إلى منظمة التجارة العالمية بصفتها هيئة دولية ، فالشئون المتعلقة بالتجارة العالمية يجب أن تقرها (WTO) بأسرها ، وليس لأحد مهما كان قوياً أن يدعى لنفسه الحق في تقرير سياسة (WTO) وإذا حدث ذلك فلن تكون (WTO) منظمة دولية بعدئذ ، وإذا لم تكن منظمة دولية فلن يتضم إليها أحد بمحض إرادته .

والولايات المتحدة دائماً تثير قضية حقوق الإنسان في الصين ، وربما خالفت الصين بعض حقوق الإنسان ولكن دولاً أخرى مدانة بذلك أيضاً ، فإذا عرّفنا حقوق الإنسان لا على أنها مجرد حقوق سياسية أو حقوق في تجنب اعتداء الحكومة فحسب بل يشمل حقوقاً مثل حق العيش بطريقتنا الخاصة وحق العمل وحق كسب الرزق ، ففي هذه الحالة سنرى كيف حرمت الدول الغربية ملايين من البشر في شرق آسيا وفي مناطق أخرى من حقوقهم ، فالهجوم على عمارات هذه البلاد قد نفذت بملايين العاملين إلى البطالة وحرمتهم من الطعام والدواء والبن لأطفالهم ، وحوادث الشغب التي أعقبت ذلك أدت إلى النهب والاغتصاب وقتل الأبرياء ، وهذه الاتهامات لحقوق الإنسان أشد من الأفعال التي قامت بها الصين ضد قلة من مواطنيها البالغ عددهم ٢ ، ١ مليون نسمة .

وهناك بطبيعة الحال العقوبات والقصص الجوية اليومي للعراق ، وكثير من المدنيين العراقيين الأبرياء قتلوا وجرحوا كما حرم الآلاف من الطعام والدواء ؛ ونتيجة لذلك مات الكثير من الأطفال والمواليد الجدد ، أليست هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان أبغض مما ارتكبته الصين ؟ وتركز الاتهام ووجهت الأنذار كثيرا إلى حقوق المعارضية السياسية بينما الانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الإنسان لا يسمح باستهجانها .

وتبدو المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي ابتدعها الغرب عاجزة عن ملاحظة هذه الانتهاكات الصارخة بينما تثير هياجا حول انتهاكات أقل منها .

وربما كانت هناك حالات لانتهاكات لحقوق الإنسان ولكن هناك أيضا قضية ٢ ، ١ بليون نسمة أنكرت حقوقهم بسبب عدم قدرة الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

والولايات المتحدة ينبغي الاتساع للأخطاء دائمة للصين وتعاملها معاملة الأعداء أو الأعداء المحتملين ، بل يجب عليها أن تنظر إلى الصين نظرة الشريك التجاري الكبير الذي يستطيع أن يخفض تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة والدول الأخرى .

اثناء زيارتي للصين حظرت الحكومة الصينية جماعة «فالون چوينغ» ، وأظن أنه من الطبيعي أن تزعج الحكومة من اتساع نطاق حركة مثل «فالون چوينغ» وازيداد قوتها حيث أنها تمثل إلى فرض إرادتها على الحكومة وبقية الشعب ؛ ولهذا كانت الحكومة من الحكم بحيث تستخدم خطوات لضممان عدم قيام مثل هذه الحركات بإثارة المشكلات للبلاد والحكومة ، وهذا شأن داخلي يخص الصين ، ولا يستطيع العالم الغربي دائما أن يستغل التجارة والمعارك الإعلامية لإجبار البلاد الأخرى على الخضوع لطريقة التفكير الغربية وأساليب الغرب في أداء الأعمال .

أعرف الرئيس «جيماج» جيدا ، فهو رجل يريد أن يسير بالصين في الاتجاه السائد

وكان مستولاً عن تأييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وعن إقامة مناطق للتجارة الحرة ، وقد دعاه ذلك منذ وقت طويل للمحضور إلى ماليزيا للدراسة منطقة التجارة الحرة عندنا ، وهو شديد الاهتمام بيده الذي يريد له التقدم كما أنه حريص على إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى بما فيها ماليزيا ، وأكثر من ذلك أن الحديث معه سهل .

ثم قابلت رئيس الوزراء «زو» مرتين أو ثلاث ، وهو رجل واسع المعرفة ويستطيع أن يناقش العلاقات الصينية - الماليزية بالتفصيل بما فيها الأمور المتعلقة بالأعمال الحرة الوجهة مثل عزمنا على بيع الغاز الطبيعي المسال للصين ، وهو قادر بكفاءة على إدارة دفة الحكم وخاصة الشؤون الاقتصادية .

ولم أجد خلافاً في الرأي كبيراً بين الرجلين ؛ رغم أن «زو» يميل إلى التركيز الشديد على الأمور الاقتصادية و«چياغج» يركز على الشؤون السياسية ، فهما على ما أعتقد يعملان سوية في توافق ، ويسعدنا أن تكون الصين مستقرة .

والصين دولة ذات إمكانات كبيرة ففيها ٢ , ١ بليون نسمة يحملون بجدية وهم أذكياء ومهرة ولا يمكن أن نسقط الصين من حسابنا إلى الأبد ، ومهمماً فعلنا فالصين آخنة في النمو وسوف تقدم ، وربما لا تبلغ من الرخاء ما بلغت الولايات المتحدة بسبب تعدادها الضخم وحتى دخل الفرد المحدود يمكن أن يضيف شيئاً إلى إجمالي الناتج القومي الهائل ، وعندما يصبح الاقتصاد الصيني قوياً سيفكون لها تأثير ملحوظ على العالم ، وهذا شيء لابد أن نقبله ، ومحاولة إيقاف تقدم الصين يعطى الإنتاج ، وسوف يجعلنا ذلك نبدو كالأعداء .

وعندما رفض الصينيون خفض قيمة (اليوان) ساعدوه في جنوب شرق آسيا ، ولم يتلزم بالاتفاق مع المترجمات الصينية الرخيصة ، فلو أن الصين كانت خفضت عملتها لظل تجارة العملة لزمن طويلاً يخوضون عمليات دول شرق آسيا أكثر من ذلك ولربوا أرباحاً طائلة ، وكانت المشكلات الاقتصادية لشرق آسيا سوف تتفاقم بينما تنعم الدول الغربية بالتضخم المنخفض نظراً لاستيرادها منتوجات شرق آسيا رخيصة جداً ، ويستغرق

انتعاش اقتصاد شرق آسيا وقتاً طويلاً لتحقيقه وحتى ذلك الوقت فلن يكون هناك انتعاش كامل .

وأعتقد أن اليابان يجب أن تحافظ على التوازن في علاقتها بكل من الصين والولايات المتحدة ، فالإمداد دائمًا في ركاب الولايات المتحدة ، فالالتزام الياباني بالخطوط العريضة للتعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة يبدو أنه موجه ضد الصين . ولا يمكن توجيه اللوم إلى الصين إذا اتخذت هي الأخرى إجراءات تواجه بها التحالف الصريح الموجه ضدها ، ولابد أن يتبع ذلك سباق في التسلح الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوتر ، وأعتقد أنه من الواجب تقليل الحديث عن التحالفات العسكرية ، ولا أظن أن الحرب هي الحل في هذه الأيام كما لم تكن حلاً في الأيام الماضية ، أما الآن فإذا بلجأت قوتان نوويتان إلى المخرب فلن تفلت منها الدول المسالمة ، فالحرب سوف تكون شاملة .

كانت رحلتي إلى الصين تعليمية ، قابلت الزعماء وعرفت وجهات نظرهم منهم مباشرة ، وهم قوم واقعيون يهتمون بمواطنهم ، كما تذكرت من الاطلاع على تقدم الصين وكثير من المدن فيها مجهزة تماماً بمرافق البنية التحتية ، «داليان» على سبيل المثال مدينة زينة بالمناظر الطبيعية وحملت بقدر كبير من الزهور .

ولكي تفعل هذا لابد أن يكون اقتصادك قوياً ، فزعماء الصين يقودهم (دينج زياو بينج) ربما يؤمنون بأن الشراء نعمة ، ولكنهم أكثر حرضاً على تحقيق هذا الشراء وبينما هم يعترفون بالحاجة إلى الانتقال من أسلوب الحكم السلطوي والاقتصاد الموجه إلا أنهم لم يندفعوا نحو الإصلاح الاقتصادي جزافاً ، فالإصلاح الاقتصادي بالتجهيز نحو السوق الحرة كان يسير بخطى تدريجية ، وحافظوا على كثير من نظام الحكومة لأنهم يعلمون أن الحكومة القوية وحدها هي القادرة على إنجاز نوع الإصلاح الذي يريدون .

و نتيجة لذلك حققت نجاحاً أوفر من الدول الشيوعية ذات الاقتصاد الموجه التي حاولت الانتقال من الأنظمة السياسية والعقيدة الاقتصادية بين عشية وضحاها ،

فالمحكومات الديموقراطية التي شكلوها كانت تفتقد الخبرة والكفاءة ولم تستطع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل ، وفي الجانب الآخر وبعد ٧٠ عاماً من التطبيق الشيوعي لم يكن لديهم مقاولون متزمنون ولا مدربون ولا رؤوس أموال خاصة لتحقيق النجاح في اقتصاد السوق الحرة ، وفشلوا فشلاً ذريعاً أو نجحوا بكلفة باهظة من التمزق والمعاناة الإنسانية ، ورفض الصين ابتلاء الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة دفعه واحدة بل بحرص وعناية بدلاً من ذلك ، جنباً إلى الكوارث والتندرو وسفك الدماء ، وما الاقتصاد مع وجود مزيد من الاعتدال في نظام الحكم .

وربما غضب الآخرون لأن الصين لم تطبق الديموقراطية بحدافيرها ولكن إذا كانت الديموقراطية تؤدي إلى العنف وموت الملايين فقط فمن المفضل أن تطبق بالتدريج . ومن المهم أن تذكر أن النظام ليس هو المهم ولكن التائج المرجو منه هي الأهم ، فرخاء الغالبية العظمى من ٢ ، ١ بليون نسمة هو أكثر أهمية من حق الأشقاء لأقلية صغيرة .

وبينما كتبت في (بكين) تحدثت أمم المنتدى الماليزي - الصيني الثالث ، ومرة أخرى عرضت الحاجة إلى إقامة التجمع الاقتصادي لشرق آسيا ، وشعرت بالثقة بأن هذا التجمع لو كان قائماً لفعلنا الكثير لحماية دول شرق آسيا من هجوم تجار العملة على اقتصادها ، ومن المؤكد أنها كانت تستطيع تبادل المعلومات وأن تضع خططاً لإغاثة اقتصادها ، وفكرة اليابان بإنشاء صندوق نقد آسيوي كان ينبغي أن تناقش بالفصيل وتجمعت المقترنات لتحقيقه وتفعيل قوائده وتطبيقاته ، وكان من الممكن توفير الكثير لاقتصاديات شرق آسيا فحسب بل لاقتصاديات العالم أيضاً إذا كان تجمع شرق آسيا قائماً .

ويبدو أنه من الظلم الفاحش أن تستطيع أوروبا أن تشكل الاتحاد الأوروبي ، وأن تشكل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتحاد التجارة الحرة للدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وحتى دول أمريكا اللاتينية تستطيع أن تشكل منظمات إقليمية ، بينما شرق آسيا غير مسموح له بأن يفعل ذلك ، فإذا لم تتوافق للمرء معرفة أفضل لحمله الآخرون على

الاعتقاد بأن معارضته نوع من العنصرية ،

ويتبين أن دول آسيا لا تستطيع أن تشكل تجمعاً لها بدون الحضور المراقب للولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ، فمؤتمر التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي يضم الولايات المتحدة جاء ليتحكم في اقتصاد شرق آسيا ، ولكن آبيك إما أنه غير عازم على أو عاجز عن مساعدة دول شرق آسيا في محنتها المالية الاقتصادية ، وبدلاً من هذا حولت المسألة إلى منظمة أقل شأنًا هي مجموعة آسيا ، APEC الآن يركز على فتح الأسواق الآسيوية مبكراً مما أمكن ذلك ، ونحن نعلم من الرابع من هذا .

إننا نتحدث كثيراً عن الحرية الشخصية ، وعندما لا يسمح للدول والمناطق بالحرية فإن ملاليين الأشخاص الذين اختاروا حكمتهم بالفعل يفقدون حريةهم كذلك ، والفقد حقيقي لأن القرارات التي تتخذها حكمتهم تؤثر عليهم مباشرة وشخصياً ، ولهذا فعندما هوجمت دول شرق آسيا بواسطة تجار العملة فقد الأفراد بصفتهم عمالاً وتجاراً ورجال أعمال حرياتهم وراحوا يمانعون حقاً ، فلا يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان فردية مالم يكن لدولتهم الحق في الحرية .

وتزيد الصين التجمع الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) وتوارد التزاماته ، ولكن بدون دعم اليابان وكوريا الجنوبية بطبيعة الحال لا يمكن أن يصبح (EAEC) حقيقة واقعة ، ومن المؤسف أن (EAEC) من الممكن أن يكون قوة لشرق آسيا فحسب بل للعالم بأسره كذلك .

كانت رحلتي إلى الصين قصيرة ولكنها كانت حافلة بالأحداث بالنسبة لي ؛ إذ أنها خدمت قضية حسن الجوار وكشفت عن قدرة الصين على أن تتجوّل من العاصفة التي اجتاحت شرق آسيا بالأضطرابات وعلى أن تستمر في تنمية مواردها .

ورغم كل شيء فإن الصين تحرز تقدماً هائلاً ، وهي لا تزال استبدادية بالطبع ولكن

حكم ١، ٢ بليون نسمة من النشطين مثل الصينيين ليس بالأمر السهل في العالم .
الديمقراطية تتحقق فقط عندما يدرك الشعب حدودها ومسؤولياتها ، وعندما تحسن
قدرات الصينيين على استيعاب هذا فسوف تتحقق الديمقراطية في الصين .

الفَصْلُ الْتَّاسِعُ

أَفْكَارٌ عَنْ تَيْمُورِ الشَّرْقِيَّةِ

أمس؛ التعامل مع قضية تيمور الشرقية إساءة بالغة؛ إذ كان التيموريون بصفة عامة غير راضين عن انتسابهم إلى إندونيسيا كجزء منها، ولكن الكثيرين من التيموريين الشرقيين كانوا مطمئنين للاندماج، وكان الغرب دائماً يرفض احتلال إندونيسيا لـ تيمور الشرقية رغم أن الغرب كان يغضض عينه عن احتلال مماثل بمعرفة دول أخرى، فلو أنهم أرادوا أن يحصل التيموريون الشرقيون على استقلالهم، لتدأولوا القضية بطريقة دبلوماسية؛ لتجنب سفك الدماء وأعمال العنف التي قامت بها إندونيسيا ضد التيموريين الشرقيين والتي سوف تعدد العلاقات بينهما في المستقبل.

وال واضح أن الغرب أراد أن يغضب إندونيسيا بأى ثمن، حيث إنه ينظر إلى إندونيسيا نظرة الخليفة القوى الوثيق الصلة به، لهذا لم يمارس ضغطاً حقيقياً على إندونيسيا في الماضي، والحقيقة أن استراليا اعترفت بواقع اندماج تيمور الشرقية في إندونيسيا ودخلت في اتفاقية مع إندونيسيا لرسم الحدود البحرية التي هيأت لإندونيسيا كثيراً من التوقعات لأن تكون رصيفاً قاررياً غنياً بالبتروöl ومنطقة اقتصادية بين جزيرة تيمور الشرقية وشمالى استراليا، وعقدت علاقات وثيقة جداً مع إندونيسيا وهيات لها فرص التدريب العسكري لقواتها المسلحة.

ولم تعترض القوى الغربية الكبرى صراحة على وقفه استراليا المنفصلة في قضية تيمور الشرقية، وكمضى الوقت من المتمم الاعتراف بضم إندونيسيا لـ تيمور الشرقية.

والجدير بالذكر أنه رغم أن التيموريين الشرقيين مسيحيون، فهناك في إندونيسيا كثير من المسيحيين، والظاهر أنهم يعيشون في وفاق مع أغلبية السكان المسلمة، وسيواجه المسيحيون التيموريون الشرقيون قليلاً من الصعوبات في التعامل بالمثل.

وحيث قد خفضت تجارة العملة الروبية الإندونيسية بنسبة ٦٠٪ محولين النمر الآسيوي إلى عجز كلي ، وهزت إندونيسيا أعمال الشعب العنصرية والمظاهرات الطلابية والاضطرابات السياسية المبنية التي أضطرتها ليس فقط إلى طلب القروض من صندوق النقد الدولي (IMF) بل إلى تسليم زمام القيادة الاقتصادية أيضا ، أما وقد سيطرت الأيدي الأجنبية على الاقتصاد ، فإن إندونيسيا اضطررت إلى تسليم زمام الأمور السياسية كذلك ، وتغيرت الأوتوقراطية المطلقة المدعومة بالجيش فعلاً بين عشية وضحاها إلى ديمقراطية ذات حرية سياسية غير محدودة ، وأعقب ذلك سباق نحو السلطة أدى إلى انقسام الشعب الإندونيسي إلى عدة أحزاب سياسية ، وليس فيها ما هو من القوة بحيث يستطيع حكم أرخبيل الجزر البالغ عددها ١٣٠٠ جزيرة يسكنها ٢٠ مليون البشر التمايزين قبلها .

المعروف أن الغرب يمني أن يرى إندونيسيا مقسمة إلى دويلات صغيرة ، وفي باكورة عهد (سوكارنو) هب المتمردون في سومطرة وسولاويزي مزودين بالأسلحة ويدعمهم طيارون أجانب في مهمات قصف جوي لصالحهم ولكن الإندونيسيين أيدوا (سوكارنو) وإندونيسيا الموحدة ، ورغم أن هذه المحاولة فشلت فالرغبة في رؤية إندونيسيا مجزأة وضعيفة لازالت جلية واضحة .

وهكذا ، فعندما ألمحت أزمة العملة إندونيسيا في أضطرابات سياسية واقتصادية ، تحى (سوهارتو) عن الحكم ، واغتنم الغرب الفرصة لتدمير إندونيسيا مرة أخرى ، وتركزت الأنظار في هذه المرة على تيمور الشرقية وإريان جايا وأتشيه وسولاويزي حيث يوجد تلمر عام من الحكومة المركزية ، وقد نجت تيمور الشرقية أفضل مما يمكن الوصول إليه في هذه المحاولة الجديدة ، أما الاستراليون الذين لم يسبق لهم الإخلاص في دعم إندونيسيا في الضرم فغيروا مواقفهم وأصبحوا أشد المعارضين لأعمال إندونيسيا .

وبالنهاية الحكومة وعدم استطاعة القوات العسكرية استعادة الأمن والنظام نظراً لوجود أجهزة تصوير الفيديو الأجنبية ، استطاعت الدول الغربية أن تمارس الضغط على

الحكومة للإعتراف بتيمور للتيموريين ، (ففي الدول الغربية إذا ضرب الشرطي مشاغب أو أطلق عليه النار فأدلى إلى موته وقع اللوم على الشرطي واعتبرت الحكومة بريئة ، أما في الدول الأخرى غير الغربية فإذا أدى الشرطي أحد المشاغبين الذين يشرون القلقل ويقدّمون الأحجار ويحرقون السيارات ، قيل إن الحكومة أمرت الشرطي بأن يفعل ذلك ، وبهذا النظام المؤثّر يصبح فرض النظام من ضرب المستحبّلات) .

ورعا لا يختلف الإندونيسيون على من يجب أن يحكم البلاد ولكنهم متّفقون علىبقاء إندونيسيا ومتلكاتها سليمة ، وقرار الحكومة الإندونيسية بإجراء استفتاء عن تيمور للتيموريين كان غير شرعي باستثناء المقتنيين بأنّ أغلبية التيموريين سيصوتون لصالح الاندماج ، ومن المرجح تماماً أن يختار التيموريون الاستقلال إذا منحوا حرية الاختيار ، لكن الغرب أكد أن التيموريين صوّتوا لصالح الاستقلال من خلال الدعايات العلنية والدعم والروعود بالحماية والمساعدة ل蒂مور المستقلة ، وخاصّة أمّل الإندونيسيين عندما صوت التيموريون باكتساح لصالح الاستقلال ، ورعا أرادت الحكومة أن تتّخذ الحكومة وتقبل النتيجة ولكن عامة الإندونيسيين والمستوطنين بصفة خاصة غير مستعدّين لمواجهة هذه الإهانة ؛ ولهذا اندلع العنف .

ورعا لا يمثل الفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا كثيراً في مجال تفكك البلاد ، ولكن هناك أجزاء أخرى من إندونيسيا يبدو أنها جاهزة للافصال ، وسوف تنشط الدعاية الإعلامية وسيزداد الضغط كثيراً على إندونيسيا وخاصة إذا كانت الحكومة ضعيفة ، وسيراق الدم الإندونيسي ولكن هذا بطبيعة الحال ليس شأن الغرب .

والمستفيد الرئيسي من تفكك إندونيسيا هو استراليا ، وليس غريباً أن تدخل القوات المسلحة الاسترالية تيمور - تيمور أولاً ، وال الحاجة إلى حماية تيمور - تيمور ملحة ودائمة والاستراليون مستعدون لتوفير هذه الحماية ، ورعا صارت فيتنام الاسترالية .

واستراليا الآن تتحدث عن كونها أصبحت نائباً للولايات المتحدة في العمل كشرطى

آسيا ، وهذه غطسة تامة ، ولكن حين يدعى الاستراليون انتسابهم لآسيا فهم يرون أنفسهم فقط وهم يتسيدون آسيا ، وفيهم الآسيويون ذلك وهذا هو السبب في عدم الترحيب باستراليا للدخول في التجمع الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ، ونظرًا للعدم قبول استراليا في EAEC الذي لم يتشكل فقد حثت استراليا الولايات المتحدة على تشكيل مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) لتكون المنظمة الرئيسية في شرق آسيا ، وبصرية واحدة تنصيب منظمتين آسيويتين : ASEAN و EAEC (اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، آسيا) ، واليوم انقسم آسيان على نفسه وأصبح عاجزاً عن مواجهة معركة تفكير إندونيسيا بالإضافة إلى الهجوم الضارى على اقتصاديات جنوب شرق آسيا .

فإذا كان قد أُسى « تداول قضية تيمور الشرقية » ، فكيف يمكن تداولها بالحسنى؟ إندونيسيا في المقام الأول ما كان ينبغي لها أن تتخذه قراراً بشأن تيمور الشرقية في الوقت الذي كانت تحاول التوافق مع الديموقراطية الليبرالية ، وقد رأينا عدة دول تحاول الانتقال إلى الديموقراطية الليبرالية بالعديد ببعض الأشياء ، ولم يكن هذا هو أفضل الأوقات لاتخاذ القرار ، فإندونيسيا كان من الواجب أن يسمح لها بتعديل موقفها تماماً من الناحية الديمقراطية قبل أن يطلب منها تقرير موقف تيمور الشرقية ، ومن المحموم بطبيعة الحال بعد أن تتمكن إندونيسيا من الديموقراطية الحقيقة أن تجعل التيموريين الشرقيين يقررون الاندماج ، وحتى إذا لم يريدوا الاندماج كان الانفصال سيمر دون إراقة دماء .

فمشكلات آسيا أو على الأقل مشكلات شرق آسيا ينبغي أن يحلها الآسيويون بطريقتهم الآسيوية ، ويدلّنا التاريخ على أن الآسيويين لم يمارسوا سياسة (فرق تسد) ولم يستعمروا أراضي الغير من أجل استغلال المواطنين المحليين ، فلو أن الآسيويين فتحوا بلاداً مثلما فعل المغول ، لاختلط الفاقعون بالسكان الأصليين المحليين الذين يستوعبونهم ، وهكذا في الغرب وفي وسط آسيا استوعبهم الآراك واعتقو الإسلام ، وفي شمال الهند صار - المغول - كذلك مسلمين بينما في الصين أصبحوا بودذين صينيين .

والقوى الآسيوية لم يحدث أن وفرت الخدمة لمواطنيها الذين يعيشون في بلاد أخرى بارسال قوات تأدية ، وعندما يفقد الآسيويون أنسانًا في الحرب لا يشكلون من ذلك قضية دائمة ، فلم يحدث أن طالبوا بأجساد الموتى والاقطع العلاقات الدبلوماسية .

ويتنافس الآسيويون بتقديم تضحيات ، فهم يأكلون أرداً أنواع الأرز ليصدروا أخر أنواعه ، وهم يدفعون للعاملين لديهم أجوراً منخفضة لتكون تكلفة سلعهم منخفضة ، والآسيويون لا يصررون على أن يفعل الآخرون ما يفعلون هم لكن يحافظوا على القدرة التنافسية للآسيويين .

ولو ترك الآسيويون لشأنهم لما كانت في آسيا اضطرابات مالية واقتصادية ، ولما بادر تجار العملة الآسيويون بالتجارة التي خفضت العملات الآسيوية وأقررت جنوب شرق آسيا بأكمله . وما كانت لتحدث الاضطرابات في إندونيسيا ولا إسقاط حكومة (سوهارتو) ، وكانت تيمور الشرقية تسعى في النهاية إلى الاندماج الكامل .

فهل اندماج تيمور الشرقية سبيلاً للدرجة التي يجب إيقافه بأي ثمن؟ في إندونيسيا أتفقت أمواطاً طائلة لتنمية تيمور الشرقية أكثر مما أتفق البرتغاليون على مدى ٤٠٠ عام ، وأصبح الكثيرون من التيموريين الشرقيين راضين عن فكرة كونهم جزءاً من إندونيسيا ، وكانت الفرصة سانحة لكي تنعم بالسلام والرخاء أكثر مما نعمت بهما في ظل الاستعمار البرتغالي .

وكان على الآسيويين أن يقبلوا بذلك ، ولكن الأوروبيين لا يقبلونه ، فهم الذين شجعوا التيموريين الشرقيين على العناد ومنحوا جائزة نوبل للإنفصاليين وصنعوا كل شيء يمكن من أجل الحفاظ على كراهية التيموريين لإندونيسيا .

وما دام الغرب قادرًا على التدخل في شؤون شرق آسيا فلا بد أن يدوم التوتر والمواجهات بين دول المنطقة ، فإذا أراد شرق آسيا السلام والتنمية وشغل مكان مرموق في

العالم ، فلابد أن تجتمع دول شرق آسيا سويا لمناقشة المشكلات الثانية وحلها بطريقة ودية ولمساعدة كل منها للأخر عند الحاجة .

يجب أن نلقى حقائب التاريخ وراء ظهورنا ، فحرب الخيط الهادى انتهت منذ سنة مضت ، وفي أوروبا قُبِّلت ألمانيا تماما باعتبارها ديمقراطية مسلمة ، وقواتها المسلحة كبيرة ومطلوبة لأنه لا يحضر عليها من إعادة التسلح ، وقدرتها غير مطابقين بالاعتذار عن جرائم النازى في الماضي ، ولا حتى لإسرائيل أو للعلم اليهودى ، ويجب علينا في شرق آسيا أن تكون على أهبة الاستعداد لكن ننسى الماضي ونركز على الحاضر والمستقبل .

وعالم العولمة الحالى من الحدود هو من إبداع الغرب أصلا ، ومن الطبيعي أن يكون التفسير الحالى لهذا العالم الجديد الشجاع يرى الغرب تماما ، وقد رأينا ماذا فعل التدفق الحر لرؤوس الأموال باقتصادنا ، وحتى اليابان الثرية يمكن إنقارها إذا ارتفع سعر (اليان) إلى ٥٠ لالدولار ، واليابان التي تؤمن بعدم التدخل من قبل الحكومة في السوق ترفض إضعاف (اليان) ، والتزام اليابان ببدأ قابلية التحويل الحر سيكون موضع مساعدة إذا هي فرضت نوعا من التحكم الاختيارى في رأس المال على النحو الذى فعلته ماليزيا .

تحديث بعض دول عن الارتباط (بالين) ، ولتصور ماذا يمكن أن يحدث لصادراتها إن هم فعلوا ذلك ، وسوف تكون غير تنافسية بالمرة ، ولن تجد استثمارات أجنبية ، وسينهار اقتصادهم ، فإذا ارتبطت جميع دول شرق آسيا بالين ، فسوف تنهار كلها .

خفض العملة ليس هو فقط الذى يدمر الاقتصاد بل إعادة التقييم كذلك ، ولكننا نعتقد أننا يجب أن ندعم التزامنا بالقدرة على التحويل الحر لعملتنا ، لأننا وعدنا الوعد الحق وسنحافظ على التزامنا حتى لو أدى الأمر إلى قتلنا جميعا نحن وأصدقائنا .

ويجب أن تتبين دول شرق آسيا أن لها الحق مثل الغرب فى تفسير معنى العولمة ، ويجب أن تخشى أن نتحدى الحكم المأثور عن العملة ، ففى تاريخ العالم ظنتنا أن أشياء

كثيرة كانت صحيحة ولكن تبين فيما بعد خلاف ذلك فنبذناها ، وعلى الآسيويين أن يكونوا جاهزين لتحدي حكمة الغرب ، فلستنا نحن بأقل منه حكمة .

ويمكن حل مشكلة اليابان الحالية ببساطة وذلك بتثبيت سعر تحويل (اليين) ، والحقيقة أن مشكلة العالم الاقتصادية يمكن حلها على نطاق واسع بإزالة الشكوك التي تدور حول أسعار تحويل العملات وخاصة تلك التي تأتي عن طريق تجارة العملة ، وعندما تكون وحيداً قد تكون مهرطاً .

وقد أتتهم المسيح بالتخريف حتى آمن الناس بتعاليمه ، وبعد ذلك بطبيعة الحال كانوا يحرقون في الحرق كل من لم يؤمن بتعاليم المسيح ، وسوف تكون مهرطقين لفترة ولكن إذا كانت أسعار التحويل أقل تقلباً فسوف تزيد التجارة الدولية وينعم كل واحد بالرخاء ، ومن ثم لن يصبح المهرطق مهرطاً بعد ذلك .

وتأسست الولايات المتحدة الأمريكية بمهرطقين دينيين ثم بناما مهرطقون سياسيون ، وسوف تحرق أمريكا المهرطقين الاقتصاديين اليوم ولكننا والقرن من أنها ستقبلهم في النهاية .

عارضت الولايات المتحدة التجمع الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ، ولكن الآسيويين يجب أن يصروا عليه ، ويجب أن يثبت الآسيويون أن (EAEC) ليس مفيداً لشرق آسيا فقط بل لبقية العالم كذلك ، ويجب أن يفك الآسيويون في موضوع التحكم ، التحكم في العالم ؛ ولهذا يجب أن يعظ (EAEC) الناس برسالة الرخاء للعالم ، وبعد كل هذا فلن يربح الآسيويون شيئاً عند إقرار الآخرين ، فالعالم الذي يعيش في رخاء هو وحده الذي يستطيع شراء متوجاتنا ، (EAEC) يجب أن تقدم نفسها كشريك للتكاملات التجارية الأخرى ؛ كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وغيرهما ، فإذا أثبتنا أن (EAEC) مفید للعالم بأسره فسوف ننجو من الحرق في الحرقة ،

وسيطبق العالم مبادئ (EAEC) ويتوقف عن النظر إلينا كمهرطقين .
ولو أن (EAEC) كان قاتلاً لأمكاننا حل مشكلة تيمور الشرقية في آخر الأمر ، حتى
لاتكون تيمور الشرقية في تماماً لأحد .

الفصل العاشر المسلمون

توقع كل الناس أن يسود العنف الانتخابات الرئاسية الإندونيسية ، ولكن الحقيقة أن محدث كان قدرًا قليلاً جدًا من أعمال الشغب ، ومررت الانتخابات بدون أحداث خطيرة ، واختار الإندونيسيون الرئيس ونائبه بحكمة بالغة ، مفضلين العمل سوياً بدلاً من مواجهة بعضهم البعض ، وكل الأحزاب المهمة مثلثة في الحكومة ، فاختيار (جوز دور) رئيساً لهذا الأغلبية المسلمة بينما حزب (ميجاواتي) ذو أكبر عدد من المقاعد وليس الأغلبية المطلقة يبدو راضياً عن منصب نائب الرئيس ، وحتى (جولكار) اختار أن يلحق بالائتلاف موافقاً على عدد من المناصب الوزارية ، ويبدو أن اتفاقات بين الأحزاب الكبرى بما يبنيه مستقبل واعد لإندونيسيا ، ورغم أن صحة (جوز دور) تعتبر ضعيفة ، فقد دعمه فريق قوي من حزبه .

إندونيسيا البالغ تعدادها ۲۲۰ مليون نسمة منهم ۹۰٪ من المسلمين ، وهي في الحقيقة أكبر دولة إسلامية في العالم ، وعلى أية حال فإن الإندونيسيين متوزعون غامقًا في اعتنائهم بالإسلام ، وبعضهم يتبع التفسيرات الميسرة ، وأكثريهم عدداً أصوليون والبعض الآخر متشددون قليلاً . ليسوا متعصبين رغم أن الشاهينيين يصلون إلى حدة الطبع عند دفاعهم عن دينهم على حد قول البلجيكيين ، لهذا ، فهناك نطاق واسع من الممارسات ، ويختلفون عن ماليزيا في أن جميع الماليزيين سنior يتبعون مذهب الإمام الشافعي ، ومهم ما كانت قوة التطبيق الإسلامي في إندونيسيا فلا يزال الناس مسلمين وإندونيسيا بلد مسلم ؛ ولهذا فمن الطبيعي أن يريدوا رئيساً مسلماً إذا كان لهم أن يختاروا . فإذا فازت (ميجاواتي) بالأغلبية المطلقة فلن يكون هناك بديل ، ولكن على الرغم من أن حزبها فاز بأكبر عدد من المقاعد ، فقد يتبعها أن تحصل على تأييد الأحزاب الأخرى لتحقيق الأغلبية ، وهذا التأييد لا يأتي إلا من الأحزاب المسلمة ، وربما كان ذلك غير محتمل نظراً إلى أن المسلمين

عامة لا يودون أن تزعزعهم النساء ، وترتب على عدم دفع (جولكار) بمرشح أن حصل «جوز دور» على تأييده .

وعندما عمل الاثنان سوياً بتأييد من الأحزاب الإسلامية الأخرى ومثلى الأقاليم ، يمكن (جوز دور) من الفوز على (ميجاواتي) ، وكان من الممكن أن تخثار الوقوف موقف المعارضة ولكنها اختارت بحكمة أن تكون نائب الرئيس ، وبهذا ثنيت المواجهة .

وتمنى جميع الدول في اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لإندونيسيا الاستقرار لامن أجل إندونيسيا فحسب ، بل من أجل رخاء المنطقة كذلك ، فالانتخابات الهادئة نسبياً والاختيار الحكيم للرئيس ونائب الرئيس بالإضافة إلى قرار (جولكار) المشاركة في الحكومة من شأنها أن تحدث استقراراً سياسياً نسبياً في إندونيسيا .

هناك شعور عام يغمر العالم بأسره بأن المسلمين يميلون إلى التطرف والعنف ، ويبدو أنهم لا يستطيعون أن يحكموا بلادهم بحكمة ، وكما يبدو أنهم يميلون إلى الإرهاب ، وهذا صحيح إلى حد محدود ؛ وذلك راجع في معظمهم إلى المبالغات الإعلامية ، فعندما تقع أحداث إرهاب ويشرتك فيها المسلمون يصفهم الإعلام بأنهم «إرهابيون مسلمون» ، إلا أن هناك أحداً إرهابياً تقع من المسيحيين والهندوس وحتى البوذيين ، ولكن الإرهابيين هنالم يحدث مطلقاً ربطهم بدياناتهم ، ولم يحدث الإشارة إليهم على أنهم إرهابيون مسيحيون أو إرهابيون هندوس أو إرهابيون بوذيون ، على أن إرهابهم ليس أقل طيشاً ولا عقلاً مما يفعل المسلمون ؛ ونتيجة لإشارة وسائل الإعلام التي لا تتغير إلى الإرهابيين المسلمين ذهب معظم الناس إلى ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب ، وحتى رؤساء الحكومات المسؤولين يتحللون عن المسلمين الإرهابيين ، وسرعان ما يشيرون بأصابعهم إليهم إذا حدث أي عمل إرهابي مثلاً حدث في قصف أحد المباني الحكومية في أمريكا والذي اشتراك فيه مسيحيون بالفعل .

والحق يقال ، إن المسلمين هم الضحايا الحقيقة ل الإرهاب المنظم ، ففي البوسنة

والهرسك وكوسوفو والشيشان وفلسطين والعراق وإيران ولبيا قتل المسلمين في المذابح ، وقصفهم بالقنابل جماعات معادية للإسلام وحتى حكومات ديمقراطية ، وتعرض مئات الآلاف من المسلمين للتعذيب والاغتصاب والقتل ، وليس في استطاعتهم فعل شيء ، لأنهم لا توجد دولة إسلامية واحدة تبلغ من القوة ما يمكنها من حماية المسلمين أو حتى الاحتجاج على سوء المعاملة والإرهاب المستمر ضد المسلمين وبلادهم .

فظلم المسلمين وإرهابهم هم وبلادهم يرتكب منذ عددة عقود ، فمسلمون فلسطينيون شروداً من بلادهم على مدى الخمسين سنة الماضية . وأئم المسلمين في كشمير لم يجد آذاناً مصغية حقاً ، وحتى الأمم المتحدة سمح لأسباب إنسانية بمبادلة نفط العراق بالأدوية والمواد الغذائية ، ولم يسمح بالدخول سوى للتنزير اليسير من الإمدادات ، وبلاه من ذلك يتعرض العراق للقصف المتكرر دون تمييز .

ويرى المسلمون أنهم ضحايا الإرهاب المنتشر في العالم بأسره وليس لهم من ملاذ يلجؤون إليه ، ويبدو أنه كتب عليهم الظلم إلى الأبد .

وال المسلمين ليسوا بالقوم الذين ابتدعوا الإرهاب العالمي ، فأول اختطاف لطائرة قام به أمريكي مسيحي ، وهناك العديد من الأعمال البشارة في الإرهاب ابتكرها الغرب ، وحتى اليابانيين فهم مشترين فيما يعرف بالجيش الأحمر في ألمانيا ، ومن الجماعات الإرهابية المعروفة جيداً في ألمانيا عصابة (بادر ماينهوف) ، ولم يعد لها نشاط الآن ولكن حتى اليوم يقتل الأثراك المسلمين بأيدي العنصريين الألمان .

فأسي المسلمون الأمرين والإحباط من الظلم العالمي المستمر ، ولم يكن لهم من واقع من أعمال الإرهاب التي ابتدعوا المسيحيون الأوروبيون وتحتم عليهم رد الفعل ، فإذا لم تحمهم دولهم ولم يساعدتهم المجتمع الإسلامي العالمي تعين عليهم رد الفعل بالطريقة التي يرونها وذلك بشن هجمات مضادة لاتفاق بين الناس ، وهيأ لهم الإرهاب الطريقة الوحيدة لرد الفعل حتى ضد القوى العسكرية الكبرى .

وتكلفة ذلك باهظة ، ففي العراق يولد أطفالاً لهم مشوهون ومعدل وفياتهم مرتفع جداً ، لأنهم محرومون من أبسط الأدوية ومعرضون للإصابات الغيرية بالأسلحة الحديثة . وسوبرت (جروزني) في الشيشان بالأرض بالقصص الجرى الماسحى نتيجة لأعمال الانتقام التي يقوم بها الروس ، وحرم الفلسطينيون من وطن لهم و تعرضوا للسجن بالجملة وأطلقوا عليهم النيران وقتلوا عشائرياً لأن جهادهم دفاعاً عن وطنهم وصف بأنه إرهاب ، والغالبية العظمى للمسلمين في العالم قوم مسلمون ، فهم ضد الإرهاب ، ولكنهم لا يمكن إلا أن يتعاطفوا أو - على الأقل - يدركوا المرارة التي يتجرعها هؤلاء القوم ، وفي حالات كثيرة يخشون أن يطلق عليهم الإرهابيون النار ؛ لأنهم يمكن أن يعتبروا في عداد الخونة إذا تصدوا لهم ، والمسلمون العاديون وحتى حكوماتهم لا يحتمل أن يكبحوا جماح جماعات العنف في مجتمعهم ، وهكذا فإن أعمال العنف الطائشة التي يرتكبها هؤلاء المسلمين الحمقى واليائsons سوف تستمر .

سوف لاتنبع أعمال الضغط على الدول المسلمة لکبح جماح الإرهابيين ، وسيثور الناس في الدول المسلمة ضد حوكمةهم إذا اتخذت إجراءات ضد الإرهابيين ، ويفضلون المعاناة بدلاً من الخضوع للضغوط الأجنبية .

لذلك فما العمل للحد من أعمال المسلمين الإرهابية ؟ أول شيء هو الكف عن الحديث عن المسلمين الإرهابيين والإرهاب الإسلامي ، وفي أحياناً كثيرة يعتبرون مجاهدين من أجل الحرية مثل الأفارقة الذين يحاربون من أجل الاستقلال بالقيام بحرب العصابات والذين يوصفون كذلك بالإرهابيين حتى حققوا استقلالهم ، فإذا اختمت الإشارة إلى الإرهابيين المسلمين فلابد من الإشارة إلى دينات الإرهابيين الآخرين .

والشيء الثاني - هو أن تقوّم شكاوى المسلمين وبلادهم ، وشعورهم بالظلم والهجمات المرجحة ضد الدول والشعوب ، فإذا اتخذت إجراءات ضد هم فلابد أن تكون صادرة بقرارات من الأمم المتحدة ، والأعمال العسكرية الإرهابية أحادية الجانب التي تشنهها

ضدhem حکومات معينة من شأنها أن تثير رغبتهم في الانتقام ، ومن المهم أن نذكر أن القتل المسروق به من الحكومات لا يقل إرهاباً عن القتل بجماعات غير حکومية ، وبالنسبة للضحايا المسلمين تعتبر هذه الأعمال الموجهة ضدهم أعمالاً إرهابية .

وثالثاً - يجب تحقيق التوازن بين هجمات وسائل الإعلام وخطها من قدر المسلمين وبلادهم ، وبين التقارير الحقيقة التي تدين غير المسلمين الذين يشنون هجمات إرهابية عليهم ، فوسائل الإعلام الغربية مسؤولة عن التصوير النطوي للمسلمين على أنهم قتلة طائشون متعصبون ، ولا يمكن إلقاء اللوم على المسلمين إذا ظنوا أن أحداً يقف ضدهم ونتيجة لذلك يكنون لهم المشاعر السيئة .

وينبغي التوقف عن الحديث عن القبلة النووية الإسلامية فكثير من الدول غير الإسلامية تمتلك وتجري تجارب نووية وتتوافق لها الحصانة ، إلا أن باكستان عندما جربت وسائلها النووية اعتبر ذلك تهديداً للسلام العالمي ، والجدير بالذكر ، أن باكستان ليست الأولى في تجاريها النووي ، تجارها وعدوها المعروف اخبار وسيطه قبلها ، وللباكستانيين الحق كل الحق في الخوف من القبلة الهندية ، إلا أن العالم يتحدث عن تهديد قبلة باكستان بدون وضع الخلاف الحقيقة لباكستان في الاعتبار ، ولهذا الأمر فإن العالم الإسلامي بأسره يشعر بالتهديد من الترسانة الهائلة من الأسلحة النووية التي يمتلكها قوم يكرهونهم .

ويجب ألا ننسى بطبيعة الحال ، أن الولايات المتحدة ترفض المصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية ، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في معاقبة شعب العراق نظراً لوجود احتمال بعيد لأن توافر لدى العراق القدرة على إنتاج القبلة ، والخوف من القدرة النووية المسلمة لا يتناسب مع قدرة المسلمين على نشر هذه الأسلحة ، وال المسلمين حقاً لديهم أكثر من عذر للخوف من القدرة غير المسلمة لخوهم من على وجه الأرض بالترسانة النووية التي يمتلكها غير المسلمين ، وليس لديهم عذر حقيقي يمنعهم من الاعتقاد بألا

تأخذ أعداءهم الرحمة عند استخدام هذه الأسلحة ضدهم أكثر من الرحمة التي تعرض لها المسلمين في البوسنة وكوسوفو والشيشان .

تعلمت من وسائل الإعلام أنه أثناء المباحثات مع الرجال المسلمين الذين احتجزوا الرهائن البابانيين في قيرغيزستان ، لعبت الدول الإسلامية دوراً كبيراً في فك أسر الرهائن الخطفين ، وهذا مؤشر على الاهتمام الحقيقي لل المسلمين بأعمال الإرهاب التي يشنها زملاؤهم المسلمين ، فالحكومات المسئولة مثل المملكة العربية السعودية تحاول أن تظهر صورة الإسلام قدر المستطاع ، ولكنه عمل شاق .

وفي ماليزيا لدينا حزب إسلامي يحاول أن يتبع منهاج التطرف الإسلامي ، ونجد من نشاط أعضائه لا بالحظر على أعمالهم ، بل بالمناقشة معهم طبقاً لتعاليم الإسلام ، فالقرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم هما ضد العنف والاضطرابات في المجتمع ، ويعلمنا القرآن الكريم أن تكون متسامحين مع غير المسلمين ، وينبغى على المسلمين إلا يقاتلوا غير المسلمين إلا إذا قاتلوكم أولاً ، وإذا جنح المهاجمون للسلم فليجنبوا المسلمين ويختاروا طريق السلام ، والمسلمون بالإجماع في ماليزيا متذمرون بالتعاليم الإسلامية ويرفضون التعصب الذي يؤدي إلى العنف ، وهذا هو السبب وراء خلو ماليزيا من أحداث العنف التي يرتكبها المسلمين وهم قادرون على العيش في وئام مع غير المسلمين .

وأعتقد أن هناك الكثير الذي ينبغي على الدول والشعوب الإسلامية عمله لتحسين صورة الإسلام والمسلمين ، فالجمعيات المتعددة للدول الإسلامية مثل منظمة الدول الإسلامية ومجموعة آسيا للدول الإسلامية النامية يجب أن تعمل على إعادة تركيز جهود الشعوب والحكومات على الحاجة إلى حسن إدارة البلاد وتنميتها ؛ حتى تستطيع التنافس مع دول العالم الأخرى .

ونحن المسلمين يجب أن ثبت أن الإسلام دين لجميع العصور ، ونرفض فكرة أن الإسلام شرع فقط للقرن السابع الميلادي حين تلقى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

الوحى بالرسالة من الله الواحد الأحد ، فارتداه ثياب القرن السابع الميلادى ورفضوا المعلمات والمهارات والتقنيات ؛ لن يجعل المسلمين أكثر اعتماداً إلى الإسلام ، ولابد من تمسكهم تماماً بالإيمان والعقيدة الإسلامية ولكنهم يجب لا يرفضوا العالم الحديث .

والماليزيون المسلمون قادرون على مسيرة التطور السريع في العالم المتقدم بدون فقد إيمانهم أو إضعافه بالإسلام ، والحقيقة أن إيمانهم قوى جداً كما هو واضح من أدائهم الخلص لأركان الإسلام وتمسكهم بتعاليم الإسلام الواردة في كتاب الله وسنة رسوله ، ولم يتم لهم إيمانهم من بناء وطن صناعي حديث ، والماليزيون المسلمون قادرون على حكم ماليزيا بالتعاون مع غير المسلمين مع تحقيق التزاهة والعدالة لكل الأفراد بغض النظر عن العرق أو الدين ، ومن المؤكد أن الماليزيين المسلمين غير إرهابيين .

وال المسلمين يتطلعون إلى السلام بدليل طريقهم في إلقاء التحية بالسلام ، فيقولون عندما يقابل أحدهم الآخر أو أي شخص آخر : « السلام عليكم » ، فالتحية بين الناس في أي مكان تعبّر عن دخالتهم ؛ ولهذا فالصينيون الذين عانوا في الماضي من المغاعات المتكررة يحيون بعضهم بإلقاء السؤال : « هل تناولت الطعام ؟ » واليابانيون يحيون بعضهم بقولهم : « كيف حال العمل ؟ » وتحية المسلمين مقاييس لرغبتهم في السلام حين يلقون كلمة « السلام عليكم » على كل من يلتقاهم ، ومن أسف أن ينكر العالم الحديث السلام الذي يسمى إليه المسلم .

وهكذا يستمر المسلمين في شعورهم بالخذل عليهم والظلم من الآخرين وهم يحاولون أن يردوا الفعل بطريقهم المحددة .

الفصل الحادى عشر

المالزيون غير الأسنوياء

إنني لجد سعيد لأننا حققنا الهدف في الانتخابات العامة بالمايزيا بأغلبية الشئين للجبهة الوطنية ، ولكن أغليبة الحكومة والهؤامش التي فزنا بها انخفضت كثيرا ، ولم ننجع كذلك في استرداد ولاية وفقدنا أخرى .

ونحس في الانتخابات أربعة أعضاء من مجلس الوزراء ، وتغلبت المعارضة في ولاية كيداه مسقط رأسى ، وفقدت (سيلانجور) التي كانت معقل المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) (بارزين ناسيونال) مقداما أمام الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) لأول مرة ، الواضح أن نسبة كبيرة من الماليزيين الأصليين من شعب ماليزيا تحولت عن المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) حزبهم الرئيسي .

وعادة ما تفوز الحكومة التي صدت الهجوم الضارى على اقتصادها ، وحولت الاقتصاد إلى اقتصاد قوى بتأييد الشعب ، والحقيقة أنها فازت بتأييد المواطنين ذوى العرق الصيني المهيمن بالأعمال الحرية ، ولكن الماليزيين لم يعانون بالفعل من اضطرابات العملة والاقتصاد ، ولم تكن هناك بطالة أو نقص في التمويلات ، والحق يقال أن انخفاض قيمة العملة يعني أنهم ربحوا كثيرا من الربحيات من زيت النخيل الذى يتتجونه ويصدرونه ، وبالنسبة للماليزيين لم تكن القضية اقتصادية ، فقضاياهم قائمة على مقايم الصفوة المتعلمة الجديدة الذين كانوا عرضين للتزعزع التحريرية الغربية عندما كانوا يدرسون بالخارج وللمذهب شديد التطرف فى الإسلام الذى يؤمن به الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) .

والتركيز على التزعزع التحريرية الغربية بادريها نائبى (أنور إبراهيم) ولدى يضطرنى إلى التتحى كان له مؤيدون في الحزب يتمهونى بمحاجلة الأصدقاء المقربين ومحاكمة الأقرباء ونقص الشفافية في الحكومة ، وتوقع أن يؤيد الهجوم على نطاق واسع بالقيادة المؤسسين للحزب وخاصة في المؤتمر العام للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) في ١٩٩٨ على

أن أنتخـ وـتـولـ هو يـوـصـفـهـ خـلـيـفـةـ مـتـحـبـاـ.

ولسوء حظه كان أن منحني المؤتمر العام التأييد المطلق ، إلا أن الصراخة الموجهة ضد
الخلافات المفترى بها على علمي ، الحكومةقطعتها أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية .

وأخيراً، عندما أزيح (أبور) عن منصبه بناء على ما ظهر من أنه كان مشتركاً في نشاطات أخلاقية رذيلة، وبالتالي ألقى القبض عليه واتهم بإساءة استغلال سلطته هبت المعارضة على الفور وتأثرت تأييداً شعبياً لصالحه، وتبنى أتباعه داخل المزب وخارجيه والمعارضة الاتهامية فكرته التي ادعى فيها أن إزاحته كانت نتيجة لمؤامرة لمنعه من تولى منصب رئيس الوزراء، وتجاهلوا سلوكه ومخالفاته للقانون حتى ولو كانت محاكمة علنية، ونجم في إقتحام أتباعه بأن الحكمة كانت لديها أوامر من رئيس الوزراء .

وافتراضت الصفة المتعلمة وخاصة الموظفين بالرواتب أن كل من تولى سلطة أو شغل منصباً عرضة للفساد لأبد أن يكون فاسداً ، وإنما الفساد ليس ضرورياً ، وبالمثل فإن نجاح أي فرد في الأعمال الحرة ، سواء أكانوا أصدقاء أم أبناء للقادة أو غير ذلك ؛ لابد أن يكون مصدره الصدقة الحميمة للمقربين أو محاباة الأقرباء ، وبناء على ذلك وقفوا ضد الحكومة .

وكثير من الصحفة المتعلقة تعهد لهم الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) وشيعهم بالفكرة عندما كانوا طلاباً ، وأصبحوا محبسين بالعاطفة المضادة للحكومة ، وسرعان ما تولوا الدفاع عن (أنور) عندما شن حملة ضد ما يدعوه من فساد في الحكومة الخ ، بعد إزاحته عن منصبه مباشرة ، ورأى الحزب الإسلامي الماليزي وأحزاب المعارضة الأخرى أن الخسارة التي وجهها (أنور) ضد الحكومة فرصة سانحة لجمع مزيد من الأصوات ، وسواء أكانت مقتنيع ببراءته أم لا قضية أنور وحدت أحزاب المعارضة في ائتلاف مفكك جعل الانتخابات تنافساً مباشراً بين حزبين : ائتلاف باريزان ناسيونال ضد ائتلاف المعارضة المكون من أربعة أحزاب .

أفاد الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) كثيراً من ائتلاف المعارضة ، فحزب العمل الديموقراطي المكون من الصينيين المالين في التحصّب للوطن فقد شعبته بسبب اتحاده مع (PAS) ورغبتة المعلنة في إقامة دولة إسلامية ، وفاز فقط حزب (كيديلان) الذي ألغى أنور عندما كان حزب باس قوياً ويدعمه لأغراض المثارة ، والصفوة المدنية الذين أرادوا تحقيق وضع سياسي من استغلال قضية (أنور) لم يعملا صاحباً لخط ولو أنهم تمكناً من التقليل منأغلبية مرشحي «باريزان ناسيونال» .

وفاز «باريزان ناسيونال» بأغلبية الثنائي ولكنّه فقد مقعدين فاز بهما (PAS) ، وسقط جميع قادة حزب العمل الديموقراطي (DAP) لأول مرة ، ومالم يبق (أنور) قضية سجن حية لما استطاع (كيديلان) أن يبقى في السنوات الخمس التالية .

وعلى نحو ، أدى تجاه سياسات (باريزان ناسيونال) في تضييق الفجوة الاقتصادية بين الماليزيين الأصليين ونظرائهم ذوي العرق الصيني إلى فقد تأييد الماليزيين ، وفي ١٩٦٩ اندلعت أعمال الشغب العنصرية في كوالالمبور بعد الانتخابات التي لم يؤدّ فيها التحالف السابق (لباريزان ناسيونال) أداءً حسناً؛ أشعل شرارة الشعب عند الحزب الصيني وعلا صياحة بالاحتفال بانتصاره على الماليزيين ؛ وأثار هذا احتفالاً مماثلاً بين الماليزيين ، وتصادم الطرفان بعنف وأحرق الماليزيون محلات الصينيين وسياراتهم وظلت كوالالمبور لمدة أيام غير آمنة لكل من الماليزيين والصينيين .

وفرضت الحكومة حظر التجول وقمعت الشغب ، ولكن المخدّد المتّبادل بين الصينيين والماليزيين بدا متّاججاً ، وظن كل شخص وخاصة من الغربيين أن ماليزياً لن يعم فيها السلام ثانية أخرى ولن تتقدّم .

وتصدّى زعماء التحالف المتعدد والأعراق لإصلاح مادر ، ويقصّى أسباب العناء العنصري تبيّن أن التباين في توزيع الثروة بين الأعراق هو السبب ، واتبعت سياسة للعمل الإيجابي فوضّعت السياسة الاقتصادية الجديدة لبذل جهد خاص لمساعدة الماليزيين

والموطنين الأصليين الآخرين في اللحاق بركب الصينيين في المجال الاقتصادي ، ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع النمو الاقتصادي حتى تخصص نسبة كبيرة من عائد التنمية للمواطنين الأصليين ، ولن نتصادر ثروة الصينيين .

ولإنجاز هذه السياسة وفرت الحكومة مئات الآلاف من المنح الدراسية لكل ماليزي يستطيع الدراسة لكي يتعلم حتى مستوى الجامعة ؛ وأرسلت عشرات الآلاف من الطلاب إلى الخارج للدراسات العليا بتكاليف باهظة ، وقبلت الجامعات الوطنية أعداداً من الطلاب الماليزيين أكثر من غير الماليزيين .

وبإصدار تراخيص للأعمال الحرجة والقروض الميسرة والمقابلات وغيرها تلقت طلائع الماليزيين من رجال الأعمال دفعة قوية ، وفشل بعضهم ولكن البعض الآخر نجح وارتفع حتى صار من رجال الصناعة الناجحين ورجال الأعمال الذين لهم مصالح في جميع أنحاء العالم .

وبحلول التسعينيات من القرن العشرين التأم - كثيراً - التفاوت بين الصينيين والماليزيين .

وعندما بادرت حكومة «باريزان ناسيونال» بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، ظن حزب المنظمة الوطنية لأقحاد الملايو (UMNO) بسذاجة أن الماليزيين المستفيدين الأصليين من هذه السياسة سيعترفون بالفضل أو على الأقل يقدرون ما فعل الحزب من خلال «باريزان ناسيونال» ، ويتوقعون أن يكون من بين الصفة الجديدة مؤيدون وقادة يسيرون على هدى هذه السياسة حتى تتحقق أهدافها كاملة ، ولو سوء الحظ ، فإن أي عرفان بالجميل أو تقدير قلبه الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) الذي توجه إلى الطلاب مبكراً وأبلغهم بأن آية حكمة كانت ستفعل الشيء ذاته لهم ، ولا حاجة لهم بالشعور بالالتزام بأى شيء معها ، فالشكر لله وحده دون سواه ، مهما كانوا فاعلين في تهيئة الرزق وتوزيعه .

ولم يزعم الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) أن يكون ذلك مخالفًا للشريعة الإسلامية ، فإذا زال الشعور بالالتزام الأبوى تجاه الحكومة التي يقودها المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) استطاع (PAS) أن يفوز بتأييد غير مبرر بادعاء أنه يمثل الإسلام وأن المسلمين جميعاً يجب أن يؤمنوا به ، ومنذ ذلك الوقت وحزب (PAS) ينشر الأكاذيب ولو حتى كانت تشوّه جلال الله ، وهو لا يزال يحافظ على التأييد الذي لا حدود له من أعضائه وأتباعه ، ولا يبلغ في القول بأن إيمان أتباعه ومؤيديه مسألة إيمان وليس عقيدة سياسة .

فالاتحاد (PAS) مع الصينيين المغرقين في التصub للوطن من حزب « داب » كان مقبولاً بدون سؤال من أتباع (PAS) ، ورفض الصينيون في الجانب الآخر (DAP) لأن اتحاده مع (PAS) في نظرهم تأييد للمتطرفين المسلمين الذين يدعون إلى إقامة دولة إسلامية يكون فيها الصينيون مواطنين من الدرجة الثانية يخضعون للشريعة الإسلامية .

وهناك أسباب أخرى لفقدان (UMNO) قدرًا لا يأس به من تأييد الماليزيين ، والمؤكد أن هناك خطرة للقوة ، ليست دائمًا قاصرة على قادة الحكومة فحسب بل بين قادة الأحزاب الأخرى والأعضاء العاديين كذلك ، فالمنازعات البينية داخل الحزب التي يثيرها الأشخاص المتنافسون وخيبة الأمل من المضي كمرشحين كذلك أضعفـتـ الحـزـبـ ، وـرـعاـتـ هـنـاكـ أـسـبـابـ أـخـرىـ تـحـتـاجـ إـلـىـ توـضـيـعـ .

وبعد أربعة عقود من الرخاء أقدم الماليزيون على الاعتقاد بأنه لا يوجد شيء يحد من وضعهم المتحكم الآن في السياسة الماليزية ويطمئنون أنهم ليسوا في حاجة إلى أن يتحدوا بعد اليوم وليسوا كذلك في حاجة إلى حكومة ترعاهم ، تلك هي ثقتهم بأنه حتى عندما يتزرون العمل الإيجابي لصالح الماليزيين فلا يزالون مخلصين لـ (PAS) .

وعندما كانت ماليزيا خاضعة للحكم البريطاني كان القليلون جداً من الماليزيين يتلقون تعليمـاً جـامـعيـاً ، وكانت واحدـاً منـ المـحـظـوـنـ القـلـائلـ ، وزـادـ عـدـدـ الطـلـابـ غيرـ المـالـيـزـيـنـ عنـ زـمـلـائـهـ المـالـيـزـيـنـ بـنـسـبـةـ عـشـرـةـ إـلـىـ وـاحـدـ وـالـيـوـمـ ، فـإـنـ أـيـ مـالـيـزـيـ أـيـاـ كانـ

يستطيع أن يحصل على منحة دراسية في الجامعة ، فإذا لم يكن مؤهلاً لذلك زودته الحكومة بتعليم خاص يؤهله للدخول الجامعة بأقل المؤهلات ؛ ولهذا ، لم تعد ميزة أن يحصل على منحة دراسية وأن يلتحق بالجامعة ، فقد أصبح ذلك حقاً لهم ، فإذا شعر بان هذا حق فلست في حاجة إلى الشعور بالعرفان للحكومة ، وحيث لا يوجد شعور بالالتزام ؛ فلن يشعر الطلاب بالالتزام بالاجتهاد في الدراسة وينغمسمون بعمق في السياسات الخنزيرية ، وعادة لا يجتهدون في دروسهم ، وليس هذا لأن الماليزيين أغبياء ، ولكن بدون المذاكرة لا يحصل الطالب كثيراً من العلم .

وعلى الحكومة أن تقيّم الموقف لترى ما إذا كان الماليزيون قادرين على المنافسة حقاً بداعي ذاتي ، فإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعي أن تتوقف الحكومة عن مساعدتهم ، ومن ناحية أخرى ، إذا لم يكن الماليزيون قادرين ، أصبحوا في حاجة إلى دعم من الحكومة ومن الممكن أن يصبح الماليزيون راضين عن أنفسهم لأنهم يحسنون صنعاً ، ومن الجائز أن يتصوروا بذلك ، ولكنهم لا يزالون في حاجة إلى عدالة ودفعات قوية ، فإذا ترك العمل الإيجابي فلا يمكن استعادته ثانية .

كنت أخطط بالفعل للدعوة إلى الانتخابات في يناير ٢٠٠٠ بعد انتهاء شهر رمضان ، ولكن حيثني بمحض أن يستغل (PAS) المناسبات الدينية المتزمرة خلال هذا الشهر ؛ ليسمم عقول المسلمين ضد الحكومة ، ولم يتمكن الشعب من إقامة شعائر الدينية في سلام ، وعلى آن أعيد التفكير ، مررت في جولة بالبلاد وأوضحت أن روح مؤيدينا عالية وأنهم جاهزون ، وكانت أشك في أنني قادر على تحسيئها أكثر من ذلك ، ولم تكن حتى زوجتي تعرف ذلك فقد كانت تستعد للتوجه إلى جنوب أفريقيا لحضور مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الذي كنت مشاركاً فيه .

وكما كان متوقعاً دانت الصحافة الغربية الحكومة الماليزية لعدم نزاهتها في التعامل مع أحزاب المعارضة وعدم توفير الحرية للصحافة وغيرها ، ذلك أثناء الانتخابات ، وحتى إحكام (PAS) قبضته على ولايتين وزيادة أعداد مثالية في الانتخابات لن تقنع الغرب

بتزاهة الانتخابات ، والحقيقة أن الصحافة الغربية لا ترى شيئاً صحيحاً في الحكومة الماليزية ، فترى الطبيعية لنقدتها والدول الغربية جعلتني غير محبوب لديهم ، ويردون لو أن قارة آسيا خضعت للغرب المستأسد ، فليس ما يهتمون به هو ديمقراطيتنا أو عدالتنا أو نزاهتنا ، فالمعلوم عنهم أنهم دائماً يؤيدون الديكتاتور الذي يتضمن إلى صفو الغرب ، ولذلك فإن رد فعلهم السلبي هو المتوقع فقط ، ومنذ زمن بعيد وأنا أحجم عن سماع ما يقوله الإعلام الغربي عن بلادي .

والحقيقة التي مفادها أن ماليزيا نجحت في حفظ السلام والوثام في بلد متعدد الأعراق ، وأننا نمكنا من صد هجمات تجاه العملية بأنفسنا هي التي أغضبت الإعلام الغربي مما ، ولهذا فسوف نوهل أنفسنا على سماع فقد معاد منه .

الديمقراطية هي أفضل نظام سياسى ابتدع الإنسان ، وعلى أية حال ، فهو بعيدة عن الكمال ، فتنافس الأحزاب على المقاعد فى الانتخابات - كثيراً - ما يسمى «إلى النظام ، والإيمان بالدين قد يوجه الوجهة الخاطئة من أجل الحصول على التأييد » ، الرشوة تقدم ، وفي ماليزيا يعدون المسلمين بدخول الجنة إذا صوتواصالح للحزب الإسلامي ، والشروط الضرورية وغير الشعيبة ربما انتهكت خصية فقد التأييد ، وأحياناً نجد أن نظام الخزيين يمكن أن تودي الأغلبية الصغيرة فيه إلى حكومة غير فعالة خشية الأخطاء ، وتخنق الاضطرابات وأعمال الشغب التقدم ، وبدلما من أن تفيد الديمقراطية الشعب فإنها تعطل النمو وتغير الشعب وأحياناً تؤدي إلى سيطرة المستعمر الجديد .

أحمد الله على أن ماليزيا أصبحت قادرة على ممارسة الديمقراطية وعلى أن تظل محبة للسلام والاستقرار وأن تقدم بسرعة معقولة ؛ ولست متأكداً من دوام هذا الحال ؛ فالانتخابات الحالية أوضحت أن الأكاذيب والرشاوي والرعود الكاذبة باللجنة ربما تفوز بمقاعد وتضع أناساً لامبادئ لهم في موقع السلطة .

الفصل الثاني عشر

المائة التاسعية

دخلت ماليزيا عام ٢٠٠٠ ، العام الأول في القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة وهى مصممة على تحقيق أهدافها بأن تصبح دولة متقدمة تماماً في عام ٢٠٢٠ ، ويتساءل البعض : لماذا عام ٢٠٢٠ وليس عاماً آخر؟ ويفسرني طيباً جذبني مقاييس النظر الخصوص بعلم البصريات ؛ فعام ٢٠٢٠ يدل على رؤية واضحة تتوجه إلى أين نريد أن نذهب والامتناع .

فتشتنا بالنفس وتصميمنا على تحقيق هذه الرؤية مبني على سجلنا للتنمية منذ استقلالنا ، في العشر سنوات السابقة على الاضطراب الاقتصادي في ١٩٩٨-١٩٩٧ بلغ معدل التنمية أكثر من ٨٪ ، أعلى من معدل التنمية المستهدف وهو ٧٪ المطلوب لضاغطة دخل الفرد كل ١٠ سنوات تالية على مدى ٣٠ عاماً ، وحتى إذا بلغ معدل النمو في العشر سنوات التالية أقل قليلاً من ٧٪ فلأنزل نسيراً في اتجاه الهدف المنشود ، وأعتقد أنا قادر على التنمية بهذا المعدل باستثناء حالات الكوارث الكبرى .

إلى جانب ذلك فقد نجحنا في التغلب على الاضطرابات المالية والاقتصادية التي أعقبت هجوم تجار العملة والمضاربين في سوق الأوراق المالية القصيرة الأجل ، وكنا أقرباء مالياً عندما هوجمنا في ١٩٩٧ .

وكان معدل مدخراتنا عالياً دائماً بلغ ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي ، بينما كانت ديوننا الأجنبية العامة والخاصة منخفضة جداً .

وعندما فرضنا ضوابط تحويل العملة الأجنبية نجحنا ، لأننا لستنا في حاجة كبيرة للاقتراض من الموارد الأجنبية ، اقتربنا من اليابان بطبيعة الحال ، ولكن ذلك كان ضرورياً للإنفاق على بعض مشروعات مرافق البنية التحتية حيث نحتاج إلى استيراد بعض

مكوناتها ، والاقتصاد اليوم قوى تماما ولدينا احتياطي ٥٠٪ أعلى منه قبل الاضطراب ، وقد انعش تماما سوق الأوراق المالية ، وبلغ معدل التنمية ٤٪ في عام ١٩٩٩ ، ومن المتوقع أن يبلغ أكثر من ٥٪ في عام ٢٠٠٠ .

وفي الانتخابات الأخيرة احتفظنا بأغلبية الثلاثين وفزنا بالفعل بثلاثة أرباع المقاعد ، ولكن تحليل النتائج أسرع عن توجهات مقلقة ، فالثلاثون الجبهة الوطنية المكون من ١٤ حزبا كان على رأسها حزبي : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) ، وهذا الحزب لقى دائمًا تأييدا قويا من الماليزيين الأصليين ، بينما أيد الصينيون والهنود بشدة (باريزان ناسيونال) في تلك الانتخابات ، وتراخي بشكل كبير جداً تأييد الماليزيين وأسفرت دراستنا عن أن الماليزيين الأصليين أصبحوا الآن راضين عن أنفسهم ، وكانوا دائمًا بعيدين جداً في مؤخرة العناصر الأخرى في الأيام الأولى من الاستقلال ، ويمثلون فقط ٢٪ من ثروة البلاد الاقتصادية ومنهم عدد قليل جداً من الذين تعلموا حتى مستوى الجامعة ، وكانت مشاركتهم في الأعمال الحرة تبلغ الحد الأدنى ، وكانوا يشغلون فقط المناصب الصغرى في الحكومة .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية الجديدة ذات التأثير الإيجابي لصالح المواطنين الأصليين ، أصبح لديهم الآن نسبة ٢٠٪ من الثروة الاقتصادية كما تأهل مئات الآلاف منهم في الجامعة إلى جانب شغفهم وظائف متنوعة ولهم العديد من الأعمال الحرة الناجحة التي تراوح بين الصغرى والمتوسطة والشركات الكبيرة جداً ، وهو الآن واقعون من قدراتهم ، بحيث لا يحتاجون إلى العرفان للحكومة التي أعطتهم دفعة قوية ، ويدلّامن ذلك أصبحوا شديدي الانتقاد للحكومة ويواجهون على ادعاءات الشعب الغربي بأنها فاسدة ومجاملة وتفقر إلى الشفافية .

ويرجع جزء من خيبةأمل الحكومة الحالية وحزب (UMNO) بالذات إلى نائب رئيس الوزراء السابق الذي قام بالتتابع الشخصية استعداداً لمحاولة إسقاطي بوصفه رئيساً

لحزب (UMNO) ورئيساً للوزراء ، فأتباعه المتعصبون كانوا غاضبين أشد الغضب من إزاحته من الحكومة بسبب تجاوزات أخلاقية واتهامه بعذلة من قبل الحكومة بإفساد رجال الشرطة ، وصدقوا قصته : بأن إزاحته ومحاكمته التالية بمختلف الادعاءات كان مرجمها إلى مؤامرة خبيثة من قادة الحلف والحكومة لحرمانه من تبوء مقعد رئيس وزراء ماليزيا ؛ ولهذا تحولوا عن (UMNO) في الانتخابات ، وعرضت صور للكدمات السوداء حول عين نائب رئيس الوزراء المخلوع في كل مكان في البلاد وقيل إنها من آثار ضرب المفتش العام للشرطة له فأثارت الغضب على الحكومة ، وإلى جانب قضية أنور شن الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) حملة شعواء بأن الماليزيين أعضاء حزب (UMNO) غير مسلمين ؛ مما أدى إلى هزيمة عدد من مرشحي حزب (UMNO) في موقع هامشي ؛ هنا فضلاً عن أن الأداء السيئ لحزب (UMNO) والنجاج الذي حققه السياسة الاقتصادية الجديدة في الارتفاع بالماليزيين إلى مستوى أعلى من التنمية أحدث تغيرات في طباع الماليزيين ، وظنوا أنهم لم يعودوا في حاجة إلى العمل الجدي ؛ حيث إنهم سيكونون دائمًا متحكمين وسيحقرون النجاح دائماً في ماليزيا ، وهم يشبهون إلى حد ما الجيل الأصغر من اليابانيين الذين لم يكونوا مهتمين للعمل وازدهار البلاد ، وهذا التوجه سيجلب الفشل لعملنا الإيجابي لمساعدة الماليزيين على أن يلتحقوا بالعناصر الأخرى وأنهم ربما أصبحوا المهزومين في وطنهم .

والتمرق الذي حدث في صفوف الماليزيين وتقنهم بأنفسهم وقلة اهتمامهم بالتعليم والعمل يمكن أن يعطى من خطى التقدم ويجعل رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ غير قابلة للتحقيق ، ويجب علينا الآن أن نخصص وقتاً أطول لإيقاظ روح السنوات الأولى للاستقلال ولتنفيذ المفاهيم الخاطئة والاتباس من ذهان الماليزيين عن سياسات الحكومة ، فمثلاً ، علينا أن نشرح لماذا نفذ المشروعات الكبرى ؟ وقد اتهمنا التقاد الغربيون بإضاعة الأموال سدى على ما يقال أنه مشروعات العملاقة ، وانضم الماليزيون إلى الأجانب في هذا الانقاد .

واليوم رغم ضخامة المشروعات إلا أنها ليست عملاقة بالنسبة للفاقد غير المسؤول من المبالغ ؛ فالحجم نسبي ، فالمشروع الصغير في دولة فقيرة يعتبر فائدا ، ولكن ما يقال إنها مشروعات عملاقة في ماليزيا تاسب وسائلنا ، فإذا كانت فاقدة لكننا نعاني من مشكلات خطيرة اليوم ، ولكننا أقوىاء ماليا بحيث لا نضطر إلى السعي لدى صندوق النقد الدولي لاقتراض المال أثناء الأزمة المالية الأخيرة ، لقد انتسلنا هذا البلد من الانهيار الاقتصادي والاضطراب المالي باستخدام قوّتنا المالية ، رغم تنبؤ الخبراء العالميين بأن اقتصادنا سوف ينهار ، وفيهم ذلك وقدرته الماليزيون الصينيون والهنود ، ولكننا مضطرون إلى شرح ذلك للماليزيين الذين يقون في الآجانب أكثر من ثقفهم بقيادة الحكومة .

ورؤية ماليزيا ٢٠٢٠ أثرت على دول كثيرة لوضع رؤية طويلة الأجل لهم ، فاتحتمال دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) له رؤية في عام ٢٠٢٠ كذلك حتى يشكل تجمعاً أكثر اندماجاً ويتطور ليكون منظمة التجارة الحرة لآسيا (AFTA) ولسوء الحظ فإن العضوية في مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) قد أضحت تضامن (AS) ، APEC ، EAN ، ويدو أن لكل الآسيان موقفاً مستقلاً باعتبارها عضواً في APEC والحقيقة أن الالتزام بـ APEC يبدو سابقاً على الالتزام بالـ ASEAN ، وربما كان ذلك أكثر براعة لأن آفریقا وأغنى دولة عضو به ، ولأن مثلي الدول هم قادتها الكبار .

والاهتمام الرئيسي لـ(APEC) يتمثل في فتح أسواق الدول الأعضاء ، ونحن نعرف إمكانات أسواق الصين وكوريا ودول جنوب شرق آسيا الضخمة ، ولكن دول جنوب شرق آسيا منذ ذلك الحين أدركت أن فتح أسواقها يفرض تهديدات خطيرة ، والهجوم على العملات وأسواق الأوراق المالية بمعرفة المضاربين الأميركيين أساسا ضاعف الشكوك حول الاستفادة من فتح الأسواق والعولمة والعالم بلا حدود ، كما نجد أن صندوق النقد الدولي غير قادر على التعامل مع أثار هذه الهجمات ، ولم تكن الدول التي تعرضت للهجوم فقط هي التي عانت من التراجع الاقتصادي الذي أعقب الهجمات وتخفيف العملات ، بل

عاني العالم بأسره من التراجع ، والواضح أن صندوف النقد الدولي لا يمكن النظر إليه على أنه الوصى على أموال العالم ، ولا يمكن للنظام المالي الحالى أن يضمن عدم شن تجارة العملة هجمات بعدها ضد اقتصادات الدول من أجل جنى أرباح طائلة لأنفسهم .

ولازلتانرى تذبذباً مدمراً في أسعار تحويل العملات في عدة دول يسببه تجارة العملة ، فاللين اليابانى ارتفعت قيمته ٢٠٪ مخلفاً متابعاً للدول التي تشتري سلعًا يابانية أو تدفع ديوناً بالين .

ويقال إن تجارة العملة أضخم بقدر ٢٠ ضعفاً من التجارة العالمية ، وبينما التجارة العالمية توفر أعمالاً لآخرة ووظائف وتأميناً ووسائل للنقل وعدد آخر من الأنشطة ، إلا أن تجارة العملة لا توفر شيئاً لأحد سوى التجار وحملة الأسهم في صناديق الدعم ، فإذا كانت التجارة العالمية أضخم ٢٠ ضعفاً عما هي عليه الآن فيمكنا التأكد من أن العالم سوف ينعم بالرخاء بقدر يبلغ ٢٠ ضعفاً ، ولكن تجارة العملة البعيدة بصرف النظر عن زيادة الرخاء أدت إلى الفقر المدقع للدول والمناطق ودفعت باللابين من العاملين إلى البطالة وأعمال الشغب والإضرابات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

لقد حان الوقت لكي يعيد العالم التفكير في النظام المالي العالمي ، فهل نسمح لتجار العملة أن يقرروا أسعار تحويل العملات لأموالنا أم ينبغي أن نوجد آلية جديدة لتقدير أسعار التحويل؟ ويتبين أن تدخلات البنك المركزى كانت مكلفة وغير فعالة ، فرعاً رجعنا إلى سعر التحويل الثابت ، وفي باكرة سنوات (بريتون وورز) كانت أسعار التحويل ثابتة وكان الاتساع بعد الحرب سريعاً ، فلماذا لا يسمح لنا حتى بالتفكير في سعر تحويل ثابت تماماً الآن؟ ولماذا نحمي حقوق تجار العملة وهم يسيطون استغلال آلية أسعار التحويل؟

عندما قررت ماليزيا التوجه شرقاً (الطلع إلى الشرق) ، فعلنا ذلك لأننا أحببنا بالطريقة التي استطاعت بها اليابان أن تسترد وضعها السوى بعد دمار الحرب ، ولكن اليابان الآن تبدو عاجزة عن التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، وتظن أن ذلك العجز راجع إلى

التزامكم الشديد بالأنظمة الغربية ، بما فيها أسعار تعويم العملات التي تدعمها الولايات المتحدة بشدة وهي المستفيد الرئيس ، فنظام الأعمال الحرة لديكم بما فيه طول مدة الخدمة (العمر العامل) والارتباط الشديد والتعاون الوثيق بين الحكومة والأعمال الحرة من الأمور الطيبة التي ساهمت في الاتساع السريع والتنمية ، والآن نحيطكم جميعاً بنظمكم وطبقتم الأنظمة الغربية ، والنتيجة هي التراجع طويلاً الأمد الذي تخلصون منه الآن .

لقد سافرت إلى اليابان عدة مرات وشاهدت التقدم الهائل الذي أحرزته ، ولكن أثناء زيارتي الأخيرة هالني أن أرى العاطلين فيها يعيشون في أكواخ متنقلة مصنوعة من الواح بلاستيكية زرقاء في مدن اليابان ؛ وهذا راجع بلا مراء إلى إلغاء طول مدة الخدمة العاملة ، والآن شركات اليابان يشتريها الأجانب وأول عمل لهم لرفع الكفاءة هو طرد العمال وإغفال المصانع ، فإذا كان ذلك هو الحل لإتساع الأعمال الحرة فمن المؤكد أنكم تستطيعون أن تفعلوا ذلك بأنفسكم .

ورعا كانت خبرات رجال الأعمال الغربيين أفضل من خبرات اليابانيين رغم أن اليابان أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم من خلال أنظمتها المالية وأنظمة إدارة الأعمال الحرة ، وربما يكون أداؤكم أفضل بالنظام الغربية ، ولكن مما لا شك فيه أن تطبيق اليابان للأساليب الغربية لن يكون طيباً وسيتحول كثير من الناس إلى البطالة ، وإذا كان لابد من تطبيق الأساليب الغربية أليس من الأجدى أن يكون ذلك ببطء حتى تقل الخسائر إلى الحد الأدنى لاقتصادكم؟ ويدولى أنكم تشعرون بالذنب تجاه نظامكم الذي تخلون عنه بين عشية وضحاها ، والتغير المفاجئ بهذا الشكل لابد أن يكون مدمرة حتى لو كان التغير إلى الأفضل .

وما أراه يحدث الآن نتيجة للعزلة هو محاولة لإقامة احتكارات في أعمال حرة بذاتها بمعرفة شركات عملاقة معظمها من الغرب ، وفي المستقبل سوف يكون هناك على أكثر تقدير خمسة بنوك ، وخمس شركات للسيارات وخمسة أسواق ضخمة ، وخمس

سلالس للفنادق وخمس سلالس مطاعم وهكذا ، وجميعها تعمل في أنحاء العالم ، وجميع الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة في هذه المجالات ورعا في غيرها كذلك سوف تضمها إليها مشياليتها العملاقة المملوكة للغرب ، وهذه الاحتكارات على مرايال تتوخى الكفاءة وتقلل التكلفة خلال اقتصاديات واحدة ، والمواد الخام التي يحتاجها العالم سوف تتوجهها شركات مناجم ومزارع عملاقة تعمل في الدول الفقيرة وسوف تنقلها جوا وبحرا شاحنات تابعة لشركات النقل العملاقة ؛ لكن تصنع وتبيع في العالم أجمع ، وسوف يستخدم البعض عماله رخيصة في الدول الفقيرة لتخفيف التكلفة .

ويتحقق عالم الأحلام لكيان الرأسماليين ، وسوف يقوم الآخرون بالعمل حسابهم ، وسيتوفر لهم مكسب أكبر ولكنهم لا يتحكمون في شيء يقال إنهم يمتلكونه ، وال واضح تماماً أن الرأسماليين الكبار سيكون لهم سلطة لاحدود لها ، وسيسلل الفساد إليهم حين يتتحكمون في الحكومات والوكالات العالمية التي تحكمهم من جمع مال أوفر لأنفسهم .

عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها بهزيمة الشيوعية ، لم تكن الديمقراطية هي التي انتصرت ، بل كانت الرأسمالية بكل المعاني ، فتطبيق الشيوعية والاشتراكية في باكورة سنوات القرن العشرين اضطر الرأسمالية إلى أن ترتدي قناعاً أكثر إنسانية ، فالاحتكارات تفككت وقيدت ، والأأن ، وبعد أن انزعج التحدي الشيوعي كشفت الرأسمالية عن وجهها القبيح حقاً ، وفي هذا الوقت لن تسمح بأية معارضة أو قيود .

والديمقراطية ، حكم الأغلبية وموضع اهتمام الفقراء والصغار يجب الالتفت في طريق الرأسمالية الطائحة التي تطوق العالم ، وعن طريق صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والإعلام العالمي وقوة أقوى الدول وأغناها على وجه الأرض تؤكد الرأسمالية قوتها .

وأمام هذه القوة الهائلة العديدة يجب أن يسقط كل شيء ، والسؤال هو : هل نقاوم الآن قبل أن يفوت الأوان ، أم ننتظر مثل الشيوعية حتى تضمح بالمليين قبل أن نرفع راية

العصيان؟

ماليزيا دولة صغيرة وضعيفة ولها مشكلاتها العديدة ، وربما كنا متشائمين جداً وكثيري الأوهام ، ولكن جولتنا الحالية مع تجار العملة جعلتنا شاكين وحذرین من الأفكار الجديدة والوعود التي يطرحها التبرير .

الفَصْلُ الْثَّالِتُ عَشَرُ الْبَقِيمُ الْأَسْبَوِيَّةُ

عقدت اجتماعاً ثانياً مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك مؤخراً في باريس وتحدثنا عن العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين وكذلك روابطنا باليابان ، كما ناقشتني كيف تستطيع ماليزيا وفرنسا واليابان أن تساعد في تنمية الموارد البشرية في الدول الأفريقية ، وكان شيراك شديد الاهتمام بكيفية تعلينا على أرمتنا الاقتصادية ، وفهم - وساند - حاجة ماليزيا إلى تطبيق التحكم في العملة ، وأنا أعرفه منذ زمن بعيد ، منذ كان عمدة باريس وهو متفتح للذهن ، ويستمع للناس ، ويريد أن يعرف ما يدور بين الناس وهو ليس مجرد محاضر ، ويوجه أسئلة جيدة ؛ إذ سأله عن كيفية تحبب ماليزيا طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة .

وتناولنا طعام الغداء سوية لمدة ساعتين ، ونحن الماليزيين نحترم الثقافة الفرنسية ولا اعتراض على الفرنسيين في شرب الخمر أو المسكرات أثناء الطعام معنا ، ونحن قانعون بالماء أو عصير التفاح ، وحتى لو قدم الفرنسيون الخمر فنحن لانشربه ، وعندما يحضر عندهنا ضيوف من دول عبر البحار نقارنهم الأنماط بعصير التفاح ، ونحن لانقدم المشروبات الكحولية على موائدنا ولا في الاستقبالات في الخارج ، والشيء الوحيد الذي نطلبه عندما ندعى إلى العشاء في دول أخرى لا يقدم لنا لحم الخنزير ولا حتى لأنفسهم ، تربينا على فكرة أن لحم الخنزير غير طاهر وينبغينا أن يقدم على موائدنا ، ومعظم الناس من غير المسلمين يعرفون ذلك ، ولا يكترون باحترام مشاعرنا .

ونعتقد أن علينا أن نحترم ثقافة الشعوب الأخرى حتى يحترموا ثقافتنا ، فهم يحترمونك بعدم تقديم لحم الخنزير ، ولكننا نحترم ثقافتهم التي تسمع بتقديم اللحوم على

موائدهم ، ولا نذهب للقول : « طريقتكم خاطئة وطريقتنا صحيحة » ، ولكن هناك حد ، فمثلاً في الحضارات الغربية ، يقبلون الشذوذ الجنسي بما في ذلك تشجيع ممارسات الشذوذ الجنسي بين تلاميذ المدارس ، ونحن لا نقبل ذلك ، ونعرف بأن بعض الناس يولدون بعلاقة جنسية وليس هذا خطأهم .

ولكن تشجيع الممارسات الجنسية الشاذة بنشاط كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية هو بمثابة تشجيع الشذوذ عمداً ، ولا تقبل ذلك في بلادنا لأن ديننا يحرمه بشدة ، وفي أوروبا يدعى الوزراء الشاذون جنسياً سوياً مع رفقاء من نفس جنسهم ، وهذا شأنهم ولن ندعوه إلى ذلك ، فليحضروا بمفردهم .

وفي بلد حيث ١٠٠٪ من السكان مسلمون ، يصبح تطبيق الشريعة الإسلامية - عادة - صارماً حتى على الأجانب ، وفي بلدي يكون فيه المسلمين أقلية مثل أمريكا اللاتينية ، لا يصر المسلمين على أن تغطي النساء غير المسلمات وجوههن ، كما هو الحال في بلد سكانه مسلمون بنسبة ١٠٠٪ ، والواضح أن التطبيق الإسلامي للتعاليم يختلف باختلاف الظروف ، ففي ماليزيا عشنا عدة قرون مع قوم يختلفون في الأعراق والأديان ، وتعلم بالأمثلة من آبائنا وغيرهم كيف نسير علاقاتنا ، وليس لدينا مشكلات إذا كان جيراننا من الصينيين أو الهنود يمارسون ديانات مختلفة ، فلا تنشاجر بسبب اختلاف عقائدها الدينية ، وفي ساحل ماليزيا الغربي اعتاد الناس على الاختلاط بالجماعات العرقية المختلفة ، وفي الساحل الشرقي - غالبيتهم من المسلمين الماليزيين - نجد الناس أكثر تشدداً ، وقدرتهم على التسامح مع الآخرين أقل ، وعندما يبدى المسلمون مرؤنة فلا يعني ذلك خروجاً على تعاليم الإسلام ، فالإسلام يسمح بتنوع التطبيق حسب الظروف .

ورغم أنني ماليزي مسلم فلا يمنعني ذلك من الإعجاب بالآخرين والرغبة في تقليد سلوكهم طالما كان غير محرم في ديننا ، ولهذا فإنني معجب بالثقافة الصينية وتعاليم كونفوشيوس وأخص منها رعاية الأبناء والالتزام بالعمل الشاق والشعور القوى بالمجتمع

إلغ ، والصينيون أقل استعدادا لقبول التضحيات من أجل الفوز الأجل ، وهذا هو السبب في ثراء الصينيين ورثائهم حি�ثما كانوا .

وأنا معجب أيضا بالحضارة الغربية ، التي تهتم بالتنظيم ، فالبرتغاليون مثلاً استطاعوا أن يفتحوا ملقارغم أن قواتهم كانت أقل ، وكانت أحسن تنظيماً وتسلسلاً للقيادة عندهم واضح ، وكانوا أكثر انضباطاً ومنهجية ، وفي الجانب الآخر ، لم يكن جيش سلطان ماليزيا منظماً تنظيماً جيداً ولم يكن مدرباً ولم يكن تسلسلاً للقيادة واضحاً فيه ، ورغم ضخامة قواتهم وتجهيزها بالأقفال ، هزمهم البرتغاليون .

وإلى جانب تنظيم الأوروبيين فقد كانوا منهجهن ، ففي البحث العلمي يختبرون كل جزء وكل الإمكانيات واحدة بعد الأخرى بدلاً من بحثها جملة وبعشوانية ، والأوروبيون محبون للاستطلاع ويريدون أن يكتشفوا ويجدوا الأشياء ، وعندما يقفون على شيء جديد يعكفون على دراسة تطبيقاته ، ومن هنا جاءت التطورات العملية التي أبدعواها .

وعندما احتلت اليابان ماليزيا في الحرب العالمية الثانية كان جنودها منスピطين جداً وشجاعاناً ووطنيين بشكل أدهشنى ، وكانت معتاداً على بيع بعض السلع في السوق فكان الجنود اليابانيون يدفعون دالماً ثمن ما يشترون ، وتنمية القيم السوية التي تساهم في تحقيق الأهداف شيء لابد من تعلمه من الآخرين ، ولابد للجيل الأصغر أن يقدر ذلك إذا أراد النجاح ، ولا يمكن أن تثال مطالبك بذراً التمنى لما تحب أو تشعر بملك إليه .

وفي إندونيسيا عدة أجناس وديانات متعددة ، وبعد أزمة ذلك البلد صار الموقف جد صعب ، فهو بلد في مرحلة الانتقال ، وقد قبل ممارسة الديمقراطية ، والديمقراطية ليست سهلة الفهم ولا التطبيق ، وقد لا يعرف الشعب حدود الديمقراطية ، ولهذا ، حتى لو أرادت الحكومة تطبيق أنظمة صالحة فربما لا تستطيع تفزيتها وسوف يستغرق الأمر وقتاً حتى تحل إندونيسيا هذا الموقف الصعب .

لقد تعرفت في وقت ما على الجنرال الإندونيسي ويرانتو ، وهو جندي جيد التدريب والانضباط ، ويدو عليه الرقارب بصفة ضابطاً عسكرياً ، وأعتقد أن العسكريين في كل مكان محترفون وغير منحازين للأحزاب وأن العسكريين الإندونيسيين يستطيعون أن يوفروا الاستقرار الإندونيسي ، فبدون الاستقرار ، لا يمكن لإندونيسيا أن تحرز تقدماً على طريق الديمقراطية ، وأعتقد أن العسكريين قادرون على أن يلعبوا دوراً مفيداً دائماً على مر السنتين ، حتى يتمكن الشعب الإندونيسي من أن يمسك بناصية الديمقراطية ، وعندما يتبيّن كل شخص أن الفترة الانتقالية صعبة ويكون عازماً على التوافق فسوف تسير الأمور في طريق الصواب .

ومشكلة إندونيسيا تمثل في أن الشعب فقد قدراته تماماً من ثروته إبان الأزمة . وإن الأؤمن بالآية الكريمة «إذَا مَنَّا بِأَيْمَانِهِ فَلَا يَرَى مَا نَعْلَمُ» فـ«إذَا مَنَّا بِأَيْمَانِهِ فَلَا يَرَى مَا نَعْلَمُ» فالآن يتحقق ذلك تماماً في محاولته تصحيح التصريحات السليمة الماضية ، فـ«إذَا مَنَّا بِأَيْمَانِهِ فَلَا يَرَى مَا نَعْلَمُ»

شيء يحتاج إلى وقت ، فلا يمكن أن تأخذ مالاً من أي شخص وتقول له : «احترم نفسك الآن» ، والشيء الوحيد الذي يستطيع المرء أن يفعله هو أن يرجع إلى الماضي ، فإذا لم يكن لديه مال ، فليس لديه شيء يفقده ، وسيكون مستهراً جداً وعدوانياً .

وصندوق النقد الدولي يمكن أن يتغاضى عن بعض الأمور ، ويقول دائماً : إذا لم تفعل ذلك فلا نستطيع أن نمنعك مالاً ، وهذا يعني اضطرار إندونيسيا إلى أن تفعل أشياء ربما كانت تضر بصالح الدولة ، وأعتقد أن ذوي الأعراق الصينية الإندونيسية ينبغي أن يعودوا إلى إندونيسيا ، فيجب أن يتعلموا أن يقتسموا حقاً ثروة إندونيسيا مع جميع المواطنين الأصليين ، وفي الوقت ذاته يجب على الأعراق الصينية في إندونيسيا أن يتقوا تماماً في توفير الحماية لهم من أعمال العنف ، وما يزيد ما يحصل في إندونيسيا ، ونود أن نرى إندونيسيا وقد استردت استقرارها ورخاءها ، فذلك في صالح جيرانها الآسيويين .

وكان لي لقاء كذلك مع رئيس تيمور الشرقي «هوزي الكساندر جوسماو» ، وهو

رجل مهذب مؤهل لأن يصبح رئيساً لتلك الدولة مع زميله «راموس هورتا» ، وهو رجل ودود ، ويتحدث عن نوع الدولة التي يتطلع التيموريون إلى بنائها ، وهم في حاجة إلى المساعدة لإنشاء جهاز إداري وسلك دبلوماسي ، ونحن نساعد الدول الجديدة مثل دول الكومنولث المستقلة في هذا المجال .

ونحن على استعداد لأن نقوم بذلك أيضاً بالنسبة لtimor الشرقية ، وما دامت timor الشرقية مستقرة فسوف تستطيع أن تعيد بناء نفسها ذاتياً ، وأظن أن التيموريين عازمون على التغلب على مشكلاتهم ، وهم مهتمون بنسیان الماضي والتطلع إلى المستقبل ، ويعرف «جوسموا» الكثير عن تنمية ماليزيا ، ويدو أنه يؤمن بأن ماليزيا خروج لدولة طيبة ، ونحن عازمون على مساعدتهم .

الفَصْلُ الْتِرْتِيُّعُ عَشَرُ الْفَوْتَةُ

في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المنعقد في بانكوك ، أدل ماليزيا بخبرتها مرة ثانية في التعامل مع تجارة العملة ووجه نظرها في الأفكار الجديدة مثل العولمة والعالم بلا حدود والتوزع الليبرالية والسوق الحرة ، وكل هذه الأمور التي يقال إنها تفيد العالم قاطبة ، يمكن أن تأتي بكثير من الأضرار مالم يعاد توصيفها مع الأخذ في الاعتبار مراحل تنمية مختلف البلاد ، وهذه الأفكار كما هي ابتدعتها وفسرتها الدول المتقدمة لصالحها الخاص ، ونحن معشر الدول النامية نطالب بالسماح لنا بإعادة تفسيرها ؛ لنضمن أن المكاسب سوف تقسم بالعدل بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وألق الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيدي خطاباً مرتقباً بعد خطابي ، وأشار كثيراً إلى الأمور التي أفصحت عنها ، وقال بصراحة إن إندونيسيا ضعيفة وتتخضع لتربيجيات صندوق النقد الدولي ، وهو في موقع لا يستطيع فيه إلا أن يطيع أوامره ، وحتى لو كان بذلك ليس له رأي في مواجهة هذه المنظمة القوية ، فقد أعرب عن أن بلده وشعبه سيحافظون على كرامتهم ؛ وهذا هو السبب وراء مقولته بأن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهم جداً ، فهو يضم القوى الكبرى والدول الصغرى سوياً ، وإندونيسيا لها تجربة مماثلة لمشيلاتها من دول آسيان أثناء الأزمة المالية ، وزعم عانت أكثر من الأفكار الجديدة ، مثل التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود الذي يعتبر جزءاً من العولمة .

وفي مؤتمر (UNCTAD) تكتنا من عرض أضرار أخرى يمكن أن تلحقها هذه المفاهيم والأفكار الجديدة بالاقتصاديات الصغرى ، وكانت الاستجابة جيدة في هذه المرة ، فكثير من الزعماء والمسؤولين الرسميين لم يكونوا مهتمين فقط بل قدمو الدعم المفترض وكرروا النقاط التي طرحتها ، وإلى هذا الحد ، كان مؤتمر (UNCTAD) ناجحاً .

ومن الواضح أن الدول المتقدمة صدّمت وغضّبت من الاحتجاج العنيف ضد العولمة والتجارة الحرة في اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل بواشنطن ، ولو حدث ذلك في دولة نامية ، لقالوا : إن هذا يرجع إلى الجهل المأثور ورد الفعل العاطفي للشعب في تلك البلاد ، ولكن هذا حدث في إحدى دولهم وضمّ كثيراً من أبنائهم ، ولا يمكن تجاهل مثل هذه المعاشرة ، وإلى جانب ذلك ، فكثير من ذوي النفوذ الضالعين في الاقتصاديات والأنظمة الأخرى سلموا بأن التجارة الحرة والعولمة ربما لا يكونان أفضل الأمور في العالم ، وربما كانت هناك أساليب أخرى للتعامل مع المشكلات الاقتصادية يمكن أن تنبع هي الأخرى .

وعندما ألمّحنا فكرتنا في التحكم في العملة أدانتنا الجمّيع ، وأبلغونا بأنها لن تنبع وأنها سوف تُجلب علينا مصائب اقتصادية ، ولكننا أثبتنا أنها يمكن أن تنبع ، والآن يتدخلها البعض مثلاً يحتذر في كيفية حل المشكلات المالية والاقتصادية ، ويقول البعض إننا كنا سئسترد أو ضاعنا السوية بأي شكل عندما طبقنا ضوابطنا بمجرد أن تراجع الانحسار ، فإذا رجعنا إلى الأعداد السابقة من كبرى المجالات الاقتصادية في الغرب لرأينا أنها كانت تتباين بزيادة من التردد في اقتصاديات شرق آسيا في الوقت الذي فرضنا فيه ضوابطنا ، فإذا كان هناك انتعاش في ذلك الوقت فذلك راجع إلى خوف تجار العملة وغيرهم من أن أي شخص آخر في العملة ربما يدفع دولاً آسيوية أخرى إلى اتباع ما فعلت ماليزيا ، والحقيقة أنهم عبروا عن خوفهم بالفعل من أن دولاً أخرى قد تنهي نهيف ماليزيا ، وهذا يسبب كارثة في الأعمال الحرة لتجارة العملة ، وسرعان ما أوقفوا اخضاع عملات دول شرق آسيا ، وبهذا سمحوا لهذه الدول بأن تتعشّس سوياً مع ماليزيا ، وإلى جانب هذا اخضاع صندوق النقد الدولي من شروطه وسمح للعملائه من الدول بخفض أسعار الفائدة وتتجاهل تعليماته لتكوين فائض في الموازنة .

إن مجاملة الأصدقاء المقربين والفساد لا تؤدي إلى خفض العملة ، فهذه الأفعال

متغشية في كل وقت ولم تمنع دول شرق آسيا من التنمية الاقتصادية ، فخغض العملات مرجعه الكامل إلى تلاعب تجار العملة .

ومجامدة الأصدقاء المقربين والفساد ظاهرتان شافتان في كل مكان وخاصة في الدول المتقدمة ، فكفاله الصندوق الأمريكي لإدارة القروض الطويلة الأجل مثل جيد لهذا ، وأكثر من ذلك أن الدول القوية تمارس الضغوط بتفوذهما على الدول الصديقة والدول العميمية من أجل الحصول على عقود لشركتها وكذلك لتحصل على تأييد سياساتها في المحافل الدولية ، وهذه هي مجامدة الأصدقاء المقربين والفساد على أعلى مستوى .

ويحب الغرب أن يستخدم عبارة «الملعب المستوى» ، ويتوجه الحقيقة القائلة إن الملعب المستوى إذا لم تكن الفرق المتنافسة فيه تعامل بعدل ، فهو بعيد عن النزاهة ، وإذا أتيت بكبار يلعبون كرة القدم الأمريكية ضد أطفال صغار من الدول النامية فلن يفوز الأطفال ؛ فالملعب المستوى اختراع من الدول الغنية لتنقين المنافسة غير العادلة ، فالصحافة العالمية التي يتحكم فيها الغرب تحاول أن تبرر نزاهة الملعب المستوى ، وحتى الدول النامية عليها أن تستخدم وسائل الإعلام الغربية حيث إن وكالات أنبائها لا تنطوي أحداث العالم ؛ ونتيجة لذلك تذاع الأفكار الغربية المشوشة في كل مكان ، وما حدث فعلاً أثناء أزمة العملة في شرق آسيا لم ينقل على النحو الصحيح ، والسيطرة على وسائل الإعلام العالمية من قبل زمرة قليلة من أفراد من الغرب ؛ ثراوهم فوق العادة هو وضع غير صحي وغير ديمقراطي .

لقد قابلت أمين عام منظمة التجارة العالمية «مايك مور» ، وسمعت من دول أخرى بأن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لن يعقد هذا العام ، وبهذا فلن يكون هناك تقدم في المباحثات التجارية ، ويقول : إنه يحاول جاهدا حمل الناس على الفهم الصحيح لمنظمة التجارة العالمية وأهدافها ، ولكن الناس غير قادرین على تقبل الأفكار التي تدفع بها منظمة التجارة العالمية ، وعملية عقد اجتماع مغلق ومقصورة على دول قليلة معرضة للاعتراض عليها ، وفي تلك الاجتماعات لا يسمع أحد صوت الدول الصغيرة فيما عدا

تلك الواقعة تحت نفوذ الدول الرأسمالية الغربية ، ونحن نؤمن بضرورة إعادة تفسير العولمة ، فلماذا تقتصر العولمة فقط على تدفق الأموال ، وحقوق الشركات في العمل في العالم بأسره بدون قيود ؟ ولماذا تندمج هذه الشركات وتضم شركات أخرى لتصبح ضخمة ويصبح العالم كما لو كان به عدد قليل فقط من الشركات ويكون هناك احتكار قلة في الصناعات والأعمال الحرة ؟ ونحن نخشى ذلك ؛ لأنها ستكون من الضخامة والقوة بحيث تعمل عمل الشقيقات السبع في صناعة البترول قبل تشكيل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) عندما تحكمت في السوق العالمية وقررت الأسعار ، فجعلت الدول المنتجة للبترول فقيرة لأنها تدفع ٢٠ سنتاً فقط ثمناً للبرميل ، ويحرق العالم الغني النفط بحمقى لأنّه رخيص .

ونشعر أن العولمة تستخدم كمبر للسيطرة على نشاطات الاقتصاد الوطني ، وسوف تضطر ذات يوم البورصات الوطنية للإغلاق وتُحَل بدلاً منها بورصة أوراق مالية واحدة مقرها وول ستريت ، وتجارة الأوراق المالية بالإنترنت تشير إلى أن ذلك يمكن حدوثه ، وكل نشاط في الأعمال الحرة سوف تتحكم فيه الشركات القوية جداً التي يديرها الأثرياء ، ولا يهمها خسارة المال في بلد صغير لأنها ستربح في مناطق أخرى ، فإذا خسرت الشركات أو البنوك الوطنية المال فسوف يكون في ذلك نهاياتها ، وتستطيع الشركات العالمية الكبيرة أنذاك شراء الشركات الوطنية بشمن بخس .

ونحن نؤيد الآن وزير المالية اليابانية السابق للشؤون الدولية الدكتور «إيزوك ساكاكيبايا» في تقدمه لشغل منصب مدير صندوق النقد الدولي ، وفي تقديرنا إن صندوق النقد الدولي لم يحسن صنعاً في أداء مهامه ، فهو متشدد وأوروبي التزعة ، ولا ينظر إلى العالم ككل ولكن ينظر إليه بعيون أوروبية أو أمريكية ، ولا يستطيع أن يفهم الأساليب الآسيوية ، فليس أمام صندوق النقد الدولي إلا طريق واحد ، ونحن في حاجة إلى شخص يفتح عينيه على العالم أجمع ولا يقصر نظره على مجموعة عرقية واحدة ، ونحتاج إلى

شخص يقبل أن يكون الناس مختلفين في أساليب عملهم ، ولدى «ساكاكيبارا» خبرة كافية ، فلديه تعليم غربي وهو مختلف مع الآسيين والأمريكيين ، تماماً مثل الآسيين ، وهو شامل النظرة ولا يقصر نفسه على حاجة ضيقة .

وأعلم أنه سيواجه كثيراً من الصعوبات ليشغل المنصب ، لأن الطريقة المتبعة في اختيار شخصيات الخدمة العامة الدولية ليست ديموقراطية ، وليس لنا رأي في صندوق النقد الدولي أو في البنك الدولي ؛ لأننا ببساطة ضعفاء ، والحديث عن الديموقراطية طويل جداً ، وعلى أية حال ، فعند العرض على منظمة دولية مثل الأمم المتحدة لا يكفي صوت واحد من دولة واحدة ، وفي الحقيقة أن خمس دول فقط هي القادرة على ذلك ، والمفروض أنها منظمة ديموقراطية ، ولكنها حقاً احتكار للقلة ، فالقليلون هم الذين يديرون العرض ، ورغم هذا فهو لاء القلة أنفسهم يتهمن الآخرين بأنهم غير ديموقراطيين .

وأثناء موتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أتيحت لي الفرصة للقاء رؤساء الدول في الاتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وأدهشني أن أسمع رئيس وزراء سنغافورة (جوه تشوク) تونج يطالب بشدة بأن تكون لدول شرق آسيا منظمة رسمية مثل اتفاقية التجارة الحرية للدول أمريكا الشمالية أو حتى الاتحاد الأوروبي وتعقد اجتماعات متتظمة ، ونحن في حاجة إلى النظر في مشكلاتنا الشائعة وخاصة في علاقاتنا مع تجمعات مثل ناتا والاتحاد الأوروبي .

وعندما اقترحت ماليزيا تشكيل المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا (EAEG) ، امتنعت اليابان بشدة عن تأييدها ، وأظن أن ذلك بسبب خشية اليابان أن تُتهم بمحاولة إنعاش النطاق العظيم للرخاء المشترك في شرق آسيا ، الأمر الذي أعلن أثناء الحرب في المحيط الهادئ ، والشعب الياباني شديد الحساسية من هذه الحرب ويبدو أنه يشعر دائماً بالذنب ، وهو دائماً يعتذر عن هذه الحرب ، وتذكره EAEG بالنطاق العظيم للرخاء المشترك في شرق آسيا والإمبراطورية اليابانية ، وتذكر كل من الصين وكوريا أيضاً ذلك ولكن الصين تؤيد

، وينبغي أن أذكر اليابان وكل فرد بأن EAEG ليس صناعة يابانية ، فهي فكرة اقترحتها ماليزيا ، ولا حاجة للبابان بالشعور بالذنب حال بعث أحد الأهداف من زمن الحرب ، وبالتالي لا ينبغي للبابان أن تغتنم عن لعب دور قيادي في آسيا ، والبابان مجرد عضو في مجموعة الــ٧ ، فإذا لم تزعمنا اليابان فمن إذن يقوم بهذا الدور؟

وفي أوروبا بادرت ألمانيا بتشكيل الاتحاد الأوروبي ، فألمانيا أقوى شريك في الاتحاد الأوروبي ، وحتى في النظام المالي ، قرر البنك المركزي الألماني «بوندزبانك» سعر تحويل العملة ، والتقدم نحو اليورو بوصفه عملة أوروبية ، إلا أن ألمانيا لم تعذر عن الحرب الأخيرة ولاتحتل إسرائيل ، ولهذا ، يمكن للبابان أن تقتنى أثراها ، فالبابان ضللتها مجتمعة العسكريين اليابانيين التي كانت تتضع خطة طموحة للسيطرة علينا ، ومثلما وجه الألمان اللوم إلى النازى ، فلماذا لا توجه اليابان اللوم إلى العسكريين؟ وعلى أي حال ، ينبغي على اليابان الاعتراف بما فعلت في الحرب ، وعلى اليابان أن تدرس جيل الشباب تاريخها الحقيقي ، ولكن العالم لا يستطيع أن يعاقب هذا الجيل من اليابانيين إلى الأبد بسبب ما فعل الآباء والأجداد قبل ٥ سنة ، فإذا نظرنا إلى تاريخنا بهذه الطريقة ، فسوف تسوء علاقتنا مع غيرانا ، ولن تستطيع ماليزيا أن تتعامل مع تايلاند وإندونيسيا ، لأننا حاريناهم ذات يوم ، ولتكن الآن أصدقاء .

وفي الاجتماع الذى عقد بين رئيس وزراء اليابان كايزو أوبيوشى وقادة «آسيان» طرحنا عليه أنكارنا حتى يطرحها بدوره على مجموعة الــ٨ للقيادة الموقرين فى اجتماع القمة المقرر عقده فى أوكييناوا ، أوضحنا فيها أن مجموعة الــ٨ اتخذت قرارات أضررت باقتصادات الدول الصغرى ، مثل إعادة تقييم الين ، ونتيجة لذلك تضاعفت ديون كثير من الدول .

وركز بعضنا كذلك على الحاجة الملحّة لإنشاء صندوق إقليمي ، وأيدت هذه الفكرة عن صندوق إقليمي آسيوى ، وأعتقد أن مثل هذا الصندوق الإقليمي لن يضر صندوق النقد

الدولى ولا البنك الدولى ، وبعد كل هذا فلا بنك التنمية الآسيوى ولا بنوك التنمية الإقليمية الأخرى أضررت بالبنك الدولى ، ففكرة وجود صندوق واحد فقط للعالم بأسره لاستند على أساس سليم ، فإذا تيسر المال الكافى أمكننا إنشاء عدة صناديق ، ومثل هذه الصناديق يجب أن تستخدم فى مساعدة الدول التى تعانى من مشكلات ، ولا ينبعى أن تستغل فى دعم البرامج السياسية لأية دولة .

وعندما تواجه أية دولة مشكلة مالية حقيقية فقد يكون ذلك بسبب سوء الإداره أو الاقتراب الزائد من الخارج أو ضعف أداء الاقتصاد العالمى الذى يؤثر على الصادرات وغيرها ، وفي هذه المرحلة يستطيع الصندوق أن يتدخل ويستطيع مدирى الصندوق أن يسدوا النصائح بكيفية حل المشكلة ، ويجب لأن تكون النصيحة نمطية مثلما يقدم صندوق النقد الدولى ، وأعتقد أن لدينا الإمكانيات لفعل ذلك ، فلدينا خبرة كافية ، ونستطيع أن نمنع الدول من الانهيار . ونطرى إلى أننا نؤمن بأن فشل إحدى الدول فى المنطقة يمكن أن يضر بالمنطقة بأسرها ، فلابد أن نسارع بالإنتقاد فورا ، ولابد من أن ندرك المؤشرات التي تنبئ بتراجع محقق وأن نحاول منع وقوعه ، وهناك موشرات كافية تعيننا على التنبؤ بالانهيارات الاقتصادية ، ولابد أن تتضافر جهود شعوبنا وتفاعل مع بعضها البعض ؛ حتى توقع النجاح .

والصندوق ذاته لابد أن تكتب فيه جميع البلاد كل حسب قدرتها ، ولا أحب أن يكون هذا الصندوق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باليابان ، وعلى هذا ، يجب أن يكون مقره بلد آخر ؛ وبهذه الطريقة لن يقول أحد أنه صندوق يابانى وإنما صندوق إقليمى ، فإذا كان مقر الصندوق بلدأً ناميأً فسيساعد فى تنمية اقتصاد هذا البلد ، وسيجذب الصندوق كثيراً من الأنشطة بها فيها الزوار لهذا البلد .

يقول بعض الناس اليوم أنه بعد مرور عام ونصف العام على تطبيق التحكيم فى العملة ونماجهها ، يجب أن نرفع هذه الضوابط ، ولكن المجتمع الدولى لم يضع مخطططاً مالياً

جديدا يحد من تحكم التجار في العملة ؛ فإذا رفينا هذه الضوابط فإن عملتنا ستتعرض لثانية مخاطر التبذيب الخاد لأسعار التحويل . لن نغير سعر تحويل الرنجل حسب أهوائنا ، فذلك ليس في صالح العمل التجاري . إن سعر تحويل مستقر يقلل التكلفة كما أنه يساعد على وضع الموازنات ، عندما تكون هناك ضرورة ملحقة فقط ، فسوف نغير سعر تحويل الرنجل الماليزي .

الفصل الخامس عشر

سياسة الصين الموحدة

انتخب الشعب التايواني السيد «شن شوى - بيان» رئيساً جديداً لไตايوان ، ونادى باستقلالها ، ومن الواضح الجلى أنأغلبية شعب تايوان يودون أن يكونوا أحرازاً ، ولكن من غير المتحمل أن تسمح لهم الصين بالاستقلال وفي النهاية سوف يتبعين عليهم أن يقنعوا بالحكم الذاتي مثلما هو الحال في هونغ كونج .

ويوجد في إندونيسيا عدة ولايات تردد لو أنها أصبحت ولايات مستقلة ، ولكن الدول لا تسمح بانفصال ولايتها حيث سيكون هناك مطالب أخرى ، وفي النهاية تتفكر الدول وتختلفها عدة ولايات ضعيفة ؛ بحيث يسهل على القوى الأجنبية استغلالها .

لقد جربنا شيئاً مماثلاً في ماليزيا ، فعندما كنا نحاول إقامة ماليزيا في عام ١٩٦٣ كنا نأمل في أن تلحق بنا برونو ، فبرونو غنية جداً بوجود النفط الذي تنتجه ، وبرونو بطبعية الحال تتوقع أن تحافظ على ثروتها البترولية إذا انفصمت إلى ماليزيا ، ولكن هذا يخالف سياسة الحكومة الماليزية ، وفي آخر الأمر لم تنضم برونوي إلى ماليزيا لأن الشروط كانت لاتناسبها . هذا بطبعية الحال ليس مماثلاً للمطالبة بالاستقلال ، ولكن الواضح أن بعض السياسيات المحلية حالت دون الوحدة .

ويعذر توترت العلاقة بين برونوي وماليزيا ، وظلت برونوي أن ماليزيا تثير فيها القلاقل بسبب وجود عدد من المشكين على برونوي واللاجئين سياسياً في ماليزيا ، واستغرق الجرح وقتاً طويلاً لكي يلتئم .

ومنافورة كانت عنيدة بخصوص الانضمام لماليزيا لأن حكومة حزب العمل الشعبي (PAP) كانت تأمل في أن تقبل لتكون جزءاً من الحكومة المركزية ، ولكن حكومة

التحالف رفضت أن يشاركها PAP السلطة ، ولم يكن PAP عضواً في التحالف ، وشن حزب العمل الشعبي PAP حملة مطالباً بالمساواة في الحقوق بين جميع الماليزيين بدون النظر إلى الأصول العرقية ، وكان يمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يصبح الماليزيون الأصليون محرومين في وطنهم ، ويرفع شعار ماليزيا للماليزيين حاول PAP أن يثير السكان الصينيين لرفض العقد السياسي الاجتماعي بين الأجناس الذي انعقد أثناء النضال من أجل الاستقلال وفيه اعترف الصينيون والهنود بوضع المواطنين الأصليين ؛ ونتيجة لحملة PAP توترت العلاقة بين الماليزيين والصينيين جداً ، وأثار الماليزيون المظاهرات في سنغافورة ، وأخيراً قرر رئيس الوزراء تنصيبي عبد الرحمن أن سنغافورة بعد إدانته الصيني الكبير كانت غير متtagمة مع الروح الماليزية فيما يتعلق بمشاركة مختلف الأجناس ، وطردت سنغافورة .

ولم يكن طرد سنغافورة من ماليزيا بمثابة للاقتصاد ، ولكنه أوضح أن الناس عادة ما يفكرون في مصالحهم الذاتية أكثر من مصالح الدولة ككل ، والحقيقة القائلة إنهم ربما كانوا من نفس الجنس أو الأصل لم تجعلهم حقاً يريدون الحفاظ على الوحدة ؛ لمساعدة كل منهم للأخر ولتقوية الدولة ، ولكنهم يفضلون أن يكونوا دولة صغيرة يعملون لصالحهم الذاتي عن أن يكونوا عضواً في دولة كبيرة قوية .

وأعتقد أن ذلك نفس ما حدث في تايوان . فمن ناحية ، يشعر الشعب تايوان بأنهم صينيون ، ومن ناحية أخرى لا يريدون أن يفقدوا سيطرتهم على حياتهم الرغدة التي يعتمون بها الآن في تايوان ، وربما كان الحل في دولة صينية واحدة ونظامين ، ويبدو أن هذا الحل قد نجح في هونج كونج ، وعلى أيّة حال فالأمر متروح للشعب الصيني ليقرره .

وישأن ماليزيا ، فالحقيقة أن تايوان بها حكومة جديدة تؤيد الاستقلال أكثر بكثير من الحكومة السابقة ، وهذا لا يعني أن نتخلى نحن الماليزيين عن دعمنا لسياسة الصين الموحدة ، ودائماً ننظر إلى تايوان على أنها جزء من الصين ، وتلك حقيقة يقرها التاريخ ، فالذى حدث هو انسحاب الوطنيين إلى تايوان ، وهذا لا يغير في حقيقة تاريخ الجغرافيا

السياسية ، وانسحب الوطنيون ، كذلك إلى شمال تايلاند وبورما ، ولكن الصين لم تطالب بالسيادة على تلك الأرضى .

ورئيس الوزراء الصيني «زو رونجى» وجه رسالة شديدة اللهجة في الانتخابات أعلن فيها أن الصين سوف تتخذ كل السبل لوقف هؤلاء الانفصاليين ، وكان من الصعب على «زو» أن يقول غير ذلك حتى لا يؤخذ هذا دليلاً على استعداده للتخلي عن سياسة الصين الموحدة ، ولا يمكن أن يجدو متهاوناً في إقامة دولتين في الصين . ومن وجهة النظر الإقليمية ، إذا كانت هناك دولتان للصين فسيكون هناك توتر دائم ، ومهمها كانت سياسات الإدارة الجديدة في تايوان ، فلن تعرف ما يليها كدولة مستقلة . وسوف تعتبرها كياناً تهارياً وتقيم علاقاتنا معه على هذا الأساس .

والحقيقة (لى تبیح هوی) ذات مرة في أواخر الشمانيات عندما ذهب إلى تايوان ، وأعتقد أنه مثل كل السياسيين كان عليه أن يساير السياسات المحلية حتى ولو كان يعرف أن استقلال تايوان لا يتوافق مع المواقف المعروفة خارج البلاد ، وأخيراً رفض التايوانيون مرشحه رغم أن وقوفه أزعجت الصينيين في الوطن الأم ، ولكن لا بد من الاعتراف بأن الحزب الوطني (الكومتاشن) قد أحسن صنعاً في تنمية تايوان اقتصادياً ، ويمكن أن يكون للسيد (لى) بعض الفضل في ذلك .

ومنذ البداية وتايوان تطبق نظام السوق الحرة الرأسمالية ، فلم يكن فيها تخطيط مركزى كما هو الحال في الوطن الأم حيث سرت منذ زمن بعيد العقائد والأنظمة الشيوعية ، ولهذا فعداً ازدهرت تايوان وأصبحت أحد ثغر آسيا ، وبعضاً الشركات الكبرى في العالم ملوكة للتايوانيين ، كما هو الحال في بعض الصناعات الأكثر نجاحاً مثل «آسر - ACER» مصنع الحاسوبات الإلكترونية ، ويامكان الصين أن تهنى كثيراً من الأرباح من خبرة المقاولات والأعمال الحرة للتايوانيين ، الذين يمكنهم مساعدة الصين في التكيف مع نظام السوق الحرة وإن تندمج تماماً في الاقتصاد العالمي .

وربما كان السيد «تشن» مؤهلاً لأن يتسلّب نظراً لوقفة الداعمة للاستقلال ، ولكنه الآن بعد أن فاز وجد نفسه في حاجة إلى مواجهة الحقيقة ، وكل السياسيين يضطرون إلى تعديل موقفهم إذا فازوا وحملوا على عاتقهم مسؤولية العمل على توفير الرخاء لبلادهم . من السهل إعطاء الوعود عندما تكون في المعارضة ولست مسؤولاً عن الوفاء بتلك الوعود ، ولكن على الخطباء المفوهين أن يتركوا الساحة حيثما تواجههم حفائق الإدارة في الحكومة والبلاد ، وأظن أن السيد «تشن» وحزبه سيعذلون من موقفهم ويعيدون النظر في موقفهم من الاستقلال .

والشكلة التي تصدم حكومة تايوان هي التدخل الأجنبي ، فالقوى الخارجية ت يريد أن تستخدمها لتحقيق برامجها الوطنية الخاصة ، وسوف يكون الأمر في صالح هذه القوة أن ترى الصين وتايوان في حالة عداء مستمر ، والرغبة في الحفاظ على الأصدقاء أمر طبيعي لبلد معزول ولكن من الحماقة مواجهة الصين بدفع سياسات الآخرين إلى الأمام .

ومع ذلك من بعيد والغرب ينفذ سياسة الاحتواء ضد الصين ، وبينما أن هذه السياسة قد سقطت ظاهرياً ولكن الرؤية التي تلوح لكثير من دول الغرب من القوة الاقتصادية للصين تخيفهم ، ويفضلونبقاء الصين بنظامها الشيوعي السلطوي وهو نظام اقتصادي ضعيف .

وأشعر بالغرابة التامة أن يزور الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» كلام من الهند وبباكستان في نهاية فترته الرئاسية ، والمعروف أن الولايات المتحدة غير راضية عن موقف باكستان بالذات وكذلك الهند ، فباكستان والهند فجرتا قنابلهما النووية ، وفي الوقت ذاته اتهمت باكستان بالاستيلاء على السلطة بالقوات المسلحة ، وعادة يحجم رؤساء الولايات المتحدة عن زيارة البلاد التي لا يرضون عن سياستها ، ولكن يظهر أن ذلك يتم في إطار سيناريو كبير للسياسة الخارجية .

ومن الجائز أن تبذل محاولة لإيجاد توازن للسوق في آسيا ، وخاصة لكيج جماب الصين ، ومن الطبيعي أن يصنع الرئيس الأشيء بالبطء العرجاء أشياء عجيبة لاتشعر الحكومة

القادمة بالتزامها حيال ما تعهد به الرئيس السابق .

ونحن في اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) نود أن يسود السلام بين الهند وباكستان ، ولكن القضية الكشميرية تقف دائماً في طريق العلاقات الطيبة بين البلدين ، فمالزي لا ترید أن تتحول إلى أي جانب ، ولكننا متزمنون بتأييد قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بكشمير ، ومن المتوقع أن يمر كثير من الوقت ويذلل كثير من الجهد من كلا البلدين لحل النزاع من خلال المباحثات الثنائية ، وفي بعض الحال يجب أن يدخل طرف ثالث للتحكيم .

لقد اندلع الصراع الكشميري تاريخياً بسبب انقسام شبه القارة الهندية إلى باكستان والهند ، وعندما فشل حاكم كشمير في الانضمام إلى أحد الجانبين ، تحركت الهند وطلبت بضم جزء كبير من كشمير إلى الأراضي الهندية ، بينما طالبت باكستان بضم الجزءباقي ، وعلى أية حال لم يستشر شعب كشمير في هذا الأمر ، وكشمير دولة عجيبة ؛ فأغلبية الشعب من المسلمين والحاكم هندوسي ، لقد نجح الحاكم الهندوسي بمعرفة الهند ولكن الشعب لا يمكن أن ينحي ، ورعايا رأد كل من الهند وباكستان المصالحة ولكن الشعب الكشميري يمنعهم من ذلك ، وهكذا نظل كشمير عظمة في حلق العلاقات بين الهند وباكستان ومن المتوقع أن تظل هكذا إلى وقت طويل جداً .

والصين تود أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ، ولكن الصين عضواً في هذه المنظمة لابد أن تفتح أسواقها التي تضم ١,٣ بليون نسمة ، وفي الوقت الراهن تخفظ الصين بفائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمر الذي لا تقبله الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة لا تقبل حتى أقل من هذا النمو في قوة الاقتصاد الصيني . من الواضح أن القوة العسكرية تنمو في أعقاب الثورة الاقتصادية ، وهذا ما حدث في اليابان ، ففي السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة كانت اليابان فقيرة جداً ، ومن المعتقد أن قصر النفقات العسكرية لليابان على

١٪ من مجمل الناتج القومي سيجعل اليابان ضعيفة دائمًا ، ولكن الاقتصاد الياباني زاد وفاق توقعات الغرب حتى أصبحت ثاني أغنى دولة في العالم ، فنسبة ١٪ من مجمل الناتج القومي التي تتفق على القوات المسلحة تصبح أكبر مما تفقه المملكة المتحدة على الأسلحة ، وبالتالي إذا صارت الصين غنية ، وحتى لو أنفقت نسبة ضئيلة من ميزانيتها فقط على التسليح . فسوف تصير كبيرة جدًا ، وهذا أمر ينظر إليه الغرب نظرة قلق .

والصين كذلك دولة نووية ، وليس هناك مؤشرات تدل على أنها أقل مسؤولية عن القوى الغربية بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية ، ولكن لماذا يفترض أن تكون القوة النووية الغربية مسؤولة ولا تبادر بالحرب النووية؟ والحقيقة أن الأسلحة النووية بغض النظر عن تكون في يده تحمل كل الناس متوربين وخائفين ؛ فلابد من حظر استخدام الأسلحة النووية لصالح البشرية جموعاً ، فما دامت بعض الدول تحمل تلك الأسلحة النووية فسوف تحاول دول أخرى تطوير وإنتاج أسلحة نووية أيضاً ، كذلك فإن من يمتلك الأسلحة النووية ليس من حقه أخلاقياً أن يطالب الآخرين باليمناكوا أسلحة مماثلة .

وما زلنا يطالب بشدة بحظر شامل للأسلحة النووية ، والحقيقة أنها قلقون من التطوير المستمر لما يسمى بالأسلحة التقليدية ، فتكاليف هذه الأسلحة تتزايد باستمرار كلما زاد تعقيدها ، وكلما أنفقت الدول الغنية أمولاً في تطوير وإنتاج هذه الأسلحة حاولت استعاضة هذه النفايات الباهظة ببعضها إلى الدول الفقيرة العاجزة عن تطوير أسلحتها ، فإذا رفضت دولة شراء أحد أحدث الأسلحة عرضت على جيرانها وأعدائها ، وإزاء فزع هذه الدول من فكرة تسليح جيرانها وأعدائها بأقوى الأسلحة تضطر إلى شرائها ، ثم يشتري الجيران كذلك وعندئذ يفهم الجميع بالمشاركة في سباق التسلح ، وبالطبع سيصبحون كلهم فقراء حيث إنهم سيفقدون جزءاً كبيراً من ميزانياتهم على السلاح .

والواقع إن ما يحتاجه العالم ليس حظراً فقط على الأسلحة النووية ولكن خفضاً

كبيراً في نفقات تطوير ما يعرف الأسلحة التقليدية الحديدة ، والعالم ليس في حاجة إلى هذه الأسلحة ، فهي تبديد للمال لأنها لا تأتي بأي عائد على أي إنسان .

وماليزيا تقف ضد منشآت الطاقة النووية ولأنظن أننا نمتلك ناصية المعرفة الكاملة حول آخر طلار استخدام هذه الطاقة ، وتحمّل حوادث متعددة من أجل الراحة ، فأفضل مصدر للطاقة التجدد هو القوى المائية ، ويجب أن يكون خبراء البيئة من الحكماء بحيث يتبلّون إزالة بعض الغابات من أجل إقامة منشآت للطاقة المائية ، فهي أفضل بكثير من منشآت الطاقة النووية من ناصية الأمان الأيدي أو تلوث منشآت الطاقة الحرارية .

لقد قام الجنرال بيرليز مشرف ، الرئيس التنفيذي لباكستان بزيارة عمل ماليزيا في المدة من ٢٧ إلى ٢٩ مارس ، ولا يريد أن أوجه النقد إلى السياسات الداخلية للدول الأخرى ولكنني استمعت بحرص شديد لحكايته عن الظروف التي أدت إلى استيلائه على الحكومة في باكستان .

إن الديمقراطية أفضل نظام للحكم أبدعه الإنسان ولكنها غير كاملة ، وفشل الناس في فهم نقاط الضعف والقيود التي تحد من الديمقراطية سيؤثر سلباً على تطبيقها ، وفي باكستان وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية ، وفي كل وقت تعود إليها الديمقراطية يتباهي العالم كله ، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن باكستان في ظل الديمقراطية قد حققت نجاحاً أفضل مما حققت في ظل الحكم العسكري .

ولقد وعد الجنرال مشرف بإعادة الديمقراطية إلى باكستان ، ولكنه لم يحدد موعداً لذلك بسبب رغبته في إحلال نظام للحكومة يكون للولايات فيه رأى في الحكومات المحلية للإقلال من مظاهر الفساد والتعطيل البيروقراطي وتحسين الاقتصاد ، ولا يمكن لأحد أن يظن أن هذا كله يمكن أن يتم في وقت قصير .

وأعتقد أنه مخلص في رغبته في تقصير فترة رئاسته ، فإذا تعاون كل الناس بما فيهم

الأحزاب السياسية لأمكن تقصير المدة ، ولكنه إذا لم يتيسر له الاستمرار السياسي المطلوب
لإحداث هذه التغيرات فربما اضطر إلى البقاء في السلطة مدة أطول .
أتمنى له كل التوفيق في مهمته الشاقة .

**الفصل السادس عشر
الأسلوب التايلاندي**

حزنت كثيراً ما حدث للسيد / أويوتشي ، أذكر فيه بوصفه صديقاً حميمأً ملاليزا ولـى شخصياً إذ نجح في قيادة اليابان في أوقات صعبة أكثر مما كان يتوقع كثـير من الناس عندما كان رئيساً للوزراء ، وكان دائمـاً قادراً على الاستـماع إلى مستشاريه جـيداً وهذه صـفة طيبة يتحـلى بها القـائد النـاجـع ، وأـسـفـتـ كـثـيرـاً جـداً عـلـىـ أنهـ لـنـ يـسـطـعـ أنـ يـمـثـلـ اليـابـانـ فيـ مـجـمـوعـةـ الـ ٨ـ فـيـ أوـكيـناـواـ ، وـأـنـاـ وـالـقـ منـ أـنـهـ كـانـ مـؤـيـداـ جـداـ لـاـخـادـ دـوـلـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـيـاـ (ـآـسـيـانـ)ـ وـدـوـلـ الـجـنـوبـ الـأـخـرىـ .

وفي اجتماع مجموعة الـ ٧ـ لـ دـوـلـ الـجـنـوبـ فـيـ كـوـيـاـ اـقـرـرـتـ إـرـسـالـ القرـاراتـ إـلـىـ مـجـمـوعـةـ الـ ٧ـ وـكـذـلـكـ القرـارـ الـخـاصـ بـعـدـ النـظـرـ بـعـينـ الـاعـتـبـارـ إـلـىـ أـيـ قـرـارـ يـصـدـرـ مـنـ مـجـمـوعـةـ الـ ٧ـ إـذـ لـمـ تـؤـخذـ وـجـهـةـ نـظـرـ الـجـنـوبـ فـيـ الـحـسـبـانـ .

ولـمـ يـكـنـ هـنـاكـ اـقـرـاحـ بـأـنـ يـوـاجـدـ مـثـلـ لـهـمـوـعـةـ الـ ٧ـ ليـجـلـسـ فـيـ مـذاـلـاتـ مـجـمـوعـةـ الـ ٧ـ .

غبار و رطوبة .

لـقـدـ نـسـبـ إـلـىـ الـأـفـكـارـ الـخـيـالـيـةـ ، وـالـجـدـيـرـ بـالـذـكـرـ أـنـ مـاـ كـانـ خـيـالـاـ بـالـأـمـسـ أـصـبـحـ وـاقـعـاـ الـيـوـمـ .

تـسـتـخـدـمـ مـكـانـسـ كـهـرـيـائـيـةـ لـسـحـبـ النـبـارـ مـنـ الـأـرـضـيـةـ ، وـفـكـرـتـ فـيـ اـسـتـخـدـامـ نـفـسـ النـظـامـ فـيـ سـحـبـ الـهـوـاءـ الـمـشـبـعـ بـالـغـبـارـ لـنـقـيـةـ وـضـخـ الـهـوـاءـ النـقـيـ مـنـ الـجـانـبـ الـأـخـرـ ، وـمـالـيـزاـ بـهـارـطـوـيـةـ عـالـيـةـ وـيـنـدـوـلـيـ أـنـ الـهـوـاءـ النـقـيـ إـذـ مـرـنـاهـ قـبـلـ طـرـدـهـ خـلـالـ أـنـابـيبـ تـبـرـيـدـ يـصـبـعـ أـكـثـرـ جـفـافـاـ وـيـخـفـفـ مـنـ وـطـةـ الـعـرـقـ وـالـمـضـايـقـاتـ .

وليس المطلوب مكانتس كهربائية عملاقة ، فالمطلوب هو مروحة مزودة بأتربوب فقط ، ومن الطبيعي أنها لن تظهر الفلاف الجوى كلها ، ولكن توضع في تقاطعات الطرق العالية للتلوث لتساعد على تقليل شوائب الغبار والرطوبة في المنطقة الخبيطة . والظاهر أن الشركة اليابانية التى حدثتها فى هذا الأمر لم تر فيه فكرة جيدة .

ولم يمكن أحد من التوصل تماما إلى سبب انتشار الصداع اليابانى فى ماليزيا ، ويرى بعض الناس أن سببه تدمير الغابات ، ولكن المرض متشر أكثراً فى مناطق ليست بها غابات ، ومن البدع الخديعة أن نلقى اللوم فى كل شئ على تقطيع الغابات .

ويظن بعض الناس أنى - لابد - واقع تحت ضغط هائل فى العمل ، والواضح أن إدارة آية دولة تفرض قدرأ كبراً من الضغط ، وبعض الناس لهم القدرة على التعامل مع الضغط أكثر من غيرهم ، وأظنتى متوسط القدرة على العمل تحت ضغط ، ويتضح أثر ذلك من النوبة القليلة التى أصابتني فى عام ١٩٨٩ حين لزم الأمر التدخل بالعمليات ، وعلى آية حال بُلغت بالأختذل قرار الاستقالة بعد العملية مباشرة لأنى وقعت تحت جهد مابعد العملية .

وأنى لسعيد لأنى لم أتخذ قرار تقديم الاستقالة فى ذلك الوقت ، والآنأشعر أنى قادر على العمل ولاأشعر حقاً بأنى أعمل تحت وطأة التوتر ، وكنت دائمًا قادرًا على الاسترخاء والنوم بسهولة ، وعند ركوبى الطائرة أو السيارة فى طريقى إلى آية جهة تأخذنى سنة من النوم تساعدنى على الاتصال واسترداد عافيتي بدنيا وذهننا ، ودائماً أخذت فترة قصيرة من النوم بعد الغداء وأنا جالس فى مقعد وثير .

وعندما طبقت ضوابط التحكيم فى العملة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، وكان نائب رئيس الوزراء السابق قد أقيل من منصبه وقدم للمحاكمة ، كان من الطبيعي أن أتعانى كثيراً من التوتر ، ولكن الانتخابات أثبتت أنأغلبية الشعب كانت لا تزال مؤيدة للحكومة .

ورغم أنني كنت مقتنعاً بأن الضوابط تسير في الاتجاه السليم ، إلا أن إمكانية الفشل كانت لا تزال قائمة ، فإذا فشلنا سيعم الخراب القطر كله والناس أجمعين ، ولكن تبين أننا كنا نسير سيراً حسناً ، وفي العديد من المناسبات كنا نتخذ قرارات حادة وثبت أنها كانت ناجحة .

وعليك أن تكون مقتنعاً بذلك على حق قبل أن تتخذ أي قرار ، ولا يكون التوتر شديداً إلا عندما تكون غير واثقين من الصواب ، وعلى أية حال فإنني أشعر بالاطمئنان في معظم الأوقات ، وإنني أمرض ككل الناس ولكن المرض ليس خطيراً بالدرجة التي تضطرني إلى الاستقالة .

إنني ل قادر على التصدي للمشكلات بأسلوب منهجي نظراً للتعليمي الطبيعي .

عندما تواجهك بعض المشكلات سيكون عليك أولاً أن تناقش نفسك كيف حدث الخطأ ، ثم عليك أن تناقش الأمر مع الغير ، وعليك أن تفحص كل جانب من جوانب المشكلة ، وأخيراً عليك أن تختار مجموعة من الناس الذين لا يخشون انتقاد أفكارك .

وفي قضية أزمة العملة الماليزية أنشأنا مجلساً اسميناه المجلس الوطني للعمل الاقتصادي (NEAC) ، وكانت تجتمع اللجنة التنفيذية لهذا المجلس تجتمع كل صباح ، وتناقش موقف العملة بالتفصيل ، تناقشا حول التعامل مع المشكلات ، وكانت فكرة التحكم في العملة ثانية أفكارى ، أما فكرتى الأولى التي رفضت فكانت زيادة دخل الفرد ورفع أسعار كل شيء لتحديد خفض العملة ، فإذا انخفضت قيمة العملة ١٠٪ فهذا يؤدي إلى أن تنظل القوة الشرائية كما هي .

ولكن هذه العملية كانت تحفها مخاطر جانبية ، فيبيماترتفع قدرة الناس على شراء الواردات ، فربما فقد السيطرة على التضخم ، وهناك كثير من الأشياء لانستطيع أن نتوقعها ، فأسقط زملائي الخطبة ، وعلى ذلك بدأت أقلب في ذهني أفكاراً أخرى .

درستنا إدارة العملة في الصين وشيلي وبعض الدول الأخرى ، وكان الرينجت الماليزي قابلاً للتحويل بحرية ، وهذا يعني أن تجار العملة يستطيعون الشراء أو الاتراظن بحرية وينقسمون في المضاربة ، والنتيجة هي التبذيب في سعر التحويل ، ويمكن فقط تحديد السعر إذا لم يتم تداول العملة تجاريًا ، ومنذ تحكمنا في سعر العملة اكتشفنا أنه بغض النظر عن الصين ، فإن الأرچتين ودول البحر الكاريبي قد قامت بتثبيت سعر التحويل ؛ وثبتت دول الكاريبي لمدة ٢٥ عاماً تقريباً ، ويتملكنا العجب : لماذا يهاجموا بشراسة مثلما هوجمنا بسبب تحكمنا في سعر تحويلنا؟

وفي ماليزيا كان نلتزم الحكمة في إدارة شؤوننا المالية ، فلم نفترض كثيراً ، ولم نستخدم احتياطينا الأجنبي للدفاع عن عملتنا ، وكان لدينا قدر من السيولة في إطار النظام ، رغم أن المال كان يضخ إلى سنغافورة جملة واحدة ، ولكن عندما أعلنا أن الرينجت الذي لا يعاد إلى الوطن في طرف شهر لن يدخل البلاد بعدها أبداً ، عاد المال لأنّه سيصبح عديم القيمة خارج البلاد ، وهناك عدة أمور يجب مراعاتها عند التعامل مع المشكلات الاقتصادية ، وليس مجرد تثبيت سعر التحويل .

ويصفني رئيس الوزراء يجب على أن أفكر في الحلول ، ويفكر الآخرون كذلك في الحلول الممكنة ويطرحون الأفكار ، فإذا توصلوا إلى فكرة صائبة يجب على أن أناقشها ، فكون الفكرة ليست فكري لا يعني أنه محظوظ عليها بالخطأ ، فالسبيل الوحيد للنجاح هو القدرة على تمييز الأفكار الصالحة ، فإذا أخذت وأنا رئيس للوزراء قراراً بالتقدير الخاطئ وتبين أن الأفكار سيئة فسوف أتحمل المسئولية ، والقدرة على تقييم الأشياء والتوصل إلى الأفكار الجديدة بنفسك مهم للغاية بالنسبة للقيادة .

فالقائد عليه أن يكون مستعداً لمواجهة النقد وأن يعمل كل جهده للتغلب على المشكلات ، وعليه أن يهتم بالنقاش ؛ فإذا كان له أساس فليبحث ذلك ، ولكن الناس أحياناً يتقدونك مجرد أنهم يكرهونك ؛ وحيثند عليك أن ترفض هذا النقد ، ولن تكون محبوباً

دائماً ، والنقد جزء من حياة القائد .

ويصفتك قائد ا يحملك الشعب المسئولة ، ولا أود أن أترك منصبي وأسلم البلاد إلى من يأتي من بعدي وهى في حال سيئة ، وعندما نعمل من أجل تقدم بلد ما لا بد أن نقبل الحاجة إلى بذل التضحيات ، فالدولة عليها أن تضحي قليلاً بخواصها البيئية في سبيل التنمية ، والتلوث - أساساً - نتيجة للضرر ، فإذا كنت فقيراً فعلت فقط ما تستطيع أن تتحمله ، وإذا أردت أن تخلى قطعة من الأرض من أشجارها فأرجح شخص شئٍ هو أن تحرق الغابة ، وسوف يكون هناك دخان وغبار ولكن الفقراء عليهم أن يألفوا ذلك ، والذين يجرون بالشكوى هم الأغنياء ، فعندما يتزعجون لا يفكرون في مشكلات الفقراء .

ولهذا ، فالخل لمشكلة البيئة هو بالفعل إبراء الشعب ، ولكن ترى الفقراء ؛ لا بد أن تكون مستعداً الشراء متوجاتهم بأسعار مرتفعة ، فإذا توافر لهم الرزق الكافي كان من السهل على الحكومة أن تحكم في الأشجار التي يقطنونها ، ولكن إذا صودرت أختسابهم فعندئذ سيحرقون الغابات كي يزرواها المحاصيل على أرضها ، وحيثذا سيتشير التلوث وتحتفي الغابات .

والدول الغنية لا ينبغي أن تجعل الدول الفقيرة أشد فقراً ، فإن فعلت ذلك فلن تستطيع رعاية البيئة ، والنظر إلى الدول الفقيرة على أنها بالوعة الكريون للدول الغنية ليس أعدل الأمور ، فذلك مثله كمثل من يطلب من الدول الفقيرة أن تظل فقيرة حتى ينعم الأغنياء ب حياتهم .

وسوف ينتقد علماء البيئة شركات تقطيع الأخشاب على جمع المال وهي المسئولة عن استنزاف احتياطيات الغابات ، ولكنها أيضاً توجد فرصاً للعمل وتتدفق أجوراً للعاملين الذين ليس لهم دخل سواها ، فإذا طالبت الشركات بالتروق فسوف تحرق الغابات لتزرع المحاصيل على أرضها ، وسوف تفقد الأخشاب ويعتم التلوث وتفقد مستدعات الكريون .

والدول الغنية لا تفكر حتى في هذه الأمور ، ومن حسن حظنا في ماليزيا أن لدينا مصادر أخرى للدخل ، وشعبنا يعمل كله ولستأفي حاجة إلى حرق الغابات ، ولكن الدول الأفقر ، عندما لا تكون للأخشاب قيمة فيها وتريد أن تتيح محاصيل أخرى ، تحرق غاباتها لأن هذه هي أسهل طريقة لإزالتها ، ويعانى الجيران من ضباب الدخان .

وعلى المدى البعيد ، يمكن تجنب ذلك بإثراء الفقراء ، وأقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولى هو شراء منتجات الدول الفقيرة بأسعار مرتفعة ، ويمكنهم شراء الأخشاب المصنعة والأخشاب ذات القيمة المضافة حتى يصبح الناس أكثر ثراء ، وإلا فالثالث قادم .

لقد عقد اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) اجتماعاً لوزراء البيئة في برونوبي في الشهر الماضى ، سمى بقمة الضباب ، وحاولنا أن نجد من حرق الغابات ، ولكن صعب الأمر علينا حيث إن الناس فقراء ، وأخيراً ونظر للمهمات على عمارات دول جنوب شرق آسيا أصبح أشد فقراً؛ ولهذا فسيتمرون في حرق غاباتهم لإنماء الأرض لزراعة المحاصيل الغذائية .

وحضرت مؤتمر قمة مجموعة ٧٧ المنعقد في هالانا بكرويا فى أبريل . الأيديولوجيات لم تعدتهم هذه الدول ، والجميع يتمزّن لدولهم رخاءً أو فر ، وتدلل جميع الأرقام على أنه على مر السينين أصبحت الدول النامية أشد فقراً ، فأسعار السلع انخفضت وعليهم أن يبيعوا سلعاً أكثر لشراء سلع مصنعة بنفس الثمن ، والسلع التي يطلبونها ارتفعت أسعارها باعلى وأسرع من ارتفاع أسعار سلعهم ، وأعتقد دائماً أنك إذا أثريت الشعب فسوف تصبح أنت غنياً كذلك ، فمثلاً ، عندما تستثمر اليابان في ماليزيا يعمـنـارـخـاءـ أوـفـرـ وـمـنـ ثم نشـرـيـ أـكـثـرـ مـنـ يـابـانـ وـبـالـتـالـىـ تـرـىـ يـابـانـ ، وـعـنـدـمـاـ يـفـقـرـ الشـعـبـ فـأـنـتـ تـمـرـ الأـسـاقـ .

فى القرن الحادى والعشرين سوف تغير التكنولوجيا أساليب معيشة الناس جذرياً ، وفي الثورة الصناعية تغيرت أساليب معيشة الناس ، فبدلاً من العمل فى المزارع ذهبوا للعمل فى المدن فى محـيـطـ سـيـءـ للـغاـيةـ وـيـعـيـشـونـ فـيـ المناـزلـ الرـديـئـةـ التـىـ توـفـرـهاـ لـهـمـ الشـركـاتـ ،

ونحن الآن لدينا تقنيات جديدة و الخاصة تقنية الاتصالات بمعنى سرعة الحركة للمعلومات والناس والبضائع ، وهذه بدورها سوف تغير من أنمط حياة الناس ، فإذا لم تتناول هذه التغيرات ، فمن الواضح أنك لن تستفيد منها ، وسيكون القراء أقل قدرة على مسيرة هذه التغيرات .

لقد أنتج رواد الصناعة في بريطانيا ملابس قطبية وخريصة الشمن وأغروا الهند بها ، وتوقف النساجون اليدويون في الهند عن العمل ، ونخشى أن يحدث مثل ذلك مرة أخرى ، ولكنهم لا يحتاجون إليها ، فما يليها تحولت إلى الصناعة بالسماح للمستثمرين الأجانب بدخولها ، و تستطيع الدول الفقيرة أن تفعل هذا وسوف تتعلم التكنولوجيا الجديدة بالتدريج ، ولكن المستثمرين الأجانب يجب ألا يأخذوا كل شيء لأنفسهم ، ولا بد أن يتذروا شيئاً للمواطنين المحليين وأن يساعدوهم على الثراء ، وعندما يصبحون أثرياء يستطيعون أن يشتروا أكثر من الآثرياء وبذلك يغيّر الآثرياء أكثر ثراء .

الآن لا تقوم تكنولوجيا المعلومات (IT) بذلك ، وبالبيع المباشر للمستهلكين في الدول النامية تستبعد شركات التجارة الإلكترونية المستوردين والموزعين وتجار التجزئة ، قد يدفع المستهلكون ثمناً أقل ، ولكن كثيراً من الناس سوف يخسرون أعمالهم وي فقد العاملون وظائفهم ، والعاطلون لن يستطيعوا شراء السلع الرخيصة ، وستفقد الحكومات عائداتها . حكومات الدول الغنية - حيث يوجد مصدرها «الدولت كوم» التي ستكون قادرة على جنى مكاسب وجمع ضرائب .

وفي الوقت ذاته نلاحظ عمليات اندماج ضخمة للبنوك والصناعات والأعمال الخرقة ، وعندما تسقط الموجز وتزول الحدود تنتقل هذه الشركات الضخمة إلى داخل الدول الفقيرة وتبتلع ما فيها من شركات وبنوك ، وهذه الشركات الضخمة ستكون أكثر كفاءة وربما تدفع أجوراً أعلى ، ولكنها ستتحكم في الدول الصغرى . لقد رأينا كيف صارت الدول الصغرى المنتجة للموز تابعة لأصحاب مزارع الموز الضخمة من الأجانب ، وفي

الوقت الحالى فإن مقرضى الدول التى أصبحت فقيرة بسبب تحفيض قيمة عملتها يستخدمون صندوق النقد الدولى بكفاءة بغضن السيطرة على دول عملائهم . وهذا خطأ لأن التجارة الإلكترونية ينبغى أن تفيد الفقراء والأغنياء على السواء .

لقد أنشأت ماليزيا هيئة لدراسة العملة والتزعة التحريرية والعالم بلا حدود والتي نظن أنه سيكون لها عواقب خطيرة بالنسبة لنا ، ولهذا فنحن حلوون ؛ ولسايرة هذا أنشئنا الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) ولا يوجد شيء آخر في أي مكان يقارن بممر ماليزيا هذا ، وسوف نبني مدينة خاصة بذلك تجهيز بأحدث مراافق البنية التحتية للاتصالات ، لقد أبدعنا بيئة صالحة للعيش فيها ، وسوف تتاح الامتيازات لكل من يحضر أو يخرج من البلاد للعمل فيها ، وقد جلبنا ٣٠ شركة أخرى عالمية أجنبية لتقنيولوجيا الاتصالات بالإضافة إلى حوالي ٣٠ شركة ، وسوف تقوم جامعة مختلفة وسائل الإعلام بتخريج العاملين المطلوبين في هذا المجال .

ونقوم بتطوير مطار كوالالمبور الدولى ليكون مركزاً للاتصالات ، وفي الوقت ذاته نقوم ببناء مدينة إدارية جديدة ، وهى المدينة الإدارية الجديدة التي يقع فيها مكتبي ، ذلك هو تجاوبنا مع تحديات التقنيولوجيا العالمية للاتصالات ، كما فتحنا بلدنا للمستثمرين الأجانب في مجال تكنولوجيا الاتصالات مثلما فتحناها من قبل للتصنيع ، ونأمل أن نفيد كثيراً من هذه الاستراتيجية ، وفي النهاية نتعلم ما فيه الكفاية عن تكنولوجيا الاتصالات لنسخدمها بأنفسنا لتطوير بلدنا .

نحن ونأمل أن يأتي إلى ماليزيا المستثمرون الأجانب ، والخبراء والمقاتلون حتى يفيدوا من هذا العرض ، سوف يرحبون كثيراً كما نرحب نحن أيضاً ، وهذا هو أسلوبنا: أن ننقسم ما نملك مع الآخرين ونزيح من هذه القسمة من خلال الفرص التي أتيحتها ، وهكذا ينبغى أن يكون الطريق إلى العملة والنظام الجديد للاقتصاد العالمي وشأنه المالية .

الفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرُ

أَسْطُوْرَةُ الْمَظَاهِرِ الْوَطَيْنِيَّةِ لِلْحَاوِلَاتِرِيُّوْ (UMNO)

من : ماتقييمك لمؤقر(UMNO) الآخر؟

جـ : كان مؤقر أمنو مؤيداً للقيادة إلى حد كبير ، وكان هناك بعض القلق ، وذلك راجع إلى عدم الفهم ، وهذا هو السبب وراء التأييد القوي بعد التوضيح ، لقد هتفوا بحماس مرتين عندما أجبت على النقاط التي طرحوها ، وأحياناً يكون من الصعب التواصل مع حزب يبلغ تعداده ٨,٢ مليون عضو ، وبطبيعة الحال يتداخل الولاء للأشخاص عند الانتخابات مع الولاء للحزب ، ولكن مجرد انتهاء انتخابات الحزب أصبح الاتساع أقوى .

من : لماذا ركزت على السياسات المالية؟

جـ : أخشى ما أخشى أن يصل قائد و وخاصة رئيس الوزراء في هذا البلد إلى السلطة عن طريق الفساد ، وهذا يعني أن الفساد تهاون فيه القيادة ، ويصبح كل فرد فاسداً ، وهذا مهم جداً ، فإذا أصبح قادة حزب أمنو قادة للحكومة وجب عليهم أن يكونوا طاهرين ، ويجب بذلك أقصى جهد لضمان انتخاب القادة الطاهرين .

من : يظن الكثيرون أن بعض من فازوا منصب نائب الرئيس ومقاعد المجلس الأعلى استخدمو المال؟

جـ : هناك عدة اتهامات ، ولكن لا تتعلق على أساس الاتهامات ؛ فلابد أن يكون أمامي دليل واضح ، وأعتقد أن الناس لا تفسر ما يفعلون على أنه فساد ، فمثلاً ، يقولون : إنهم لم يقدموا أموالاً من يذلون بأصواتهم كممثليين للحزب من القسم ، ويعطون المال فقط للذين ذهبوا إلى الخيم للانتخابات ، يدفعون لهم تفقات السفر والفنادق مثلاً ، وبالنسبة لهم يعني الفساد إعطاء المال للناخبين بالفعل ، فيدفعون للعاملين

معهم لأنهم لا يتظرون من عاملיהם أن ينفقوا من مالهم الخاص ، وفي نظرى أن ذلك حتى يعتبر فسادا ، وعلى أية حال ، هناك مرحلتان مختلفتان : إحداهما قبل أن يتعددو بالآيقوموا بحملة والثانية بعد تعهدهم ، قبل تمدهم بعدم القيام بحملة كانوا ينفقون أموالا ، تؤدى إلى اتهامهم بالفساد ، ولكن بعد أن قرروا عدم القيام بالحملة لم تقدم لهم أموال ، وعلى أن أعتبر بأن بعضهم يعتقد أنهم استمرروا في استخدام المال ، ولا أعرف بالتأكيد إن كان الذين استخدمو المال قد نجحوا أو لا .

س : هل تستطيع تفاصيل تعليمات أكثر حزما في الحزب مثل منع صرف الأموال للمتدربين وعائلاتهم نظير أجور السفر ونفقات الإقامة في الفنادق ... ، الخ ؟

ج : سأحاول ولكن ذلك سيكون صعبا جدا .

س : أليس صحيحًا أن الماليزيين الآن أصبحوا أكثر ثراءً الأمر الذي جعلهم لا يعيشون بالقيم الطيبة للحياة ؟

ج : من الطبيعي أن يفقد المرء توازنه عندما يصبح غبيا فجأة ، فإذا أعطيت شخصا فقيرا مليون دولار فلاتتوقع منه أن ينفقها بحكمة ، وسينفقها فقط على الأشياء التي يحب ، وهذا هو أحد ردود الفعل الإنسانية للثروة المفاجئة ، وواجب الحكومة أن تذكر الناس وتحذّث إليهم بأنه ليس من الحكمة التخلّى عن القيم الطيبة ، مثل معرفتهم كيف يكونوا شاكرين ، فإذا كان لديك إحساس بالشكر والعرفان فستكون أكثر مسؤولية ، وعلى الحكومة أن تجتهد من جديد ثقافة الماليزيين لثبت في نفوسهم القيم الطيبة وليس ما ألقوه فقط ، بل وثقافة الشعب . ما كان ينفّصهم من قبل ، وتلك هي عملية إعادة بناء ثقافة الشعب .

س : نحن اليابانيين نميل إلى نسيان القيم الطيبة للحياة ، لا يزال عندك شيء ت يريد أن تكيفه في سياسة الاتجاه شرقا ؟

ج : عندما طبقنا لأول مرة سياسة الاتجاه شرقا بروزت صفات عند اليابانيين أعانتهم على

التغلب على الصعوبات الناجمة عن سنوات الحرب الماضية ، فالاليابانيون اجتهدوا في عملهم ، وكانت قائمتين حتى يحفزه من الأرز في سبيل انعاش اقتصادهم وتحجح اليابان في النهاية ، وتلك هي الصفة التي نريد أن نقلدها : الاجتهد في العمل والمهبة وطبع الولاء عند العاملين اليابانيين ، وزرعة الاهتمام التي يوليهما مدير والأعمال اليابانيون للعاملين ، وفي اليابان عمر وظيفي ، ولا يمكن فعل هذا دائماً الآن . وفي دول أخرى ، يعتقد الناس أن رخاء العاملين هو مسؤولية الحكومة وليس الشركات ، وفي النهاية تدفع الشركات الضرائب للحكومة ، وهذا يقتل الولاء للشركات ، ويبدون الولاء لاستطاع الشركة أن تحقق خاصاً حقيقياً ؛ ولهذا فتلك هي القيم المطلوب منها أن نقلدها ، ولكن مانراه اليوم هو نتيجة تعرض الشباب الياباني خاصة ، الذي تعتبر ثقافته غير عميقة الجذور ، للقيم التي يشاهدونها في الغرب ، وهذا هو السبب وراء السلوك غير المشئول في اليابان ، وباعتراض الجميع لا يمكننا توفير الحماية لشعبك من الفوضى الأجنبية ، ولكن على كل دولة تحب ثقافتها أن تحاول جاهدة وبروعي شديد غرس القيم الطيبة في الجيل الصاعد ، وهذا ما نود أن نطبقه في ماليزيا .

س: هناك رجال أعمال ماليزيون يريدون أن يتلقوا فقط وراء الربح ، وحتى استغلال اسمك بأنهم «أصدقاء حميمون ومقربون لرئيس الوزراء» فما رأيك؟

ج: الناس الذين كانوا قراء ليسوا واقفين دائماً من الأسلوب الذي يؤهلهم لكى يصبحوا أغنياء ؛ وهذا هو السبب وراء استغلالهم أسمى ، وقد أعلن مكتبي أنه يجب مراجعته عند ظهور أي شخص يستغل أسمى ، وأنا لا أحابي أحداً ، ولكن إذا أساء البعض وقراططيون معاملة أي شخص فأنا أساعد فما هي فائدة إذا كنت رئيساً للوزراء ولا أستطيع مساعدة الناس؟

س: هل قررت التقاعد بعد اجتماع المؤتمر العام لأونتو؟

ج: أقولها صريحة ، إنني أود أن أتقاعد بأسرع ما يمكن ، ولكننى كذلك على أن أكون

مشولاً ، فلا أستطيع أن أخرج وأترك كل شيء في الدولة لإنسان غير مستعد للسير بالبلاد في سبيل التقدم ، وسواء أرضيتك أم كررت علىَّ أن أظل باقياً وعلىَّ أن أرى كلَّاً في موقعه الصحيح ، ومن ذا الذي سيسيِّر دفة الأمور ، وبالطبع رعا لا يوافق الناس على ما فعلت ، وعندئذ سوف يقومون بالتغيير بعد مغادرتي ، ولكنني يجب أن أضع الآليات في موقعها الصحيح لتحقيق رؤية سنة ٢٠٢٠ ، فلدينا مدد محدد .

س : ما نوع الأعمال المتبقية أمامك لإنجازها ؟

ج : أعتقد أن من المهم في آية دولة أن تأتي قيادتها بأفكار ، ولا بد أن تبدع أفكاراً تساعد على تقدم البلاد وحل مشكلاتها ، وأن تتوقع التغيرات ، وهذا مهم جداً لأنك إذا لم تأت بأفكار فلن تقدم بلادك ، ما زال لدى العديد من الأفكار عن تطوير ماليزيا ، وليس ما أخبره هو المهم ، بل المهم هو ما تتجزأه ماليزيا ، ولو لم أكن قادراً لفعلت كثيرة من الأشياء أيضاً .

س : ما نوع المشكلات التي تسبب لك الصداع ؟

ج : يأتيني أشد الصداع من محاولة الممازنة بين تنمية المواطنين الأصليين وغير الأصليين من الصينيين والهنود ، فالصينيون اعتادوا العيش في المدن كما اعتادوا على الثراء ؛ لذلك فهم قادرون على التعامل مع الرخاء ، ولكن الماليزيين ريفيون وفقراء جداً ، وانتقلوا إلى المدن فجأة ، وفي المناطق المدنية يختلف أسلوب المعيشة ، فالناس عندهم المال الوفير ولا يستطيعون أن يتدارلوا بهذه التغيرات بطريقة متوجهة ، وتتراجع الحكومة من أن ذلك سيؤدي إلى الانفجار والفشل .

س : وكيف تستطيع أن تحل هذا ؟

ج : علينا أن نذهب بالقيادة ، وعليانا أن نقدم القيم الصحيحة لهم ، وعند الضرورة علينا أن نتحدث إلى مختلف الطوائف من الناس عن المخاطر التي تواجههم ، ربما انصتوا وربما أصموا آذانهم ، وسواء أ فعلوا أم أحجموا فعملينا المحاولة .

س: ألا يشعر الريفيون بالفجوة بينهم وبين المدنين وأنهم مختلفون عنهم؟

ج: ليس صحيحاً بالمرة ، فإذا نظرت إلى القرى الماليزية اليوم لرأيتها أفضل بكثير عن ذي قبل ، ففيها طرق جيدة وكهرباء ومياه نقية ومنازل أفضل ، ولم تهمل ، ولدينا نظام ديموقراطي والمعارضة حرّة في نشر أي عدد من الأكاذيب ، وتعرض الناس ، فنقول إن أصدقاء رئيس الوزراء ثراؤهم فاحش ، أما عن ثراء كل عضو في المعارضة فأهملوه ، ومن الطبيعي أن أي فرد لا يتساوى في دخله مع الآخرين ، وال واضح أن كل فرد لن يصبح مليونيراً ، ولكن المعارضة تقول للناس أن جميع الآباء أصدقاء للحكومة حتى يتحولوا إلى كراهيتها ، وبقال للريفيين ذلك حتى ولو لم يشعروا بأنفسهم بالفجوة التي تفصلهم عن المدنين .

من: ولكن إذا توجه السياسيون إلى دواوينهم الاتخائية وتحلّلوا مع الناس فسوف يحل ذلك كثيراً من المشكلات .

ج: هذا صحيح تماماً ، وهذا ما كنت أقوله ، فقد أهملوا واجباتهم .

من: لماذا اختتمت حديثك الافتتاحي بالدعاء؟

ج: حاولت بكل السبل أن أرشد أعضاء (UMNO) وخاصة فيما يتعلق بالفساد ، ولكنهم لا يزالون عرضة للتضليل بسهولة ، ولهذا أتوسل إلى الله بالدعاء وهو ملذى الأخير .

من: هناك تقدّم سوجه إلى أبنائك الذين يتبوّؤون كثيراً من المناصب في مجالس الإدارة بوصفهم مدربين تفطيليين في الشركات الخاصة .

ج: أعلم أنهم يعملون في الأعمال الحرة ، ويرأسون كثيراً من مجالس الإدارة ، وكثير من الناس يرأسون كثيراً من مجالس الإدارة ، وهذا شيء عادي ، وهم يتبوّؤن هذه المقاعد بسبب خبراتهم ، وهم عادة لا يميّزون في الرواتب أو الامتيازات مثل غيرهم من أعضاء مجلس الإدارة ، وتربح الشركات من خبراتهم لأن شخصياتهم .

س : ذكرت أن الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) يستخدم المساجد لأغراض سياسية ، فهل تظن أن (UMNO) سيعود إلى التركيز على أهمية الدين ؟

ج : نحن دائمًا نركز على أهمية الدين ، ولكننا نستغل الدين في تخويف الناس لكي يرددونا ، ويدلّون من هذا ندعوا إلى الأخوة في الإسلام كما هو متبع في ديننا ، أما (PAS) فيستغلون المساجد للتفرقة بين الماليزيين ، ولبث بدور الحقد على الحكومة من أجل الحصول على أصوات الناخبيين .

س : هل تظن أن هناك تهديدًا من المعارضة ، مثل (PAS) للحكومة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو التهديد ؟

ج : هناك بالطبع تهديد ، فربما استطاع (PAS) أن يجعل الماليزيين المسلمين متخصصين ويكرهوننا حتى يكونوا مهبيين للعنف ، ولكننا نؤمن بأننا قادرون على نشر التعاليم الصحيحة حول الوسطية في الإسلام ومنع ذلك من الوقوع .

س : وجهت اتهامات إلى جريدة الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) ، فلماذا ذلك ؟ وهل هذا الانهام ضد حرية الرأي ؟

ج : عدنا في ماليزيا ثلاثة أعراق مختلفة ، اعتادت أن يكره كل منها الآخر ، وفي عام ١٩٦٩ ثارت أعمال شغب عرقية قتل فيها أكثر من ١٠٠ فرد ، وكانت بعض الصحف مسؤولة عن إثارة الشغب العنصري والعنف ، وعلينا أن نمنع ذلك بأن تكون الصحف مرخصة ، فجريدة «الحركة» مرخصة بصفتها جريدة حزبية وليس للتداول العام ، وهي تنشر الأكاذيب وتحاول أن تحرك الناس بسب الكراهية بينهم ، ولها لابد من تجديد عدد النسخ التي تصدرها «الحركة» مثل أي صحيفة لحزب سياسي آخر ، وهي لم تخطر .

س : الآن السيد أبو رفيف المحاكمه ، هل يمثل تهديدًا لك أم للحكومة ؟ وهل سيظهر على

الساحة السياسية مرة ثانية؟

جـ : ليس تهديداً لي شخصياً ، ولكن المعارضة سوف تستغل مصيره لتشير الكراهية ضد الجبهة الوطنية سعياً للمزيد من أصوات الناخبين ، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ كانت صورة أنور ذات الكندماط السوداء حول عينيه تستغل بنجاح لإقصاء المؤيدين للحكومة عنها .

من : لماذا كان عليك أن تتحدث عن السيد / أنور مارا و تكرارا في مؤتمر (UMNO)؟

جـ : اضطررت للحديث لأن الكثيرين لا يزبونون صعوبة في تصديق أنه ارتكب فعلًا فاضحاً ، وحتى يقتنعوا لا يمكن أن تتوجهون الدفاع عن الحكومة باقتناع ، ولابد من ذكر الحقائق صراحة وإلا ظن الناس أننا نخفى الحقائق أملأ في أن ينساها الناس .

من : وكلناك اتهمت السيد / زاهد في حديثك ولكنه انتخب عضواً في المجلس الأعلى بدعم كبير ، فكيف تحمل ذلك؟

جـ : أنكر زاهد علينا أنه لم يعد يؤيد أنور ، ومن المادي أن نرحب بعودة ابن الفسال الذي أعلن توبته .

س : إذا كان أمامك كثير من المهام فهذا يعني أنك لن تخلي عن منصبك .

جـ : أظن أنه عندما تحل المشكلات الكبرى فسوف أنسى ، ولا أستطيع أن أقول متى ؛ لأن ذلك يمكن أن يؤثر على ما أريد أن أفعله لتغيير المناخ في الحزب .

من : عينت خليفتك السيد عبد الله ، فكيف تقيمه؟

جـ : كان لدينا أربعة رؤساء وزارات ، وكان لكل منهم أسلوبه في تنفيذ السياسات الأساسية نفسها ، وأعتقد أن السيد عبد الله لن يغير السياسات بل سيؤدي العمل بأسلوبه الخاص .

من : كيف تقيّم نفسك؟

جـ : أنا لا أستطيع أن أقيم نفسي ، وعلى الآخرين أن يقيّموني لأنني إذا فعلت ذلك فسوف أكون منحازا . البعض يريد أن يبقى ، ويستقر آخرون مني أن أرحل ، وما أظنه عن نفسى ليس مهمـا .

سـ : أقوم بـإجـراء هذا اللقاء منذ حوالـى سـتين ، وأجد أنـك كلـما واجـهـت مشـكلـات خـطـيرـة تـبـوـشـيـباـ .

جـ : الحياة بدون مشـكلـات تـبـدوـ كـثـيـة ، فـالـمشـكـلـاتـ تـشـيرـ إـلـىـ التـحـديـاتـ ، وـعـنـدـمـاـ تـحـلـ المشـكـلـاتـ تـبـدوـ سـعـيـداـ وـرـيـماـ تـبـدوـ شـابـاـ ، وـقـدـ نـجـحـتـ فـيـ حلـ مشـكـلـاتـ كـثـيـرةـ وـرـيـماـ كانـ هـذـاـ هـوـ ماـ يـجـعـلـنـيـ أـبـدـوـ شـابـاـ .

سـ : هلـ كـانـ هـاتـانـ السـتـانـ أـصـعـبـ وقتـ بـالـنـسـبـةـ لـكـ ؟

جـ : لـابـدـ أـعـتـرـفـ بـأـنـ هـاتـينـ السـتـينـ كـانـتـ مـنـ أـصـعـبـ الـأـوقـاتـ بـسـبـبـ الـجـمـعـ بـينـ : هـجـومـ المـفـارـيـنـ مـنـ الـخـارـجـ عـلـىـ الـاقـتصـادـ وـلـمـ تـكـنـ لـىـ سـيـطـرـةـ عـلـيـهـ ؛ وـعـلـمـيـ بـأنـ السـيـدـ أـنـورـ لـمـ يـكـنـ عـلـىـ خـلـقـ سـوـىـ حـتـىـ يـخـلـقـنـيـ ، فـإـنـاحـتـ سـبـبـ بـلـلـةـ كـبـيرـةـ .

سـ : قـبـلـ أـنـكـ أـتـىـ وـالـسـيـدـ أـنـورـ لـمـ تـكـونـاـ عـلـىـ وـفـاقـ مـنـ ذـيـ زـمـنـ بـعـيدـ ، وـبـعـدـ أـنـ كـانـ مـتـعـاطـفـاـ مـعـ إـصـلـاحـاتـ صـنـدـوقـ التـقـدـ الدـولـيـ ، فـلـمـاـذـ اـسـتـفـرـتـ إـلـىـ اـنـاحـتـ سـنةـ تـقـرـيـباـ ؟

جـ : لـمـ أـكـنـ موـافـقاـ عـلـىـ إـدـارـتـهـ لـلـشـؤـونـ الـمـالـيـةـ لـلـبـلـادـ ، وـلـكـنـ لـمـ أـكـنـ مـتـفـقـاـ مـعـهـ عـلـىـ الدـوـامـ ، وـمـازـلـتـ أـسـامـحـهـ ، وـلـكـنـ عـنـدـمـاـ تـبـيـنـتـ أـنـ أـخـلـاقـهـ سـيـئـةـ لـمـ يـكـنـ أـسـامـيـ بـدـيـلـ عـنـ إـزـاحـتـهـ .

سـ : لـقـدـ وـجـدـتـ أـيـضاـ أـنـ الصـورـةـ التـيـ رـسـمـتـاـ لـكـ أـجـهـزةـ الـإـلـاعـمـ الـفـرـيـضـةـ خـاطـئـةـ تـاماـ ، فـكـيفـ تـشـعـرـ إـزـاءـ تـصـوـرـكـ عـلـىـ أـنـكـ دـكـاتـورـ ؟ فـهـلـ تـوـدـ أـنـ تـغـيـرـ هـذـهـ الصـورـةـ ؟

جـ : الشـيـءـ المـهمـ هوـ مـاـ يـظـنـهـ بـيـ المـواـطـنـونـ فـيـ هـذـاـ الـبـلـدـ ، وـكـمـاتـرىـ ، رـغـمـ اـدـعـاءـ الـإـلـاعـمـ الغـرـبـيـ بـأـنـيـ دـكـاتـورـ فـالـشـعـبـ الـمـالـيـزـيـ أـوـلـىـ حـزـبـ الـشـفـقـةـ بـأـغـلـيـةـ ثـلـاثـةـ الـأـرـبـاعـ ، وـلـاـ أـظـنـ أـنـيـ قـادـرـ عـلـىـ تـغـيـرـ الصـورـةـ ؛ لـأـنـيـ سـأـظـلـ أـنـهـمـ الـغـرـبـ وـصـحـافـتـهـ إـذـ فـعـلـوـاـ شـيـئـاـ

خاطنا ، وهم يكرهوننى لذلك ، ويودون أن أرحل ؛ ولهذا فهم دائمًا يرسمونلى صورة سيئة .

س : ذكرتلى ذات مرة أنك طيب ولهذا فللت تنظر إلى الناس وكأنك تعالجهم ، وهل هنا هو السبب وراء ضعفك عندما تستبعد الناس ؟

ج : أنا لا استبعد الناس ، وأحاول أن أعمل مع أي إنسان ، ويرتكب الناس الخطايا ولكن استبعادهم لا يحل مشكلتى ، وهذا هو السبب وراء عدم تفريدى لمساعدى ، وأحاول أن أجملهم يصنون الصواب ، فإذا فشلت حاولت ثانية .

س : هل يمكن أن يكون رئيس الوزراء شخصاً ورئيس حزب (UMNO) شخصاً آخر ؟

ج : حسنا ، هذا جائز في كثير من البلاد ، فزعيم الحزب لا يلزم أن يكون رئيساً للوزراء ، ومن ناحية أخرى إذا أرادت الحكومة أن تتبع سياسة الحزب فأفضل شيء تفعله هو أن تجعل رئيس الحزب هو رئيس الحكومة ، وإلا فإن صراعاً سيثير دائمًا بين رئيس الحزب والرئيس التنفيذي للحكومة .

س : إذا غادرت عن المنصب البشري ، فهل من الممكن أن يحدث ذلك بينك وبين السيد عبد الله ؟

ج : لا أعرف ، وأظن أنه يمكن ، فعلاقتى به طيبة ، وعندما تشغلى منصب رئاسة تغيرت ، وربما تغير هو الآخر عندما يصبح رئيساً للوزراء .

س : ذكرت أنك سوف تصرخ لأعمال الحزب ، وتسلم عمل رئيس الوزراء إلى نائبك ، فما نوع العمل الذى تستدنه إليه ؟

ج : ليس كل العمل ، بل بعض منه ، وسوف أعين شخصاً آخر للقيام بالعمل الروتينى ، وعلىَّ أن أطلع على كثير من الأوراق وأن أتفقى كثيراً من الناس ، وينبغي أن أقلل من مقابلة رجال الأعمال ، فيما أن أستند هذا العمل إلى نائبى أو أن أقلل منه ، وأرجو أن أقلل من زياراتى للخارج ، ويستطيع نائبى أن يقوم بشىء من هذا ولكننا سوف ننقسم العمل بيننا .

س : ما هو تقييمك للسيد عبد الله ؟

جـ : إنه رجل طيب ، وليس مثلى تماماً لأنه لا يوجد اثنان متماثلان ، وقد اعتاد أن يكون ضدى ، ولكن بالنسبة لي فأنا لا أأخذ نقطة ضده ، لأنك إذا عملت عملاً مفيدة للحزب فأنا أؤيدك .

س : لماذا قررت أن تخلفك في القيادة ؟

جـ : حستا ، كان أحد نواب رئيس الحزب ، ولرئيس الحزب ثلاثة نواب ، طلب من أحدهم أن يغادر ورثما كان الآخر شاباً ، وهو لقاء الرؤساء اختارهم الحزب ، وسمعته طيبة وهو مستقيم وغير ميال للسلطة كثيراً .

س : كيف تقيم الموقف الاقتصادي لماليزيا ؟

جـ : لقد تطور الاقتصاد الماليزي وهو يتحسن كثيراً عنه في دول تطورت هي الأخرى ؛ لأنه ليس لأحد مصلحة يميلها علينا ، فقد استقرت العملة بحيث لا يمكن لأحد أن يتلاعب بها ، وفي دول أخرى لا يزال المضاربون يتلاعبون بالعملة ؛ ولهذا فالحرية المطلوبة لاتعاشر الاقتصاد ليست متوفرة ، فلأن تفعل شيئاً يظلونه ضد مصلحتهم ، وسوف يخضون عملتك وسوف تكون مقيداً بهذا الخوف ، وفي ماليزيا نظراً إلى أن العملة ثابتة ومستقرة فنستطيع أن نفعل أشياءً أخرى مثل خفض أسعار الفائدة ، ونستطيع أن نشجع بيع الممتلكات أو السيارات ، ونستطيع أن نساعد الشركات الماليزية على النهوض والمساهمة في النمو الاقتصادي .

س : كيف تسير عملية إعادة بناء البنك ؟

جـ : نحن عاكفون على العمل في ذلك ، وهي عملية معقدة ، والبنوك الماليزية مشغولة بكثير من الأعمال مثل السمسرة وأعمال البنوك التجارية بالخ ، وعليها كذلك التزامات اجتماعية ؛ ولهذا فإن البنك ليست تجارية صرفة في طبيعتها ، فهل نقاطع البنك وننزل كل وظيفته ؟ وهل نسمح لها بالاستمرار في أداء ما تقوم به ؟ إن شيء نعمله بالبنك سيجعل الاقتصاد ؛ ولهذا فعلينا أن تكون حريصين جداً .

س : أعلنت الحكومة منذ البداية أن جميع البنوك سوف تندمج في ستة بنوك ، ولكن الفكرة تغيرت أخيرا .

ج : كان هناك اقتراح بجعلها ستة بنوك ، ولكننا لاحظنا كثيرا من الاستثناء بين العاملين بها ، فالحكومة حساسة للغاية لما يفكر فيه القطاع الخاص ، فإذا وجدنا أن ذلك لا يعبر مفهدا لهم لأسباب معقولة فنحن على استعداد للتغيير ، ولابد أن تبقى على آدائنا مفتوحة ، فمثلاً نقصى إذا كان من الصالح فصل البنك عن شركات السمسرة ، وما هي أسباب التأييد وأسباب المعارضة ؟ لقد تغيرنا حتى بتدفقات رأس المال القصيرة الأجل لأننا نصفي للسوق ، ولستنا جامدين ، وطبعاً أن السوق إذا جاء بفكرة نظر أنها غير مقبولة فسترفضها ، فمثلاً يقولون إن الربح يتراجع ضعيف جداً وسوف نسمح له بأن يرتفع ، ونحن نفك حينا ، الآن لا نرى سبباً للتغيير ، وبسبق أن قلنا إن الدول المجاورة إذا خفضت أو رفعت عmalاتها بنسبة ٢٠٪ فسوف نفك في تغيير سعر التحويل من عدمه ونعتمد في التغيير على تقديرنا وتقديرنا ، وفي هذه الحالة ما الخطأ في أن يكون الربح يتراجع ٣٪ ولا يستطيع أحد أن يقول إنه يضرنا كثيرا ، فسوق الأوراق المالية يسير على ملبارا .

س : يوجد في العالم الآن عدد كبير من الزعماء السياسيين ، ما المطلوب فيرأيك للسياسة الجغرافية الجديدة للعالم ؟

ج : يجب ألا يكون هناك جمود ، فالمشكلة القديمة سببها الجمود ، فإذا كنت في العسكرية الغربي فسوف تؤيده حتى لو أخطأ ، وإذا كنت في العسكرية الشرقي أيدته بدون تحفظ ، وهذا ليس صوابا ، الناس اليوم أكثر مرنة ، فإذا فعلت شيئاً سيئاً سحب الناس ثقتهم منك ، وما يزيد دائماً فكرة المرونة ؛ ونحن لستنا مرتبطين بأى عسكر ، لشرقى ولا غربى .

س : ما رأيك في دور المنظمات غير الحكومية في الدول النامية ؟

ج : نظراً لاستعداد المنظمات غير الحكومية لتحدي السلطة واستخدام العنف فأحياناً تكون

أشد تأثيرا حتى من الحكومات ، وحيث لا تستطيع الدول النامية وقف نشاط منظمة التجارة العالمية لفرض سياساتها تجاه المنظمات غير الحكومية فتحت في ذلك تماما .

ولكن المنظمات غير الحكومية التي تمثل أقلية تتذكر حقوق الأغذية ، ولذلك فهي قوية غيرية ديمقراطية ، إذا خضع العالم للمنظمات غير الحكومية سوف تعم الفوضى ، حيث إن هذه المنظمات لها مناهج عمل مختلفة وأحياناً متضاربة ، ومن الصعب التوفيق بين صراعها من أجل قواعد القانون عن طريق مخالفته القانون ، ولكن على العالم أن يقبل المنظمات غير الحكومية مثلما قبل السوق الحرة ، وأى شخص يخالفها سوف يعتبر غير ديمقراطي .

س : كيف تستطيع القوى الصغرى أن تحدي القوة العملاقة ؟

ج : إذا أخذت كلمة الناس أمكناً تتحقق شيء ما حتى ضد القوى ، عندك مثلاً محاولة تشكيل التجمع الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ، كيف يتأتي لدول أن تشكل منظمات إقليمية مثل (NAFTA) وأن تمر دول أخرى من حتى تشكيل منظمة إقليمية ، هذه هي ازدواجية المعايير ؛ ولهذا علينا جميعاً أن نتفق معاً ونقول ذلك ؛ ولكن إذا رفضنا أن نتحد على كلمة سواء فسيظل القوى دائماً مستأسداً علينا نحن الضعفاء .

س : فيما يتعلق بـ (EAEC) لدينا الآن (ASEAN) + ٣ و خاصة في مجال المال ، فقد وافقنا مؤخراً على اتفاقية مقاييس العملة ، وهذا تغير حاد إذا فكرنا في مؤشر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هونج كونج في عام ١٩٩٧ .

ج : نعم أنا أتفق معك تماماً . لقد أحرزنا تقدماً . لماذا تعترض دولة مثل الولايات المتحدة إذا كنا لا نفعل أكثر مما فعلوا ؟ وبالنسبة لاتفاقية مقاييس العملة فهي بداية جيدة والمؤكد أنها توفر محفزاً للخدمة . في حال حدوث شيء يمكن أن تحصل على هذه الأموال . ولكن في النهاية لابد أن يكون لدينا صندوق للنقد الآسيوي (AMF) ولابد أن يكون قادراً على مراقبة أداء كل دولة ويعطي إنذاراً مبكراً مما يمكن أن يحدث .

مثلا ، إذا انتهت سياسة خاطئة أو إذا كان النظام المصرفى لا يعمل بكفاءة ، لابد أن يكون الصندوق قادر على التحليل وتقديم النصح ، وهكذا يمكن تجنب الأزمة المالية .

الفصل الثامن عشر

الى جانب ثانٍ أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة ، ولكن الواقع أنه رغم كونها أكبر مانع للمساعدات الأجنبية للدول النامية إلا أن دورها في الشؤون العالمية - سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً - مهمٌ ، تماماً ، ويبدو أن هذه النظرة العالمية المتدينة للجانب قد أصبحت راسخة .

وهناك شعور بأن اليابان تخشى اتهامها بالتلطع إلى طموحات إمبراطورية ، وفي حرب المحيط الهادئ طرحت اليابان فكرة النطاق العظيم للرخاء المشترك في شرق آسيا ، والحكومة اليابانية و حتى الشعب الياباني الآن يريد أن يت俊بوا أي شك في رغبتها في إتعاش هذه الفكرة على أية صورة ، والحقيقة أن اليابانيين يشعرون بالذنب من جراء عدوائهم في حرب المحيط الهادئ بحث يشعرون بال الحاجة إلى الاعتزاز لأن أكثرهم قبل نصف قرن .

ويصاحب هذا الشعور بالنخب رغبة في عدم إغضاب المتصررين وخاصة الولايات المتحدة ، وطالما لم يعودوا عادلوبين فمع ذكر الجانب العسكري ، يرجح جيران اليابان الآسيويون بذلك . حتى قبول اليابان للديمقراطية وعدم معاملة إمبراطور اليابان كإله ولكن مجرد ملك دستوري يعيد الثقة لسكان شرق آسيا بالذات . ولقد حان الوقت لكي تتخذ اليابان موقفاً مستقلاً وتطرح وجهات نظرها بوضوح دون خوف من الولايات المتحدة . فمثلاً لم تحرز قمة مجموعة الـ ٨ في أوكييناوا تقدماً ، وكانت لإنزال هناك معارضة من الولايات المتحدة وبريطانيا فيما يتعلق بإعادة بناء النظام المالي والإعفاء من الديون للدول الأقل غمراً . وبدلًا من ذلك فلا يزال التركيز قائماً على تدعيم صندوق النقد الدولي ، وتعلم أن اليابان تبدأ تفعلاً الكث من أجل عاليه أفضلاً . لكنه أنهى تجربة أمام غمات الآخرين .

وقد رأينا مؤخراً محاولة للتغريب الكامل لكل جوانب المجتمع الياباني وخاصة الإدارة

اليابانية لاقتصادها وأعمالها الخرة . وبعد عقود من ممارسة الأعمال على الطريقة اليابانية ، بأدائها المتميزة حقا ، يريد اليابانيون الآن فجأة أن يغيروا أسلوبهم ويتحولوا إلى عمل كل شيء على الطريقة الغربية ، وأسوأ من ذلك أن يتم تنفيذ التغيير قورا وبأى ثمن ، وحتى هنا فاليابان تطبق أسلوب «الحركة الكبرى المفاجئة» وهو الأسلوب غير الصحي لأى فرد .

فالاقتصاد الياباني والقدرة الصناعية تحطمت تماما بفعل الحرب ، ولكن كما نعلم جميعا فقد استعادت اليابان وضعها السوى بسرعة عجيبة لتصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، وكانت اليابان قادرة على ذلك بسبب علاقات العمل الوثيقة بين الحكومة وقطاع الأعمال الخرة ، والتي أكسبت اليابان لقب اليابان المتحدة .

هذا التعاون أكد أن الموارد اليابانية كانت موزعة توزيعا جيدا بحيث تتجنب الفاقد ، والين الذى انخفض سعره أثناء الحرب لم يعد تقيمه ؛ ورغم أن هذا جعل الواردات اليابانية غالبة الشمن ، واضطر اليابان لأن تستورد معظم المواد الخام المطلوبة للصناعة ، إلا أن الصادرات اليابانية أصبحت تنافسية جدا ، وهذا عاد على اليابان بالعملة الأجنبية اللازمة لإنعاش اقتصادها .

تفككت مجموعة Zaibatsu ولكن شركات المجموعة استمرت في العمل سويا ، وكان لكل مجموعة بنكها الخاص الأمر الذي مساعد على الحصول على رأس المال اللازم ، ويفتت مجموعة Zaibatsu بالفعل ولكن كل شركة من شركاتها التي نجمت عن التشكك صارت في مثل حجم Zaibatsu الأصلي ورعاها أكثر منها ، وجميعها أسهمت في التنمية الاقتصادية في اليابان ، وفي بعض الأحيان كان ذلك بأرقام مزدوجة .

وبينما كانت الدول المتقدمة الغربية تخشى انتعاش اليابان وقوتها والعجز المتزايد في الميزان التجارى الذى يعاني منه الغرب ، كانت الدول النامية تنعم بالسلع اليابانية المتدفقة ذات الجودة العالية والأسعار الرخيصة .

وأختلفت استراتيجية الأعمال الخرة اليابانية عن مثيلتها في الغرب ، وتقدم اليابانيون

لأقسام الأسواق بالأحجام الكبيرة وهاشم الربح القليل ، واتجهت الدول الصناعية المتقدمة في الغرب إلى هامش الربح المرتفع وتطلعت أصلًا إلى الأسواق المتقدمة ، ولم تكن تصمم بضائعها ومحدد أسعارها لتناسب الدول النامية ، فلو كان الغرب هو المنتج الوحيد للسلع المصنعة وخاصة السلع الاستهلاكية ؛ لما استطاعت الدول الفقيرة أن تحمل أسعار السلع الفضفوليات والكماليات ، وما كانت الدول النامية ل تستطيع أن تشتري السلع المصنعة وخاصة عندما أخذت أسعار السلع في الهبوط مقارنة بأسعار السلع المصنوعة الأخرى . ولكن أسعار السلع اليابانية الرخيصة مكنت الشعوب الفقيرة في الدول الفقيرة من شراء السيارات والأجهزة المنزلية المصنعة في اليابان .

ولكن هناك فوائد أخرى للدول النامية ، فمن أجل أن تنافس الدول الغربية اليابان استثمرت أمرالها في المنشآت الصناعية في الدول النامية ، فزادت العمالة والتنمية ، وأهم من ذلك أنها محت إلى الأبد من أذهان الآسيويين أن صناعة المترrogات المعقدة أمر ليس في متناولهم ، وزيادة الثقة بالنفس بدأت هذه الدول في التصنيع بوسائلها الخاصة حتى خشي الغرب من أن يظهر على الساحة الكثير من اليابانات الجديدة التي تستطيع أن تستبعدهم من الأسواق كلية .

وأقد أسممت أخلاقيات العمل اليابانية بشكل كبير في انتعاش اليابان ، فهذه الشركات كانت في البداية أعمالاً أسرية فأصبحت شركات تديرها الأسر ، وربما كان هناك حملة أسمهم من عامة الشعب ، ولكن الإدارة كانت تظل إلى حد كبير في يد الأسرة .

وأكثر من ذلك ، أن مالكي الشركات كانوا ينظرون إلى العاملين باعتبارهم أفرادًا في أسرة واحدة تقريرياً ، وعلى خلاف الشركات الغربية التي تستغنى عن العاملين إذا تكبدت خسائر ، فإن الشركات اليابانية تبقى على العاملين حتى في أوقات الشدة ، وتظل ترعاهم حتى بعد تقاعدهم .

وطبعي أن يكون ولاء العاملين وانتسابهم قوياً جداً ، الأمر الذي أدى إلى الإنتاجية

الأعلى ، وبينما يجد المعرفون أماكن لهم في إدارة الشركات اليابانية يحتفظ أفراد الأسرة بحق السيطرة على الإدارة ، وعادة ما يرتفع المديرون من بين صفوف العاملين بعد أن يمضوا في الشركة عدة عقود قبل أن يكونوا مديرين تفيذيين ، أما القادمون من خارج الشركة فلن يسمح لهم بالإدارة حتى ولو كانت لهم سمعة طيبة في المهارة الإدارية على أعلى مستوى .

وكل هذه الممارسات خاصة باليابان واليابانيين ، وما لا شك فيه أنها ساهمت في نجاح الاقتصاد الياباني ، وقد اعترف بذلك المنافسون لهم ؛ فإذا أريد كسب جماح اليابان فينبغي وقف هذه الممارسات .

إن التعاون الوثيق بين الحكومة ورجال الأعمال اليابانيين الذي أطلق عليه لقب «الإدانة المتحدة» قد تعرض للإدانة ، ويدعى المنافسون الغربيون لليابان ذلك غير أخلاقي ، فالحكومات يجب أن التعاون مع القطاع الخاص ، بل يجب أن تضع العوائق البيروقراطية أمام القطاع الخاص بدلاً من ذلك .

هذه الإدانة كان يمكن قبولها لو أن المدعون كانوا قد تخلوا عن مثل هذه الممارسات ، ولكن اليابان يجب أن تعلم أن الدول الغربية متهمة في المقابل بمحاجلة الأصدقاء وبرابطة أيام الدراسة ومحاباة الأقارب .

عندما كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية فرضت الحكومة البريطانية سياسة تدعى التفضيل الاستعماري لضمان قيام الحكومة الاستعمارية المالزية وغيرها بشراء البضائع التي تصنعنها الشركات البريطانية فقط ، وحتى بعد الاستقلال في عام ١٩٥٧ كانت ماليزيا تتبع هذه السياسة ، وفي عام ١٩٦٨ فقط تم توقيع أول عقد توريد إمدادات للحكومة مع إحدى الشركات اليابانية .

كان ذلك من قبل ، لكن هل ما زال صحيحاً أن الحكومات الغربية تعمل بإحكام مع القطاع الخاص؟ ونحن نعرف الدعم الهائل الذي تمنحه تلك الحكومات لكثير من

الصناعات ، وللصناعات الناشئة وللمجتمعات الزراعية ، فالحكومات توفر وزراءها للخارج بحثاً عن عقود لشركتها ، وغالباً ما تقدم قروضاً لأمور لا تتعلق بالعقود لتحسين العروض .

والدعم الذي تمنحه الحكومات الغربية لصناديق الدعم معروفة للجميع ، وخاصة صندوق إدارة القروض طويلة الأجل (LTCM) الذي كان على وشك أن يفلس لو لم تغير الحكومة البنوك على إقراضه .

والأفكار التي تدور حول العملة والتوزع الليبرالية ، وإعادة التنظيم والشفافية وغيرها تفرخت داخل القطاع الخاص في الغرب وقد دفعتها الحكومات دفعاً باستخدام الترغيب والترهيب وبطريقة أسوأ من طريقة اليابان في التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تعتبر محلية في الأساس ، وليس فكرة منظمة التجارة العالمية بأكمله من جهد تبذلها الحكومات لدعم قطاعها الخاص .

وكل هذه الأشياء يصنعوا الناس أنفسهم الذين يدينون اليابان المتحدة ، ولكنهم تمكنا من الخروج بنتيجة أن مشاركة حكوماتهم مع قطاعهم الخاص صحيحة ، بينما التطبيقات المماثلة لها في اليابان خطأ ، والأآن نرى اليابانيين يشعرون بالذنب بسبب اليابان المتحدة إلى الدرجة التي تجعل العاملين في الخدمة المدنية يخشون أن تكون لهم علاقة برجال الأعمال الحرة ، وخشيتم حقيقة حيث أتى القبض على عدد كبير من كبار العاملين في الخدمة المدنية بالرغم من أنهم لم يفعلوا شيئاً أكثر مما اعتادوا أن يفعلوه .

لقد أسهمت اليابان تماماً في تعوييم سعر التحريل ، فتعوييم السعر مقبول إذ أن قوى السوق هي التي تحدد فعلاً سعر تحويل الين بالدولار ، ولكن اتفاق بلازا ليس له علاقة بقوى السوق ، فهو قرار سياسي صنعه إلى حد كبير منافسو التجارة اليابانية بهدف الحد من القدرة التنافسية للبيان .

وتجارة العملة بواسطة صناديق الدعم لا يمكن وصفها بأنها قرة السوق ، فتجارة العملة

أصحاب الbillions من الدولارات يستطيعون أن يرفعوا الدين أو يخفضوه بشرطه أو بيعه ، والحكومة اليابانية وحدها لديها الموارد الكافية التي تواجه بها التحدي ، ولكن تدخل بنك الحكومة يعتبر تدخلاً في السوق ويمكن الاعتراض عليه ، وهكذا ارتفع الدين الياباني إلى حد إلحاق الضرر بالاقتصاد الياباني وجعل الحياة أكثر صعوبة في الدول الفقيرة فوراً .

ويقول اليابانيون إنهم يستطيعون ضبط قيمة الدين ، ولكن ذلك الضبط سيؤثر على معدل انتعاش اليابان ، وكذلك على انتعاش كثير من الدول التي يعني رخص السلم اليابانية مستوى معيشة أعلى بالنسبة لها .

إذاً أدى الدين إدارة حازمة فسوف يفهم في انتعاش السريع في اليابان ، ولكن اليابان غير عازمة على السماح بالاستقرار التجاري للدين أو بإبداع الدين لدى دول أشد احتياجاً إليه ، ويدلّ من ذلك فهو يستخدم في دعم الأثرياء والأثرياء ، واليابان لن تحكم في المدى ، فارتفاعه أو انخفاضه سيؤثر سلباً على انتعاش اليابان ، فسعر التحويل الثابت فقط هو الذي يستطيع أن يسارع في انتعاش الاقتصادي في أي مكان حتى في اليابان .

والشركات اليابانية لا تزال تنتج عدداً لا حصر له من المنتوجات الجديدة بما فيها السيارات ، وينبغي عليها جميعاً أن تعمل بكفاءة ، ولكن بدلاً من ذلك نجد أنها فاشلة وتلقى بالعاملين فيها إلى عرض الشارع .

والسبب هو تلك الرغبة في تطبيق خبرات الغرب في الأعمال الحرة ، فالأسر ينبغي أن تقل عن إدارة شركاتها ورعايتها بل وتسليمها إلى المديرين المتخصصين .

وربما كان بعض المديرين المتخصصين أكفاء ولكن نجاحهم غير مضمون ، والمديرون المخترعون لا يكتنون نفس الحب للشركة حتى ولو أصبحوا شركاء في الأسهم والأوراق المالية فاهتمامهم الرئيس يتجلّى في إظهار براعتهم في زيادة الأرباح ربع السنوية لسعادة حملة الأسهم بما يضمن مكافأة التنفيذين فيما بعد .

وربما يفعلون ذلك بعدم إعادة الاستثمار ، ولن يتعدوا في مقادرة الشركة إذا أتيحت

لهم عروض أكثر سخاءً ، فإذا فشلت الشركة سيظلون يحصلون على رواتب عن طريق مصافحة ذهبية بالحوافر التي ربواها لأنفسهم .

ولست واثقاً بما إذا كانت الإدارة المتخصصة مفيدة أو مضرة للشركات اليابانية ، ولكنني واثق من أن الأضطرابات التي يحدثها تغيير الأنظمة سيكون مضرابها ، فإذا أمكن تغيير النظام فهناك عملية تدريجية تقلل من الارتكاك والخسائر عن «أسلوب الحركة الكبرى المفاجئة» ، ولكن لماذا التغيير بينما الأداء جيد بالنظام القديم الخاص بالملكية والإدارة والاتجاه إلى الدعم الكبير للعاملين ؟

فمن أجل مصلحة اليابان ومصلحة شرق آسيا ومصلحة العالم حقاً نحن في حاجة إلى يابان مستقرة سياسياً عفية اقتصادياً ، وما دامت اليابان ديمقراطية فعلى الشعب الياباني تحقيق ذلك ، فهو بكل الوسائل يعتقد الديمقراطية ويعززها ، فهي أفضل نظام حكم أقامه الإنسان ، ولكن من المهم أن تذكر أنها ليست بلا عيوب ، فإذا طبقت خطاؤت إلى دمار شديد مثلها مثل أي نظام حكم آخر .

لقد اخترعت الديمقراطية بسبب الحاجة إلى مجتمع تسوده العدالة والإنصاف ؛ ولتحقيق ذلك لا بد من توفير السلام والاستقرار ، من أسف فإن مازاه اليوم ليس هو ما كانت تعنيه الديمقراطية ، فكثيراً جداً ما شاهد الخروج على القانون وعدم الاستقرار والتراجع الاقتصادي والاجتماعي بسبب انتهاك الديمقراطية وباسم الديمقراطية ، ونظراً إلى أن ذلك الانتهاك يتم باسم الديمقراطية فربما لا ترفض كل ما يحدث حتى ولو كان مدمراناً .

وهذا نفس ما يحدث في ممارسات أخرى باسم السوق الحرة والقيم العالمية والشفافية وغيرها ، فالغايات لاتهم طالما كانت الوسائل سليمة وصحيحة .

لقد ألهَمَ نجاح اليابان الآسيويين ، ولكن اليابانيين اليوم فقدوا ثقتهم بأنفسهم ، فقد

نبذوا تقريرا كل ما هو ياباني في رغبة ظاهرها أن يكونوا مقبولين لدى الغرب ، والواقع أنهما أضعفوا أنفسهم وفي أمور كثيرة .

وبسبب الأزمة الاقتصادية استولت الشركات الأجنبية على شركاتهم وتغيرت الثقافة في داخل الشركات . لم يألف رجال الأعمال ذلك بل فقدوا كرامتهم ، وأظهرا قادرين على إعادة البناء بأسلوب مبسط ، بدلا من التفكير في العار . دعانا نترد ثقتنا بأنفسنا ولنبدأ من جديد ، وأعرف أن اليابانيين قادرون على ذلك ، فلتبدوا ببناء الأعمال الخرقة الصغيرة تفيدها من التكنولوجيا الحديثة ، والآن تعمد حتى الأعمال الكبيرة إلى قطع مصنفة ، ولنذهب إلى المناطق التي تعود فيها ، وهناك أيضا بشائر طيبة في الجيل الياباني الجديد ، فقد دخلوا في أعمال تعتمد على تكنولوجيا المعلومات بجهودهم الذاتية ، وهم يرفضون العمل في الشركات الكبرى اليابانية ، ولكن يجب عليهم كذلك أن يتبيّنا أن معدل النجاح في الأعمال الخرقة الجديدة مختلف جدا ، فلا ينجح سوى ١٠٪ فقط ، فإذا فشلوا فربما اعتقدوا أن العالم سئي ؟ ويصبحون حاقدين ومحبطين .

ويبنما في ماليزيا نجد المسلمين مخلصين لديهم ، نجد أن اليابانيين ليس لهم ديانة محددة يستمرون إليها ؛ ولا تزال لهم قيم طيبة يدينون بها ، والقيم الأسرية مهمة للغاية ، وعندما كنت مؤخرا في اليابان سمعت عن عدد من حالات القتل وخطف الحالات وغيرها مما تفضي بين الشباب المراهقين وهو شيء لم أكن أتوقعه ، ويجب على الشباب الياباني أن يكون لديه شيء صحي ونشط يملأ أوقات فراغهم ، فإذا كان لديه وقت فراغ فسيكون مشغولا بأنشطة لافائدة منها ، يجب أن يكون لديك هدف في الحياة أو عقيدة سواء أكانت ديانة أم عقيدة وطنية ، فلابد أن تؤمن بشيء .

ولازلت اليابان محافظة على بقائها ثانية أكبر اقتصاد في العالم ، لقد حققتم الأهداف التي وضعتموها ، ولن تعودوا مرة ثانية ، فقد شعبكم حماسه وأحلامه بالمستقبل ، فهي مثل فترة اضمحلال الإمبراطورية الرومانية . لم يمر عام بدون حرب في تاريخ أوروبا ،

فكل ٢٠ سنة كان الأوروبيون يخوضون حرباً كبيرة، فركزوا جهودهم وعيّواً مشارعهم ضد أعدائهم، واستغرق ذلك منهم وقتاً في النشاطات المدمرة داخل مجتمعاتهم، والآن يعيشون نصف قرن بدون الحرب التي قوّضت استقرارهم، وكانتوا يبحثون عن أعداء ليهزّوهم، فإذا لم تكن لهم فتوحات عسكرية فلا بد أن تكون لهم فتوحات أيديولوجية أو اقتصادية.

ولكن الفراغ والرخاء لهما نفس التأثير على شعوب أخرى كتنك؛ ولهذا فالشباب الياباني ميال للبحث عن الإثارة، ومن المفضل أن نجعل الشباب مسغولين بشيء ذي قيمة، فيجب أن يألفوا مرة أخرى الصعاب والقفر بالتوجه للعيش بين القراء لمدة قصيرة في دول أقل تقدماً؛ وحيثندلسفهمون مصاعب الحياة ويسهمون في رفاهية الآخرين، وسيكون لديهم شيء مفيد يشعّلهم، وإن تكون الحياة بالنسبة إليهم خالية من التحديات، وسيعودون إلى وطنيهم بفهم أفضل للعالم وللنور البناء الذي يستطيعون أن يؤدّوه.

إنه متزوج كذلك من وقوع أحداث لم تكن منتشرة في بلادكم من قبل ، فمثلاً ، الحليب المسمم وتسرب الإشعاعات من المنشآت النووية .. إلخ ، ومقارنة باليزيا ، نجد أن كل شيء غالى الشمن في اليابان وخاصة متوجهات مثل : لحم الأبقار والشمام والكرز .. إلخ ، فالناس يفضلون أن يدفعوا أسعاراً خيالية ظناً منهم أنها أكثر أناً وأفضل من السلع المستوردة ، ولكن ذلك لم يعد صحيحاً ، وفي الماضي إذا فعل اليابانيون شيئاً كتم تفعليه بحرص شديد جداً جداً وخطوة خطوة ، والآن يبدوا لي أنكم لم تعودوا تهتمون بوجوده أو برؤاه ، فالروح والقيم القديمة لم تعد موجودة . والثقافة اليابانية تتغير بسرعة جداً . لقد فقد الناس اتجاههم ، وكان كل شيء من قبل بسيطاً جداً وهلماً : استيراد المواد الخام والقيمة المضافة والتصدير ، وكتم متميزين في الصناعة ، والآن لا تعنى المواد الخام كثيراً بالنسبة لكم ، وأصبحتم مختلفين عن مجددين مثل الأوروبيين ؛ ونتيجة لذلك أصبحتم أكثر نزوعاً إلى الفردية وأصبح المجتمع والأمة لا تعنى كثيراً بالنسبة لكم الآن ، وأنتم لا تعبّون ببع

شركاتكم الكبيرة للأجانب وتعلمون حسابهم في وطنكم ، وعلى أية حال فبالنسبة للإياباني هذا شيء لا يستطيع أن يتكيف معه .

وينظر الآسيويون إلى ما يحدث في اليابان بخيبة أمل ، ويجب على الشعب الإياباني أن يتربّط ويؤكّد ثقته في النظام والقيم ، فالإيابان لا بد أن تستعيد وضعها السوى وتتعافى بسرعة .

ويمكن أن يحدث هذا فقط حين يتبنّى الشعب الإياباني أن اليابان تحتاج إلى حكومة قوية تستطيع أن تتصرّف بحزم لاستعادة الثقة في أسلوب اليابان في معالجة الأمور ، فالإيابان لا يمكن ثانية أن تكون لها طموحات في احتلال الأراضي أو حتى في الهيمنة الاقتصادية ؛ بل في إيان مستقرة ومزدهرة تقوم بدورها القيادي السليم في المجتمع الدولي ؛ تدافع عن الفقراء والمظلومين وتتّسّم في تتميّتهم ، وسوف تحصل على الترحيب والإعجاب والقدوة ، وغورو الزمن سوف يقدّرها حتى منافسوها على إسهامها في رخاء العالم .

والقادة يجب أن يفكروا في أن يصبحوا رؤساء وزارات لمدة ستين كشى « زخرفي » ، ولا بد أن يفكروا في أن يظل رئيس الوزراء في منصبه لمدة طويلة تكفي لأن يقدم شيئا ، ولا ينبغي أن يكون زعيما كبيرا ، ولكن حتى الشخص العظيم العبقري لا يستطيع أن يفعل شيئا في ستين ، ويجب أن تزعجوا كثيرا من وضعكم ، وأن تركزوا على السياسة وليس على الشؤون الإدارية في البلاد ، وأن تخلوا مشكلاتها وتنعشوا بلادكم بالرخاء .

كما أظن أنه من المهم بالنسبة للإيابانيين أن يكونوا أكثر صراحة عند التعامل مع الآخرين ، ولست واثقين مما يعنيه الإيابانيون حقا عندما يقولون شيئا ، وحتى إذا قالوا «نعم» لشيء ما فربما لا تعني «نعم» وهذا يجعل العلاقات بين اليابان والدول الأخرى صعبة .

إلا أن اليابان بثروتها وتقنياتها ومهاراتها الفائقة يجب أن تكون قادرا للمنطقة ، فالقاده يجب أن يفهمهم الآخرون بسهولة ، ولكن التناقض والغموض الإياباني يجعل القيادة الإيابانية

من الصعب قبولها ، والآسيون يتطلعون إلى اليابان واليابانيين ، ولكنكم حتى الآن لم تصلوا إلى توقعاتهم كصديق وقائد .

أكتب هذا بصفتي مواطنا وقائدا لدولة صغيرة تكن للیابان العرفان بالفضل لأسباب عديدة .

فَيَرْسَ

-الأَخْلَامُ

- أنور إبراهيم (نائب رئيس الوزراء المخلوع) . ١٦، ١٤ .
 لينزوك ساكاكيبارا ٢٢ ، ٢٠ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٣١ ، ٩١ ، ٩٩ .
 بوش . ٣٩ .
 بيل كليتون . ١٨ .
 چان كريستان ١٥ .
 چاك شيراك ، ١٠٥ ، ١٨ .
 جوز دور ، ٨٢ ، ٨١ .
 جولكار ، ٨٢ ، ٨١ .
 جوزي ليكزاندر جوسماو ، ١١٩ ، ١٠٨ .
 جوه تشوك توشنج ، ١١٥ .
 چيانج زين ، ٦٣ .
 چيس كارت ، ٣٩ .
 رئيس الوزراء ، ٦٣ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٤٨ ، ٤٣ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٣ ، ١٥ ، ١٤ .
 زورونجي . ١٢١ ، ٦٣ .
 سوكارنو . ٧٤ .
 سوهارتو . ٧٧ ، ٧٤ .
 فرانسيس فوكوياما ، ٤٠ .
 كايرو أوبيتشي ، ٤٣ .
 لي تشنج هوى . ١٢١ .
 محمد (محمد) . ٨٦ ، ٢٤ .
 مهاتير . ١٥ .
 وان عزيزة . ٣٠ .

-الأَمَاكنُ

أستراليا . ٧٥ .

- آسيا . ٥٠
 ألبانيا . ٣٥
 ألمانيا . ١٨
 إندونيسيا ١٣، ٧٣، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٢، ١١٩
 أوروبا . ٤٩، ٤٥، ٣٥، ١٧
 أوساكا . ٤٦
 باكستان . ٨٥
 البرازيل . ١٣
 برونوی . ١٣٢، ١١٩
 البوسنة . ٨٢، ٣٨، ٣٥، ٢٤
 تيمور الشرقية . ٨٠، ٧٧، ٧٦، ٧٤، ٧٣
 جنوب شرق آسيا . ٤١، ٤٠
 روسيا . ٣٧
 سنغافورة . ١٣٠، ٢١
 الشيشان . ٨٣
 الصين . ١٣٠، ١١٩، ٤٩، ٣٣٧، ٢٧
 طوكيو . ٤٦، ٢٧
 العراق . ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٢٦
 فرنسا . ١٨
 فلسطين . ٨٣
 فنزويلا . ١٤
 فيتنام . ٤١، ٣٥
 كمبوديا . ٤١، ٤١، ٣٦
 كندا . ٤٥، ١٨، ١٥
 كواليبور . ٢٣، ١١
 كوسوفو . ٨٣، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٢٤

- ليبيا ، ٨٣، ٣٥ .
 ماليزيا ، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥، ٢٣، ٢١، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١١ .
 الهند ، ٤١، ٣٧ .
 هونغ كونغ ، ١١٩، ٤٥، ١٥ .
 الولايات المتحدة ، ١٢٣، ٥٢، ٤٩، ٤٨، ٤٥، ٣٩، ١٩، ١٨، ١٥ .
 اليابان ، ٥١، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٢٧، ٢٢، ١٩، ١٨ .

٣- المنظمات والآليات وللتراث

- الاتحاد الأوروبي ، ١٩، ٤١، ٤٠ .
 الاتحاد التجارية الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) ، ٧٩، ٤٩ .
 الاتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، ١٠١، ٨٢، ٧٦ .
 البنك المركزي ، ١١٦، ١٠١ .
 بورصة الأوراق المالية بكورالامبر (KLSE) .
 التجمع الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) ، ٨١، ٧٩، ٧٦ .
 الحزب الإسلامي الماليزي (PAS) ، ٦٩٩، ٩٤، ٩٣، ٩١، ٩٠، ٨٩ .
 حزب العمل الديمقراطي (DAP) ، ٩٣، ٩١ .
 حزب العمل الشعبي (PAP) ، ١٢٠، ١١٩ .
 حلف شمال الأطلسي (NATO) .
 الخمير الحمر ، ٤٠، ٣٦ .
 صندوق إدارة القروض طربة الأجل (LTCM) ، ١٥٣، ١١٣ .
 صندوق النقد الدولي (IMF) ، ١٤٦، ١٠٤، ١٠١، ٧٤، ١٨، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣ .
 المجلس الوطني للأعمال الاقتصادية (NEAC) ، ١٢٩ .
 مجموعة آف ، ١١٦، ٣٩، ١٨، ١٣ .
 مجموعة آف ، ١٨، ١٧، ١٤، ١٣ .
 مجموعة شركات زاباتسو ، ١٥٠ .

- منظمة التجارة العالمية (WTO) . ١٢٣، ١١٣
- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) . ١١٤
- مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) . ١٠٠، ٧٦
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) . ١١١
- المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) . ١٤١، ١٣٥، ٩٩، ٩٨، ٩٣، ٩٢، ٨٩
- وسائل الإعلام الغربية . ٣٨، ٢٩

٤- الأحداث الكبيرة

- أزمة مالية . ١٠١
- اضطراب اقتصادي . ٩٨، ٧٧، ٧٤، ٤٣، ١٥
- اضطراب مالي . ١٠١، ٧٧، ٣١
- التحكم في العملة . ١٨، ١٥، ١٤، ١٣، ١١
- تجارة العملة . ١٩، ١٨، ١٦، ١٥
- حرب الخليج . ٣٩
- الحرب العالمية الأولى . ٢٢
- الحرب العالمية الثانية . ١٠٧، ١٧
- حرب ليتنام . ٣٥
- حرب المحيط الهادى . ٤٣

٥- مصطلحات وعبارات أساسية

- إجمالي الناتج القومي . ٩٨
- الإرهاب . ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢
- استعمار . ٤٩
- الأسلحة التقليدية . ٤٩
- الأسلحة النووية . ٤٩
- إنترنت . ١١٤
- تجار العملة . ٣٠، ١٥، ١٤، ١٣

حقرق الإنسان ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ .

خطبة ميازوا ، ٥٠ .

الديموقراطية ، ٧٨ .

الرينيجيت ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ .

الصرب ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

العولمة ، ١٣ ، ١٧ ، ٤٠ .

القرآن الكريم ، ٢٣ .

مسلم ، ٢١ .

الزعنة التحررية (الليبرالية) ، ٨٩ .

اليهود ، ١٥ .

أَنْجِزُوا الْثَّالِثَيْنِ

خَطَا جَلِيلَكَ
لَا حَسِيَا

الكتاب

المحتويات

| | | |
|-----|-------|---|
| ٧ | | مقدمة |
| ١١ | | الفصل الأول : العالم - رؤية آسيوية |
| ٢٥ | | الفصل الثاني : طريق آسيا نحو الأزدهار |
| ٤٩ | | الفصل الثالث : من الذي أفسد الحلم الآسيوي |
| ٧١ | | الفصل الرابع : القيم الآسيوية في عالم مضطرب |
| ٨٧ | | الفصل الخامس : النظر شرقاً مرة أخرى |
| ١٠٥ | | الفصل السادس : إعادة بناء شرق آسيا |
| ١٣٧ | | الفصل السابع : هل سيصبح القرن الحادى والعشرون |
| | | القرن الآسيوى بالرغم مما حادث؟ |
| ١٥٣ | | خاتمة : |

مُقدِّمة

v

7

الجشع والطمع اللذان لا حدود لهما والجرى وراء الكسب المادى كلها عوامل تسبيت فى إفقار القارة الآسيوية ؛ فجأة وجدت منطقة بأكملها كانت تفتخر بإنجازاتها الاقتصادية التى كانت موضع إشادة من دول العالم ؛ فجأة وجدت نفسها تتعرض لهجوم تجارت العملة والمضاربين فى الأسواق المالية ، وأخذت العملات والدول تساقط واحدة تلو الأخرى تحت معول ما يسمى بقوى السوق الحرة ، وتختلط بين ليلة وضحاها حالة الرخاء الاقتصادي التي كانت تعرف بها آسيا ، وتدهورت مستويات المعيشة التي تم تحقيقها عبر عقود من العمل الشاق ، وانهارت معظم اقتصاديات دول شرق وجنوب آسيا ، كما انهارت أسواق الأسهم محدثة نتائج وخيمة ، وأفلست الشركات التي كانت إلى وقت قريب مزدهرة ورابحة وتوقفت مشروعات البناء والتشيد وأصبحت المكاتب والمساكن التي كان قد اكتمل بناؤها لا تجد من يستأجرها ، أو يسكنها ؛ مما تسبب في خسائر مالية كبيرة لأصحاب تلك المشروعات أدخلتهم في ديون مرهقة فقدآلاف العمال وظائفهم وأصبحت البطالة بثابة مشكلة حقيقة في العديد من دول المنطقة لأول مرة منذ سنوات طويلة ، ووصل الأمر إلى أن صار شبح الجماعة والاضطرابات يشكل هاجساً حقيقياً يهدد استقرار المجتمع في بعض الدول .

كيف حدث ذلك كله؟ ولماذا سمح له أن يحدث؟ لماذا قرر تجارت العملة فجأة تخفيض عملاتنا الوطنية؟ كيف فقد العالم الثقة في آسيا فجأة ودون مقدمات؟ وكيف يسمح لطبع قلة من الناس أن يوصل الملايين إلى حالة الفقر والجوع وفقدان الأمل؟ هناك العديد من الأسئلة التي تبحث عن أجوبة مناسبة ، وأنا لا أدعى أنني أقدم كل الإجابات في هذا الكتاب ولكنني أعرض وجهة نظرى بشأن الوضع في آسيا منذ أزمة العملة التي بدأت في تايلاند في يوليو عام ١٩٩٧ م ، كما أحارول النظر بعد ما يبلو على السطح ومناقشة القوى والعوامل

التي تقف وراء ذلك .

وبصفتي رئيساً للوزراء في ماليزيا التي كانت إحدى الدول الرئيسية المستهدفة من هجوم تجسس العملة فقد كنت شاهد عيان على ما حدث من تدمير وخراب عمّ النقطة ، فقد كانت ماليزيا تسجل نمواً اقتصادياً بنسبة ٨٪ في المائة سنوياً قبل أزمة العملة ، وكان الماليزيون يعملون بعد واجهواه لصنع مستقبل أفضل ، كما كانت ماليزيا تخطط لأن تتضمن إلى قائمة الدول المتطرفة بحلول عام ٢٠٢٠ ، وحتى صيف عام ١٩٩٧م ، كانت تسير وفق الخطة المرسومة وربما بخطوات أسرع مما كان متوقعاً . ولكن القوى الخارجية سرقت هذا الحلم وسلبت الشعب الماليزي مستقبله وحولت الأمل والفرحة إلى يأس وإحباط .

على عكس الصورة التي يحاول البعض إظهارها بها ، فإنني مؤمن بالعملة وتحرير التجارة وإزالة الحواجز والقوانين التي تعيق الاتصال الحر للتجارة وتدقق رأس المال عبر المحدود ، ولكن التحرير وإزالة القوانين المقيدة لا يجب يأتيه حال أن يؤدي إلى تعرض العالم للفوضى ، وإذا كان التحرير وسياسة السوق المفتوحة تحقق النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الناس فلابد من وجود قوانين منتظمة يجب على الجميع التقيد بها ويدون هذه القوانين فإن الأقوى والأكثر فساداً سوف يتسيّد العالم ! فهل هذا هو ما تسعى الدول لتحقيقه؟ هل هذا هو ما تهدف إليه الدول الغربية التي أوجدت هذا النظام العالمي ، وتواصل الإشادة به !

إن الوقت ليس وقت تأييب ولكن يجب فهم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ، غير أنني لأرى مثل ذلك النقاش في صحفة الغرب فهي تكتب عن حركة ونشاط الأسواق المالية والعملات وكأنها نصوص مترلة ، ولا أحد يعرض على حق تجار العملة والمضاربين في اللعب بمصارف شعوب وأمم بأكملها في سعيهم لجمع المزيد من الأرباح .

لقد حان الوقت للنظر إلى المستقبل والمضي إلى الأمام ؛ لأن الأزمة التي تعرضت لها

آسيا قد تسببت في إلهاب المشاعر وفي بعض الأحيان تحريك الشعور بالعداء نحو الغرب ، والناس لهم الحق في أن يخشوا حدوث نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي في وقت تسعى فيه الشركات الأجنبية والمستثمرون الأجانب إلى شراء الشركات والأسهم الآسيوية ، إن الحسد والكراهة مغروسان في أفتدة الناس اورعا استغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن تخمد تلك المشاعر .

إلا أنه لابد لنا من المحاولة والتركيز على المستقبل ؛ فلما مفر من إعادة بناء آسيا وبعثها من جديد على أسس أقوى هذه المرة مما كانت عليه في السابق ، يجب أن نسعى جاهدين لإعادة القيمة الحقيقية لأسواقنا وإعادة الثقة لأقتصادنا ولشعوبنا ولابد لنا كذلك من العمل للتخلص من أي فساد أو محاباة قد تعرق هذا الجهد . ولكن نحقق ذلك لابد لنا من العمل الجماعي والاحتياط للمستقبل ؛ لأن القوى نفسها ما زالت تتعرض بالآسيويين .

الفصل الأول

العالم - وظيفة آسيوية

كان عام ١٩٩٩م ، هو العام التاسع عشر بالنسبة لي بوصفى رئيساً لوزراء ماليزيا فإذا أضفت السنوات التي تلت عام ١٩٧٦م ، عندما أصبحت نائب رئيس الوزراء إلى هذا الرصيد ، أستطيع أن أقول إنه قد أصبح لي الآن شرف تحمل مسؤولية إدارة البلاد والبقاء على رأس السلطة السياسية أكثر من ٢٣ عاماً .

على مدى هذه الفترة شهد العالم وأسيا بالطبع تحولات رئيسية ؛ ففي عام ١٩٧٦م ، كانت حرب فيتنام قد وصلت إلى نهايتها وكان معظم ما يعرف بالهند الصينية في حالة غليان وعدم استقرار ، وكان الخطير الشيوعي يتهدد المنطقة كما كانت غالبية الدول الآسيوية فقيرة وتعتمد كلها على الزراعة تقريباً ، لكن خلال السنوات العشرين التالية أصبحت منطقة شرق آسيا مصدر قوة اقتصادية هائلة تهدى الهيمنة الغربية على العالم ، وأصبح هذا النمو الاقتصادي يعرف بـ«المعجزة الآسيوية» كما استعاد الآسيويون ثقتهم بأنفسهم ، وببدأ الاقتصاديون والملحّون يتحدثون عن إمكانية أن يصبح القرن العشرون هو القرن الآسيوي ، وتدرجياً بدأت هذه الأحلام تداعب خيال العديد من الآسيويين .

لقد كنت واحداً من كثirين في هذه الدراما ، وأصبحت وسائل الإعلام الغربية تطلق على^١ بعض الأحيان صفة «الناطق باسم آسيا وصوتها» على الرغم من أن ذلك لم يكن الدور الذي اختerte لنفسي . وفي بعض الأحيان كانت الصحافة الغربية تتقدّنى وتصنّنى بالعجزة عندما أقول أن القيم والمبادئ الآسيوية لاتنقل عن مثيلتها الغربية ، وظلّت هذه الصفات تحول من اتجاه لأخر ؛ فقبيل عام ١٩٩٧م ، وصفتني مجلة «تايم» الأمريكية « بشيخ المطليين » وفي أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها الدول الآسيوية أصبحت فجأة « الرجل الغاضب » ، وفي مرات كثيرة نعمتني بالحاكم الاستبدادي ، بل بالديكتاتور على

الرغم من أنه كان علىًّا أن أبذل جهداً شائعاً لكي أفوز في انتخابات ديمقراطية . وعندما كان لا يتم التقيد بالتعريفات الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان كما يريد الغرب ؛ فإن العديد من الزعماء الآسيويين وأنا منهم كنا نحاول أن نجاري اللعبة الرأسمالية الغربية ، وعلى الرغم من ذلك فقد عانت اقتصاديات آسيا النامية بشدة من الأزمة المالية التي شهدتها المنطقة منذ منتصف عام ١٩٩٧ م .

هناك حقيقة لابد من استيعابها ؛ وهي أن القارة الآسيوية لا يمكن إعادة تشكيلها حسب ما يتصوره الغرب ؛ لأنها - أي آسيا - ليست كيأنها متجانساً كما تحاول محطة تلفزيون سى إن إن أو مجلة «نيوزويك» أن تصوره ؛ فالثقافات واللغات والمهارات والأعراق هي أكثر اختلافاً مما هي الحال في أمريكا وأوروبا ، وكل دولة آسيوية لابد وأن ترك شأنها لتتطور على مراحل ووفقاً لأهداف ورؤى مستقبلية مختلفة ، وقد علمتني تجربتي الشخصية أن لكل دولة آسيوية الحق في أن تطور نفسها حسب القابل الذي ترضيه استناداً إلى تاريخها وحياتها المميزة ، فعندما عادت مستعمرة ماكاو إلى السيادة الصينية بتاريخ العشرين من ديسمبر عام ١٩٩٩ فإن ٥٠٠ عام من الاستعمار والسيطرة الأوروبية كانت قد وصلت إلى نهايتها - إن عودة آخر معقل استعماري تثل رمزاً مهمـاً لبداية عصر جديد - ولم تكن الدول الآسيوية تتحرر نفسها من السيطرة الأوروبية ولا حقاً اليابانية لكي ترهن حريتها الاقتصادية لدى السادة الجدد للرأسمالية ؛ التي لا تعرف حدوداً جغرافية . ولابد لكل دولة آسيوية من أن يكون لها الحق وأن تتمتع بالفرصة كاملة لاختيار طريق التنمية والتقدم الذي ترضيه والطريقة التي ترغب بها في المشاركة في اللعبة الاقتصادية العالمية .

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً ، ليس فقط بالنظر إلى السنوات التي قضيتها في الحكم وإنما كذلك إلى البيئة التي نشأت وعشت فيها لأرى العصر الآسيوي وقد بزغ فجره ، بالرجوع إلى الوراء أدرك أن هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمـه من التاريخ ، ونحن إذ نقف الآن ساعين لبناء آسيا قوية دعونا لاننسـي دروس الماضي . فالمـسيرة الطويلة التي اتسـمت

بكل ما هو مثير والتي قطعها الشعوب والأمم الآسيوية في القرن العشرين لابد من أن تقود إلى قرن جديد ليس هو قرن السيطرة الآسيوية وإنما الإزدهار الحقيقي والتعايش في هذا العالم .

سنواتي الأولى والحكم البريطاني

ولدت عام ١٩٢٥ ، في مدينة «أورسيتار» في شمال غرب الملايو كما كانت ماليزيا تعرف وقتها ، وكانت الأصغر من بين عشرة أطفال ، وأسرتي كانت تسمى إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، وكانت نيشن في ما يطلق عليه اليوم الأحياء الفقيرة . كان والدى يعمل مدرساً ، ثم عمل لاحقاً في وظيفة محاسب حكومي ، وبذل جهداً في تنشئة أسرته تنشئة دينية صارمة يسودها النظام والمليل نحو التعلم وطلب المعرفة .

لقد كنت محظوظاً؛ إذ حصلت على قدر جيد من التعليم ، فقد درست في البداية باللغة الملاوية ثم درست لاحقاً في مدارس تعتمد اللغة الإنكليزية فقط في المدن ، وكان والدى يدفع تكاليف الدراسة التي لا تزيد على ثلاثة رغبات شهرياً ، ولما كانت والدى قد تلقت تعليماً دينياً فقد علمتني القرآن الكريم كما كان لدى مدرس يأتي إلى منزلنا كل يوم ليعلمني قراءة القرآن ويلقى على دروساً في العلوم الإسلامية على اختلافها ، وعلى الرغم من أن أسرتنا لم تكن مشتشفدة دينياً إلا أنها كانت متسكينة بالدين الإسلامي ، وقد وفر لي كل ذلك بداية جيدة في حياتي العملية ، حيث كنت أحظى بأسرة فقرية متسماسكة وتعليم جيد وأسس ديني راسخ ، وكان النفوذ الأكبر الذي أثر على حياتي الأولى مصدره والدى دون شك؛ إذ كان شديد الالتزام بالنظام وكان يريد من أطفاله أن يقوموا بنشاطات في أوقات محددة ، حيث كانت هناك أوقات للدراسة وأخرى للعب ، وقد علمني والدى وكذلك إخوتي معارف كثيرة خاصة؛ الرياضيات التي كنت مفرماً بها ، كنت أتعامل مع كل ذلك على أنه أمر مسلم به وكانت أرى أن الطفل لابد من أن يطيع والديه ، وعلى الرغم من أن والدى لم يكن يتحدث إطلاقاً عن السياسة أو مستقبل الأمة إلا أنه ظل يحجب البلاد دون

كُلُّ أو مُلُّ لِيعلم الشعُب الملايوُي ، وَقَدْ أَرْسَلَتِ الْحُكُومَة إِلَى مناطِقِ نَاثِيَةٍ لِيفْتَحْ مَدَارِسَ فِيهَا كَمَا عَاشَ وَعَمِلَ فِي عَدَةٍ وَلَيَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِرَ فِي «أُلُورُسِيَّتَار» بِولَاهَيَّةٍ «كِيدَاهَ» ، وَقَدْ كَانَ مُخْتَلِفًا عَنِ الْأَخْرَيْنِ فِي هَذَا الْحَالِ ، حِيثُّ إِنْ مُعْظَمَ الْمَلَائِيُّوْنِ كَانُوا لَا يَرْجُونَ فِي مَغَادِرَةِ قَرَاهُومَ أَوْ مَدِينَتِهِمْ بَيْنَمَا كَانَ وَالَّذِي عَلَى اسْتِعْدَادِهِ لَأَنْ يَتَّقُلَ إِلَى مَنَاطِقِ نَاثِيَةٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ يُسِيرَ الْوَصْوَلُ إِلَيْهَا بِوَسَائِلِ الْمَوَاصِلَاتِ الْمُعَتَادَةِ ؛ لِشَرْتِ الْتَّعْلِيمِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَعِنْدَمَا أَسْتَرْجَعَ الْيَوْمَ ذَكْرِيَّاتِ الطَّفْوَرَةِ أَدْرَكَ أَنَّ أَسْلُوبَهُ الْمُنْظَمُ فِي الْحَيَاةِ وَإِصْرَارَهُ يَمْلَأُنَّ دَرْسًا عَظِيمًا لِلْأَخْرَوَاتِ وَالْأَخْرَوَاتِ ، لَمْ تَكُنْ لَدِي طَمَوْحَاتٍ كَبِيرَةٍ فِي فَتَرَةِ الْمَرَاهِقَةِ ، وَعِنْدَمَا كَنْتُ فِي الْمَرْحَلَةِ الثَّانِيَّةِ كُنْتُ أَعْتَدُ أَنْ أَعْظَمَ إِنْجَازَ يَمْكُنُ أَنْ أَقُومَ بِهِ هُوَ الْاِتْحَاقُ بِالْخَدْمَةِ الْمُدَنِيَّةِ لِلْوَلَوَةِ إِلَّا أَنَّنِي لَمْ أَتَصَوِّرْ قَطْ أَنْ ذَلِكَ سَيَكُونُ مُمْكِنًا ؛ لَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَنَا صَلَاتٌ بِالْأُسْرَةِ الْمَالَكَيَّةِ كَمَا لَمْ نَكُنْ نَتَسْمِي إِلَى الْأُسْرَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْوَلَوَةِ - كَانَتِ الْأُسْرَةِ الْغَنِيَّةِ تَعِيشُ فِي الْجَزْءِ الشَّمَالِيِّ مِنَ الْمَدِينَةِ بَيْنَمَا كَنَا نَعِيشُ نَحْنُ فِي الْجَزْءِ الْجَنُوبِيِّ ، أَمَّا الْأُرْوَوِيُّوْنَ فَقَدْ كَانُوا بِالْطَّبِيعِ يَقِيمُونَ فِي مَنَاطِقَ خَاصَّةِهِمْ ، وَيَعِيشُونَ حَيَاةً مُفَضَّلَةً وَلَهُمْ أَنْدِيَّهُمْ وَمَلَاعِبَ الْجَوَافِ الخَاصَّةِ بِهِمْ وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِالْسَّكَانِ الْمُحْلِيِّينَ .

كَانَتْ شَبَهُ الْجَزِيرَةِ الْمَلَائِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ؛ أَيْ قَبْلِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ ، تَحْتَ الْحُكْمِ الْبَرِيطَانِيِّ مَقْسُمَةً إِلَى عَدَةٍ وَلَيَاتٍ وَلِكُلِّ مِنْهَا مَعَاهِدَةٌ خَاصَّةٌ مَعَ الْبَرِيطَانِيِّيِّينَ ، وَكَانَ يَقَالُ إِنَّ تَلْكَ الْمَعَاهِدَاتِ هُنَّ مِنْ أَجْلِ الْحَمَاءِ وَلَيْسُ بِهُدْفِ الْاسْتِعْمَارِ . وَعِنْدَمَا مَحْمِيَّةُ بَرِيطَانِيَّةٍ فَقَدْ كَانَتْ تَتَّمَعُ بِدَرْجَةٍ مِنَ الْاِسْتِقْلَالِ فِيمَا يَعْتَلُنَّ بِالْإِدَارَةِ الْخَلِيلِيَّةِ ، بَيْنَمَا ظَلَّتِ الشَّئُونُ الْخَارِجِيَّةُ وَالدِّفَاعُ تَحْتَ السُّيْطَرَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّدَخِّلُونَ حَتَّى فِي الشَّئُونِ الْخَلِيلِيَّةِ الَّتِي يَكُنُ الْبَرِيطَانِيُّونَ يَتَسَمَّوْنَ بِالتَّزَعُّعِ الْقَعْدِيَّةِ الشَّدِيدَةِ ؛ إِذْ كَانَ بِعِدْرَوْهُمْ أَنْ يَسْتَعْمِرُوْنَا بِالْكَاملِ مِنْ الْبَدَائِيَّةِ وَلَكِنَّهُمْ فَضَلُّوا أَنْ يَخْلُقُوا صُورَةً مِنَ الْحَمَاءِ ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْيِطِرُوْنَا عَلَى الْإِدَارَةِ بِالْكَاملِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَسْتَطَاعُوْنَا أَنْ يَعْطُوْنَا الْأَنْطَابَعَ بِأَنَّ السَّكَانِ الْمُحْلِيِّينَ يَتَمَتَّعُوْنَ بِسُلْطَاتٍ وَوَضْعٍ خَاصٍ بِهِمْ وَكَانَ يَطْلُقُ عَلَى السَّلَاطِينَ لِقَبَّ

الحكام من قبل البريطانيين على الرغم من أنهم لم يتمتعوا بصلاحيات الحكم ، ولم يرسل البريطانيون حاكماً على بلادنا ولكن كان لهم ما أطلقوا عليه صفة المستشار ، وعلى أرض الواقع كان لابد لاستشارته تلك من أن تلقى السمع والطاعة الكاملتين (القد كانوا أذكياء للغاية بتطبيق هذا النوع من الحكم شبه الاستعماري ، حيث كانوا يسمون الأشياء بأسماء معينة ولكنهم في الواقع يتصرّفون على العكس من ذلك ، وما حصلنا عليه منهم فعلاً غالباً عتل في نظام إداري جيد وبنية تختية لا يأس بها وتركة سيكولوجية ؛ وهي الاعتقاد بأن الأوروبيين يمكن أن يحكموا بلادنا بفعالية .

كانت آسيا في ذلك الوقت تخضع في معظمها للسيطرة الأوروبية ؛ الهند وبورما وسنغافورة وهو نجح كوفي تحت الحكم البريطاني ، وإندونيسيا تحت الحكم الهولندي ، وفيتنام وكمبوديا ولاؤس تحت السيطرة الفرنسية ، مما ولد عقدة البغض تجاه المستعمرات الأوروبية ولم تكن نحن ننظر إلى الاستقلال على أنه خياراً قابلاً للتحقق ، بل كانت القارة كلها عبارة عن منطقة بلا كرامة ، وبلائقة في النفس واقتصادياتنا مصممة بحيث تسد الحاجة الأوروبية للمواد الخام والموارد الطبيعية .

العُكَامُ الْجَدِيدُ: الْفَزُورُ وَالْأَخْتَالُ الْيَابَانِيُّ

أدى الغزو الياباني في عام ١٩٤١ م ، إلى تغيير العالم الذي كنا نعيش فيه بالكامل ، حيث لم يتمكن اليابانيون من طرد البريطانيين فقط ، بل إنهم غيروا نظرتنا نحو العالم من خلال تجربة مرعبة من مرتلنا في «أُور سيتار» ، حيث رأينا الجنود البريطانيين يتقهقرن ، ثم اليابانيين يزحفون صوب المدينة ؛ عندئذ دمر البريطانيون الجسور أثناء انسحابهم بينما عمل اليابانيون تقليلاً بالأسلحة النارية والبيضاء في البريطانيين الذين قطعوا بهم السبيل للنجاة ؛ لقد كان اليابانيون على ما يبدوا منشغلين بقتال البريطانيين ولم يوجهوا اهتماماً كبيراً للسكان المحليين . بعدها حدث نقص في الغذاء وشهدنا أعمال نهب وفوضى في المدينة ، وبين عشية

وبحاجتها أصبحت تحت سيطرة حكام جدد وتم إغلاق مدرستي الإنجليزية من الفور ، وفتحت مدرسة يابانية في مبني صغير ، وأنا في السادسة عشرة من عمري وغير راغب في الذهاب إلى المدرسة اليابانية قضيت وقتى أبيع الموز في أسواق صغيرة في المدينة ولكن والذى أصرّ على أن أذهب إلى المدرسة لأحصل على قدر من التعليم ، وأصبح لزاماً علينا أن نتعلم اليابانية ، وعلى الرغم من أننى لم أتقنها جيداً إلا أننى كنت الأفضل في الصف ، وقد تعلمنا أن ننطق بكلمات يابانية مثل : توميشوا وسايونارا ونكتب بالحروف اليابانية .

وبالنسبة لأولئك الذين كانوا يرغبون في تعلم اليابانية لم يكن الاحتلال مؤلماً غير أن السكان من أصل صيني عانوا الأمررين ، وقتل العديد منهم أو تم احتجازهم في المعقلات أما أنا فلم أكن معارضًا بمعنى للوجود الياباني ولكنني كنت أعتقد بضرورة رحيلهم من البلاد وعودة البريطانيين ، ووقتها لم أكن أحلم بالاستقلال ، بل بعودة البريطانيين ، لقد كنت أتعلم في مدرسة بريطانية ، وكانت الحياة أسهل كثيراً أثناء الحكم البريطاني ، كنت وأسرتي نتابع تطورات الحرب بدقة عبر المذياع على الرغم من أن ذلك كان منوعاً .

استمر الحكم الياباني حوالي ثلث سنوات ولم يكن يخامرني الشك في أن الناس في القارة الآسيوية قد عانوا الكبير من جراء الحرب ، وأن الكثيرين منهم قتلوا أو أسرروا دون وجه حق ، إلا أنه كان لهزيمة الأوروبيين على أيدي اليابانيين بعد سينكلولوجي لدى الكثيرين في آسيا ، وإلى اليوم هناك من بين اليابانيين من يقول بأن احتلالهم لآسيا لم يكن عملاً عدوانياً ضد الشعوب الآسيوية بقدر ما كان محاولة لتحريرها من الحكم الاستعماري الأوروبي ، وهناك بعض الصدق في هذا الادعاء ، فقبل الحرب عندما كانت الملاير تحت الحكم البريطاني كانت نظرتنا نحو العالم يشوبها اعتقاد بأننا لاثملك المقدرة على الاستقلال وكنا نعتقد أن الأوروبيين وحدهم هم القادرون على إدارة البلاد وأن علينا أن نقبل بتفوقهم . غير أن نجاح اليابانيين أقنعنا بأنه ليس هناك ما يجعل الأوروبيين متوفيقين على الدوام ؛ إذ أن بالإمكان هزيمتهم وجعلهم يركعون أمام أحد أبناء الجيش الآسيوي ؛ أى اليابانيين . قبل

الاحتلال الياباني كان اليابانيون مشهورين بأنهم يتاجرون أسوأ وأرخص أنواع السلع ولكن الحرب غيرت كل ذلك لدى ، أو لا : لأنهم استطاعوا هزيمة البريطانيين . وثانياً : لأنهم شعب منظم للغاية ويتسمون بالاضباط الشديد في تعاملهم مع زعمائهم وقادتهم . وقد ساهم هذا الاعتقاد في اقتناعي لاحقاً بأنه بالنظام والاضباط يمكن للمرء أن يجید أي عمل ، وكان الشعور والصحوة التي مادت لدينا هي أنه بالتصديم والإرادة يمكننا أن نصبح مثل اليابانيين ، وأن يكون لدينا المقدرة لحكم بلدنا بأنفسنا ومنافسة الأوروبيين على قدم المساواة .

الهوية الجديدة

لم يكن الاستقلال هو ما يطمح إليه معظم الملاليون وال Herb تقترب من نهايتها ؛ لأن اليابانيين كانوا قد حولوا ولایتنا إلى الحكم التايني ولكن بنهاية الحرب أصبحت أحلامنا بالعودة إلى وضع الحماية البريطانية بخيبة أمل كبيرة للغاية ؛ إذ عاد البريطانيون هذه المرة ليستعمرُوننا مائة في المائة ، وأسموا خطفهم الجديدة للحكم «اتحاد الملالي» ، ولكن الاستعمار المباشر كان هو المعنى الحقيقي للوضع الجديد . لقد كان ذلك خطأً فادحاً من جانبهم ؛ إذ أنهم لو كانوا قد قرروا إعادة فرض الحماية فإن معظمنا تاريناً عقب الحرب كان سيأخذ دون شك منحى مختلفاً تماماً ، وعاً أننا كنا قد خرجنا لتوناً من سنوات الحكم العسكري الياباني فلانت لم نكن راغبين في الخضوع لسيطرة استعمارية كاملة .

كنت وقها في أوائل العشرينات من عمري وبدأت انغمي بعد ذلك انغماساً تاماً في السياسة ؛ إذ عملت مع زملائي في المدرسة على تنظيم حملات احتجاج ضد اقتراح اتحاد الملالي . لم يكن مسموح لنا بممارسة النشاط السياسي ولذلك فإن معظم نشاطنا كان يتم ليلاً ، ولأن الإظلام كان سارياً في المدينة بعد الحرب وكان علينا أن تحرّك في منتصف الليل لتوزيع المنشورات التي تحمل شعارات سياسية فقد كان هدفنا محدوداً للغاية ؛ إذ كنا نصبو إلى وضع نهاية لاتحاد الملالي وعدة وضع الحماية للبلاد خلال أيام مفجعة بالنشاط ونحن نجوب الولاية بدرجاتنا الهوائية نحشد الناس ضد البريطانيين ؛ وأنا أتعلم كيفية حشد

الجماهير ، وتنظيم الاجتماعات السياسية وتتعلم كيف تتفادى إجراءات القمع ونقص الأموال ، وكان أحد أصدقائي الأذكياء يستخدم البطاطس لعمل الحروف ، ونستخدم الخبر الصيني لكتابة الكلمات على اللافتات بحيث ساد الاطبع بأننا ذو مهارة عالية في الطباعة مما حدا بالبريطانيين إلى تفتيش محلات الطباعة في البلدة واستجواب أصحابها دون فائدة ، كنت أجد نفسي في المقدمة ؛ إذ تقبل زملائي هذا الدور القيادي وكانت اختار لنفسى منصب السكرتير أو الرجل الثاني بدلاً من الرئيس ؛ لأن منصب الرجل الثاني يعني الكثير من العمل التنظيمي والاحتياط المباشر بالمجموعات الأخرى ، ولقد قمت بتنظيم أول اتحاد لشباب الملايو في ولاية «كيداه» وفي وقت لاحق اتحاد الملايو في «كيداه» وهو حزب سياسي تحول فيما بعد ليصبح الحزب الحاكم الآن في ماليزيا وهو «المؤسسة الوطنية لاتحاد الملايو» المعروف اختصاراً باسم «أونتو». وتكللت جهودنا بالنجاح ؛ إذ كنا نستغل شكاوى الناس اليومية البسيطة لإثارتهم ضد البريطانيين ، فعلى سبيل المثال إذا كان الناس غير راضين عن أسعار الأرز فإننا كنا نستغل ذلك للحصول على دعمهم للقضايا الكبرى . وكان حتماً على البريطانيين التخلص عن فكرة اتحاد الملايو ؛ كنت أعتقد وقتها أن ذلك هو نهاية كفاحنا ولكن بعض الأعضاء البارزين في «أونتو» بدأوا المطالبة بالاستقلال العام .

وكنت لا أزال على اعتقادى بأننا نحن مستعدين لحكم أنفسنا بالبلاد كانت ولازل دوله ذات أعراق متعددة فيها الملايو والصينيون والهنود ؛ وهي أكبر المجموعات العرقية ، ولكن من ناحية الثروة والثقل الاقتصادي فإن الصينيين كانوا هم الأكثر نفوذاً . لذلك كان التحدى الأكبر الذي يواجهنا ليس كيفية التخلص من البريطانيين إنما كيفية إدارة شعبنا المتعدد الأعراق بعد الاستقلال .

عندما كنت طالباً في سنغافوره وكيف التقيت بزوجتي

كانت لدى رغبة في الحصول على قدر أكبر من التعليم حتى يتم قبولى زعيماً ، وبدلاً من تكريس كل نشاطي للسياسة قررت السفر إلى سنغافوره عام ١٩٤٧ م ؛ لأدرس

الطب حتى ١٩٥٣ م ، حيث تراجعت نشاطاتي السياسية ، وبالرغم من ذلك ظلت أتابع التطورات في ماليزيا بحرص شديد ، وفي تلك الأثناء درست الصحافة بالمراسلة اعتقاداً مني بأن الكتابة سوف توفر لي فرصة الحصول على بعض المال ؛ فأسهمت بعدم المقالات عن الحياة والثقافة الملاوية في صحيفة «صنایع تایمز» متداولاً حياة الصياديون أو المرأة الملاوية ومشاكلها الاجتماعية والسياسية ، وما وفرت بعض المال اشتريت دراجة نارية ، وكانت أولى أثناء الدراسة الجامعية تنظيم المجموعات الملاوية ليس لأغراض سياسية ولكن لمساعدتهم على تحسين مستواهم الدراسي .

كانت سنغافوره أيضاً هي المكان الذي التقى فيه بزوجتي «سيقى حشمة محمد على» ، حيث كنا ندرس في الكلية نفسها ، وقبل انتهاء العام الأول كانت علاقتنا قد توطدت ، وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك خطوبة رسمية حتى بعد تخرجاً إلينا ومنذ البداية كنا قد قررنا أن نتزوج . كانت زوجتي قد حصلت على منحة دراسية إلى سنغافوره ؛ وهي ثانية امرأة ملاوية تدرس الطب في ذلك الوقت ، حيث كان من غير المألوف في أواخر الأربعينيات أن تحصل آية امرأة ملاوية على دراسات عليا ولكن مثل والدى ؛ كان والد زوجتي رجلاً منضبطاً ومنظماً في حياته ؛ إذ أصر على أن يحصل أولاده على قدر كافٍ من التعليم ، وبعد الزواج كان لي ولزوجتي سبعة أطفال ؛ ثلاثة منهم بالتبني .

وعلى مدى سنواتي الماضية عندما عملت طبيباً عاماً ، وأخيراً عندما أصبحت زعيمًا سياسياً ، ظلت الأسرة هي محور حياتي ، وأنا آؤمن بأن الأسرة هي المرساة التي تقدمنا إلى بر الأمان وتتوفر لنا الاستقرار في خضم الحياة المتلاطم ؛ فالأسرة تعطيك ما تتشبث به وهي ملجاً تعود إليه وقت الشدة . كما أحياول قدر المستطاع تعصية أكبر جزء من وقتي مع أسرتي وإلى اليوم عندما أكون مدعوماً مادياً غداء فإن شعوراً بخيبة الأمل والخسارة يتربّنى لعدم تمكنى من عدم العودة إلى بيتي وأسرتى التي هي كل شيء عندي ؛ فالحياة الأسرية لها قيمة

كيري لدى وقد سعيت دائمًا إلى نشر القيم العائلية باعتبارها المركز الأساسي لسياساته ومقاصيمه السياسية.

بعد الاستقلال

كانت سنوات ما بعد الحرب فترة إعادة بناء واضطراب في آسيا كما كانت الحال في أوروبا، وبدأت الدول التي دمرتها الحرب في إعادة بناء اقتصادياتها المنهارة وأخذت العديد من المستعمرات الآسيوية تشكّل في حق الأمم الأوروبية في السيطرة على المنطقة وكانت وأصدقائي تتابع الكفاح من أجل الاستقلال في الدول الآسيوية الأخرى، ورأينا ما كان يجري في الهند وباكستان كما كنا نقوم بجمع التبرعات لمساعدة الإندونيسيين في كفاحهم ضد الهولنديين، وقد تأثرنا بالتطورات السياسية في دول المنطقة وكان الجلو مشبعاً بالحديث عن الاستقلال في تلك الأيام مع شعور متزايد بالهوية الآسيوية.

في الحادي والثلاثين من أغسطس عام ١٩٥٧م، أصبحت ماليزياً أخيراً دولة مستقلة وكانت قد عدت من سنغافوره عام ١٩٥٣م ، وتم تعيني طيباً في المستشفيات الحكومية ، ويحكم انتماقي للخدمة المدنية لم يكن مسموحاً لي بالعمل في السياسة وبالتالي فقد كانت مشاركتي هامشية في الأحداث التي أدت إلى الاستقلال ، كانت الحماسة طاغية في أيام الاستقلال الأولى ، ولكن هذا الشعور سرعان ما تحول إلى قلق بشأن الكيفية التي ستحكم بها بلادنا ، وببدأ الناس بتحديث عن ضرورة ملء الفراغ الذي أحدثه الاستقلال وأصبحت التنمية الريفية محور اهتمام الرعامة السياسيين ، وبعد وقت قصير من الاستقلال قررت التخلّى عن وظيفتي الحكومية وأن يكون لي عيادة خاصة؛ إذ كانت تلك هي الطريقة الوحيدة التي أستطيع بها أن أصبح ناشطاً سياسياً ، وافتتحت عيادتي «ماها» في عام ١٩٥٧م ، في مدينة «أورسيتار» ، وكانت واحدة من خمس عيادات خاصة فقط في المدينة والأولى التي يقصدها أبناء الملايو .

انغمست في عملى مع اتصالات لا تقطع ليل نهار وزيارات للمرضى في منازلهم

وإجراء بعض العمليات الجراحية البسيطة ومع ذلك لم تكن تلك هي المهنة التي تجعلني من الأثرياء . لم يكن هناك تأمين صحي حكومي . وكانت تكاليف العلاج رخيصة للغاية لا تتعذر تلبيتها للشخص ، وخمساً إذا اتطلب العلاج إعطاء حقن ، وست ريجات للزيارات المنزلية على ما ذكر .

وعندما أعود بالذاكرة إلى الوراء أجده أن تغيري العملية بوصفى طيباً والسنوات التي قضيتها في المهنة قد ساعدانى كثيراً فأصبحت أكثر قدرة على تشخيص أي وضع يمر على ؛ إذ إننى لما كنت طيباً كان يقتضى تشخيص الأمراض بسرعة فائقة وعندما يدخل أحد المرضى وهو مصاب باللاريا أو أي مرض آخر كنت أدرك فوراً العلة التي يشكرونها . هذا التدريب أفادنى كثيراً في حياتى السياسية ، حيث يتبعن عليك باستمرار ملاحظة وتحليل ردود أفعال الناس ومعرفة ما إذا كنت تسمع الحقيقة أو خلافها ، وكنت قد قلت هيلة «إيكونومست» في إحدى المقابلات الصحفية : إن السياسة تصبح مهنة جيدة لمن تلقى تدريباً طيباً ؛ فالطباء يمرون بتجربة الفحص على المريض وتسجيل تاريخه الطبي ؛ ثم إجراء كشف عام وفحوصات مخبرية ، وأخيراً يتوصلون إلى تشخيص المرض . العملية نفسها تتكرر في السياسة وعندما أواجه بمشكلة سياسية فإن ما أفعله هو المرور عبر الروتين ذاته بدراسة كافة جوانب المشكلة بما في ذلك الأبعاد التاريخية وتحليلها بالتفصيل لتحديد الملامح والأعراض ، ثم بعد ذلك إجراء الفحوصات المخبرية وأخيراً أتوصل إلى نتيجة وأقوم بتحديد ما يجب اتخاذة لواجهة الموقف .

الميزة الأخرى التي حصلت عليها من ممارسة الطب : هي حب الناس والشعور بالمسؤولية تجاههم وبخاصة المحتاجين منهم للمساعدة . فإنه تسعى بوصفك طيباً لمعرفة أوجاع الناس ، وكذلك مشاعرهم ؛ من حزن وإحباط وفرح ، وقد أفادنى ذلك كثيراً في السنوات اللاحقة ، أمّا اليوم فإن غالبية السياسيين يبدأون محامين ولكن في السابق أثناء الحكم الاستعماري كان العديد منهم أطباء ، وكان المستعمرون يعتقدون أنه من الأسلم

تدريب الطبيب أو المحامي الذي لن يجدوا منه سوى المتابع ، وكما توضح لاحقاً فإن العديد من الأطباء أصبحوا شخصيات مشهورة في حركات التحرر في العديد من مناطق العالم .

أثناء عملي بالطب توطدت مشاركتي في السياسة الوطنية وتم تعيني في منصب كبير في فرع حزب «أونتو» في الولاية . وعلى الرغم من عملي لساعات طويلة في العيادة إلا أنني كنت أجده الوقت الكافي لممارسة النشاط السياسي . أصبحت عضواً في البرلمان لأول مرة في عام ١٩٦٤م ، عندما كنت في التاسعة والثلاثين من عمري واستمر عملي بوصفى طبيباً ، ومساعدة أحد أصدقائي المقربين الذي كانت عنده الخبرة الإدارية في جعل العيادة تظل مفتوحة حتى عندما كنت أقضى وقتاً كبيراً في العمل السياسي ، ولكنني لم أنسحب تماماً من ممارسة مهنتي بوصفى طبيباً إلى أن أصبحت وزيراً لأول مرة في الحكومة عام ١٩٧٤م .

لم يكن الخروج ببلادنا من وهة التخلف والفقر وبناء مجتمع يسوده العدل والازدهار لكافحة المجموعات العرقية بالمهمة السهلة ، لذلك كنت دائمًا أتحدث بصراحة ووضوح وأجادل زعامة الحزب فيما يتعلق بالخيارات السياسية ، وفي عام ١٩٦٩م ، ترشحت للمرة الثانية وأنا مؤمن بأن الملايين الذين يشكلون أكبر المجموعات العرقية في البلاد لم يكونوا سعداء بما جنوه من الاستقلال ؛ ف تكون بلادهم أصبحت دولة مستقلة لم يتغير من طريقة حياتهم باستثناء أنه أصبح لديهم زعماء من بين جلدهم في الحكومة ، ولم تكن أحوال الناس العاديين بأفضل مما كانت عليه خلال الحكم الاستعماري ؛ إذ ظلوا متختلفين اقتصادياً وتعليمياً ، وكان عدد الملايين الذين يعملون في الشركات الكبرى التي يتتكها الأوروبيون وغيرهم لا يتجاوز حفنة اليد بينما ظل المليارات الصينيون يسيطرؤن على الاقتصاد .

أعطت الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٩م ، التحالف الذي كان يقوده حزب «أونتو» أقلية ضئيلة وفي بعض الولايات لم تتمكن من تشكيل الحكومة ؛ وسادت البلاد

حالة من عدم الاستقرار والتوتر انتهت بأحداث الشغب الدامية التي وقعت في كوالالمبور في الثالث عشر من مايو عام ١٩٦٩ م ، حيث ثبتت معارك خطيرة بين الصينيين والملابو ، وقتها ألقىت باللوم في هذه الفتنة على زعامة حزب «أومونو» ووجهت خطاباً شديداً للهجة إلى رئيس الوزراء «تنكو عبدالرحمن» ناشدته فيه أن يستقيل وأوضحت له أنه تم اتباع سياسات خاطئة لمعالجة مشاكل مجتمع متعدد الأعراق والأجناس إلا أن هذا النوع من النقد الصريح لم يلق قبولاً ؛ فطردوني من الحزب .

بقيت خارج العمل السياسي ثلاث سنوات ، وقد تم توثيق اختلافى مع «تنكو عبدالرحمن» والقيادة السياسية عام ١٩٦٩ م ، وتحليله بكثافة في العديد من الكتب والمقالات الأكاديمية بما لا يسع المجال ذكره هنا ويكتفى القول إن وجود سياسة عرقية متوازنة ومنصفة هو أمر في غاية الأهمية في بلد تعيش فيه مجموعات عرقية متعددة لا تتم بنفس المستوى من الازدهار الاقتصادي . لقد ظل هذا الأمر يشكل التحدى الأكبر أمام مجتمع مستقر وأصبح فيما بعد محور اهتمامي وعصب قراراتي السياسية عندما أصبحت زعيمًا للبلاد . وفي عام ١٩٧٢ م ، تم إعادتى للحزب وللمفوضية البرلمانية ، وتعينتى فى أول منصب وزارى ؛ وهو وزيرًا للتعميم وذلك بعد فوزى فى انتخابات عام ١٩٧٤ م .

وبعد ستين فقط أصبحت نائباً لرئيس الوزراء ، وكان ذلك بداية الطريق لأن أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٨١ م ، حتى عندما كنت نائباً لرئيس الوزراء كانت لدى العديد من التصورات عمما يجب عمله للبلاد ولكن بما أن القرار النهائي لم يكن بيدي فإننى لم أستطع بالتأني أن أجعل الأمور تسير كما أشاء .

وعليه فإن أول ما تبادر إلى ذهني عندما أصبحت رئيساً للوزراء عام ١٩٨١ م ، هو أننى أصبحت حرّاً تماماً لتطبيق كل التصورات التى كانت لدى ، وبعد فوزى منصب رئاسة الوزراء بدأت أولاً ؛ في مراجعة كل ما كنا نقوم بعمله والتدقيق في كل السياسات وطرق

إدارة الدولة اليومية ، وكل النظم والإجراءات المطبقة في الخدمة التي روجعت وعدلت كلما اقتضت الضرورة ، وقمنا بإعداد جداول وإرشادات لموظفي الدولة ؛ حتى يكون كل موظف وموظفة على علم بما ينبغي عليه أداؤه بالضبط وبعد ذلك التنظيم في جهاز الخدمة المدنية بدأنا نحث المواطنين على اختلاف وظائفهم على العمل بجد ونشاط لتطوير البلاد .

ترامست سنوات عملى ؛ نائباً لرئيس الوزراء ، ثم رئيساً للوزراء بعد ذلك مع حدوث طفرة اقتصادية واجتماعية هائلة في ماليزيا ودول شرق آسيا الأخرى . وكان كل اهتمامي خلال تلك الفترة مكرساً لخلق دولة مستقرة ؛ اجتماعياً ، ومزدهرة ؛ اقتصادياً .

وبالنظر إلى سنواتي بوصفى رئيساً للوزراء أستطيع أن أقول بكل إنصاف إن أكبر إنجازاتي هو جعل الأمة بأسرها توجه نظرها إلى المستقبل وتركز جهودها عليه ؛ ففي السابق لم تكن هناك أهداف حقيقة أو خطط طويلة المدى وكان الناس يعيشون ليومهم فقط غير مبالين بما قد يحدث مستقبلاً .

واستطعت مع حكومتي أن تخلق نظرة مستقبلية يعرف كل واحد دوره فيها ؛ من رجل الشارع العادي إلى قادة العمل التجارى والسياسي ، وكان دور كل منهم ؛ هو العمل الجاد دون كلل أو ملل لصالح بلادهم ولصالح أنفسهم . وأدت النتائج التي أمكن تحقيقها تدريجياً إلى تقوية الشعور بالثقة والإيمان بالمستقبل ؛ وهو شعور استمر وقاداً حتى بداية الأزمة الآسيوية في صيف ١٩٩٧ ، المشتم .

الفَصْلُ اِثْنَايَةُ

طَرِيقُ آسِيَا نَحْوَ الْاِزْدَهَارِ

كان أهم درس تعلمناه من العقد المنصرم؛ هو أن التقدم نادرًا ما يتخذ مسارًا محدداً يمكن التنبؤ باتجاهاته . فال التاريخ يقفر ويتغير ، يطوى أحدًا و يأتي بأحداث جديدة ! فمن كان يتوقع مثلاً سقوط جدار برلين أو انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ م ، مما كان له وقع المفاجأة على العالم بأسره ؟ من كان يتوقع هنا الأثر الهائل والانتشار الواسع للإنترنت أو النمو والتطور الدراميكي لاقتصاديات آسيا خلال القرن المنصرم ؛ وهو تطور تطلب الكثير من التضحيات ؟ إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً ونظرنا إلى آسيا في أوائل الخمسينيات فلنجد أن أحداً كان يتوقع أو يتضرر أن تصبح القارة منطقة جذب ونمو اقتصادي مزدهر ! إن الشرق ربما كان مصدر سحر وفتنة للعديد من الأوروبيين ولكن ما من أحد كان يرى أن إمكانيات المنطقة سوف تحول إلى قوة اقتصادية عالمية ، ولم يكن هناك طريق سالكة للانتقال من الفقر إلى التقدم ، ولكن بالعودة إلى عام ١٩٩٧ م ، فإن ما من أحد كان يتوقع أن الاندفاع نحو الأمام للقاراء الآسيوية سوف يعقبه سقوط أسرع من ذلك الصعود ماسحًا سنوات ، بل عقودًا من النمو والتنمية التي تم إنجازها بالعرق والدموع في وقت لم تكن حتى لتصور فيه مدى الانطلاق السريع من الازدهار إلى الفقر مرة أخرى .

ثُلَاثَةُ عَقُودٍ مِنَ النَّمَوِ

حققت آسيا على الصعيدين : الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٦٠ م ، إنجازات لم يسبق لها مثيل ، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن تحول العديد من الشعوب وبتلك السرعة نحو تحسين أحوالها الإنسانية وهو ما لم تستطع حتى الثورة الصناعية في أوروبا أن تحققه ؛ إذ استطاعت اقتصاديات آسيا تقدمها اليابان ، أن تحقق معدلات ثم استمرت لفترة

ثلاثة عقود . في السبعينيات كان النمو في شرق آسيا ١ ,٧ في المائة في المتوسط ، وفي السبعينيات ارتفع إلى ٩ ,٧ في المائة ، وفي الثمانينيات كان ٤ ,٦ في المائة وحتى في فترة التسعينيات وإلى عام ١٩٩٧ م ، حققنا ٦ في المائة سنويًا بغض النظر عن الكساد الذي حدث في مناطق أخرى .

في السبعينيات كان الأداء الاقتصادي في ماليزيا ينمو بمعدلات ممتازة ، حيث بلغت معدلات النمو أكثر من ٨ في المائة على مدى عقد كامل تقريبًا ، ولم توجد في العالم الحديث منطقة أخرى استطاعت تحقيق معدلات نمو مشابهة بهذه السرعة ؛ من التخلف الاقتصادي إلى مستويات عالية للعيشة نعم بها مئات الملايين في متصرف التسعينيات ، ففي عقود قليلة تشكلت في آسيا قاعدة كبيرة من المستهلكين متوسطي الدخل أصبحت تؤثر ليس فقط على الأسواق المحلية ، بل وعلى الأسواق العالمية بأسرها .

وفي عام ١٩٩٢ م ، تفوق اقتصاد منطقة شرق آسيا على اقتصاد الكتلة الأوروبية واقتصاد أمريكا الشمالية من ناحية القوة الشرائية ، وفي مجال النقد الأجنبي كان التفوق نفسه سيحدث بحلول عام ٢٠٠٠ م ، وعلى الرغم من أن الأوروبيين كثروا من جهودهم لإقامة اقتصاد موحد في متصرف الثمانينيات ، ظلت شرق آسيا هي أسرع مناطق العالم تكاملًا . وبفضل تدفق الاستثمارات كانت تجارة شرق آسيا في النصف الأول من التسعينيات تنمو بمعدل ٢٠ في المائة سنويًا ، ويوصول نسبة هذا النمو إلى ٣٤ في المائة عام ١٩٩٦ م ، كان اقتصاد منطقة شرق آسيا قد أصبح أكثر تكاملًا من اقتصاد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وعلى العكس من «نافتا» والاتحاد الأوروبي فإن تكامل منطقتنا كان يقف وراءه القطاع الخاص بالكامل . لقد كان هذا التكامل محصلة نهاية لقوة السوق ومتابة تجربة ناجحة للرأسمالية الحديثة .

وبحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات استطاع الكثير من دول جنوب شرق آسيا تحقيق مستوى هائل من التقدم لدرجة أن الغربيين المبهورين أطلقوا عليها مصطلح

«النمور الاقتصادية» و«البنين» واعتبروها مثلاً على غایج الدول النامية في حكم نفسها بمهارة ، وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي السريع ، والآن وقد أصبحت دولاً غنية فإن النمور الآسيوية صارت تُمثل أسوأ ما تمتاز به لسلع وخبرات الدول الصناعية في الشمال ، وبالتالي تهتم بفعالية في تحقيق الثروة للدول المتقدمة وللعالم بصورة عامة . هذا النمو المضطرب لشرق آسيا كان سيجلب الإزدهار للمجتمع الدولي ويسمى في القضاء على الفقر في كافة أنحاء العالم وفي القضاء على الجوع والآمن الأخرى التي تعاني منها العمورة . لقد أصبح معظم المنطقة سوقاً هائلاً لا يبع بدوره القنابل وطلقات الرصاص وإنما يبع بأصوات البيع وحركة الشراء ، وكانت المصانع تنتج من المكبات والمعدات ما يستخدم لشق الطرق وبناء المراوي والمنشآت العملاقة الأخرى .

من المستنقع إلى المعجزة: آسيا تنهض من سباتها

أطلق الخبراء الاقتصاديون ورجال الأعمال والسياسيون في أوروبا والولايات المتحدة على هذه النهضة : «المعجزة الشرق آسيوية» وهم يشعرون بالروع والتوجس لدى مراقبتهم ذلك التطور والسرعة التي ارتفعت بها اقتصاديات المنطقة إلى هذه الدرجة وما يشكله ذلك من خطر حقيقي على فقائهم لدول أصبحت ذات نفوذ عالمي ، وأنا شخصياً لم يعجبني تعبير المعجزة الشرق آسيوية ذاك ؛ لأنّه يوحى بأن الإنجازات التي حققناها حدثت بفضل نوع من السحر أو القوى الخفية وليس عبر العمل الشاق والعرق والدم والدموع وعبقرية الشعوب .

وعلى كل حال فإن كلمة المعجزة هنا ليست بعيدة كل البعد عن التحول الهائل الذي يمكن تحقيقه في عقلية الكثير من شعوب شرق آسيا ، وإلى وقت قريب لابد من التذكير بأننا نحن الذين أصبحنا يشار إلينا بوصف البنين والنمور كنا لانساوين شيئاً ولم يكن لنا صوت وكانت كوريا الجنوبيّة والصين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وحتى

اليابان ينظر إليها على أنها أوراق محرقة لفائلة منها ومناطق متختلفة سرعان ما سيُؤول مصيرها إلى مزيلة التاريخ ، ومن الضروري تذكير أنفسنا كيف أن القادة في الشرق والغرب على السواء كانوا في الماضي يعتقدون أيديهم من اليأس وهم يتوقعون ، ليس حدوث معجزة اقتصادية آسيوية ، وإنما مستنقع اقتصادي آسيوي ، وتواتت أطنان من المعاهدات والاتفاقيات التي تم إنتاجها بصورة أساسية في الغرب وفي الولايات المتحدة وتعج بالتفاصيل الأثريولوجية أو التاريخية التي تشرح كيف أنه محظوظ علينا نحن - الآسيوبيون - بالخلاف والركود الاقتصادي ، بل وعا هوأساً من ذلك ، وحتى اليابان كانت لديها شكوك كبيرة في مستقبل اقتصادها ، أما إندونيسيا وكوريا الجنوبية فقد اعتبرتا بأنه لا فرق بينهما وبين أفراد الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، وتعلم معظم الآسيوبيين لأنشقاً في أنفسهم وساهمت عقود ، بل قرون من الاستعمار الأوروبي ، ثم الأمريكي في الفلبين في تشكيل شعوب تعتمد على غيرها في كل شيء ، بينما كان هناك عدد قليل فقط من الآسيوبيين يؤمّن بقدرة الدول الآسيوية على إدارة شأنها بنفسها تناهياً عن أن تนาقض الشركات العالمية الضخمة في مجال التجارة والاقتصاد .

هذا الوهم بالطبع اخترعه وقام بتغذيته الأوروبيون في أوج نفوذهم الامبرالي . وتم تصوير الشعوب الآسيوية على أنها أجناس متخلفة وراثياً وأن هناك حرقاً وعارفاً لا يستطيع إجادتها سوى الأوروبيين ، إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الآسيوبيين التعمس عبارة عن أقوام لا دين لهم وبالتالي لابد من إدخالهم إلى المسيحية بكل السبل الممكنة ، وقد برو المستعمرون أفعالهم بداعائهم بأنهم لا يجلبون فقط التقدم الاقتصادي لهذه المناطق المتختلفة وإنما أيضاً يعملون على نشر التحرر والخلاص الروحي أو مرور الزمن وبعد أن أصبح الحكم الاستعماري هو القاعدة وليس الاستثناء سقطنا نحن الشعوب المستعمرة فريسة الوهم الذي زرع فينا بأن هناك مهارات و المعارف خاصة لا تستطيع اكتسابها ، وأصبحت عقول غالبية الشعوب الآسيوية كعقل الطفل الذي يعتمد على أبيه في كل شيء .

واليوم فإنه لأمر غريب إن لم يكن شيئاً مسليناً أن نرى الحكومات والنظمات غير الحكومية الغربية تقوم بدور البشر حاملة راية الدفاع عن حقوق الإنسان والحربيات وهي التي كانت إلى عهد قريب لا يتجاوز الأربعين أو الخمسين عاماً لاعتبار أدنى احترام للمساواة في الحقوق .

المعجزة ؛ إن كان هناك معجزة في الحقيقة ؟ هي أن الشعوب الآسيوية قد استطاعت أن تتحرر من الوهم وأن تستعيد ثقتها بنفسها وأن تبين لنفسها وللعالم مدى ظلم وخطا النظريات الاستعمارية ، أما نظرية أن بعض المهارات والمعرفات تظل حكراً على شعوب دون غيرها فقد سقطت سقوطاً شنيعاً لو أخذنا التجربة اليابانية في الاعتبار ؛ إذ أن اليابان لم تخضع في تاريخها لأى حكم استعماري – إن بإمكان أي شخص الحصول على المهارات والمعارف التي يريدها شريطة أن يجتهد في ذلك ، وهذا من أعظم الدروس التي أمكن تعلمها من النهضة الآسيوية التي انطلقت من وهذه التخلف إلى الازدهار الاقتصادي ، وفي متصرف التسعينيات كان هناك بالطبع الكثير من الشعوب الآسيوية التي تعاني الفقر ، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه غير أن حاجز الوهم وعقدة الدونية قد تم تخطيدهما .

ميكانيكيّة النهضة الآسيوية

من حق الآسيويين أن يفرحوا بالإنجازات التي حققوها عقب الحرب ، ففي أقل من خمسين عاماً وهي فترة قصيرة في عمر الزمن نهضت اليابان من الدمار والخراب الذي الحقته بها الحرب العالمية الثانية لتصبح هرماً آسيوياً ، وبحلول متصرف الشهرين أصبحت ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة ، وتبعها بعد ذلك ما يعرف بالاقتصاديات الصناعية الأربعية ؛ وهي كوريا الجنوبيّة وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان ليصبح من أوائل التمور الآسيوية ، وفي وقت لاحق أخذ النمو الاقتصادي في ماليزيا

وتايلاند وإندونيسيا يسير بوتيرة متسارعة مع بداية التسعينات ، حتى الصين ذلك العملاق النائم نهضت من سباتها وأخذت بأسلوب اقتصاد السوق وبدأت تسابق الزمن لتحقيق النمو الاقتصادي ؛ لذلك سيكون من الصعب الإشارة إلى عامل أو ثنين فقط يقفان وراء هذا التطور المنهل ؛ إذ إنه يعود إلى سلسلة من العوامل الجيوبروليتيكية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وما يثير السخرية أن العديد من الدول مثل : ماليزيا واليابان قد ساعدتها كثيراً الحرب الكورية ، ثم حرب فيتنام في أن تصل إلى ما وصلت إليه ، حيث إن اليابان كانت قاعدة لتمويل القوات الأمريكية أما ماليزيا فتتمتع بموارد طبيعية هائلة مثل : المطاط والصفائح وهذا يوضح فظاعة الحروب وقساوتها ، ففي الوقت الذي يعاني فيه أناس من ويلاتها ويموتون في ساحات القتال فإن آخرين ربما يفيدون منها اقتصادياً .

وبنما قد يكون للجيبروليتكس أو علم السياسة الطبيعية أثر بالغ على حياة الشعب فإن من المؤكد أن صراع القوى العظمى لم يكن هو المحرك للنهضة الآسيوية كما لم يكن سبب الدعم التنموي الذي تدفق على آسيا من الدول الغربية هو الذي أفرز ذلك النمو ، ومن جانبي فإلتى مقتضي شخصياً بأن المساعدات التنموية تلك لم تلعب أي دور في النهضة الاقتصادية في المنطقة ؛ لأن المساعدات مهما بلغ حجمها لم تجعل أي دولة تنهض اقتصادياً وتحقق استقراراً سياسياً واقتصادياً على المدى الطويل ، لقد كان بمقدور العديد من دول آسيا بما فيها سنغافورة وماليزيا وتايلاند أن تصل إلى نفس مستوى النمو الاقتصادي والتتطور الذي أصبحت تتمتع به في منتصف التسعينات دون أي دعم خارجي .

إذا ما تم توجيه الدعم التنموي نحو تدريب وتعليم الناس فإنه يصبح ذات قيمة وكما يقول المثل الصيني : «إذا أعطيت شخصاً سمكة فإنك تكون قد أطعمته ليوم واحد ، ولكن إذا علمته كيف يصطاد السمك فإنك تكون قد ساعدته على إطعام نفسه طوال حياته» . وكثير من الدعم سواء أكان في الماضي أم الحاضر لا يعلم الناس كيف يصطادون السمك وإنما يتنهى جزء كبير منه إلى الضياع إما بسبب الفساد أو بسبب مشاريع فاشلة لا يمكن

تحقيقها . والأسوأ من ذلك أن الدعم التنموي يجعل الدول الفقيرة عالة على غيرها ؛ تبحث دوماً عن توجيهات وأموال الدول الغنية .

اعتقد أنه من الطبيعي في أي مجتمع أن يعطي الأغنياء شيئاً للفقراء ، ليس حسنة فقط وإنما يمكن أن يتم ذلك في المجتمع الحديث ؛ عبر دفع الفراغات وإعادة توزيع الثروة . وعما لا شك فيه أن كثيراً من القوى الاستعمارية السابقة مدينة للدول الفقيرة التي استعمرتها ، وهناك بعض الأشخاص في الدول الغنية ربما يشعرون بشيء من الالتزام الأخلاقي المصحوب بالشعور بالذنب لمساعدة الفقراء ؛ فعندما كانت ماليزيا مستعمرة تدفق الكثير من خيراتنا نحو أوروبا وجعلت أهلها من الأغنياء وعليه فإن من الطبيعي أن يشعر أولئك بأنه يتبعن عليهم تسديد هذا الدين ، ولكن يجب أن يسدد بالطريقة التي تحكم الناس من الاعتماد على أنفسهم .

لم يعد سراً اليوم أن نعرف أن صافي الأموال التي تتدفق من الدول المانحة إلى الدول النامية هي في الحصلة النهائية لاشيء ؛ ذلك لأنه وعلى الرغم من كل الحديث الذي يشار حول المنح والمساعدات وربما أيضاً بسبب استثمارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فإن الثروة التي تخرج من الدول النامية أكثر حجماً وبكثير من تلك التي تدخلها . وأكثر من ذلك فإن الدول المانحة تتوقع من الدول المستفيدة أن تدين لها بالولاوة والطاعة ؛ إذ أن المستفيد من الدعم غير مسموح له بالكلام أو توجيه النقد ، وإذا كان اقتصادك كله بما في ذلك الغذاء الذي تقيم به أوديك يعتمد على المعونات الخارجية فإنه يصبح من الصعب على تلك الدول أن تختلف مع من يمد لها يده .

العديد من الدول الفقيرة في عالم اليوم خاصة في إفريقيا صارت أكثر فقرًا عما كانت عليه وذلك بسبب المساعدات الخارجية . ومع كثرة القروض التي حصلت عليها من الغرب فإن الفوائد على تلك القروض تلتهم الجزء الأكبر من ميزانيات تلك الدول ، ورغم أن الهدف المعلن هو جعل هذه الدول تنعم بالثراء فإن غالبيتها قد أصبحت أكثر فقرًا مما كانت

عليه . وفي اعتقادى فإن أفضل ما يمكن أن تفعله الدول الغنية اليوم هو إلغاء تلك الديون وهذا أمر يتطلب تحكيم الفسقير والاعتراف بالفشل السابق وهى مزايا لم تعرف بها الدول الغربية .

لقد كانت ماليزيا محظوظة لعدم حصولها على كميات كبيرة من الدعم الخارجى ، لقد أثبتت إلينا كنائب السلام الأمريكية لتدريب السكان على مختلف المهارات وأفادنا من البرامج التى توفر منحًا دراسية في الخارج للنابغين من طلابنا ولكننا لم نعتمد أبداً على القروض والمنح الهائلة من الحكومات الأجنبية ، ومنذ سنوات الاستقلال الأولى استطعنا أن نعيش ، بل وأن نحقق درجة من الأزدهار ، اعتماداً على اقتصادنا المحلي ، لقد كان لدينا صناعة المطاط والصفيحة واقتصاد محلى متعشن نوعاً ما يسيطر عليه بالكامل الماليزيون من أصل صيني ، ولم يكن بمقدور الغربيين أن يستوعبوا كيف أصبح بإمكاننا الاعتماد على أنفسنا بدلاً من الآخرين . وأتذكر جيداً عندما سألنى أحد الأمريكيين فى السبعينيات عن الجهة التي قامت بتمويل مجئنا للمكاتب فى كوالالمبور؟ وعندما أجبته بأننا شيدنا المبنى بمواردنا الذاتية بدت عليه علامات الدهشة ؛ إذ إنه كان يتصور أن أي شيء ذى قيمة يقام فى مكان مثل كوالالمبور لابد وأن يكون قد تم تمويله بواسطة جهات خارجية .

لم تكن القوة المحركة الحقيقة للمعجزة الاقتصادية الآسيوية هي الدعم الخارجى غير أن الاستثمارات الخارجية المباشرة لعبت فعلاً دوراً حاسماً ، وقد رحبت ماليزيا والدول الآسيوية الأخرى بالمؤسسات والشركات الأجنبية إلى ترغب فى الاستثمار فى بلداننا ومن جانبنا قدمتنا حواجز ضريبية واستطاعت الشركات الأجنبية أن تعمل بتكلفة أقل كثيراً مما هي عليه فى دولها ، وفي ماليزيا كانت الشركات اليابانية هي السباقة ، حيث وفدت إلى البلاد بالعشرينات وأقامت مصانع وفتحت مكاتب لمقارتها الرئيسية فى شرق آسيا والمحيط فإن الناجح الاقتصادي للشركات اليابانية فى ماليزيا يشكل جزءاً مهماً من صافي الناجح القومى أو ما يعادل ٣٣% فى المائة ، ولقد ظل اليابانيون يتعرضون لانتقام بأنهم لا يريدون نقل التقنيات

المهمة إلى الدول الآسيوية الأخرى ، ويقول الخبراء الاقتصاديون الغربيون : إن اليابانيين ينقلون فقط التقنيات البسيطة ويعتبرون لأنفسهم بالأسرار المهمة ! رعا كان ذلك صحيحاً ، لكن المؤكد أن اليابان قامت بنقل تقنية أكبر كثيراً في حجمها إلى الدول الآسيوية من تلك التي نقلتها آية دولة غربية . ولم يكن باستطاعة صناعة السيارات وبناء السفن في العديد من الدول الآسيوية أن تحقق النمو السريع الذي وصلت إليه لو لا مساعدة الشركات اليابانية ، ولا يمكن للاستثمارات الأجنبية سواء أكانت يابانية أم أوروبية أم أمريكية وحدها أن تكون هي التي تقف وراء النمو الهائل لاقتصاديات آسيا ، وفي حالة ماليزيا فإن مزيجاً من السياسات الاقتصادية الناجحة وإدخال تغييرات ثقافية بعينها فيما يتعلق بالعمل والإنجاز الاقتصادي هو الذي أدى في النهاية إلى وضع البلاد على الطريق الصحيح للتطور الاقتصادي .

نحو سياسة اقتصادية جلدية

عندما أسترجع اليوم قصة تطور ماليزيا فإنه أرى أن عام ١٩٦٩م ، كان حقيقة عاماً حاسماً ونقطة تحول في تاريخنا القصير بوصفنا دولة مستقلة ، وكانت قد أشرت سابقاً إلى أن حوادث الشعب العرقية التي حدثت في كوالالمبور في ١٣ مايو عام ١٩٦٩م ، قد دللت القيادة السياسية كما أنها على المستوى الشخصي أدت إلى طردى من المقرب الحاكم «أومنو» . كانت تلك الأحداث أكبر من مجرد قضية سياسية ؛ إذ إنها كشفت صعوبة إدارة دولة متعددة الأعراق وأدت إلى تعرية الشروخ العميقة التي ظهرت بين الصينيين والجماعات العرقية الأخرى الأكثر فقرًا خاصة الملايو ، لقد كانت بحق تغريبة كشفت للماليزيين كثيراً مما كان خافياً ، حيث أدركنا خطورة التوترات العرقية والتفاوت الاجتماعي على وحدة البلاد ومقاسكها .

الصينيون الذين وفدوا واستقروا في ماليزيا ودول آسيا الأخرى والذين يعملون تجارة وأصحاب حوانيس معروفة بأن لديهم نزعة وميال نحو التجارة والحصول على أكبر قدر

من الثروة المادية ، ويشكلون في ماليزيا حوالي ثلث السكان ولكنهم في عام ١٩٦٩ م ، كانوا يسيطرون على معظم القطاعات التجارية في الاقتصاد . أما الملايو الذين يشكلون في المائة من مجموعة السكان فقد كانوا أساساً مزارعين ولم يبدوا اهتماماً بالتجارة ، وفي أواخر الستينيات لم يكن في ماليزيا بأكملها سوى بعض مئات من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها الملايو .

كانت ماليزيا في عام ١٩٦٩ م ، دولة زراعية ، وكان النشاط التجاري مقتصرًا على التعدين وزراعة المطاط مع وجود قطاع تجارة دولي متواضع . لم يكن هناك تقريراً أي قطاع للتصنيع كما أن قطاع الخدمات كان بدائيًا والمرافق العامة تحت سيطرة الدولة وهي مرافق لم تكن تحمل أية موارد للحكومة ، وبعض الملايو كانوا يمتلكون أراضي زراعية صغيرة لم تكن لتعطيلهم نفس المستوى من الثروة المادية التي يتمتع بها الصينيون ، لكن بعد أحداث الشغب أدركت الحكومة وسرعة أن سد الفجوة بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى هي العامل الأساسي لنضمان الاستقرار والازدهار للبلاد على المدى الطويل ، غير أن الانتقال بالملايو أو «البومبيوتيرا» ، وهو الاسم الذي يعرف به السكان الهنود في ماليزيا ، إلى قلب التيار الرئيسي للنشاط الاقتصادي أمر يسهل قوله ويصعب تحقيقه ؛ الملايو كانوا تقريرًا غير مؤهلين للقيام بالأعمال التجارية واستخدام التقى ، حيث إن معظمهم ينطربون إلى التقى ليس بوصفها مال وإنما وسيلة تستخدم لشراء الضروريات اليومية ! كان هناك عدد قليل من خريجي الجامعات من الملايو وعدد أقل من المهنيين ، ومن جملة المهنيين المسجلين رسميًا كان الملايو يشكلون فقط ٩ ، ٤ في المائة !

في أعقاب تلك الأحداث تم إنشاء مجلس العمليات الوطني لدراسة أسباب عدم المساواة الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة لختلف المجموعات العرقية وبعد ذلك تم جمع مثالى كافة الأعراق في المجلس الاستشاري الوطني للمساعدة في وضع سياسة جديدة لإعادة بناء الاقتصاد من أجل أن يتم تحقق توزيع عادل للثروة ، وحيث إن الاختلاف الأساسي هو بين

«البومبييرا» والمجموعات الأخرى فإن الاهتمام الرئيسي انصب على جذب السكان الملايو إلى خضم الحياة الاقتصادية للأمة ، ولم تكن الفكرة تقوم على الاستيلاء على ثروات الآخرين وإنما إثراء الملايو عبر توسيع القاعدة الاقتصادية لصالحهم في الوقت الذي تقيد فيه الأعراق الأخرى من الكعكة ، وكانت محصلة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعلنت عام ١٩٧١ ، هي اصطياد عصفورين بحجر يفضل تلك الدولات التي شملت كافة فصائل المجتمع عن طريق القضاء على الفقر وأيضاً على سيطرة مجموعات دون أخرى على الأنشطة الاقتصادية بصورة تختلف تماماً عن العديد من المجتمعات ، حيث تم توزيع الثروة بانتزاعها من الأغنياء وتسليمها للقراء ، غير أن زعماء ماليزيا أدركوا أن هذا الاتجاه سيكون هو الخطأ بعينه وأن مثل ذلك الإجراء لن يكون منصفاً لتلك المجموعات العرقية التي عملت بجد ونشاط لتحقيق مستوى معين من المعيشة وستكون المحصلة النهائية مزيداً من عدم الاستقرار وأعمال الشغب ، وكان الشيء الوحيد الذي يمكن أن نعمله هو ؛ توليد مزيد من الثروة والتتأكد من أن القراء قد نالوا حظهم من ذلك .

كان التخطيط هو أن تشكل السياسة الاقتصادية الجديدة برنامج عمل يستمر عشرين عاماً مع وضع أهداف معينة تم تحديدها للسكان الأصليين ، وكان أحد الأهداف المرجوة زيادة نصيب الملايو من الثروة الاقتصادية من ٤ ، ٢ في المائة إلى ٣٠ في المائة من الإجمالي على الرغم من أنهم يشكلون ٥٦ في المائة من مجموع السكان ، وفي الوقت نفسه تم زيادة نصيب العنصر غير الملايو من ٣ ، ٣٤ في المائة إلى ٤٠ في المائة بينما يتم خفض نصيب الأجانب من ٣ ، ٦٣ في المائة إلى ٣٠ في المائة .

في مجال التعليم بنيت مدارس ثانوية في المناطق الريفية مع تخصيص منح دراسية لأبناء الملايو للدراسة في مدارس داخلية في المدن ، وتطبيق نظام الخصم للاتصال بالجامعات لضمان حصول الملايو والجماعات المحلية الأخرى على التعليم العالي ، وفي مجال التجارة والاقتصاد أرسىت عقود ورخص حكومية على المواطنين الملايو لتشجيعهم

على الدخول في مجالات كانت حتى ذلك الحين حكراً على الصينيين . وأصبح من السهل على الملايو امتلاك أسهم في الشركات المملوكة للدولة كما تتم توفير القروض والأراضي والزيادة الأخرى لهم . ليس صحيحاً أن عددًا قليلاً من الملايو هو الذي أفاد من السياسة الاقتصادية الجديدة؛ إذ إن كل فرد من «البومبيوتير» قد أفاد من ذلك ، خلال الفترة المحددة لتلك السياسة والتي انتهت في ديسمبر عام ١٩٩٠ ، وقد كانت ناجحة بكل المقاييس ، إذ أمكن القضاء على الفقر بدرجة كبيرة وأصبحت ماليزيا دولة يسودها التجانس وتتمتع بازدهار اقتصادي تطلع إليه الدول النامية الأخرى . وسياسيًا ؛ ظلت البلاد مستقرة على الرغم من أنه في ظل النظام الديمقراطي السائد يمكن أن تزول الحكومة في أي وقت ، وأصبح السكان الأصليون أكثر تحضراً وتم استيعابهم في المترن الاقتصادي الرئيسي وحصلوا على ثمن أكبر من الثروة ، ويمكن القول إن تلك السياسة قد غيرت شكل البلاد بالكامل؛ إذ لم تعد المدن حكراً على الصينيين بينما المناطق الريفية يقطنها الملايو والسكان المحليون الآخرون ، طفي العنصر الخضرى على التركيبة السكانية للبلاد .

ومن أجل تحقيق الأهداف المخطط لها ، كان لابد ماليزيا من أن تنفذ سياسة التفرقة الإيجابية وهنا مما شعرت بعض المجموعات العرقية ، أولًا الصينيون ، ثم الهنود في بعض الأحيان أن هذه المعاملة التفضيلية لم تكن عادلة تمامًا ، غير أنه دون السياسة الاقتصادية الجديدة ما كان ماليزيا أبداً أن تحقق هذا المستوى من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي الذي نعمت به في السبعينيات ، وإلى حد ما فإن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد اعتباراً من عام ١٩٧٣م ، قد أكدت نجاح تلك السياسة؛ إذ إنه لو لم يكن لدينا ماليزيا مستقرة عرقياً تسودها المساواة في أوقات الأزمات الاقتصادية فإن الوضع كان سيتدحرج بسرعة ورماً علينا نفس المصير الذي عانت منه إندونيسيا على سبيل المثال .

ومع اقتراب نهاية العشرين سنة لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة قررنا الاستثمار في خطة تنمية عشرية لتكامل المهمة التي بدأت عام ١٩٧١م ، وكان المأمول هو أن نهاية

القرن سيأخذ بالقضاء على عدم المساواة بين الأجناس بصورة كبيرة . وقد حققت الخطة التنموية الجديدة التي ركزت على النوعية بدلاً من الكمية تائجاً مشجعاً على الأقل حتى صيف ١٩٩٧ م ، المشتمل .

لقد قدمت من جانبي بدور فعال أولاً : بوصفى نائباً لرئيس الوزراء من عام ١٩٧٦ م ، حتى عام ١٩٨١ م ، ثم رئيساً للحكومة منذ ذلك التاريخ فى إزالة السياسة الاقتصادية الجديدة إلى أرض الواقع طوال العشرين سنة الماضية ، وقد أثبتت هذا البرنامج لنا وللعالم من حولنا أننا قادرون بما فيه الكفاية على إدارة شئوننا بأنفسنا ورسم نظام اقتصادي واجتماعي عادل وفعال .

الاتجاه بالقارنة نحو ثقافة جديدة

السياسات الاقتصادية المحددة التي طبقت في مختلف الدول الآسيوية اختلفت بطبيعة الحال بدرجات متفاوتة باختلاف التركيبات العرقية للمجتمعات وسبل الخلفيات التاريخية المتعددة لكل دولة ، وإذا نظرنا إلى قيم وأخلاقيات العمل فإننى أعتقد أن تغيرات مماثلة قد حدثت في العديد من الدول الآسيوية وأهم تلك التغيرات وأصعبها حدثت في الجانب الثقافي ، وحتى مع وجود سياسات اقتصادية جديدة وفرص جديدة مما كان لها أن ترى النور دون اعتماد قيم جديدة في المجتمع ، وفي أحوال كثيرة كان المطلوب إجراء تغيير ثقافي رئيسي وتحقيق قفزة فرق الحواجز التي تفصل ثقافة الفلاح والبايع المتوجول عن ثقافة المجتمع التجارى الراقى ، وتحقيق المزيد واتساع آسيا من التخلف ، كان لا بد من العمل الشاق لكي يعمل الناس بجد ونشاط ومن نظرة جديدة تجاه العمل .

لقد ظل تحديات العقل هو المطلب الأساسي لتحديث الاقتصاد غير أن ذلك بالطبع لا يعني أن على آسيا أن تخلى عن ثقافتها المحلية إنما كان من الضروري أن تتعلم من الأمم المتقدمة اقتصادياً خلق مفاهيم جديدة للعمل .

الأسيويون من ناحية التركيبة الجسمانية والعقلية لا يختلفون عن الأجناس الأخرى ، رعاً كانت هناك اختلافات جينية بسيطة بين مختلف الأعراق ولكنني لا أعتقد بأن هذا له أي أثر على الفرص المتساوية لجنس بعينه أو لدولة ما لتحقيق الإزدهار الاقتصادي ، والأسباب التي أدت في الماضي إلى التفرقة بين الأمم المتقدمة اقتصادياً وتلك المتخلفة تعود في المقام الأول إلى اعتبارات ثقافية وأخلاقية .

إن أداء أي دولة أو جنس هو في اعتماده انعكاس لنظام القيم لدى ذلك الشعب ، والذي يشكل أساس ثقافته ، فالاختلافات الإثنية ليست عاملاً حاسماً في الشكل الثقافي أو الحنكة لأي جنس ، والقبائل والشعوب ذات المستويات المختلفة من التطور الثقافي أو الحضاري ربما تكون قد تحدّرت من نفس المجموعة العرقية وربما أصبحت إحدى المجموعات ناجحة للغاية بينما تفشل الأخرى في كافة الناحي الإنسانية ؛ لأن السبب الرئيسي يعود إلى نظام القيم الذي طورته كل مجموعة وبعبارة أخرى فإن الثقافة التي تتماشى مع النجاح سوف تنجح ، أما تلك التي تتنافى مع النجاح فسيكون مصيرها الفشل . ربما كان التأثير في مثل هذه الأمور سهلاً غير أن المشكلة الرئيسية تكمن في تطبيق قيم جديدة بطريقة لا تؤدي إلى عزل الناس أو تغييرهم ، في العديد من الدول الآسيوية بما فيها ماليزيا فإن الناس يقدرون كثيراً الشابورة في حياتهم ولكننا في الماضي لم يكن لدينا الدافع والحافز الذي يدفعنا إلى العمل بجد ونشاط لتحقيق المزيد ، ولقد ظل الآسيويون فرعونين لدرجة كبيرة بتأchieج جهودهم وتقدراً ما كانوا يسعون لتحقيق التفوق والتميز ، ولم يكن مهمّاً ما إذا كانت السلع التي يتم إنتاجها جيدة وذات منظر جذاب ونتيجة لذلك كانت نتائج سلعاً ذات مستوى متواضع لسنوات طويلة .

إن أكبر تحدي واجهته بوصفه زعيماً للبلاد هو تغيير هذا النوع من نظام القيم والسلوك الذي لاقيود تحده والسائل وسط السكان المحليين . وبينما ينشأ الطفل الصيني في جو يغلب عليه النشاط الاقتصادي فإن غالبية الملايو ترعرعوا في بيئة الفلاحين والمزارعين لذلك

تسكوا بالأرض ولم يروا قيمة تذكر للأمور الاقتصادية الأخرى ، كانت الأرض هي مصدر الشروة الوحيد ورمزًا لعطاء الطبيعة الفياض ، وبقليل من الجهد فإن الأرض تنتج دخلاً لا يأس به يوفر على الأقل العيش لمستخدميها . أما كيفية زيادة الإنتاج ومضايقته أو ما إذا كانت أموال المزارعين هذه يمكن تشغيلها في مجالات أخرى فتلك أمور لم تكن من ضمن اهتمامات الفلاحين .

لذلك كان على حكومتي إقناع الناس بأن امتلاك الأرض في حد ذاته ليس المهم وإنما الأهم هو كم بإمكانك أن تنتجي من هذه الأرض والإفادة من ذلك ، حتى الذين كانوا يملكون دكاين أو يعملون في أعمال تجارية صغيرة في الماضي لم يكن لديهم إحساس حقيقي بطريقة العمل المؤسسي الفعال والتطور وكانت فكرتهم عن النشاط التجاري هي أن أي شيء يمكن الحصول عليه عن طريق بيع السلع يجب اعتباره ربحاً صافياً ، ومثلاً على ذلك إذا استطعت أن أبيع سلةً بعشرين ربعجات ، فإن كل المبلغ يدخل جيبي باعتباره ربحاً طرفة التفكير هذه مصدرها المناطق الريفية ، حيث يقوم السكان بكل بساطة بالدخول إلى الغابة وجمع ما يجدونه هناك ، ثم طرحه للبيع على قارعة الطريق وهم بذلك لا يحسبون الوقت والجهد الذي تم استثماره في هذه العملية وإنما يعتبرون أن ما يدفع لهم مقابل سلعتهم يشكل ربحاً لهم دون أن يضعوا أي اعتبار للمصاريف الأساسية .

هذه الطريقة الساذجة للنشاط التجاري ربما كانت كافية في زمن الإنعزal الريفي والقناعة العامة بالوضع السائد ولكنها لا تصلح لبناء أمة ووضع مجموعة معاينة من الناس داخل الإطار الواسع للنشاط الاقتصادي . . لقد كانت مهمة تغيير قيم الناس وتعليمهم أسس ومهارات العمل التجاري من أصعب المهام ؛ إذ يتغير عليك في بعض الحالات أن تتفاعل شخصياً مع الناس وإقناعهم بضرورة تغيير نظرتهم بالكامل نحو العالم ؛ حتى يصبحوا جزءاً مكملاً في الاقتصاد الوطني ويتقاولوا معه .

إن من بين المهام الشخصية التي أضطلاعت بها ؛ تشجيع الناس على أن تكون لهم

طموحات ، غرس الإحساس بأهمية الإدارة لديهم . ولهذا الغرض أنشأنا وزارة التنمية وتطوير الإدارة كما أنشأنا جامعة متخصصة بالكامل في تدريب مدراء الأنشطة الاقتصادية ولدينا مشروعات محددة لتعليم فن الإدارة ، وأعتقد أن السكان الأصليين في ماليزيا قد أصبحوا أكثر ثقة بأنفسهم وصاروا يمتلكون ليس فقط المثاب ، بل آلات الشركات ويشعرون أن بإمكانهم ممارسة التجارة والتعامل في الأمور المالية الاقتصادية والإدارية .

لقد وصفت هذا التغير الثقافي بأنه خطوة نحو إيجاد إنسان ملايو جديد له ثقافة ثلاثة مختلف الأزمنة وعلى استعداد كافٍ لمواجهة كافة التحديات وقدر على المنافسة دون مساعدة الآخرين له ، المتعلّم ومتقن ومنظّم في حياته ومحل ثقة وكفء ، ومن بين الصفات التي ضمّنتها هذا الوصف : الاجتهد في العمل والمثابرة والاتقان والسلوك والالتزام بالدين الإسلامي ؛ فالإسلام جزء من تراثنا الثقافي وليس هناك ما يدعوه إلى التخلّي عن هذا الموروث الثقافي . والذين إذاً ما أحسن فهمه لا يبنّي أن يشكّل بأية حال من الأحوال عقبة أمام التقدّم الاقتصادي . فتعاليم الإسلام يجب فهمها في الإطار المعاصر ، فالإسلام ليس دين القرن السابع فقط فقد كان ويجب أن يظل دين كل الأزمنة ، إنه من الواضح أن الصفات المطلوبة من إنسان الملايو الجديد ليست بالهامشية كما أنها ليست بالميزات التي يسهل غرسها وجني ثمارها بين عشية وضحاها .

لقد كان إبراز تلك المفاهيم الجديدة على نطاق واسع عبر التعليم والتدريب هو محور إعادة تأهيل وبعث مجتمعنا واقتصادنا . والسؤال هنا هو هل فعلًا وصلنا إلى إيجاد ذلك الإنسان الملاوي الجديد؟ أستطيع أن أقول إننا قطعنا شوطاً بعيداً نحو هذا الهدف ؛ ولكنه لا يكفي ؛ فلا يزال أسام الماليزيين ومعظم الشعوب الأسيوية الأخرى مشوار طويل ، فهنّاك مهارات لابد من تعلمها وقيم لابد أن تتغيّر وهذا لن يحدث بطريقة صحيحة وسليمة لو أن التغيير فرض على الناس من الخارج ، وليس الهدف هو تحويل شعبنا إلى أمريكيين أو أوروبيين ؛ لأن ذلك سيلحق الضرر بأهدافنا ولابد أن تكون مستعدّين لأن نتعلّم من

الثقافات الأخرى وندرك أن قبول بعض الجوانب من الثقافات الأجنبية لن يجعلنا بالضرورة أقل آسيوية أو أقل ملاؤية ، ولن نصبح أوروبيين بمجرد ارتدائنا للبدلة وربط العنق أو التحدث باللغة الإنجليزية ومارسة الديمقراطية بدلاً من حكم الإقطاع ، لا بد لنا من أن نتعلم لغة التخاطب الدولي ولغة الاتصالات والكمبيوتر ، التي هي الإنترنت .

النقطة الخامسة هي ؛ ما إذا كان يسمح للناس أن يحقّقوا التغيير بمبادرة منهم أو إذا كانوا يشعرون بأن قوى خارجية أخذت تتعدي عليهم . ولا بد لكل دولة أو منطقة من أن تتمتع بحرية التطور والتغيير بالسرعة وفي الأتجاه الذي يحدد أهله وليس القوى الخارجية . هذا هو أحد التحديات الرئيسية للاستقرار في آسيا ؛ لبقائها ضمن بقية العالم خاصة عندما تعني العمولة أكثر من أي شيء آخر : التقيد بالغرب وتقليله وقبول مفاهيمه الاقتصادية وأنظمته السياسية في كافة أرجاء العالم .

توجيه الأمة نحو المستقبل؛ رؤية عام ٢٠٢٠

ظل العديد من سكان شرق آسيا في المناطق الاستوائية ينعمون بعيشة مريحة ترتكز بالكامل على المكان والزمان الراهن دون الاهتمام بالمستقبل . وأسهم المناخ والطبيعة في طمأنة السكان بعدم القلق بشأن المستقبل .

كنا نستطيع أن نجني عدة محاصيل في السنة الواحدة ولم نكن مضطرين إلى تكديس الغذاء تحسباً لشهور البرد القارس ؛ فاللبانى كانت خشيبة لا تدوم طويلاً وكانت تكفى إذا ما أمنت الحاجة الملحة لها في وقتها ولذلك لم يكن هناك داع لبناء منازل تعمّر مئات السنين ، وعلى الرغم من أن ذلك يمثل مقاييس اليوم الحديثة حياة فقيرة لأن معظم الناس لم يكونوا يعرفون حياة أخرى وكانت قبورهم يمالئهم ، كان الفقر مسألة نسبة ولم يكتشف الناس أنهم فقراء فعلاً إلا بعد أن وصل إليهم اقتصاد التفود ؛ هذه الحياة التي تعنى بالحاضر فقط كانت ملائمة لأمة ريفية على علاقات غير ذات قيمة مع العالم المحيط بها ، ولكن في عالم

اليوم ، حيث تشارك الدول في لعبة الاقتصاد الدولي القائم على المنافسة الشديدة فإن العيش في الحاضر وحده لم يعد يجدي ؛ إذن لابد من وجود روئي مستقبلية طويلة الأجل وتحطيم هدف محدد يتم الأتجاه نحوه لإعطاء الناس شعوراً بالإنتماء .

في ماليزيا قمنا بإطلاق ما عرف باسم رؤية عام ٢٠٠٠ ، وكان ذلك سنة ١٩٩٠ م ، ووقتها كنا على وشك الالتها من تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة وبدأنا من المناسب وجود رؤية شاملة طويلة الأجل لتنمية البلاد إلى الأفضل ، وتستهدف رؤية عام ٢٠٢٠ م ، أن تصبح ماليزيا دولة صناعية متقدمة بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠ م ، في كافة الميادين وليس في المجال الاقتصادي فقط . وعلى الرغم من أن سنة ٢٠٢٠ م هي السنة المحددة في الخطة فإن الرؤية أصبحت تعرف بمصطلح عشرين على عشرين (٢٠٢٠) ؛ لأنها توحى بمعنى النظر الثاقب أو ما يعرف طيباً بـاصطلاح : عشرين على عشرين . إن فترة ثلاثين سنة تبدو فترة جيدة لكن تحقق ماليزيا وضع الدولة الصناعية وعندما كان يطلب مني التحدث عن هذه الرؤية فإنني كنت أقول مازحاً : «إنها بعيدة في المستقبل بحيث لن تكون وقتها موجوداً لتحمل اللوم في حالة فشلنا في تحقيق الأهداف المرجوة» .

القواعد التي تقوم عليها رؤية ٢٠٢٠ هي أولاً: أنه لابد لنا من تحديد أنفسنا من أن نصبح دولة متقدمة وبالطراز الخاص بنا ، وثانياً: يتعين على البلاد أن تتطور في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والروحية والسيكولوجية والثقافية . وقمنا بتحديد تسعه تحديات استراتيجية للتغلب عليها ونحن نسير في طريقنا نحو سنة ٢٠٢٠ .

- التحدي الأول: يتمثل في قيام أمة ماليزية موحدة يتحكمها الشعور بال المصير الواحد المشترك . هذه الأمة لابد من أن تكون في سلام مع نفسها ومت坦كة جغرافياً وعرقياً وتعيش في انسجام وشراكة كاملة وعادلة ، وتألف من جنس ماليزي واحد ويكون لأوزها السياسي وإخلاصها للأمة .

- التحدي الثاني: هو خلق مجتمع ماليزي متحرر سيكولوجياً وأمناً ومتطور ، قوي الإيمان

والثقة بنفسه وفخور بوضعه ويعاًثجز ، وضخم بما فيه الكفاية لمواجهة كافة المصاعبات ، هذا المجتمع الماليزي يجب أن يكون متميزاً بمقدراته على السعي لإيجاز الأفضل ومدركاً بالكامل لإمكاناته لا يخضع لأحد وتعزمه شعوب الدول الأخرى .

- التحدي الثالث : هو بناء مجتمع ناضج ديمقراطياً يمارس نوعاً من أنواع الديمقراطية الماليزية النابعة من المجتمع والملية لطلباته والتي تصلح لأن تكون نموذجاً محتدى به الدول النامية .

- التحدي الرابع : هو بناء مجتمع تسوده الأخلاق والقيم ، المواطنون فيه أقوياء في دينهم وقيمهم وتحكمه أسسياً مستويات الأخلاق .

- التحدي الخامس : هو بناء مجتمع ناضج متوازن يكون فيه الماليزيون من مختلف الألوان والأعراق ؛ أحرازاً في ممارسة ونشر ثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية ويشعرون في الوقت نفسه بالانتماء لأمتهن .

- التحدي السادس : يتمثل في بناء مجتمع علمي تقدمي قادر على الابتكار يتطلع دائمًا إلى الأمام ، مجتمع لا يستهلك التقنية فقط وإنما يساهم في بناء حضارة العلوم والتكنولوجيا المستقبلية .

- التحدي السابع : هو بناء مجتمع يهتم بالآخرين وثقافة تهتم بالآخرين ، ونظام اجتماعي يتأثر فيه المجتمع قبل الفرد ، ويكون فيه محور رفاهية الناس ليس الدولة أو الفرد وإنما نظام أسرى قوى ومرن .

- التحدي الثامن : هو ضمان وجود مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية وتكون فيه شراكة كاملة للتقدم الاقتصادي ، ومثل هذا المجتمع لا يمكن أن يستمر ما دامت هناك فوارق اقتصادية على أساس العرق والجنس .

- التحدي التاسع : هو خلق مجتمع تسوده الرفاهية ، اقتصاده يتميز بالمنافسة الكاملة

والдинاميكية والضيغامة والمرؤنة . وكنما قد أولينا الجانب الاقتصادي الأهمية القصوى عند إطلاق رؤية ٢٠٢٠ م.

ولكى نصبح دولة متقدمة بالكامل بحلول سنة ٢٠٢٠ م ، فقد انصب اهتمامنا على تحقيق معدل نمو اقتصادى يبلغ على الأقل ٧ في المائة خلال الفترة بأكملها ، ويعنى هنا بدرجة أساسية مضاعفة إجمالي الناتج المحلي للبلاد كل عشر سنوات ، وحيث إن تحقيق هذا الهدف سوف يصبح أصعب وأصعب كلما اقتربنا من عام ٢٠٢٠ م ، فقد بذلنا جهداً شاقاً لنحصل على أفضل بداية ممكنة للمشروع ، وخلال السنوات الست الأولى من عام ١٩٩٠ م وحتى ١٩٩٦ م كان معدل النمو في ماليزيا ٦,٨ في المائة سنوياً؛ ونتيجة لذلك أمكن تسخير كل الطاقات وفاقت معدلات التوظيف الحد الأقصى وتدفقت الثروة لتغمر كافة شرائح المجتمع بحيث تم تقريراً القضاء على الفقر وزادت دخول كافة العبيقات .

إن أعظم ثماريات رؤية ٢٠٢٠ م ، يمكن رغم ذلك في معدلات النمو فقط . فالنجاح الحقيقي هو أن هذه الرؤية المستقبلية حشدت الأمة بأسرها ووجهتها نحو العمل لتحقيق هدف مشترك . وأصبح تعبير عشرين على عشرين - الذي يعني باللغة الملاؤية «دوا بوها دوا بوها» وباللغة الصينية «ليرلنچ ليرلنچ» - تاريخاً محفوراً في ذاكرة كل مواطن ماليزي ألهب خيال شعبنا وحرك أحلامه .

آسيا الجديدة:

الديمقراطية والثقافة ذات النكهة الآسيوية

التحولات التي راحت تتواتى في شرق آسيا منذ عام ١٩٦٠ م ، تقريراً لم تكن ذات طابع اقتصادي فقط ، وإنما كانت تحولات ذات طابع سياسي واجتماعي ، وارتفع متوسط العمر المتوقع للسكان بصورة هائلة من سنتها إلى شانغهاي ، ودون شك تحست مستويات المعيشة بصورة رئيسية ، ووجدت الأفلام والفنون والثقافة الآسيوية مكاناً لها في

قلوب الآسيويين والأمريكيين ، وساد السلام والوئام الدول الآسيوية التي شكلت فيما بينها العديد من التكتلات الإقليمية التي من أهمها اتحاد دول جنوب آسيا (آسيا)، وكانت كل الدلائل تشير إلى أننا مقبلون على نهضة آسيوية في التسعينات وهي ليست نهضة تعنى السيطرة الآسيوية على بقية العالم وإنما تتيح لهذه المنطقة المظيمة أن تحتل المكانة التي تستحقها في شؤون وتاريخ العالم .

لقد ظلت رياح الديمقراطية بنكهة آسيوية وليس بنكهة هولندية أو فرنسية أو بلجيكية أو أمريكية تهب على كل دولة في المنطقة ؛ بعض الدول بما فيها ماليزيا ورثت نظاماً سياسياً استعمارياً ويدلاً من إعادة اختراع العجلة أعتقد أنها استطعنا أن نفيد جيداً من هذه الأنظمة ، ومنذ عام ١٩٥٠م ، عندما أجرينا أول انتخابات في ماليزيا استطعنا تنظيم عشر انتخابات حرة دون أي عوائق تذكر فيها المعارضة ؛ ليس فقط من الفوز بمقاعد في المجلس وإنما تولى حكومات إقليمية ! وهذا في نظرى يعتبر إنجازاً قياسياً لديمقراطية ولidea لا زالت تتطور .

نحن ديمقراطيون رغم أنف الآخرين الذين يرسلون الإشارات ويزرعون الابتسamas الخبيثة هنا وهناك ، إن دولة متعددة الأعراق واللغات والاجناس مثلنا ؛ ومع كل التحديات والمصاعب التي يمكن أن تنتج مثل هذا الوضع ، لم تكن لتعيا وتسمرة وتزدهر دون وجود ديمقراطية متعافية ومستدامة . الله وحده أعلم ماذا كان سيحدث لو طبقنا النظام السوري أو الإيطالي أو الديمقراطي اليابانية ! أقول هذا وليس في قصدى التلميع إلى أن هناك خطأ ما في تلك الأنظمة ولكن حتى الديمقراطية لا بد لها من أن تنزل إلى أرض الواقع وتتكيف مع كل دولة وثقافتها .

وجود ديمقراطية يابانية أو ماليزية أو كورية أو سنغافورية اليوم لا ينبع أن يشير الدهشة ؛ فهذه هي الطريقة التي يجب أن تكون عليها الأمور ، وعلى الرغم من استمرار وسائل الإعلام الغربية في وصفها للحكومات الآسيوية بأنها أوتوクراطية ، بل وفي بعض الأحيان معادية للديمقراطية فإن الحقيقة هي أن هناك ديمقراطية اليوم في آسيا أكثر من أي

وقت قد مضى ، وربما كانت هناك تعدادية أكثر وحرية صحافة أكبر في أوروبا وأمريكا ، ولكن الشيء الأهم في آسيا كان - وسيظل - هو : أن الخير يكون للجميع بدلاً من أناية الأقلية أو مصلحة الفرد ، وهذه هي الطريقة التي تطورت بها الديموقراطية في العديد من الدول الآسيوية وأعتقد أن ذلك سيكون شكل الديموقراطية الآسيوية في المستقبل كذلك .

خلال الثمانينات والتسعينات ولأول مرة في التاريخ كان هناك شعور بطفيان الضمير الإقليمي في شرق آسيا وإحساس بالغخر والاعتراض شمل القارة بأكملها ، لقد حدث فعلاً تغير جذري للأفضل فيما يتعلق بالبشير وطاقاتهم والقوة الكامنة لديهم ، وكذلك حدث تغير جذري في العقول والقلوب ، ولقد جرى تذكيري بأنه كان هناك زمان في أوروبا ، وهو ليس بزمان بعيد ؛ اعتقاد فيه كثير من الناس أن الخير كلّه في أوروبا وأن كل ما يوجد في أوروبا هو الأفضل أولاً وقت لاحق اعتقاد الأميركيين ووافقوهم الأوروبيين على ذلك بأن الخير كلّه في أمريكا وأن كل ما يوجد في أمريكا هو الأفضل ، وكذلك مرّ زمان كان فيه الكثير من الآسيويين يعتقدون أن كل الخير يوجد في الغرب وأن كل ما يوجد في الغرب هو الأفضل . غير أنه في التسعينات شهدت آسيا تحولاً ثقافياً جذرياً ونحن لا زلنا نعرف أن هناك الكثير من الأشياء الجميلة في الغرب وأن عملية التعلم والإلقاء من الغرب لن تتوقف قريباً ولذلك اكتشفنا أشياء كثيرة ليست ذات قيمة في قيمنا وتقاليدنا وفي قيم وتقالييد آسيا . في شرق آسيا استطعنا أن نتحرر بدرجة كبيرة من كثير من السيطرة الأوروبيّة التي دامت قروناً عديدة . وأمكن لحد كبير استعادة معرفة الإنسان لقيمه وقدر نفسه بعد أن كاد الشعب يفقد احترام الشخص ، ولأول مرة منذ قرون أصبحت شرق آسيا بأكملها تثق بنفسها وتؤمن بقدراتها ومدركة لإمكانياتها . هذه آسيا جديدة ونهاية حقبة .

إذا كان قد قدر لهذا الكتاب أن يؤلف قبل شهر يوليو من عام ١٩٩٧ ، فإن نعمته ، وخاصة العديد من النتائج والاستنتاجات ، كانت ستبدو مختلفة للغاية ؛ فالفصل الحالي الذي يصف حالة آسيا من التخلف الاقتصادي إلى الازدهار النسبي كان سيتهي ببررة متواترة مع وجود رؤى للمستقبل ونظرة متماثلة ، بل وربما مفعمة بالفخر ، والآن وأنا أكتب

عن الوسائل التي تحدد طريق آسيا نحو الرخاء فإن الأمر يبدو وكأن شيئاً يحيم على كل فقرة وصفحة وبهمس مردداً : ١ . . . إلى أن أطل صيف ١٩٩٧م . وبالنظر للإنجازات التي حققناها لآسيا عبر العقود الثلاثة الماضية فإني أشعر بمحنة وانقباض كيف أن كل تلك الإنجازات يمكن أن تنهار - لقد جاءت نهاية عصر الشموخ الآسيوي والشعور الجديد بعزة النفس سريعة للغاية وفجأة . ونحن لا يمكننا المضي قدماً دون أن نعرف لماذا حدث ما حدث؟ ولا يمكننا استعادة إيماننا بالمستقبل أو العودة إلى الرؤية التي تحدد معالم الألفية الجديدة ما لم نقم أولاً باكتشاف كيفية حماية أنفسنا من قوى الغدر الاقتصادي المفاجئ .

الفَصْلُ التَّالِيُّ مِنَ الَّذِي أَفْسَدَ الْحَلْمَ الْآسِيَويَّ

لم يكن النمو السريع للرفاهية التي شهدتها جنوب آسيا قائمًا على «اقتصاديات الفقاعة»، ولو أنها تركت خالها فإن هذه الدول كانت مستتمكن من مجازة التطورات والاستمرار في تسجيل مزيد من النمو إلى ما بعد بداية القرن الجديد، وكان من الطبيعي أن يشهد النمو شيئاً من التباطؤ كلما تقدمت السنين ولكنه كان سيستمر بصرف النظر عن ذلك.

ثم حدث بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان؛ لقد تحطمـت الأسطورة الآسيوية وفجأة أصبح الخبراء الاقتصاديون المتملقون يتحذّرون عن أن الأمر برمهـة لم يكن سوى فقاعة صابون انتفخت بفضل استشراء الفساد والمحسوبيـة الـهـالـكة، ولم يتمـرـض الآسيـوـيون فقط لـلـفـقـرـ وإنـماـ أـلـقـىـ اللـوـمـ عـلـيـهـمـ باعتبارـهـمـ التـسـبـينـ فـيـ إـفـقـارـ أـفـسـهـمـ.

مِنَ الْمَعْجَزَةِ إِلَىِ الْحَضْيَفِ

كان ذلك في الأسبوع الأول من شهر يولـيو عام ١٩٩٧م، عندما تحولـتـ المعـجزـةـ الآـسـيـوـيةـ بـيـنـ عـشـيـةـ وـضـحـيـاـ مـنـ مـعـجـزـةـ حـقـيقـيـةـ إـلـىـ وـضـعـ أـقـربـ لـلـحـضـيـفـ، وماـ حدـثـ بـعـدـ ذـلـكـ كانـ هـوـ الـكارـثـةـ بـعـيـهـاـ إـذـ كـانـ الرـضـعـ أـشـبـهـ بـقـصـةـ السـيـدـيـنـ: جـيـكـلـ وهـايـدـ المشـهـورـ مـنـ حـيـثـ السـرـعـةـ التـيـ تـحـولـتـ بـهـاـ اـقـتصـادـيـاتـ آـسـيـاـ مـنـ حالـ إـلـىـ حالـ وـالـأـهـمـ مـنـ ذـلـكـ؛ التـحـولـ الذـيـ حدـثـ فـيـ الطـرـيـقـةـ التـيـ يـنـظـرـ بـهـاـ الـعـالـمـ إـلـىـ هـذـهـ اـقـتصـادـيـاتـ.

في صيف عام ١٩٩٧م، أـرـغـمـتـ الضـغـوطـ التـيـ كـانـ يـمارـسـهـاـ تـجـارـ العـمـلـاتـ الـحـكـومـةـ التـايـلـانـديـةـ عـلـىـ التـخلـىـ عـنـ نـظـامـ سـلـةـ الـعـمـلـةـ الذـيـ يـرـبطـ عـمـلـةـ الـبـلـادـ «ـبـاهـاتـ»ـ بـالـدـوـلـاـرـ الـأـمـريـكـيـ وـحدـثـ أـنـ اـنـهـارـ «ـبـاهـاتـ»ـ فـورـاـ عـقـبـ ذـلـكـ فـيـ الثـانـيـ مـنـ يولـيوـ، وـبـالـطـيـعـ كـانـ

الوضع حرجاً للغاية خلال الأشهر التي سبقت الكارثة ، حيث تصاعدت الضغوط على الكثير من عملات المنطقة بما في ذلك عملة ماليزيا «الرنجت» ، ولكن الانهيار المفاجئ «للباهت» التايلاندي هو الذي تسبب في الانخفاض الخطير في قيمة عملات الدول المجاورة ، وأنا هنا لا أعني أنني ألقى اللوم على «الباهت» لما حدث بعد ذلك من أزمة امتدت كالنار في الهشيم عبر آسيا ، فقد كانت الحكومة التايلاندية عاجزة لاسحول لها ولاقوة ولم تستطع وقف التيار الكاسح ، ولم يكن هناك أحد حتى قبل يوليوب ١٩٩٧ م ، يستطيع أن يتباً بالآثار الهائلة التي أحذثتها الأزمة على المنطقة بأسرها في الأشهر التالية :

عندما بدأت الأحوال تتدحرج في تايلاند ظلت حكومتي على اتصال مستمر مع الحكومة التايلاندية وقمنا بإقراضهم مبلغاً كبيراً من المال لمساعدتهم على استقرار اقتصادهم ودعم «الباهت» ، كنا نقوم بمساعدة دولة جارة في حاجة للدعم ، ولكننا كنا ندرك أيضاً أن ذلك سيكون من صلحنا ، حيث إن «الباهت» المنخفض سوف يجعل سلعهم أكثر قابلية للمنافسة في الأسواق العالمية ، وكما اتضاع لاحقاً فإنه لا الدعم الذي قدمناه ولا المساعدات التي عرضتها حكومات أخرى كان لها الآخر المطلوب على قيمة عملتهم ، ومع استمرار انخفاض قيمة «الباهت» ضاعت بلايين الدولارات التي تم إيقاعها في هذا التدخل .

بعد الهجوم الذي تعرضت له العملة التايلاندية كان لدينا إحساس بأن ماليزيا سرعان ما تستصبح الهدف التالي للتجارة في العملات ، ووفقاً لنظرية العدوى والتي هي جزءٌ مما يمكن للمرء أن يسميه «نظرية الاتجار في العملات» فإنه إذا تعرضت إحدى العملات إلى أزمة فإن الآثار سوف تطول الدول المجاورة ، وقد أشار الخبراء الاقتصاديون وروّاجو الأعمال إلى أن العملة التايلاندية المخفضة سوف تجعل تايلاند أكثر قابلية للمنافسة من ماليزيا وأن هذا الأمر سوف يسهم في تأكيل تجارة ماليزيا ، لم يكن ذلك قد حدث حتى شهر يوليوب عام ١٩٩٧ م ، إنما كان متوقعاً له أن يحدث كما ماقيل . وبالقدر نفسه فإن مقدرة إندونيسيا والفلبين على المنافسة سوف تتعرض للخطر مع العلم بأن اقتصاديات هذه الدول ليست

نسخة طبق الأصل من بعضها البعض وأن الأسواق العالمية لتجاتها آخذة في التوسيع ، وكانت التوقعات هي أن المصانع الماليزية والإندونيسية والفلبينية سوف تغلق أبوابها ؛ لأن المصانع التايلاندية سوف تجعلها غير قادرة على المنافسة ولا فائدة من بقائها ، وجرى الإيذاع بأن ذلك سوف يحدث في وقت قريب للغاية مالم تبادر الدول الآسيوية إلى تخفيض عملاتها ؛ ولأن هذه الدول لن تقوم بمثل هذا الإجراء طواعية فإن ما يسمى بالمستثمرين سوف يقومون ببيع ما لديهم من عملات بأسعار أقل لتفادي الخسارة التي يمكن أن يتعرضوا لها عندما يحدث التخفيض عاجلاً أو آجلاً .

ولكن رويدك ! فبمجرد أن قام ساسرة العملات ببيع كافة العملات الآسيوية التي يحوزتهم فقدت تلك العملات قيمتها ، حتى يدو الأمر وكأنه بانسحابهم السريع فإن خمار العملات أنقضوا أنفسهم من الخسارة ، ولكن هل كانت تلك هي الحقيقة فعلاً ؟ هل كانت العملات ستفقد قيمتها من تلقاء نفسها أم أنها انخفضت فعلاً لأن التجار قاموا ببيع مبالغ طائلة منها ؟ وهل تم فعلاً ؛ استثمار هذه العملات من جانب التجار ؟ أي هل كانوا يحتفظون بكميات هائلة من هذه العملات مجازفين بخسارة أموالهم من خفض قيمة العملة المتوقع ؟ إن طريقة عمل سوق الأموال تقوم على أنه ليس بالضرورة أن تحفظ فعلاً بعملة لكي تقوم ببيعها وشرائها . إن بإمكان التجار أن يقتربوا الأموال من الخارج وأن يبيعوا أو يشتروا وغالباً ما يتم ذلك فيما بينهم ، وفي كل مرة يقومون بعملية بيع فإن العملة تفقد قيمتها وتختسر بعض النقاط وتكرر العملية فإن هذه العملة يمكن أن تنخفض إلى ما لا نهاية وهو أساساً ما حدث في كل أنحاء آسيا منذ صيف عام ١٩٩٧ ، لم يكن الأمر يتطلب انتقال وتحريك أموال حقيقة باستثناء ما يحدث تقريراً في المرحلة النهائية إذا حدث توقف بيع العملة أصلاً .

لقد قيل إن ما زاد النار اشتعالاً هو « فقدان الثقة » في اقتصادات دول شرق آسيا ، وهذا التعبير « ثقة المستثمر » تعبير غلط آخر في قاموس نظرية العملات . وأثنى أن يكون

هناك من يشرح لي بطريقة شاملة ماذا تعنى فعلاً كلمة «الثقة» هذه؟ ولماذا تلاشت فجأة؟ حتى شهر يونيو عام ١٩٩٧م ، كان معظم العالم يبدو واثقاً في الاقتصاديات الآسيوية ومقدرتها على الاستمرار في طريق النمو الحقيقي . وعلى نطاق العالم لم تعرّب حكومة واحدة أو مؤسسة مالية كبرى واحدة قبل تاريخ يونيو ١٩٩٧م ، عن عدم ثقتها في آسيا . وعلى العكس من ذلك كما سوّف أشروع لاحقاً فإن اقتصاديات شرق آسيا حظيت بالإشادة بأدائها الممتاز ناهيك عن الحديث عن الأرباح الهائلة التي جلبتها للمستثمرين الأجانب .

الهجمات الأولى على العملة

كانت التطورات التي شهدتها آسيا في أعقاب عمليات التخفيض الأولى للعملة قد أصبحت بالفعل مادة خصبة للعديد من الكتب الخادقة ، وصارت الأمور تصور على أنها قصة محبيطة ؛ من الإخفاقات ، وطرد العمال ، وأعمال الشغب ، وحكومات وشعوب لا تدرى ما حل بها ولا تعرف كيف تتصرف ، لا رغب هنا في الدخول في تفاصيل عن كيف تطورت الأزمة في كل دولة آسيوية ، ولكن من الواضح للغاية أن عدداً قليلاً جداً من الناس ، إن وجدوا ، كانوا يتصرّرون فعلاً أن ما بدأ عن أنه أزمة عملة يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية ذات آثار مدمرة في المنطقة بأسرها ، وجاء صندوق النقد الدولي مختصاً ومنقاداً في خريف عام ١٩٩٧م ، وبمشاركة الولايات المتحدة ، ولم يستطع أحد في الوقت الذي كانت فيه الأزمة تصاعد بسرعة أن يتبنّأ بحجم ومدة الكارثة الاقتصادية .

في ماليزيا ؛ فقدت عملتنا نحو ٤٠% في المائة من قيمتها في فترة نصف سنة فقط ! وكان الرفع أكثر سوءاً في الدول الأخرى ، وقد «باتت» التايلاندي ٥٥% في المائة من قيمته و«الروبية» الإندونيسية أكثر من ٨٠% في المائة ، ونتيجة لذلك فإن القوة الشرائية التي تم فقدانها في المنطقة بلغت ما يترواح بين ٨٠٠ مليار إلى ٧٠٠ مليار دولار وانخفض دخل الفرد إلى النصف ، وتدهور إجمالي الناتج المحلي في معظم دول آسيا إلى جزء ضئيل مقارنة

بما كان عليه قبل الأزمة وفي إندونيسيا كان انهيار إجمالي الناتج القومي للدرجة أنه تدنى إلى سدس ما كان عليه قبل الأزمة .

لقد أقرَّ بول فولكر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في كلمة له في هونج كونج في بداية عام ١٩٩٨ م ، بأن نظاماً لسعر الصرف يتسبب في حدوث تغير بنسبة ٦٠ في المائة في معادلة الدين - دولار في غضون فترة ثمانية عشر شهراً فقط ، لا يمكن أن يقال عنه ؛ إنه يعكس قواعد وأصول النظام المالي بأية حال من الأحوال ، ولم يكن الانخفاض في قيمة الروبية الإندونيسية ٦٠ في المائة فقط وإنما ٦٠٠ في المائة في فترة خمسة أشهر ، كيف إذا يمكن تفسير تلاشى ممتلكات ذلك البلد الكبير بسكانه البالغ عددهم ٢١١ مليون نسمة والمعروف عنهم جبهم واجتهادهم في العمل لتصبح فجأة لتساوي سوى سادس قيمتها السابقة؟ وما هي قيمة الدول إذا كان بقدر الأجانب تخفيض عملتها ، بل وإفلاتها في غمرة عين؟

العمليات الحسابية هذه كلها بالطبع بالدولار الأمريكي ، والسؤال الذي يتadar إلى الذهن هنا هو هل يعني الأمر شيئاً لرجل الشارع العادي وما إذا كانت قيمة ما يتقاضاه من راتب بالدولار قد أصبحت أثراً بعد عين؟ وهل تأثر مستوى معيشته حقاً بال揆ارات التي شهدتها العملات؟ ولماذا أثرت عليه هذه التقلبات عندما تنخفض قيمة العملة؟ عادة فإن القرة الشرائية للبلد المعنى تنخفض هي الأخرى ، وبما أن جميع الدول لأبد لها من أن تستورد السلع والأغذية والخدمات فإنه لن يكون باستطاعتها المحافظة على مستويات المعيشة التي أمكنها تحقيقها ، وفي حالة ماليزيا فإن تخفيض قيمة الرنجل بنسبة ٤٠ في المائة يعادل إنخفاض في دخل الفرد بما يتراوح بين ٥٠٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ ألف دولار ، ويحسب إجمالي صافي الناتج المحلي فإن هذا يصل إلى مبلغ ٤٠ بليون دولار سنرياً ، وفي الوقت نفسه فإن أكثر من ١٠٠ بليون دولار تم مسحها من سوق الأموال الماليزي ، وإنجمالاً ، فإننا قد خسرنا مبلغ ٤٠ بليون دولار في سنة واحدة .

الآن أصبح لدى الدول الآسيوية أموال أقلً لشراء السلع والمواد الخام من السوق العالمية وفي الوقت نفسه يتغير عليها أن تدفع مبالغ أكبر بكثير من السابق لدائنها الدوليين ؛ لقد تم تسديد لطمرين بدلًا من لطمة واحدة لعافية واستقرار هذه الاقتصاديات .

انهيار سوق الأوراق المالية

شهدت الأسواق المالية في المنطقة انحداراً مريعاً ، وكانت خسارة المستثمرين الأصليين الذين لهم مصالح حقيقة في الشركات والمصانع في شرق آسيا فادحة بكل المقاييس ، وفقدت بورصة كوالالمبور التي كانت وقتها الأكبر في جنوب شرق آسيا ٦٣٪ في المائة من قيمتها في سنة واحدة ، وكان مؤشر بورصة كوالالمبور قد وصل إلى ١,٣٣٢،٠٤ نقطة في الخامس من يناير عام ١٩٩٧م ، وهو معدل قياسي وبعد عام من ذلك ؛ أي في الثاني عشر من يناير ١٩٩٨م ، أغلق المؤشر عند معدل ٤٦١،٦٠ نقطة ولم يكتمل بهذا الانحدار ، بل شهد تدهوراً أكبر في الأشهر التالية .

لقد قامت مؤسسة «ستاندارد آند بورز» ومؤسسات الإقراض الأخرى بخفض درجة أداء الاقتصاد الماليزي عدة مرات ولم تكن الفترة بين خفض وآخر تزيد في كثير من الحالات عن ستة أسابيع ، ومع كل عملية خفض كان الذعر يصيب مدراء الصناديق والمستثمرين الآخرين الذين كانوا يهربون إلى التخلص عن مزيد من الأسهم ، ولم يكن مهمًا أن خفض درجات أداء اقتصادنا لم يكن يسرير قوى يعتمد على قوانين وسلوكيات الأداء الاقتصادي . وكان الإجراء الأسلم لهم هو التخلص من الأسهم قبل أن تسوء الأوضاع أكثر من ذلك .

وما لا شك فيه أن الحكومة الماليزية والصناديق المختلفة قامت بمحاولات لوقف التدهور في أسعار الأسهم والسنادات ، ولكن كل هذه المحاولات لم يحال لها النجاح . وقمنا أواخر خريف عام ١٩٩٧م ، بفرض قيود على عمليات المبادرات الخارجية التي تتعلق

مباشرة بالتجار يبلغ ٢ مليون دولار . وفترة قصيرة تم وضع حد لمارسات سماحة العملة ولكنهم بدأوا بعد ذلك في بيع أسهم لا يملكونها للحصول على «الربح» وهي عملية يقوم بمحاجتها المستثرون ببيع أسهم ليست بالفعل في حوزتهم على أقل حفظ الأسعار ، ثم القيام مرة أخرى بشرائها بأسعار منخفضة وتسليمها للمشتري والفرق بين السعر الذي تم به بيع الأسهم ، ثم شراؤها مرة أخرى يصبح ربحا ينبع لصالح المستثمر . وبذلت حتى بيع الأسهم بهذه الطريقة بمجرد أن أحسن اللاعبون الكبار في السوق بأن هناك شيئا يلوح في الأفق ، فهم مثل سمك القرش الذي يشم دم فريسته من بعد ، وكان همهم الأساسي الحصول على أرباح بأية طريقة ودون شفقة على الآخرين وبغض النظر على الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك ، وبالطبع فقد استمر مؤشر البورصة في الهبوط طوال عام ١٩٩٧ ، كان المؤشر لا يعرف سوى انخفاض واحد هو التحدّر إلى الأدنى .

كم هي الأرباح التي جنناها تجاه العملة والأسهم من عملياتهم التي افترضت هذه الدول ؟ مبالغ كبيرة للغاية ولكنها تشكل مجرد جزء يسير من إجمالي الخسائر التي تكبدها الدول التي تعرضت للهجوم . إننا نرى بعض هؤلاء وقد حققوا أرباحاً جيدة ولكن بصورة إجمالية فإن الثروة التي تم تحويلها لهم تقل كثيراً عن الثروة التي خسرتها الدول التي قاموا بها حاجتها ؛ هناك إذا صافي خسارة ضخم ليس فقط لهذه الدول وإنما أيضاً وبصورة فعلية خسارة لبقية العالم الذي فقد جزءاً مقدراً من سوق محتمل لمنتجاته .

الاقتصاديات متلاصقة: مرضية حتى العظام؟

أتردد في القول بأن الأحداث التي وقعت في شهر يوليو من عام ١٩٩٧ ، كان لها جانب هزلٍ خاصٌ إذا أخذنا في الاعتبار حجم المعاناة الإنسانية التي تبعت ذلك . ولكن إذا كنت مراقباً حريصاً ، وفي مثل حالتي ؛ شريك رائد مع بعض كبار المحتلين والمؤسسات المالية ، فإنك لن تستطيع إلا أن تصاب بالدهشة من تقبلاتهم الكاملة ؛ إذ أن هناك خلا-

حقيقياً وعدم مساواة بين تقييمهم لآسيا قبل وبعد يوليو ١٩٩٧م ، وأورد هنا بعض الأمثلة :

في عام ١٩٩٧م ، وقبل أشهر قليلة فقط من حدوث أزمة العملات ورد في كتاب المنافسة السنوي الذي يصدره المعهد الأمريكي الدولي لتطوير الإدارة ، وهو مؤسسة مرموقة ، ورد حديث موجه للشعب الماليزي مفاده أننا نواجه مشاكل اقتصادية قليلة هنا وهناك وأن بعضها يتسم بالخطورة ، ولكن واستنادا إلى ما اسمه التقرير «تقييم شامل بقوة ومتانة الاقتصاد المحلي على المستوى الأوسع» فإن ماليزيا تمثل ثانية أكبر اقتصاد تنافسي في العالم ، وكنا ضمن أفضل مجموعة إذ جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول وسنغافوره في المركز الثالث ولو كسمبرج في المركز الرابع . وحققت معظم الدول الآسيوية الأخرى التي تأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية نتائج جيدة وفقاً للمعيار المعمول به والذي يستند إلى عامل قياس تم استخدامها في التقرير . لم يكن «معهد تطوير الإدارة» هو الجهة الوحيدة التي أعطت اقتصادنا أعلى الدرجات حتى متتصف عام ١٩٩٧م ، فحتى صندوق النقد الدولي لم يكن لديه أدنى فكرة بأن شيئاً سوف ينحرف عن مساره الطبيعي في آسيا ، وفي متتصف شهر يونيو عام ١٩٩٧م ؛ أي قبل أسبوعين فقط من انهيار الباهت التايلاندي في الثاني من يوليو كان مايكلا كامدييس المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي يقوم بتوزيع باقات الورد على ماليزيا مكافأة لنا على إداراتنا الجيدة للاقتصاد ، وأشار بالأسس الثانية التي يقوم عليها اقتصادنا وأبلغ مؤتمراً دولياً حول تدفق رؤوس الأموال كان قد عقد في مدينة لوس أنجلوس مايلى وأورد هنا كلاماته التي قرأها على الاجتماع : «إن ماليزيا تعتبر مثالاً جيداً للدولة ؛ المسؤولون فيها على دراية تامة بالتحديات المتمثلة في التغلب على الضغوط الناتجة عن معدلات النمو العالية والاحتفاظ بنظام مالي جيد وسط حركة تدفق كبيرة لرأس المال وسوق متعش للعقار والأملاك» .

ومضى كامدييس في الحديث عن الأسس الجيدة التي تحكم اقتصادنا ليقول : «خلال العام الماضي اعتدل النمو في الإنتاج الاقتصادي ووصل إلى معدل مستقر ، وظل

التضخم في مستويات منخفضة ؛ العجز في الحساب الجارى والذى يعزى أساسا إلى الانفاق الاستثماري القوى انخفاض هو الآخر بدرجة كبيرة ، أما الزيادة في الفائض المالى المستهدف هذا العام ١٩٩٧م ، فإن من المتوقع أن تسهم مساهمة مهمة في تعزيز هذه الإنجازات».

كانت هناك شكاوى من أننا ننمو بمعدلات سريعة للغاية وعليه فقد قمنا بخفض وتيرة النمو بدرجة كبيرة ، وكذلك كانت هناك شكاوى من أن العجز في حسابنا الجارى مرتفع للغاية وعليه فقد قمنا أيضا بخفضه إلى النصف ، وقد أسعدت كل تلك الإجراءات صندوق النقد الدولى الذى أشاد تقريرا بكل جوانب السياسات الاقتصادية المالية .

رمى ترى عزيزى القارئ أنه لا داعي لأن نورد مزيدا من الشهادات ، ولكن دعونا نلقي نظرة على التعليلات التى قيلت بشأن القطاع المصرفي والقطاع المالى ، فقد جاء على لسان صندوق النقد الدولى وكامديس مايلى : «لقد أكدت السلطات الماليزية أيضا على الحاجة على مستويات عالية للأداء المصرفي ، وقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة للمؤسسات المالية بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة» . وكانت القروض غير العاملة للبنوك الماليزية في سنة ١٩٨٨م ، قد بلغت ٣٢،٥ فى المائة - وفي شهر يونيو عام ١٩٩٧م ، أي بعد ثمانى سنوات فقط من ذلك التاريخ فإن هذه القروض وبفضل العمل الشاق والجهد الذى بذل قد انخفضت إلى ٥،٣ فى المائة فقط ، لقد كان ذلك إنجازا هائلا ، وربما لهذا السبب كان صندوق النقد الدولى بالغ التأثر وأخذ يكيل لنا المديح والإشادة .

قبل شهرين فقط من وقع إنصراف العملة كان صندوق النقد الدولى قد أعطى ماليزيا ليس فقط شهادة تقدير لأدائها الجيد ، بل إنه أصدر توصية تعتبر ماليزيا سوقا آمنا للاستثمار . صدق أو لا تصدق أن صندوق النقد الدولى أشاد باليزيا أمام المستثمرين باعتبار أن اقتصادها جدير بأن يكسب ثقة الأسواق .

عدد كبير من الجهات الأجنبية الأخرى بنى في ذلك أشد الخبراء الاقتصاديين

والمؤسسات الدولية قسوة في تحلياتهم كالوالنا المدعي وكلمات الإشادة . ربما يكونون قد خدعونا بالاعتقاد بكل سذاجة في مستقبل مشرق من الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام . ولكن ماذا كان بوسعنا أن نفعل سوى الاستماع لصائحهم وهم الخبراء العارفون بيوطن الأمور ونحن ثق في تصريحاتهم ونصدقها ؟

اليوم ونحن في عام ١٩٩٨ ، فإنه ليس غريب حقاً أن يستمع المرء إلى تحليات تلك المؤسسات نفسها والخبراء أنفسهم بعد ما حديث ، فحكومات جنوب آسيا التي كانت حتى ذلك الحين تحظى بالإشادة والمدعي على تحقيقها للمعجزات الاقتصادية وكفاءتها الإدارية وسياساتها الاستثمارية المتحررة مع توفير حواجز سخية للمستثمرين الأجانب ، هذه الحكومات أصبحت الآن تلام على انخفاض قيمة عملاتها والتراجع التي ترتب على ذلك ، وقد قيل لنا إننا نسبينا بأنفسنا في قيادتنا ثقة المستثمرين ، لأننا خططنا ل العملات نحو لا يمكن الحافظة عليها ، وكان لدينا عجز كبير للغاية في المدفوعات الخارجية وسمحنا لقطاعنا المصرفي بأن يصبح مكتشوأ أمام المضاربات في الأراضي والأملاك .

أما لماذا أصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي الآن على اعتبار أنه لا يمكن الحافظة عليه فذلك أمر لم يتم توضيحه لنا أبداً حيث إن تجارة العملة والمضاربين في الأسواق المالية كانوا قد أسهموا في إطالة عمر الوضع الذي يعتبرونه الآن غير قابل للاستمرار وفعلوا ذلك لفترة طويلة من الزمن قبل أن ينسحبوا من الميدان و يجعلوا النمو الاقتصادي غير قابل للاستمرار . وإذا كان هذا الأمر يبدو مشوشًا فإن السبب في ذلك هو أنه من الصعب جداً سبر أغواره من جانب الأشخاص الذين لهم باع طويل في الاقتصاد وصنع القرار .

على الرغم من النمو القياسي لاقتصاديات شرق آسيا ، والنجاح الذي تم إحرازه في تقليل الفقر والاستثمارات الأساسية الكبيرة في مشاريع البنية الأساسية ، وزيادة الطاقة الإنتاجية في المستقبل وليس فقط على المدى القصير ، فإن حكومات جنوب آسيا أحذت فجأة تسمع كلاماً من الآخرين بأن اتفاقها كان زائداً أكثر من اللازم ويفتر إلى الخرص

والتدبر . وقد قيل لنا إن كل هذه الأشياء تضعف اقتصادياتنا وبالتالي فهي تضعف نفحة المستمر . ويقال لنا الآن إن سياساتنا كانت سيئة ، ومؤسساتنا ضعيفة ؛ وهو كلام يرددده الناس أنفسهم الذين أشادوا بنا قبل أشهر قليلة

إننا نقر بأننا مخطئون فيما يتعلّق ببعض هذه الأشياء ولكن بالتأكيد ليست كلها .

كانت نقطة الضعف الوحيدة لمالزيا هي وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات ولكن ذلك العجز كان قد تحسّن فعلاً وبدرجة ملحوظة عندما حلّ الأزمة ؛ كان العجز في ميزان المدفوعات قد وصل ذروته عام ١٩٩٥م ، ولكن بحلول عام ١٩٩٦م ، تم خفضه إلى النصف تقريباً ، وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧م ، انخفض إلى معدلات أدنى ، وكانت بعض مشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الأخرى في ماليزيا كبيرة فعلاً في حجمها ولكن التجربة السابقة أوضحت أنه يمكن إدراتها دون صعوبات .

لقد أصبح من السهل جداً اليوم استرجاع حالة الفوضى والغليان التي تعرضت لها اقتصادات آسيا وأن تضع أسبابك على موضع الذاء المتّهم في السياسات الفاشلة والمؤسسات الضعيفة لتتمكن بكل سهولة من تقديم تفسير يتوافق مع وجهة نظر العالم التي يروج لها أصحاب الأموال وتجار البورصة والخبراء الاقتصاديون في الغرب ؛ والسؤال الذي يلح علىّ هنا هو ؛ إذا كانت كل تلك الأشياء واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ، لماذا لم يتحرّك أحد ويقرّع جرس الإنذار قبل أن يتّهوى بيت الورق وينهار على الأرض ؟ ربما كان ذلك مفيدة شريطة أن تكون هناك مشاكل حقيقة تستدعي الحل ، فإذا كان الأساس الذي بنينا عليه اقتصادنا فاسداً فللم لا يقل لنا جيش العلّى ذلك ؟ لماذا كان المستثمرون الأجانب حريصين ، بل حتى أغبياء ، على أن يستمرروا في ضخ بلايين الدولارات الاستثمارية في منطقتنا إذا لم تكون هناك قائد من إنجازاتنا ؟ لقد استمرت كافة البنوك العالمية في خفض معدلات الفائدة حتى تقنعوا باقراض مزيد من الأموال ، حتى لو لم نكن في حاجة إلى اعتمادات إضافية ، ومن الواضح أنه كان لديها ثقة كافية في ماليزيا وإدارتها

الاقتصادية ومستقبلها .

حتى إن أساتذة وجهاءنة الاقتصاد في أعظم الجامعات العالمية لم يكن لديهم أدنى دليل عما يجري - كان البروفسور بول كروجمان من معهد ماساتشوستس للتقنية من أوائل الخبراء الاقتصاديين قبل عام ١٩٩٧م ، الذين جادلوا بالقول بأن معجزة شرق آسيا ليست بالمعجزة أصلًا وإنما عاجلاً أو آجلاً سوف تصطدم بصخرة صلدة ، وعقب ذلك أشاد به الكثير من الصحفيين الغربيين لاستطاعته التنبؤ بالانهيار الآسيوي الذي حدث في عام ١٩٩٧م ، وكان ذلك البروفسور قد أعلن بوضوح أنه لم يفعل ذلك وأنه لم يكن باستطاعته حتى في الأحلام أن يتصور شيئاً من ذلك ، وقد أثار البروفسور كروجمان في مؤتمر عقد في هونغ كونغ في ربيع عام ١٩٩٨م بقوله : «كنت على خطأ بنسبة ٩٠ في المائة بشأن مستقبل آسيا ، والعزم الوحيد أن الآخرين كانوا مخطئين بنسبة ١٥٠ في المائة» .

واليوم فإنه لأمر غريب ومثير للضحك بالدرجة نفسها أن تقرأ ما تقوله معظم الصحف والدوريات العالمية ، فقبل وقت قصير كانت صفحاتها تنضح بقصص النجاح الآسيوية ، وروح المؤسسة التجارية الجديدة التي غرستها ورعايتها آسيا في مواطنها ، ومليونيرات آسيا الجدد وكلها أمور تم عرضها بصورة وردية في المجالات الاقتصادية الأمريكية .

والآن فإنني أكاد لا أجد مقالاً في صحيفة دولية واحدة عن آسيا لا يتعجب بتعييرات مثل : المحسوبية ، ورأسمالية المحسوبية ، وغياب الشفافية ، وطبعاً الفساد أو مثل هذه الكلمات والتعييرات التي يسهل قولها أصبحت طاغية في كل مقال حول آسيا للدرجة أن المرء يتساءل بما إذا كان الصحفيون يكتبون فعلما يؤمنون به ويفكرون فيه أم أنهم أصبحوا مجرد بيتاوات يرددون الكلمات الرنانة نفسها ؛ لأنه يبدو أنها أصبحت الموضعية التي تجد رواجاً في السوق . فجأة أصبح الأمر يبدو وكأن جيلاً كاملاً من الصحفيين قد أفاق على حقيقة أن المحسوبية والممارسات المشبوهة لدى الحكومات والبنوك والقطاع الخاص هي التي

أدت انهيار آسيا . أين كانت تلك الآراء قبل شهر يوليو عام ١٩٩٧ !

لأنه هنا أن أجادل بأنه لم تكن هناك محسوبية أو فساد في آسيا ، فهذه المشاكل مجموعة مثلما هي الحال في الدول الغربية . وعلى كل فإنني لا أستطيع أن أتصور كيف تقوم بكيل المديح والثناء لاقتصاديات آسيا على أدائها الجيد وسياسات حكوماتها العاقلة ، ثم تقلب في اليوم الثاني لتدين الأنظمة نفسها وتعتتها بالفساد حتى الم哉م ! هذا السؤال يظل دون إجابة !

شاعة الشفافية

كثر الحديث هذه الأيام عن الشفافية ، وينصب النقاش على أن الممارسات الاقتصادية والتجارية لابد وأن تسم بالشفافية وأن جميع المعلومات لابد من أن تكون متوفرة للجميع ؛ فالافتتاح التام يعتبر الطريقة الوحيدة لنضادى الفساد ولضمان تصحيح الأساليب الاقتصادية الخاطئة ، أو ضبطها قبل فوات الأوان ، ولقد عانت اقتصادات آسيا من الغياب الخطير لهذا النوع من الشفافية ، أو هكذا قيل ، وعبارة الشفافية هذه استمر ترددتها مرات ومرات .

وأنا متفق على أن الشفافية مهمة ولكن التركيز الشديد على الشفافية على أنها السبب الرئيسي لتدحرنا الاقتصادي رعاً إلى حجب عوامل أكثر أهمية ، وأعتقد أنه عندما يشكوك الكثيرون اليوم من فقدان الشفافية في آسيا فإن ما يكتشفون عنه فعلا هو جهلهم بالوضع الحقيقى للأمور مثل هذا الجهل لا ينبعى أن يفاجئ أحدا ؛ إذ أن معظم المتعاملين الصغار بالأموال وما يسمى بالمستثمرين رعاً كانوا يعتقدون قبل أربع أو خمس سنوات فقط أن ماليزيا هي مكان ما في الهملايا أم المستثمرون الحقيقيون الذين يستثمرون الوقت والمال والعمل الشاق وهم يقومون بإنشاء مشروع تجاري أو مبنى أو مصنع في آية دولة فسوف يبدون نوعا من الاهتمام بشفافة البلد والممارسات التجارية الأساسية ، ومن جانب آخر فإن الأشخاص الذين لا لهم لهم سوى مسح الأسواق المالية بحثا عن أرباح فورية لا وقت لديهم

للاهتمام بالمعلومات التي لا تتعلق مباشرة بالعملة أو الأسهم التي يمتلكونها .

أما فيما يتعلق بشفافية النظام المالي الماليزى فلندع السيد كامديسنس مدير صندوق النقد الدولى يتحدث إلينا مرة أخرى . ففى خطابه الذى ألقاه فى لوس أنجلوس فى شهر يونيو عام ١٩٩٧م ، قال : «في محاولة لزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق متغيرة يعتمد عليها فإن ماليزيا كانت من أوائل الدول التي اشتراك فى مقياس صندوق النقد الدولى الخاص لانتشار المعلومات» ، إن ما يعنيه هنا هو أننا كنا بالفعل نطبق وصفات الصندوق لتحسين مستوى الشفافية في النظام المالي ، ومرة أخرى فقد تم وضعنا في قائمة أكثر تلاميذ صندوق النقد الدولى حرصا .

المخللون والتجار الذين يبدوا أنهم أكثر ذكاءً منا نحن القادة المنتخبين عليهم أن يدركوا أننا مررنا بتجربة غير اقتصادي عمرها ليس فقط عشر سنوات وإنما أربعون سنة ؛ وهي تجربة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، وبما أن بعض عباقرة الاقتصاد هم من الصغر بحيث يمكن أن يكونوا أصحاباً لـ ، من العدل تذكيرهم بأن معظم الأشياء التي يشكون منها الآن والتي يقولون عنها إنها سبب الانهيار الذي حدث لنا هي أشياء بدأنا نحن أنفسنا في الشكوى منها قبل عقود مضت عندما كانت في أعمار هؤلاء ، وكنا وقتها قد شرعنا في بناء بلداننا بعد انتهاء الحكم الاستعماري . إن معظم الممارسات والمشاكل التي يقال عنها الآن إنها هي الأسباب النهائية للأزمة والتمثلة في الفساد والرأسمالية القائمة على المسؤولية وقلة الموارد البشرية والأنظمة والممارسات المصرفية غير المضبوطة والاحتكار وغيرها ، كانت دوماً موجودة بين ظهرانيتنا ، نعم ، على الرغم من هذه العوامل فقد استطعنا التغلب على الظروف السائدة أو تحسينها بدرجة كبيرة كما استطعنا أن نسجل معدلات غير أسرع من أي طرف آخر في التاريخ .

إن الفساد والممارسات التجارية التي تتم في الخفاء لا يمكن السماح بها وعلى آسيا كلها أن تستمر في العمل كما فعلنا نحن في الماضي ؛ حتى نستطيع أن نتحرر من الحجارة

التي تطوق أعناقنا والأغلال التي تكبل أرجلنا ، وليس ذلك لأن الفساد والمحسوبيّة هي أسباب الأزمة المالية ، وإنما لأن هذه العوامل تضعف من قدرتنا على المنافسة وتحقيق النجاح في السوق العالمية ، فكان لأبدلنا من أن نفعل ذلك ؛ لأننا لا يمكن أن نسمح بالفساد المفسد أن يحدد من يتولى تزويدنا بما نحتاج أو السماح لبعض الناس بالحصول على معاملة خاصة لا توفر للآخرين ، ولكن الأسباب الحقيقة وراء انهيار عملاتنا ولماذا انغرق الآن في أزمة اقتصادية لأبد من البحث عنها في مكان آخر .

ومع كل هذا الإصرار من جانب الغرب على الشفافية المذايتم السماح بالاتجار في العملات بحرية كاملة دون رقابة أو سيطرة معقوله؟ إن الاتجار في العملات ليس عملاً مفترحاً أو شفافاً ، بل هو على العكس نشاط في غاية السرية ، وليس في مقدور الحكومات أن تحدد بأي درجة من الدقة كمية العملات التي يحتفظ بها التجارون وماذا يمكن أن يحدث في حالة حدوث عملية بيع مفاجئة ، على الرغم من أن مثل تلك الصفقات مهما كانت مبررة إلا أنها تتلاعب بأرواح الملايين من الناس العاديين من رجال ونساء وأطفال لا يفهمون كثيراً في الأمور المالية العليا ، وكل همهم هو الاستمرار في الحياة العادلة ، أو ليس من الملائم البده في الحديث عن الشفافية في المعاملات المالية والتي يمكن في غضون شهور أن تقرر دول بأكملها وتحصل من مبدأ الأمم ذات السيادة مجرد نظرية لا قيمة لها؟ بالطبع يتعمّن علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق مزيد من الشفافية ؛ نعم ، ولكن أولاً وقبل كل شيء دعونا نطالب بمزيد من الشفافية في الأسواق المالية العالمية ، دعونا نلقي الضوء على المعاملات وأساليب تجارة العملة ونتساءل عن الذي أعطاهم الحق في استغلال دول وشعوب بأكملها وحسب أهوائهم ونزواتهم .

أجندة خفية، هل سقطت آسيا بفعل مؤامرة؟

هناك في آسيا من يعتقدون أن الغرب هو الذي خطط فعلاً ونفذ أزمة العملات ، وهم يستندون إلى تصرفات الحكومات الغربية والمؤسسات المالية باعتبارها شكلًا جديداً من

دبلوماسية القرصنة الاقتصادية ، والبعض ذهب إلى أبعد من ذلك بالقول بأن الأزمة هي ناج لمؤامرة التي تستهدف إضعاف التنين والنمور الآسيوية .

لقد استخدمت القوى الغربية دبلوماسية القرصنة هذه مراراً لإدانة الحكم الاستعماري ؛ في حرب الأفيون عام ١٨٤٢م . هزم البريطانيون الصينيين وأرغموهم على تسليم هونج كونج والإذعان لمعاهدات كثيرة مجحفة ، وفي عام ١٨٥٤م ، أبحر العميد البحري بيرى وسفنه السوداء في خليج إيدو مرغماً اليابان على إنهاء ٢٥٠ عاماً من العزلة التي كانت تعيش فيها ، وقد كتب الباحث الياباني «هيهتو كيمورا» بأن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين قادة الدول الآسيوية في وجه الضغوط الاقتصادية وخطر الاتهام ، هي النتيجة الحديثة لمعاهدات غير العادلة التي تمت في القرن التاسع عشر ، ورغم أن المحتوى والإخراج يمكن أن يكون قد تغير إلا أن المؤامرة هي تقريباً نفسها ، لم يعترها أي تغيير .

والسؤال الذي ينبغي طرحه هو : ما الذي يدفع القوى الغربية والمستعمرات في الغرب إلى التآمر للقضاء على آسيا؟ الدوافع المختملة ربما لا تكون عسيرة التخيل ، وإذا أخذنا في الاعتبار السرعة التي كانت تنمو وتتطور بها آسيا فإن المنطقة في طريقها لفرض سيطرتها الاقتصادية على العالم ، وسواء كانت آسيا فعلاً مقبلة على فرض هذه السيطرة أو على الأقل فإن المنطقة كان يتضرر إليها على اعتبار أنها تشكل خطراً على الهيمنة الغربية ، فقد كانت هناك عوامل رئيسية ذات أبعاد چيوبوليتكي وكلها كانت تعمل على تغيير الوضع الراهن الذي كان سائداً ؛ وحدوث تحول چيوبوليتكي وكلها كانت تعمل على تغيير الوضع الراهن الذي كان سائداً ؛ فدول شرق آسيا لم تصبح قوى اقتصادية كبيرة فحسب ، بل صارت تشكل تهديداً اقتصادياً خاصاً للدولة العظمى الوحيدة في العالم ؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد لخصت صحيفة الشعب اليومية الصينية في افتتاحية لها في بداية عام ١٩٩٨م ، نظرية المؤامرة هذه بقولها : «إن الولايات المتحدة بالتأكيد لا تفرض خطة مارشال جديدة على شرق آسيا ،

وبتقديمها للمساعدة فإنها تضطر شرق آسيا إلى الاستسلام والترويج للنموذج الاقتصادي والسياسي الأمريكي والحمد من تهديد جنوب آسيا للاقتصاد الأمريكي ، ثم مضى المقال متقدماً صندوق النقد الدولي لاستغلاله الأزمة في شرق آسيا لخدمة مصالحه الاستراتيجية .

وأنا شخصياً كنت قد ألحت في مناسبات عديدة إلى الاحتمال بأن الغرب لا يرغب في بروز مجموعة كاملة من «بيانات صغيرة» تنتشر في المنطقة لتهديد ثقة الاقتصادى فى العالم ، وفي كلمة ألقاها فى نيويورك فى بداية عام ١٩٩٤ م ، قلت ما يلى : «بعد بروز المعجزة اليابانية بز الحروف من أن الدول النامية سوف تصبح «بيانات صغيرة» تفزو أسواق العالم بمنتجات تنافسية وتزيح الموردين التقليديين للسلع المصنعة عن موقعهم الذى ظلوا يحتلونه حتى الآن ، وبخطوة أولى نحو الفرقه وعدم المساواة فإن الدول الصناعية الناجحة أصبحت تعرف باسم الدول الصناعية الجديدة (إن آي سي) وتم تصنيفها على أنها تمثل تهديدات خطيرة» .

ظللت وسائل الإعلام الغربية تشير إلى اعتبارى صاحب نظرية المؤامرة ، بل إن البعض حاول إظهارى باعتبارى الزعيم الذى تغلق نزعة الشك والخوف من الآجانب على تفكيره ونظرته للأمور ، وفي صيف وخريف ١٩٩٧ م ، جعلت وسائل الإعلام من هجومى المصاد على تجار العملة قضية أساسية راحت تروج لها وقالت : إنه فى كل مرة يتحدث فيها «مهاتير» تختنق الأسواق (القدتمن) تماهى حق الرئيس المنتخب للدولة ذات سيادة فى الدفاع عن بلده بالكلمات وليس بالسلاح !

لقد وجّهت انتقادات للمليونير المستثمر الأمريكي جورج سوروس فى مناسبات عديدة لدوره فى انخفاض قيمة العملات الآسيوية ، ولم يكن ذلك يقصد به أبداً الهجوم على سوروس شخصياً؛ لأنَّ سوروس كان واحداً من تجار العملة المعروفين بالصراحة وربما أكثرهم ثنوءاً على نطاق العالم (والتجار مثله لديهم مسئولية عظيمة ، حيث إنَّ أي كلمة تخرج منهم يمكن أن يطول أثرها ملايين الناس . وللأسف فإن هذه المسئولية لم يتم

الاعتراف بها فحسب ، بل إن الأشخاص الذين يتجرأون على الكلام ويتسامرون عن نفوذ تجارة العملة يدعون بالهرطقة والخروج عن المسار المأثور .

ليس هناك مؤامرة خفية ولكن هناك الكثير والكثير من العمليات المكتشفة والاتفاقيات التي تتم في الخفاء في عالم المال ، وعادة كما في العلاقات الدولية والمعاملات عبر الحدود الجغرافية للدول فإن الممارسات المستخدمة لا بد لها من أن تتفق مع بعض القوانين الأساسية ، وأية دولة تشارك في نظام دولي عادة ما تقتيد باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وتكون لديها على الأقل معرفة أولية بما يجري داخل ذلك النظام ، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على تجارة العملة ؛ ففي هذه التجارة هناك بالطبع قوانين تجارية أساسية ونظم وخطوط عريضة لعملية البيع والشراء ، غير أن الحكومات الوطنية لا تدخل لها في إعداد هذه الإجراءات والإرشادات وليس لها كذلك نفوذ على الطريقة التي تؤثر بها التجارة على عافية اقتصادياتها على الأقل ، طالما تم الالتزام باتباع قوانين السوق الحرة بدقة ، لقد تم خلق نظام يسود فيه الجشع وتلعل فيه قيمة النقود على قيمة أرواح البشر ورفاهيتهم .

في نهاية الأمر فإن من غير المهم إذا كانت هناك آية مؤامرة لاستقطاب آسيا أم لم تكن . فالامر المهم هنا هو أن آسيا قد ثبتت إعاقتها وأعيدت إلى الوراء عقوداً عديدة ؛ وهي نتيجة مباشرة للطريقة التي يعمل بها نظامنا الاقتصادي الدولي السادس حالياً . إن المؤامرة الحقيرية تمثل في عدم السماح لنا الآن بأن نناقش بوضوح وصراحة سلبيات وإيجابيات هذا النظام . في عام ١٩٩٧م ، لم يكن هناك من يرغب في فتح هذا النقاش ، حيث كانت قضية نظرية السوق الحرة لائزلا قوية للغاية ، ومع استمرار الأزمة وعدم بروز آية بوادر لانتهائها في ستة ١٩٩٨م ، يبدو أن بعض خبراء الاقتصاد بدأوا شيئاً فشيئاً في التشكيك في بعض المعتقدات الأساسية في النظام الرأسمالي العالمي الذي يقوم على الحرية المطلقة ، وأنا من جانبي لا أملك سوى أن أرجو بهذه التطورات وأأمل أن يسمح لهذا النقاش أن يستمر بعيداً عن المحرمات والتحامل والإجحاف .

خطر الاستعمار الاقتصادي

إن مستقبل آسيا يورقني بشدة خاصة إذا لم يتحسن الوضع الاقتصادي بسرعة . ومع استمرار الانهيار في أسعار البورصة والعملات فإن المستثمرين الأجانب أخذوا يتحرّكُون الآن ويدخلون المنطقة لجني الأرباح . ويجري شراء الشركات التي هي في حاجة ماسة إلى السيولة في كوريا الجنوبيّة وإندونيسيا والعديد من دول شرق آسيا بأبخس الأسعار . ونتيجة لذلك فإن جزءاً كبيراً ومتزايداً من اقتصادياتنا بات تحت السيطرة الأجنبية .

ربما يقول البعض إن هذه هي المصلحة الطبيعيّة لاقتصاد لا يتقدّم بالحدود الجغرافية يسمح فيه للاعبين الذين يمتلكون ثروات طائلة من الأموال باستخدام نفوذهم وثقلهم المالي بحرية تامة لمساعدة عائداتهم من الاستثمار ، إن النظرية الاقتصادية لاثيل سوي جزء واحد من واقع بأكمله أما المنصر الثاني البالغ الأهميّة : فهو الأثر الشاقعي والنفسى الذي تحدثه الإجراءات الاقتصادية ، وإذا كان الناس في شرق آسيا ينظرون إلى العدد المتزايد للشركات الأجنبية باعتبارها تشكل تهديداً بديلاً من كونها نعمة لهم ، فإن التسخّة المترقبة هي حدوث ردود فعل عنيفة وطغيان التزعّة الوطنية الجادة ، ولقد رأينا فعلاً كيف أن رد الفعل من جانب الكوريين الجنوبيين كان عبارة عن إظهار التزعّة الوطنية القوية تجاه ما اعتقادوا بأنه استعمار جديد لبلادهم هذه المرة من قبل صندوق النقد الدولي والمستثمرين الأجانب .

إن المجتمعات في كافة مناطق العالم أصبحت تفتّت بشدة السيطرة الاستعمارية على الأرضى عن طريق القرفة العسكريّة ، غير أن الاحتلال الطبيعي لم يعد مثل الطريقة الوحيدة للاستعمار ؛ فالسيطرة عبر الاتجار في العملات والسياسات المالية التي تم بالإكراه يمكن أن يكون لها أثراً مماثلاً ؛ لأن الدول الغنية الحديثة يمكن استعمارها عن طريق إضعاف اقتصاداتها وتحويلها إلى متسولين ، وهذا النوع من الاستعمار يمكن تحقيقه دون التضحية بحياة جندي واحد ، وعندما تكون الدولة فقيرة ؛ تصبح غير مستقرة سياسياً وينجم عن ذلك صراع على السلطة ؛ ونتيجة لذلك تحدث تغيرات متواتلة في القيادة إلى أن يوجد مرشح يكون مستعداً

للخضوع للقوى الدولية ، وهذا نوع جديد وأكثر رقة وتهذيباً لفرض السيطرة ولكنه رغم ذلك ر بما ينظر إليه باعتباره نوعاً من أنواع الاستعمار الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن ماليزيا ما بعد الاستقلال لم تخضع قط للسيطرة المادية للقوى العالمية فإن اقتصادها رغم ذلك ظل تحت سيطرة الأجانب في أعقاب الأزمة الاقتصادية ، وبانخفاض قيمة عملتنا وأسهمنا ووضع شركاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية تحت ظروف حرجية ولم تعد قادرة على تحقيق أرباح معقولة ، دون الحصول على إيرادات من ضرائب الشركات المتغيرة أصبح من الصعب على الحكومة مواجهة نفقات التشغيل وبالتالي تغطية مصاريفها الإدارية وتتنفيذ السياسات التي تريدها ، وإن عدم توفر الاعتمادات هذا ربما أدى فعلاً إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار والضغوط التي تطبع بالحكومة .

إن الخطر الذي يشكله هذا النوع الجديد من الاستعمار الاقتصادي لا بد وأن يؤخذ بجدية . إن إنجانب الأهم في آية أزمة اقتصادية يتمثل في الكيفية التي ينظر إليها الناس المشتّرون مباشرة إلى هذه الأزمة وليس المعتقدات والنظريات التي يروج لها خبراء وول ستريت في المؤسسات الدولية ، إذا تم تصوير خطر الاستعمار الاقتصادي على أنه حقيقة فإن الأمر أصبح مجرد مسألة وقت قبل أن يقوم رجل الشارع العادي بالرد على ذلك ، وإذا كانت السيطرة الأجنبية على الصناعات المحلية ينظر إليها على أنها مكلفة كثيراً فإن الناس سوف يناضلون لاستعادة سيطرتهم ، وسوف تصاعد الإضرابات عن العمل والتظاهرات وتحول إلى عنف وتدمير .

لن يكون ذلك أبداً هو المستقبل الذي يريد العالم لآسيا افتراضي عدم الاستقرار والإضرابات وربما حرب الشوارع على أسوأ احتمال والتزاعات العرقية سيمتد أثراها ليشمل العالم بأكمله ، وهذا هو الدرس الذي تعلمناه من عولمة اقتصاديات العالم وهو درس لا بد لكل شخص وليس فقط في آسيا من أن يفيد منه اليوم . إن على أصحاب السوق المخمرة والمعلنين الاقتصاديين أن يضعوا ضمن حساباتهم مشاعر السكان الآسيويين البسيطة قبل أن يندهور الوضع إلى ما هو أسوأ .

الأثر النفسي للمستقبل المسرور

ليس كل الأمور يمكن قياسها بالمال ، وكما نعرف جميعاً فإن بعض الأشياء التي نؤثرها كثيراً لا يمكن قياسها بالكم ولا يمكن تقديرها بشمن ، لقد كانت أعظم الخسائر بسبب الأزمة الاقتصادية في آسيا ذات طبيعة سينكرونية ؛ وهي خسارة حقيقة للناس المعنيين بها مباشرة ، ولكن يصعب جداً فهمها واستيعابها من الواقعين خارج الساحة ؛ وهي مستحيلة الإدراك من جانب الأشخاص الذين يحددون العالم بأسره بعوامل الربح والمكاسب المالية .

لاتنس ما حققه الآسيويون والأمل الذي غرسه فيهم هذا الانجاز بالعيش في مستقبل أفضل ؛ في ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والعديد من الدول الأخرى في المنطقة ويفصل النمو الاقتصادي السريع أصبح في مقدور ملايين الناس التمتع بمستويات معيشة أفضل ، وأماكن نظيفة وأمنة ليسكنا ويعملوا فيها ، ومستويات أعلى من التعليم ، ورعاية صحية أفضل ، وأعمار أطول ، رغم أن الأعمار بيد الله . لقد كان العديد من سكان آسيا الفقراء يخطرون خطواتهم الأولى المتعثرة والمثيرة أيضاً خارج دائرة الفقر الكامل في اتجاه حياة جديدة أفضل . واليوم فإن هؤلاء يجدون أنفسهم يتعلرون في ظروف لم يكونوا أبداً يتخيّلون بأنهم سوف يعودون إليها مرة أخرى ؛ إن ما انتزع من أولئك الناس ليس فقط ثروتهم وثروتهم المادية ، وإنما مستقبلهم الذي سرق منهم ، واليوم فإن التحدى الأعظم يتمثل في وضع استراتيجية لإعادة مستقبلهم إليهم مرة أخرى .

الفَصْلُ الْتَّارِيخُ الْقِيمُ الْآسِيَّةُ فِي عَالَمٍ مُضطَبِّرٍ

إنني مدرك لحقيقة وهى ؛ أن وسائل الإعلام الغربية ظلت تصنفى وتصورنى على أننى مؤيد ومدافع لدرجة الغطرسة عن القيم الآسيوية ، وكلما كنت أجزئ على إبداء وجهة النظر المتمثلة فى أن دول آسيا الصناعية الجديدة تشتراك فى بعض القيم التى ساعدتها على المضى قدماً فى مسار متين من النمو الاقتصادى كان ذلك يفسر دائمًا على أنه شكل جديد متعرج ، بل وخطير من أشكال العدوان الثقافى ، ويبدو أن العديد من الغربين يعتقدون أن قيمهم وعاداتهم مقبولة أو يبغى أن تكون كذلك على مستوى العالم بأسره من جانب كافة الرجال والنساء المتحضرين أيامًا كانوا ، وهناك اعتقاد سائد فى الغرب بأن أنصار القيم الآسيوية والمدافعين عنها يسعون من وراء ذلك فقط لتمرير الأضطهاد والدكتاتورية وأنواع السلوك الأخرى غير الديمقراطي .

ربما يكون هذا الإيجاب نابعًا من كون الصحافة الغربية والفكر الغربى بصورة عامة يقبل ويدافع عن نظام واحد فقط للقيم ، أما الاحتمال بأن يكون لأنظمة قيمة أخرى مختلفة نفس التقدير والاحترام وأن تكون قادرة على التعايش مع العالم بسلام فيبدو ذلك بمثابة المبدأ الصعب الذى لا يمكن استيعابه من جانب أصحاب الرأى ووسائل الإعلام فى الغرب .

واليوم وبعد أن تسببت الأزمة الاقتصادية فى إجهاض الحلم الآسيوى فإن لدى اعتقاد بأن عددًا كبيراً من رجال الإعلام وأصحاب الرأى يشعرون بالرضى فى دواخلهم ؛ لأن أهمية القيم الآسيوية قد سقطت فى الاختبار ، وأكاد أسمع تنهادات الارتياج بأنها لن تتمكن الآن من اجتياح العالم .

لم يكن قصدي فى يوم من الأيام أن أقول بأن هناك نظاماً حسناً واحداً للقيم ولم أروج قط لأن تغفى القيم الآسيوية أو تسيطر على معتقدات الشعب والأمم الأخرى .

والحقيقة إن دعوتي للقيم الآسيوية لا تعنى بالضرورة أن القيم الغربية سيئة ؛ إذ إنها ربما تكون أيضاً جيدة ، فنحن لا نعيش في عالم يخier فيه الناس باتباع هذا الطريق أو ذاك ، وأنا لازلت أعتقد بأن هناك أرضية مشتركة كبيرة من القيم التي يشترك فيها الناس على اختلاف أماكن إقامتهم ، وبالقدر نفسه فإنني مؤمن أيضاً بأن الاختلافات الطبيعية موجودة بين القيم التي تحكم مختلف الناس ، وأنه إلى جانب ذلك فإن هذه الاختلافات يجب الحفاظ عليها وحمايتها بدلاً من الاشمئزاز منها ، ناهيك عن القضاء عليها تماماً ، ومهما كانت درجة العدائية في الفكرة التي مفادها أن بعض الناس يعتقدون بقوتها في أشياء ربما لا تتماشى مع القيم الغربية ، وأن مثل تلك القيم والأساليب الأخرى ربما تكون أفضل في بعض جوانبها ، فإنه يتبعن على المرء أن يكون متفتح العقل بما فيه الكفاية ، على الأقل للتفكير في هذا الاحتمال .

إبان الحكم الاستعماري غرس في أذهاننا نحن الآسيويين وأصبحنا نخاف من أن قيمنا وعاداتنا هي من الدرجة الثانية . غير أن بروز آسيا لأيّار رئيساً في الاقتصاد العالمي أثبت لنا أن القيم الآسيوية ليست أقل درجة لمجرد كونها آسيوية ولكنها ربما كانت في بعض الحالات متقدمة على الرغم من حقيقة أنها كذلك ، وعندما يمتنع الآسيويون قيود العبودية فإننا نصبح أكثر جرأة على الكلام وأكثر مقاومة للمطالب الغربية ، والبعض هنا قد تمثّل بالرد على ما يقال بشأنهم والقليلون الشجعان تهوروا للدرجة أنهم سعوا لأن يبرهنوا على أن القيم الآسيوية يمكن أن تكون صالحة ، ليس على الرغم من كونها آسيوية ، بل لأنها فعلاً آسيوية . هذا التغيير والانتقال في التفكير ربما يكون قد أثار القلق في أوساط الغربيين ، ولكنني أقول بأنه قد فتح باباً للنقاش الشمر الذي كان ينبغي له أن يتم منذ زمن بعيد والذي لم يتلاش في الأتهياء المؤقت لاقتصاديات آسيا ، وعلى التقييف من ذلك فإن مشاكل اليوم تعنى أننا نحتاج الآن وأكثر من أي وقت مضى لمناقشة القيم الأخلاقية والإنسانية كنقيض للقيم الاقتصادية البحثة التي يغلب عليها الطابع المادي للنظام الرأسمالي المعاصر .

ما هي مكونات نظام القيم الآسيوية؟

ما هي إذاً تلك القيم الآسيوية التي أصبحت مثار كل هذا النقاش المثير؟ آسيا مثلها مثل قارتي أمريكا؛ آسيا قارة ضخمة ومقابل كل تعميم واحد يمكن أن يوجد الكثير من الاستثناءات. والأمم والشعوب الآسيوية لديها خلفيات تاريخية ودينية شديدة الاختلاف، فدولة ماليزيا مثلاً يغلب عليها الطابع الإسلامي، واليابان إلى حد ما الكونفوشيوسية (كما هي الحال في كوريا الجنوبيّة) بينما تلعب الشتوانية والبوذية دوراً كذلك، وتايلاند دولة بوذية هيئاتية. وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات الواضحة فإنني أعتقد أن هناك خطأ من القيم المشتركة والمعتقدات يتبعها معظم الآسيويين بوصفها مرشداتهم في شتى أنحاء العالم، وهذه القيم المشتركة يمكن أن تسمى «آسيوية» تماماً كما أن هناك بنية من القيم المشتركة يمكن أن تسمى «غربية».

أولاً: وقبل كل شيء فإن القيم الآسيوية نابعة من المجتمع والأسرة، فتحن نقد وتحل إجلالاً كبيراً للأسرة ومتطلبات ومصالح المجتمع أكثر من تقديرنا لمصالح الفرد أو حقوقه في الحرية الشخصية المطلقة، فقيامك بمسيرتك تجاه أسرتك ومجتمعك يأتي قبل حملك في المطالبة بزيادتك الفردية، فتحن في آسيا تزكى على حقوق المجتمع وإذا ما قادى الفرد بالتعدي على حقوق المجتمع فإن ذلك الشخص يكون فعلاً قد سرق حقوق الأغلبية ويسعى بكل أناية لخدمة مصالحه الخاصة.

القيم الآسيوية تشمل أيضاً احترام السلطة؛ فالسلطة ينظر إليها باعتبارها ضمان استقرار المجتمع بأكمله وبدون سلطة واستقرار فإنه لن تكون هناك حياة مدنية، وفي غياب الاعتقاد في السلطة واحترامها فإن أي مجتمع بما في ذلك الغربي الذي يجد الحقوق الفردية سينتهي إلى الفوضى.

غير أن ذلك لا يعني أنه يتبع قبول كامل للسلطة أو أنني أدعو إلى الدكتاتورية؛ فالحكام العظام أمثال هتلر أو بول بورت كان لديهم دون شك سلطة عظيمة ولكنها لم تكن

سلطة جيدة ، وإنما عبارة عن أنظمة رعب قائمة على الطاعة العميماء ، وبالمنطق نفسه فإن وجود درجة جيدة من احترام السلطة لا يبرر قيام حكومة استبدادية ، وأنه أؤمن بقوة الديمقراطية ؛ لأن الديمقراطية تتبع إزاحة الحاكم دون إراقة دماء ، وحتى في أعلى النظم الديمقراطية فإن المواطنين لا بد لهم من إظهار احترامهم للحكومة وفهمهم للحاجة لوجود توازن بين الحقوق الفردية والالتزامات تجاه المجتمع .

ومن الاستخدامات الأخرى للسلطة ورها سوء الاستغلال ؛ العلاقة بين الآباء والأبناء ، فأنا أرى وجوب إعطاء الوالدين التقدير والاحترام اللازمين ولكن ليس بأى ثمن ، فقد عرفنا عن بعض الآباء سوء استغلال أطفالهم وحتى اغتصابهم وهو شكل مرفوض تماماً من أشكال سوء استخدام السلطة ولا يمثل تعبيراً عن السلطة الخيرية ، حيث إن السلطة الجيدة هي ظاهرة تتميز بالأخذ والعطاء وتشمل مسؤوليات والتزامات لكلا الطرفين : القادة والآباء .

وعلى القاريء أن يسأل هنا : كيف يمكن إذاً التفريق بين السلطة الجيدة والسيئة ؟ أعتقد أن المواطنين عادة يعرفون متى تكون لديهم حكومة جيدة وحكام جيدون ؛ فالحكومة التي تتفذ وعودها وتجلب الأزدهار لشعبها دون إساءة معاملتهم هي بالتأكيد حكومة جيدة وإذا كانت الحكومة فاسدة وغير فعالة وقمعية فإن الكثير من الناس سوف يعرفون أن لديهم نوعاً سيئاً من السلطة ، حيث يقوم الأكثر شجاعنة منهم بالثورة على مثل ذلك الوضع ، ولا يجب على أي شخص أن يخضع لسلطة دون قيد أو شرط ؛ إذ لا بد من أن تكون هناك بعض الميزات الجيدة لتلك السلطة تجعل الناس يرغبون في قبولها إن لم يكن الاستسلام لها .

إن العديد من الشخصيات التاريخية العظيمة قادت أو ألهبت ثورات اجتماعية عن طريق العصيان المدني لسلطة قمعية بعيدة عن الصواب في تصرفاتها . وهناك مثالان من التاريخ الحديث على ذلك هما : ملtron لوثر كینج داعية الحقوق المدنية الأمريكية والمهاجمان غاندي الذي قاد الهند إلى الاستقرار عن بريطانيا العظمى ؛ لقد مارس غاندي شكلاً رائعاً

من الاحتجاج السلمي القائم على العصيان المدني ، بما أهله ليكون مثالاً ناصعاً للكيفية مقاومة سلطة ظالمة ، وأنا إذ أكتب ذلك فإنني لا أستطيع أن أنسى احتجاجاتي شخصياً ضد السلطة في شبابي عندما كنت وزملائي الطلبة نور ضد السلطة البريطانية إبان حملتنا ضد اتحاد الملايو بعد الحرب العالمية الثانية .

قضية العربية الأزلية

إحدى القضايا الخنزيرية التي تفتر إلى المقدمة كلما احتمم النقاش حول القيم الآسيوية في مقابل القيم الغربية هي دور ومفهوم الحرية وعلى الأخص حرية الصحافة ، فلقد وجّهت لى الاتهامات في العديد من المناسبات بقمع حرية الصحافة وتمرير قدرية التعبير للخطر أو من حيث المبدأ أنّا أزمن بحرية الصحافة ؛ ولكن ماذا لو تسببت حرية أحد الصحافيين في سلب حرية الكثرين لكنّي بعشاً حياة كرمه ؟ وإذا قام أحدهم بشر أكاذيب أو تسبّب في معاناة الناس وإذا أصبحت حرية الصحافة مجرد عنصر لإشغال نيران الصراع أو التحرير على الكراهية ، عندها يمكن أن تكون هناك حالات يصبح فيها من الأفضل الحد من هذه الحرية .

إنني أتفق مع مبدأ حرية الصحافة ما دامت لا تستخدم لسلب حرية الآخرين وكرامتهم وسعادتهم . ماليزيا على سبيل المثال يوجد بها العديد من المجموعات العرقية وبالتالي هناك إمكانية لأن تحدث اشتباكات بينها إذاً استغلال بعض القضايا الحساسة لإشعال نيران الحقد والعداء العرقي وفي الحقيقة فإن الصحافة الغربية ظلت تتضرب على هذا الورقة قائلة : إنه تمحّط سطح الهدوء الظاهر تكمّن توترات خطيرة بين مختلف الجماعات العرقية . وإذا كانت مثل هذه المقالات والأخبار الصحفية والتي تستند في حالات كثيرة إلى معلومات تفتقر إلى المصداقية سوف تسبّب في حدوث توترات لم تكن خطيرة من قبل ، وإذا كان ذلك سوف يشعل مواجهات وعمليات قتل فإن البلاد بأسرها يمكن أن تتحدر نحو

القوضى . وفي مثل هذا الجلو فإنه لن يكون باستطاعة الناس ممارسة أعمالهم أو كسب عيشهم . وفي هذه الحالة فإننى أعتقد أن الحد من حرية الصحافة سيكون له مبرراته .

وجهة النظر هذه بالطبع تعارض مع الاعتقاد السائد في الغرب ، حيث يجد الناشر متعة في أن يقول : «أنا لست مسؤولاً عما يحدث وسوف أقوم بنشر هذه المادة الصحفية ؛ لأن الرأي العام يريد أن يعرف » ، ما هي بالتحديد حاجة الرأي العام للمعرفة ؟ وهل الحاجة إلى المعرفة تبرر إشعال التوترات العرقية بين السكان الذين ربما تمكنوا من أن يعيشوا في سلام وسعادة ؟ أعتقد أننى أفضل أن أعيش في جهل على أن أحصل على المعرفة المطلوبة لتحارب ويقتل بعضنا بعضاً .

ما أقدمه هنا يمثل وضعًا شديد المبالغة ، ولكنه يكشف عن وجهات النظر حول المدى الذى ينبغي أن يسمح به للحرية ، وهذا الوضع يجب أن يشحد الهم للدخول فى نقاش قيم حول حقوق ومسؤوليات الفرد تجاه المجتمع .

الحرية والإبداع

الأمريكيون مغرون بشكل خاص بالقول بأن الحرية المطلقة مطلوبة لغرس المقدرة على الإبداع في القرى العاملة ولتشجيع النبوغ ، وأنت إذا نظرت إلى الدول التي توجد فيها درجة عالية من الحرية ، وهم يقولون إن ذلك يعني بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فإنك تجد أناساً من أمثال : بيل جيتيس وعلماء وموسيقيين ومؤلفين عاليين والكثير من الحائزين على جائزة نوبل ، حيث تمثلت مكافأة الحرية في وجود مجموعة هائلة من الأشخاص المبدعين الذين يساهمون في إثراء مجتمع نابض بالحياة واقتصاد متensus ، ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الناس أنفسهم يقولون : إنه في المجتمعات التي يسودها الانضباط الشديد ودرجة أقل من الحرية الشخصية ؛ مثل : الصين واليابان أو دول شرق آسيا الأخرى فإنك لن تحصل على نفس الانفراج فيما يتعلق بالإبداع ، وهكذا تسرى هذه المقوله المفصلة

لتنطبق على الجميع ، وعلى الرغم من أنها تحتوى على الكثير من الحقيقة إلا أنها قد أغفلت نقطة جوهرية وهى : ما الذى يشكل الحقيقة فعلاً؟ بالطبع فإن جميع الثقافات تتطلب حرريات فى مجتمعاتهم وكذلك مناخ العمل التجارى والاقتصادى ، ولكن هل الحرية المطلقة دون أية قيود هي فعلاً ما يدعى بأنها الحرية؟ هل الحرية تعطى الفرد الحق فى أن يفعل ما يحلو له بغض النظر عن النتائج التى تترتب على باقى أفراد المجتمع؟ أشك فى أن مثل هذه الحرية غير المقيدة تمارس فى أي مكان فى العالم ؛ حتى فى الولايات المتحدة ، وحتى بيل جيتس نفسه واجه الكثير من المعارضة والعديد من المحاولات للحد من « حرية الاقتصادية » بسبب المخاوف ، سواء أكانت حقيقية أم وهمية ؟ من أنه يقوم باحتكار سوق برامج الكمبيوتر . وإذا قدر لك أن تعيش فى ظل مبدأ الحرية الكاملة فإنك ستجد نفسك مضطراً لأن تقول إن إبداع ومهارة بيل جيتس التجارية هي التي مكتنها من السيطرة على السوق ، أو ليس من حقه إخراج المنافسين الضعفاء الآخرين من السوق؟ وكيف يستطيع أي من أنصار الحرية تبرير تقييد حرية فى اقتصاد يقوم على حرية السوق؟

في بعض الأحيان نجد أن حقوق أحد الأفراد يمكن أن تؤدى إلى هضم حقوق الكثرين ، على سبيل المثال إذا دخل عمال مناجم الفحم في بريطانيا في إضراب عن العمل في فصل الشتاء كما كان يحدث كثيراً قبل حكم ملجريت تأثر فإن قطاعات كبيرة من السكان البريطانيين سوف يتاثرون نتيجة لانعدام وجود وقود التدفئة كما يمكن أن يعوت بعض المرضى والعجزة من البرد ، وعندما يتوقف الممرضون أو الأطباء عن العمل فإن العديد من المرضى يمكن أن يتعرضوا لخطر شديد ، وعندما يتقدّم عمال إضراباً في مصانع تقوم بإنتاج محركات السيارات فإن العمل في مصانع أخرى تتبع أجزاء أخرى من السيارات سوف يتأثر سلباً وينكمش ، وبذلك يكون حق الإضراب الذي قصد منه حماية العمال من الإضطهاد قد أصبح سلاحاً يستخدم لضغط على الآخرين .

في الولايات المتحدة في الشمانيات وفي أحد الأحياء السكنية ، حيث كان السكان يعيشون حياة آمنة وكرمه قام أحد المستثمرين ببناء دار للسينما تعرض أفلاماً خلبيعة ، وشعر سكان المنطقة جميعهم بأن ذلك سوف يؤدي إلى فساد الأخلاق وتكون له آثار سيئة على الأطفال والشباب ولذلك رفعوا قضية أمام المحكمة في محاولة لإغلاق السينما ، ولكن الذي حدث أن المحكمة رأت وجوب احترام حق مالك السينما بأية حال من الأحوال ، ولم يردع حق مجتمع الحي السكني ؛ وهو حق الأغلبية في حماية نفسها وأطفالها من الآثار السيئة للأفلام الخلبيعة وتم تجاهله تماماً . بعدها آخر فإن الحقوق غير القابلة لتصريف الفرد الواحد قد نجحت في تقييد حقوق الأغلبية .

هذه الأمثلة تتوضح بجلاء كيف أن الحرية والحقوق الأساسية التي يتم احترامها بحق لما تحيوه وتعمله من أهداف سامية يمكن أن تصبح هي ذاتها شكلاً من أشكال الظلم وغياب العدل والاضطهاد إذا ما فسرت تفسيراً متشددأً يسم بالغلو ، وحتى في الغرب توجد حدود للحرية وأعتقد أن من المهم لكل فرد في الغرب أن يعرف هذه الحدود ، أحد الأمثلة الواضحة على ذلك هي المواد الفاضحة ؟ بإمكانك أن تصنع صوراً رسوماً متحركة بالكمبيوتر في غاية الإبداع ، وتصبح في متناول الجميع ولكن مجرد أن يتم استخدام هذه الحرية لإنتاج أفلام خلبيعة تفسر بأنها يمكن أن تؤثر على الصغار فإن ثمار تلك الحرية لا ينبغي قبولها أو السماح بها من جانب المجتمع ، عذنا في ماليزيا لا أتصور أن أمانة ونزاهة العمل التجاري أو إبداعه قد أغتيلت وتُكلّلت بنظام القيم الماليزي الذي يضع حدوداً واضحة لحرية الفرد ، ويؤكد بصورة عامة على أهمية المجتمع مقارنة بالفرد . على العكس من ذلك تماماً فإني أعتقد بأن نظام القيم لدينا ظل يمثل الركيزة الأساسية لاستقرار بلادنا ورفاهيتها على الأقل إلى أن أطلت الأزمة الاقتصادية برأسها .

مقارنة بين القيم الآسيوية والأمريكية

أجرى «ديفيد هيتشكوك» المدير السابق لإدارة شئون شرق آسيا والمعيظ الهادى فى وكالة الإعلام الأمريكية دراسة ، قارن فيها بين القيم الشرق آسيوية والأمريكية . وفي عام ١٩٩٤ م ، طلب من عدد من الأمريكان ومواطنى شرق آسيا (بابانين وتايلانديين وصينيين وكوريين ومايلزيين وستنفافوريين وإندونيسيين وفلبينيين) أن يختاروا ستة قيم اجتماعية وخمسة قيم شخصية ؛ يعتقدون أنها أساسية في حياتهم . وتم نشر النتائج في مطبوعة تدعى «آسيان فاليوز آند ذا يوبيتد ستيفتس» (وترجمتها: القيم الآسيوية والولايات المتحدة) ؛ مستعرضًا مدى التضارب بين الاثنين .

ووجدت دراسة هيتشكوك أن القيم الاجتماعية الستة الأكثر رواجاً بين سكان شرق آسيا هي أولاً : وجود مجتمع منظم ومرتب . ثانياً : التاجنس الاجتماعي . ثالثاً : ضمان محاسبة المسؤولين الحكوميين . رابعاً : الافتتاح على الأفكار الجديدة . خامساً : حرية التعبير . سادساً : احترام السلطة .

ومن جانب آخر كانت القيم الستة الأكثر شيوعاً بين الأمريكان هي : أولاً : حرية التعبير ، ثانياً : حقوق الفرد ، ثالثاً : الحرية الشخصية ورابعاً : النقاش المفتوح ، وخامساً : التفكير في الذات وسادساً : ضرورة محاسبة المسؤولين الحكوميين . ومن المثير هنا أن عدداً أكبر من الآسيويين مقارنة بالأمريكيين أكدوا على أهمية الأفكار الجديدة والمسئولة العامة . ولحقيقة أن الآسيويين اختاروا النظام والاسجام واحترام السلطة بينما وضع الأمريكان أهمية أكبر - لحقوق الفرد والنقاش المفتوح - لا يجب أن تثير الاستغراب .

لقد وجد هيتشكوك اختلافات جوهرية ليس فقط فيما يتعلق بقيم المجتمع وإنما كذلك فيما يخص القيم الفردية ؛ فالقيم الخمسة الأكثر أهمية لدى الأمريكان هي :

أولاً : الاعتماد على الذات ، ثانياً : الإنجازات الشخصية ، ثالثاً : العمل الجاد ، رابعاً : تحقيق النجاح في الحياة ، خامساً : مساعدة الآخرين . بينما اختار القيمة الشخصية

ال السادسة والتي هي الأكثر أهمية ؛ أى تفيد الالتزامات تجاه الآخرين بما يعادل نسبته ٣٩ في المائة من المواطنين الآسيويين مقابل ١٩ في المائة فقط من الأمريكيين اختاروا هذه القيمة . ومن ناحية أخرى أكد ٥٩ في المائة من الأمريكيين على تحقيق النجاح في الحياة فكانت النسبة وسط الآسيويين هي النصف فقط . وبينما أكد ٥٩ في المائة من الأمريكيين على أهمية الإنجاز الشخصي ، أكد ٣٣ في المائة من الآسيويين على ذلك .

ومن بين المقارنات الأخرى التي وردت في الدراسة ما يلى : ٦٩ في المائة من الآسيويين أكدوا أهمية احترام المعرفة مقارنة بـ ١٥ في المائة فقط من الأمريكيين ، وبينما أكد ٤٨ في المائة من الآسيويين على الانضباط الذاتي ، كانت النسبة هنا وسط الأمريكيين هي ٢٢ في المائة فقط .

من المستحيل طبعاً تحديد درجة دق المدى الذي تمكّه هذه الدراسة الأمريكية من الواقع . غير أن بيانات هيتشكوك رغم ذلك توفر نتائج تبدو متوافقة مع الافتراضات الديهية لمعظم مواطني شرق آسيا وغيرهم من خارج القارة الذين يعرفون ويفهمون شرق آسيا جيداً . أنا أقل فعلاً بأن العديد من القيم الآسيوية التي يرددوها الكثير من الآسيويين ويعجلونها قولًا أكثر منه فعلًا يتم تجاهلها وخرقها أكثر من ممارستها إن بعض القيم الآسيوية يمكن بوضوح مرحلة التقدم التي نعيشها ، وفي المستقبل ربما يتم تحديدها أو حتى التخلّي عنها ، سواءً أكان ذلك للأفضل أم الأسوأ ، مع تقدم آسيا إلى الأيام مرة أخرى .

من الملاحظات الفضلية الأخرى التي يستتجّها المرء من دراسة هيتشكوك هي أن الكثير من القيم التي تعتبر الآن آسيوية كانت في وقت ما قيمًا غريبة كذلك ، وهي لاتزال فعلاً قيمًا أساسية لمجموعة كبيرة وذات نفوذ قوى من الأمريكيين تدعى : اليمين المسيحي . والكثير من هذه القيم مثل : احترام السلطة والأسرة والنظام الاجتماعي والانضباط الذاتي يمكن أيضًا أن تسمى «قيمًا فيكتورية» نسبة إلى العصر الثيكتوري ؛ وهي معتقدات كان الغرب قد تخلّى عنها أو فقدتها مع مرور الزمن .

مستقبل القيم الآسيوية

أمل لا تكون تعليقاتي حول القيم الآسيوية قد تم تفسيرها ب بحيث توحى بأنني مؤيد للدكتاتورية والاستبداد والحكم المطلق والمارسات غير الديمقراطية وكيت حقوق الإنسان والتعدديب واستغلال الأطفال في العمل وحرمان النساء من حقوقهن أو التدمير المسرف للبيئة ، إن الاختباء تحت عباءة النسبية الثقافية بغرض أخلاقياً عند التعامل مع أمور خطيرة كهذه ، كما أن البطش وغيره من الممارسات الفظيعة ، متى وأين مورس لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال . ويتعين احترام القيم الإنسانية الآن وفي المستقبل ؛ في آسيا وفي أي مكان آخر .

ومن الواضح أن هناك الكثير الذى يمكن لآسيا أن تتعلم من بقية العالم . وهنالك بعض القيم الآسيوية التي ينبغي تحفيتها جانبًا أو القضاء عليها تماماً ، والله وحده يعلم كيف عملنا ونأملنا بكل قوة ضد الكثير من تلك القيم المؤذنة في الماضي ، إن العديد من مناطق آسيا تتفسى فيها القيم المادية الطاغية بينما تشكرون أجزاء أخرى من المعارضة المفرطة ضد المادية . وإذا ما جنحت الروحانية إلى الغلو والتشدد فإنها تظهر نفسها في أكثر الأشكال بعداً عن الروحانية إما عبر العنف أو اضطهاد جماعات بعينها في المجتمع .

بعض المجتمعات الآسيوية تناصر مبدأ الجبرية بينما أخرى تجد السيطرة والاحتواء والاعتداد بالنفس ورضا العجرفة ، في العديد من المناطق في آسيا لايزال هناك عدم مساواة ، واضطهاد للنساء والضعفاء واستغلال للأطفال من أجل القيام بأعمال جسمانية شاقة ، هناك مجتمعات لا تهتم بالآخرين في آسيا لا تظهر ذرة من الحب والاحترام لخلوقات الله من العجزة والمعاقين أو حتى للبيئة الطبيعية ، هناك أيضًا الكثير من الإيمان بالخرافات والسحر وفي بعض الأماكن الكثير من الفساد الذي تتناقله الألسن والسكوت على كل ذلك . إن آسيا الكثير لكي تتعلم من تجربتها ومسيرتها التنموية وكثافتها الاقتصادي كذلك من الغرب ؛ فهناك بعض القيم الغربية ذات الفائدة والتي يمكن أن تقوم بتطويعها ، أو

إضفاء الصفة الآسيوية الذاتية عليها في المستقبل .

إن النقطة المهمة التي ينبغي أن نذهبها في الاعتبار هي أن القيم الآسيوية ليست جيدة أو سيئة بصفة مطلقة ؛ فالازمة الاقتصادية في أواخر عام ١٩٩٧م ، خلقت فجأة الانطبع بأن القيم الآسيوية لابد وأن تكون سيئة . وتم تحديد المجرم الرئيسين هنا بتهمني المحسوبية والفساد . ووفقاً للخبراء العالميين ي المواطنون الأمور والحكومات في الغرب في السنة الأولى للأزمة فإنه إذا تمكّن الآسيوبيون من تخلص أنفسهم من تلك القيم المكرورة وإذا سمحوا بالازدياد من الانفتاح والحرية فإن مشاكلنا كان يمكن حلها بسهولة .

إن أحد الجوانب المناقضة للأزمة الاقتصادية الآسيوية ؛ هي أنها أدت إلى حدوث بحث مشمر عن الذات حتى في الغرب حول أكثر نظم القيم قدسية عندهم كما تعبّر عنها رأسمالية السوق الحرة ، ولقد أجبر فشل الإجراءات الاقتصادية التي حددت حل الأزمة ، حتى أعظم انتصار الحرية المطلقة في السوق ، على إعادة تقييم الفوائد التي يحصلون عليها كما تشهد بذلك تصريحات من اليابان إلى أوروبا في خريف عام ١٩٩٨م ، وهذه الشخصيات المهمة مثل : رئيس الوزراء البريطاني «تونى بلير» والمستشار الألماني «جييرهارد شرويدر» ووزير المالية الياباني وغيرهم ، تقدموا باقتراحات لوضع نوع من القيد على الحركة غير المنظمة بالكامل للعميلات ورأس المال . وهذا التراجع في حد ذاته يمثل خطوة مطلوبة بشدة وإن كانت غير كافية نحو نقاش مشمر حول القيم الخاصة بالحرية والحقوق . لعدد قليل من السجائر المضاربين مقابل الحقوق التي تضمن حياة كرمه ملايين الآسيوبيين .

إن القيم الآسيوية الأساسية التي ذكرتها هنا كان لها في الحقيقة أثر ضئيل للغاية على مكامن الأزمة الاقتصادية الآسيوية ، وبالتالي فإن من العبث القول الآن بأن صعوباتنا الاقتصادية يجب أن تثبت خطأ أنظمة القيم الآسيوية ، وإذا كان قد ثبت أن أي نظام للقيم كان على خطأ فإن ذلك سيكون القيم ذات التوجّه الربحى المغضّن والممعنة في المادية والمغروسة في النظام المالي العالمي الذي صنعه الغرب .

إن الإخلاص والالتزام تجاه الأسرة والمجتمع الذي يتمسك به الكثير من الأسيويين واحترامهم للسلطة مع الرغبة في العمل بجد ونشاط وتقديم تضحيات شخصية لصالح المجتمع سوف تثبت بدون شك أهميتها الآن أكثر من أي وقت مضى في وجه هذه العداوة ويدرجة أوضح مما كانت عليه في السابق ، وفي أوقات الشدة فإن على الأسيويين الاعتماد بدرجة أكبر من ذى قبل على دعم أسرهم ومجتمعهم ؛ لأنك إذا فقدت وظيفتك فإن أمامك الأسرة فقط للرجوع إليها ، وللخروج أنفسنا من هذه الأزمة لابد لنا من العمل بهمة ونشاط أكثر من ذى قبل مبدئين مزيداً من الرغبة عما كانت عليه الحال في السنوات الأخيرة ، لتقديم تضحيات شخصية فورية بالحقوق الفردية والتركيز على تفاصيلياتها تجاه الجماعة سواء وكانت المؤسسة أم المجتمع أم الأمة .

وبالنظر إلى المستقبل فإن من الواضح أن بعض القيم الأسيوية لابد من أن يتغير وسوف يتغير ولكن ستظل هناك بعض التقاليد التي ترثى في التشكيك بها ، وسوف تكافع ضد انحلال وتفكك المؤسسات الاجتماعية التي أبتليت بها العديد من المجتمعات الغربية . وعلى الرغم من أن معظم الدول الغربية في غالبيتها مسيحية إلا أنها شهدت في السنوات الأخيرة انفصالاً تاماً للدين من الحياة العلمانية ، وأوسوا من ذلك ؛ استبدل الدين بقيم تدعوا للمتعة واللذة ، لقد أصبحت المادية والإشباع التورى للحواس والشهوات والأناية وعبادة الفرد شيئاً مثل المبادئ الثقافية ! لقد تراجع المجتمع ليسود الفرد ورغباته .

هذا التغيير في القيم في الغرب أدى كما هو متوقع إلى تأكل المؤسسات وتلاشى احترام الزواج والأسرة وكبار السن والعادات المهمة والتقاليد والمعتقدات ، حيث إن المجموعة الجديدة من القيم رفضت بشكل كبير كل ما يمت بصلة للمعتقدات الروحية أو الحياة الجماعية ، ومن هنا فإن المجتمعات الغربية اليوم ممزورة بالجشع وحب اكتساب المال دون قيود أو حدود وطبعاً بعدم احترام الآخرين ، لقد أصبح الكثير من الأساتذة يخالفون من تلاميذهم ، وبعضهم لقى حتفه على أيدي أولئك التلاميذ الأطفال الذين يولدون بطريقة

غير شرعية ويفوقون الأطفال الشرعيين في بعض المجتمعات ! وهنّاك دول لم يحصل فيها الكثير من الأشخاص في الثلاثين أو الأربعين من أعمارهم على وظيفة محترمة قط كمانهم لا يرغبون في ذلك ؛ لأن الشخص العاطل أفضل حالاً من الذي يعمل .

إن الناس الذين يعيشون في مثل هذا الضعف الروحي ليس لديهم سوى القليل الذي يتمسكون به فهم مقلعون من الجذور ، مثل حطام السفينة الطافى فوق مياه المحيط ؛ تتقاذفه الأمواج . ويدو أن الدعامة الرئيسية لهذا النظام هي أسعار سوق الأسهم الصاعدة والنمو الاقتصادي المستمر والتوزع المادى ويعجرد أن تبدأ الأسعار والأسواق فى الهبوط ويساب الغرب بأزمة فلن تكون هناك دعامة أساسية تمسك النظام من الانهيار . هذا لن يكون أبداً الطريق الذى ترحب آسيا فيه سواء حدثت أزمة أم لم تحدث ؛ لن نرفض قيمتنا الآسيوية ونخضع لويادات مذهب المتعة السائد فى الغرب ا

إن المطلوب فعلاً عندما نفكّر في أنظمة للقيم مستقبلاً هو ما أسميه : الاحترام المتبادل . إن هناك الكثير في الغرب مما يستحق الاحترام ولكن آسيا أيضاً يجب إعطاؤها ما تستحقه من احترام وتقدير ، حيث إن الاحترام المتبادل يتطلب قبول مبدأ الذين يحملون وجهات نظر مختلفة ليسوا بالضرورة مقرّر لهم أو أنهم أناس أشرار ، وكذلك فإن الاحترام المتبادل يتطلب حداً أدنى من التواضع من كل الأطراف ، من هنا فإن الدول الغربية لها الحق في أن يكون لديها أولوياتها وأفضلياتها ولكن ليس من حقها فرض تلك الأولويات على الآخرين رغمما عنهم ، إن الدول الغربية والآسيوية لها الحق في أن تلجم بكل قوتها إلى استخدام قوة الاقتحام ولكن ليس من حقها اللجوء إلى الاقتحام عن طريق القوة سواء أكانت هذه القوة عسكرية أم اقتصادية . لقد تعلمنا نحن في آسيا الكثير من الغرب لدرجة أن ما تعلمناه في مجال الأمور المالية كان من الكثير بحيث اضطررنا إلى التخلّى عن بعضه لتفادي الإعصار الذي أصابنا ، ونحن الماليزيين تعلمنا أيضاً الكثير من جيراننا في الشرق خاصة من اليابان ، ولاشك أنه لا يزال أمامنا الكثير لتعلمه سواء من الشرق أو الغرب أو الشمال أو

الجنوب ، ونحن نعترف بالاستمرار في أن نتعلم ونفيض من أفضل ما يمكن أن يعطيه تاريخ وثقافات العالم .

وفي الوقت نفسه فإن الوقت قد حان للمؤسسة الغربية التي ظلت حتى الآن شديدة الاعتداد والثقة في مراكزها الاقتصادية والاجتماعية لكن تعلم من آسيا وربما تجد أمريكا الشمالية وأوروبا بعض القيم التي تستحق المعاشرة والمناقشة فيما يتعلق بنظرية آسيا تجاه العالم والمجتمع . إن الاهتمام الشديد الذي تبديه نحن تجاه الأسرة والمجتمع في حاجة ماسة لكن تبدي الدول الغربية التي تعاني أكثر مما تتعانى من مشاكل المخدرات والتخريب المتعمد وغيرها من الآفات الاجتماعية ربما يبدو من غير المعقول القول بأن على الأوروبيين والأمريكيين أن يتعلموا كل شيء من الآسيويين خاصة في وقت تعانى فيه اقتصادياتنا من الضعف وفقدان فيه نحن الثقة في المستقبل إلا أنه بسبب هذه الأزمة بالتحديد والتي بدأت في آسيا ولكنها انتهت لتصبح عالمية ، ويكون الوقت قد حان فعلاً بالنسبة لنا جميعاً وفي كافة أرجاء العالم أن نسمو فوق الاهتمامات الفضيحة أو الأرباح الكبيرة وأن نتحرك نحو تحقيق الاحترام المتبادل والإثارة المتبادل .

إن القيم الآسيوية تظل قيمآً آسيوية ، والقيم الغربية تظل قيمـاً غربية وليس هناك أى خطأ في ذلك . ولكن على العكس مما كتبه «كيملنچ» فإن الاثنين يمكن أن يلتقيا ومن ذلك اللقاء سوف يبرز دون شك بعض التفاهم الجديد المشترك والتقدير الجديد لحكمة كل جانب وقبول جديد لكل ما هو جيد ورفض لكل ما هو سبيء وردي .

الفَصْلُ الْخَامِسُ

النَّظَرُ شَرْقًا مَرَّةً أُخْرَى

الدور الياباني في إحياء آسيا

استغرقت زيارتي الأولى للإسكندرية في عام ١٩٦١ ، أسبوعين ، ولازلت حتى اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً عليها ، أتذكر بوضوح اطباعي الأول عن أمم كانت تتعجب بالنشاط والمشروعات الاقتصادية في ذلك الوقت كانت اليابان في أوج استعدادتها لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ وكان العمل مستمراً في بناء طريق سريع عبر مدينة طوكيو إلى جانب العديد من المشروعات الطموحة الأخرى ، وكان الاقتصاد الياباني حينذاك لا يزال متخلقاً ولم تكن التكنولوجيا المستخدمة عندهم متطرفة ، وكانت سياراتهم من النوع ذي الثلاث عجلات ويشمل ذلك حتى الشاحنات الصغيرة التي تحمل السلع وتحبوب شوارع طوكيو ؛ من وإلى مواقع الإنشاءات والبناء .

وكان من الواضح أن أرض الشمس المشرقة كانت فعلاً تنهض بسرعة وبخطى تفوق كل ما عرفه العالم من قبل ، وهي التي كانت قد خرجت لنها من دمار الحرب العالمية الثانية محطمـة ، واقتصادها منهار تماماً لتحتل في بداية السبعينيات موقعـاً مـوقـاً في الاقتصاد الدولـي وفي السنوات التي تلت ذلك أصبحـتـها الرائـع بـعـقـمـاً يـحـتـذـىـ للـعـدـيدـ من دولـ شـرقـ آـسـياـ المتـطـلـعـةـ إـلـىـ تـدـشـيـنـ معـجزـاتـهاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـخـاصـةـ بـهـاـ .

اليابان - أداء من الوزن الثقيل

إن تخصيص فصل من هذا الكتاب للدور الياباني في آسيا مهم في نظرى لعدة أسباب . ففي الوقت الحالى حيث تعانى من الأزمات الاقتصادية فإنه لا يمكن التقليل من أهمية اليابان . أنظر فقط إلى حجم الاقتصاد اليابانى : فـاجـمالـىـ النـاخـقـ الـقـومـىـ أـكـبـرـ بـعـدـ

مرات من إجمالي الناتج القومي لدول شرق آسيا مجتمعة بما في ذلك الصين . وعلى الرغم من أن الصين تشهد نمواً سريعاً ورعاً تكون قد حققت أهمية سياسية أكبر من اليابان إلا أنه لا يزال أمام الاقتصاد الصيني عدة عقود من الزمن لكي يلحق بالاقتصاد الياباني ؛ أما إذا أخذت الأمر من ناحية الدخل الفردي فإن ذلك رعا لا يحدث أبداً .

إن اليابان بحق هي قوة اقتصادية ذات وزن ثقيل في آسيا ، وهي دولة تنظر إليها الدول الآسيوية نظرة خاصة لدرجة أن كل خطوة تخطوها وكل إجراء تقوم به يتم متابعته بدقة من جانب هذه الدول ، وعندما يرتفع أن ينخفض سوق الأسهم الياباني يمكن له ردود فعل قوية عبر المنطقة بأسرها . وبعض الرؤساء الآسيويين رعا يهمس قائلاً : إنه إذا حزمت اليابان أمرها وأعادت تشحيط اقتصادها فإن الأزمات والمشاكل التي تعاني منها بقية آسيا سوف تنتهي ، لكنني لا أعتقد أن الأمر بهذه البساطة مع أن تأثير اليابان على الاقتصاد العالمي ضخم للغاية ، ومن الأسباب الأخرى التي تؤكد أهميتها القصوى لاقتصاديات شرق آسيا هو استثماراتها الضخمة في مجالات الإنتاج ومشاريع البنية الأساسية في كافة أنحاء المنطقة . وكما ورد سابقاً فإن ٢٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي لماليزيا تسهم به الشركات اليابانية العاملة في البلاد ، وفي دول أخرى في آسيا قد لا تكون النسبة بمثل هذه الضخامة ولكن رغم ذلك فإن من الواضح أن القرارات المستقبلية والخطط طويلة الأجل للشركات اليابانية سوف يكون لها أثر كبير على الاتعاش الاقتصادي ل معظم دول شرق آسيا ، وإذا ما قدر للشركات اليابانية أن تقوم بإغلاق المصانع والاستغناء عن العاملين على نطاق واسع فإن الوضع سوف يصبح أكثر سوءاً لشعوب شرق آسيا؟ وإذا ما استمر اليابانيون ملتزمين باستثمارتهم واستطاعوا تخطي الأزمة فإنهم سوف يفرون بتعاطف كبير باعتبارهم حلفاء حقيقيين وقت الشدة .

كان لأخلاقيات العمل اليابانية والسمات الثقافية الأخرى تأثير واضح على كل من الزعماء والعمال في ماليزيا ودول شرق آسيا الأخرى ، وكما سترى لاحقاً فقد قمت بإطلاق

سياسة الاتجاه شرقاً في بداية الثمانينيات لكي تتعلم من التجربة اليابانية الناجحة في مجال الإدارة ومارسة التجارة بدلاً من أن تنظر باستمرار ناحية الغرب لكي تلمس الطريق .

سبب آخر لأهمية اليابان في آسيا يمكن في التاريخ ؛ ففي الغرب ينظر إلى اليابان باعتباره فقط المعتدى الذي تسبب في الحرب العالمية الثانية ، والذي احتل بصورة وحشية معظم شرق آسيا والصين خلال السنوات الخمسة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ ، فقد وجهت الانتقادات للإيابانيين بسبب الدمار الواسع الذي سببوا لآسيا ولا داعي للقول بأن الاحتلال الياباني لما يزيد على مائة عام لم يكن مجردة سارة ، حيث إن كثيراً من الناس الذين أعرفهم قد تعرضوا للضرب وأجروا على حمل حجارة كبيرة فوق رؤوسهم وعواقبوا لأنفسهم الأسباب مثل : عدم الاتزان للجنود الإيابانيين ، ومن ناحية أخرى حيث إنني كنت قد عملت في السوق المحلي في مدينة «أكور سيتار» فإني أعلم جيداً أن الجنود الإيابانيين قد دفعوا أسعاراً جيدة للسلع التي كانوا يشترونها . وما إنني كنت أحد أصحاب الأكشاك التجارية فإني لم أتعرض قط لسوء معاملة من الجنود الإيابانيين .

ويغض النظر عن الطريقة التي تحكم بها على مسؤولية اليابان تجاه الحرب في آسيا ، فإن اليابان دون شك قد لعبت دوراً بالغ الأهمية ولم يكن أنها على الإطلاق في دفع عجلة النمو الاقتصادي في آسيا خلال سنوات ما بعد الحرب ، ومن الناحية السيكولوجية فقد كان الإيابانيون هم الذين غرسوا فينا الإعنان بأنه حتى الآسيويين يمكنهم التطلع إلى نفس مستويات التكنولوجيا والإمدادات الأكاديمية مثل تلك التي يبلغها حكامنا الاستعماريون السابقون ، لقد أرنا الإيابانيون كيف أن التصميم والعمل الشاق والجاد من أجل بلدنا يمكن أن يأتي باتجاه مذهل من تحت أنفاص الحرب ، كما أثبتت اليابان للعالم كذلك أن بإمكان دولة آسيوية إنتاج سلع على نفس مستوى الجودة ، بل وأفضل من نوعية السلع التي يتم إنتاجها في الغرب وعليه فإن النموذج الذي قدمته اليابان في فترة ما بعد الحرب كان ذات أهمية كبيرة ليس فقط اقتصادياً وإنما رمزياً وسيكولوجياً كذلك .

عندما أصبحت رئيساً لوزراء ماليزيا عام ١٩٨١م ، كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التي قصد بها إزالة الفوارق الاقتصادية بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى في عاصمتها الحادي عشر وتيسير بصورة جيدة ، وكان واضحاً لدى رغم ذلك أن خطة التنمية هذه وحدها لن تكون كافية لتحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة بالكامل ؛ إذ كانت بكل وضوح في حاجة إلى شيء آخر ، وإذا كان تحقيق هذه الحاجة غير ممكن في ماليزيا فإننا على استعداد للالتجاء نحو العالم الخارجي لتوجيهنا والبحث عن نموذج أجنبي يعطينا الإلهام والأساليب القادرة على تحسين أخلاقيات العمل والأداء الاقتصادي بشكل عام .

مجدد أن قررت الحكومة إعطاء المواطنين التوجيه بشأن التجارب التي ينبغي عليهم نقلها لم يكن من الصعب اختيار النموذج المناسب فقد كانت قصة تحول اليابان ، وإلى حد ما كوريا الجنوبية ، من الفقر إلى الغنى معروفة للجميع ، وبعد إجراء الدراسات الدقيقة حول هذا الموضوع بدأنا رسمياً في تطبيق سياسة الاتجاه شرقاً في أواخر عام ١٩٨١م ، مستهدفين فيه أن نتعلم ونقتدِ العناصر المقيدة وبصورة أساسية من الثقافة اليابانية الاقتصادية لكننا لم نكن نهدف أبداً إلى محاكاة كل ما هو ياباني ؛ إذ كان مدركتين جيداً أن المحاكاة والنقل بالكامل سيكون أمراً مستحيلاً بسبب الاختلاف الكبير في الخلفيات العرقية والتاريخية بلدينا . ولم تكن سياسة الاتجاه شرقاً تعنى أننا سوف نرفض بالكامل العناصر الإيجابية من الغرب .

كان الاتجاه شرقاً وليس غرباً يمثل كذلك التخلّي عن قرون من الاعتماد الذهني على الدول الغربية والفكر الغربي ؛ ففي بداية الثمانينيات كانت الدول الغربية تبدو وكأنها قد فقدت القوة الحركية لها - كانت غارقة في أزمة نفطية وغير قادرة كما يبدو على التغلب على الركود الاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه قوة اقتصادية جديدة وحيوية تتفجر في اليابان

وكوريا الجنوبية وتايوان . وبالنسبة لى كانت نتيجة طبيعية أنه إذا كان لنا أن ننقل نجاحات الأمم الأجنبية فإن أفضل النماذج وأكثرها إثراء لم تعد موجودة في أوروبا أو الولايات المتحدة وإنما على مقربة منها . فكان علينا أن نتجه شرقا .

نقل أخلاقيات العمل اليابانية

يبدو أن أكثر العوامل أهمية في نهضة اليابان الجبارة يمكن من في أخلاقيات العمل لديهم والتي من الواضح أنها تختلف اختلافا كبيراً عن تلك الموجودة في الغرب ، فإن الفكرة التي تقول بأنه يمكن الحصول على شيء دون مقابل تبرز بوضوح في النظرة الحالية تجاه العمل في العديد من الدول الغربية ، ولذلك فإن العمل وسائل ويسوء يتناسب بالتزامن يطالبون بزيادة الأجر وتحسين المزايا التي يحصلون عليها دون أن يربطوا ذلك بالإنتاجية ودخل المؤسسة بشكل عام ، ولما كانت القوى الاستعمارية تحكم في الأسواق العالمية فإن مثل هذا الاتجاه الذي لا يمكن مقاومته قد لا يحدث ضرراً كبيراً ؛ فالقوى الاستعمارية كانت تتمتع بالحرية الكاملة للوصول إلى الأسواق في الإمبراطوريات التي كانت تحتلها ، وكان بإمكانها فرض أسعار البيع والشراء التي تحددها ، أما في الاقتصاد الحديث ، حيث لا توجد دولة تستطيع السيطرة على السوق بمفردها أو احتكار تكنولوجيا الإنتاج أو معدلات التسعايرة فإن آية زيادة في الأجور لا تكون مرتبطة مباشرة بزيادة متناسبة في الإنتاجية يمكن أن تؤدي فقط إلى فقدان المقدرة التنافسية في السوق العالمية .

ليس هناك شيء مجاني سواه في هذه الدنيا أو في العالم الآخر ، وبالتالي كيد في اقتصاد المولدة وكما قال أحد وزراء المالية الماليزيين في الشمانيات : « فإنه إذا رغبت في الحصول على شيء بالطبع فعليك أن تدفع مقابل » والمقابل هذا يمكن أن يكون على شكل عمل جاد ؛ إذ أن الجهد الكبير هو مفتاح الإنتاجية العالمية والمقدرة الجبيدة على المنافسة في الشمانيات أدركنا نحن في ماليزيا أنه فقط ويتربص قيم وأخلاقيات العمل التي تجعل عمالنا

أكثر طموحاً ورغبة في بذل مزيد من الجهد ، أو حتى تقديم تصريحات شخصية تستطيع جعل متاجتها تنافس في السوق العالمية التي يأكل فيها القوى الضعيف ، ويغلب فيها القادر على اقتحام الأسواق وعليه فإن سياسة الاتجاه شرقاً التي اتبناها ركزت بصورة أساسية على التعلم والتطبيق لقيم وأخلاقيات العمل اليابانية والكورية الجنوبيتين وكذلك مبادئ الإدارة الناجحة ، لقد كان يريد أن يجهد الماليزيون مثل اليابانيين ، وكانت على ثقة من أن أي نقص في المهارات قد يعاني منه عمالنا يمكن تعويضه على الأقل جزئياً بالعمل الجاد ، فالممارسة تحقق الكمال كما تقول الحقيقة البديهية ، وبالتطبيق المستمر لأساليب الإدارة الناجحة أدركنا أن المهارات الضرورية الجديدة يمكن تعلمها أو تطويرها .

إذا كانت قيم وأخلاقيات العمل اليابانية قد ساهمت في تحقيق النجاح الاقتصادي للبلاد ، وإذا كانت قيم العمل هذه يمكن امتلاكها وتطويرها بمعرفة وإدراك شعوب أخرى فإن النتيجة البديهية هي أن بإمكان ماليزيا كذلك تحسين قيم العمل لديها ، وبالتالي وضع البلاد في اتجاه مستقيم نحو تحقيق النمو والتطور .

لقد أسفرت سياسة الاتجاه شرقاً عن سياسات ومبادرات عديدة شهدتها عالم التجارة والاقتصاد . وقد كانت شخصياً متحمساً للغاية بشأن هذه المحاولة لتحسين نظر الشعب الماليزي تجاه العمل ، وكلما سُنحت لي الفرصة كنت أقدم دعمي لختلف المبادرات التي يجري تطبيقها .

إن فضائل العمل الجاد متعددة ولكن مجرد العمل بجهدليس كافياً بالطبع . كانت قيم العمل اليابانية التي سعينا لتطبيقها تشمل كذلك : الإخلاص والالتزام بالجودة والمعايير المحددة لتسليم السلع . إضافة إلى ذلك فإني كنت مفتوناً بالديمقراطية المتأصلة في المؤسسات التجارية اليابانية .

في معظم المؤسسات التجارية الكبرى نادرًا ما يتم التركيز على الاختلافات في الوضع بين المدراء والعمال ؟ فهم يرتدون الذي نفسه بينما يقضى المديرون أكثر أوقاتهم في المصانع

والورش بدلاً من المكاتب ولدى اتخاذ القرارات فإن كل فرد تقريباً تم استشارته مما يخلق جوًّا يدعم ويقوى الالتزام الشخصي لكل عامل . وكما يدو فإن التزام بين اتحادات العمال وإدارة الشركات محدودة للغاية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار في العمل ويساعد على بناء الثقة في المؤسسة ، وكما هو واضح فإن المؤسسات التجارية اليابانية تسم بالرُوح الأبوية تجاه العاملين فيها ويرد العمال على هذه المعاملة بإظهار الولاء نحو المؤسسة .

إن قناعتي الشخصية هي أنه حتى العمال الماليزيين لن يتمكنوا من نقل كل هذه العناصر الموجودة في قيم وأخلاقيات العمل لدى اليابانيين ، وأن بذل الجهد في هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى رفع معنوياتهم وتحسين الإنتاجية بدرجة كبيرة .

ويعزو بعض العلماء ورجال الاقتصاد الإنجازات اليابانية الاقتصادية الخارقة إلى الثقافة اليابانية المتميزة قائلين بأن هذه العناصر الثقافية الفردية لا يمكن نسخها بواسطة الأمم الأخرى ، ولكنني كنت دائماً أختلف مع هذا الرأي وعلى الرغم من أن الثقافة اليابانية قد لعبت دون شك دوراً محورياً فإنه لا يوجد شيء لا يمكن تعلمه بما في ذلك عناصر العادات الثقافية ، أنظر فقط إلى تاريخ اليابان وسوف تجد أن هناك عدة حقب زمنية استوعبت فيها اليابان الكثير من العناصر الثقافية أولًا : من الصين في القرنين : السادس والسابع ، ومؤخراً من الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وفي اعتقادى فإن قيم العمل اليابانية المتميزة والتي تعامل بكل تقدير ليست عنصراً ثقافياً تقليدياً مغروساً في المجتمع بقدر ما تتشكل نظاماً للقيم ؛ جرى صقله وتهدئته بعناية شديدة . إن العادات التقديمة وكذلك الثقافة تعتبر مهمة ذات قيمة بالتأكيد إلا إننا إذا أجرينا تحليلاً متأثراً للممارسات التجارية اليابانية في الماضي فسوف يتضح لنا أن الطريقة القديمة كانت مختلفة كثيراً عن الممارسات الحديثة التي تقف وراء النجاح الاقتصادي للبلاد . إن المتاجرات اليابانية اليوم قد اشتهرت بجودتها العالية ولكن جعل النوعية والجودة موقفاً عاماً لم يكن معروفاً قبل حرب المحيط الهادئ عندما كان شعار «صنع في اليابان» مرادفاً لكلمة الرداءة .

التعلم من روح الوحدة التي ترسو اليابان

لم تكن قيم العمل اليابانية هي الميزة الوحيدة التي وجدنا أنها تستحق التقليد ضمن سياسة الاتجاه شرقاً ، فالطريقة التي نجحت بها اليابان في خلق قطاع للتصنيع شديد المنافسة في بلاد خالية من المواد الخام كان أحد الجوانب التي تسترعى الانتباه إلى النموذج الياباني . وعلى الرغم من أن ماليزيا غنية بالمصادر الطبيعية وقد جبها الله بأرض خصبة صالحة للزراعة فإن الحاجة إلى بناء قطاع تصنيع قوي كان على رأس قائمة أولوياتنا .

إستراتيجيات السوق اليابانية في الأسواق الدولية والتي اتسمت بالنجاح الكبير كانت من النقاط الأخرى التي تسترعى الاهتمام ؛ فقد ظل الادعاء السائد من حين لآخر هو أن البيوتات التجارية اليابانية الكبيرة التي تعرف باسم «سوجو سوشما» ليست فعالة أو مربحة ولكن خلال الأيام الأولى للترويج التجارى اليابانى فى الأسواق العالمية كانت تلك البيوت هي التي فتحت الطريق أمام التجارة اليابانية على نطاقٍ واسع لترويج السلع اليابانية .

لذلك ركزنا على العديد من القوى المحركة التي تقف وراء النجاح اليابانى ، بينما كنا نسعى باستمرار إلى معرفة الكيفية التي يمكن بها تكيف هذه المناصر لتلائم وضعنا . أحد هذه المفاهيم التي برزت من هذا البحث والتي ساعدت بشتى الطرق في تفاعل الطبقة العاملة لدينا ؛ كانت فكرة اليابان المتحدة التي تعمل بارتباط وثيق بين أعضاء مجتمعها . إن من بين الاتهامات التي توجهها الشركات الغربية هو أن الشركات اليابانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً على ما ييدو بالحكومة اليابانية لدرجة أنه لا يمكن التفرير بين الاثنين ؛ إذ تشعر الشركات الأجنبية بأنها تواجه المجتمع اليابانى بأكمله عندما تتنافس مع الشركات اليابانية ، كما أن نظام التوزيع الداخلى ظل هو الآخر مثار انتقادات لا تنتهي و يبدو أن اليابان كلها موحدة في شركة واحدة تعمل من أجل مصلحة الأمة ، وهي أمّة ظلت غير مستساغة لصناعات الغرب القائمة على التزعة الفردية المنافسة الحادة .

ويطبيع الحال فإن الشركات الماليزية تتنافس مع بعضها البعض سواءً كان ذلك في

تسويق السلع أم الفوز بعقود المناقصات وهي فعلاً تشكّل من السياسات والإجراءات التي تفرضها الحكومة ، ولكن في معظم الأحيان ظلت الشركات اليابانية دعمًا قويًا وتوجيهها سليماً للحكومة ، وبالتالي التمتع بدرجة عالية من الحماية والأمن في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد على اعتاب النضوج ، ولا غرابة في أن العديد من الشركات الأجنبية وجدت أنه من الصعب للغاية اختراق الأسواق اليابانية بسبب الإجراءات الحكومية المعقّدة ، وبالتالي هناك الكثير الذي يبرز إلى حد ما بروز تعبير «المؤسسة اليابانية» والذي ينم عن انتقاد وانتقاص .

بالنسبة للمخططين في ماليزيا فإن فكرة «المؤسسة اليابانية» كانت بمثابة مصدر إلهام أكثر من كونها لعنة اقتصادية أو لم تكن العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة في ماليزيا في الماضي مرضية ؛ فتاريخياً اعتبرت الحكومة نفسها خصماً للقطاع الخاص كما أن القطاع الخاص من جانبه كان يتذكر إلى الإجراءات والقوانين الحكومية باعتبارها تمثل عقبات أمام الشاطئ التجاري ؛ ومن ثمًّ مادت مرحلة طويلة من العداء بين الجانبيين وحتى عندما نفّهم المسؤولون الحكوميون حاجة الصناعات الماليزية ، وقاموا بتوفير الدعم والمساندة فإن ذلك كان يتم بتردد ودرجة كبيرة من الشك ، فقد قشّل موظفو الخدمة المدنية في الماضي في إدراك حقيقة أن الصناعات الوطنية سوف تعاني إذا تم تعطيل النشاط الاقتصادي بسبب الروتين الحكومي على نحو غير ملائم ، ورجال الأعمال من جانبيهم كانوا يظهرون المردة لموظفو الحكومة فقط عندما يكون الهدف من ذلك شراء مساعدة ذلك الموظف ، وفي معظم الحالات كانت العلاقة بين النشاط التجاري والحكومة علاقة مواجهة ظاهرة للعيان ، ومن نافلة القول أن هذه العلاقة غير المريحة والقائمة على عدم الثقة المتباين بدلاً من العكس لم يسمحوا كما هو مؤكّد في تحقيق النمو الاقتصادي الذي كانت تهدف إليه ماليزيا . ولتشجيع الأداء الاقتصادي ودفعه إلى الأمام راقت لنا فكرة خلق أمة متحدلة تتعاون فيها كافة الجهات سواء أكانت حكومية أم قطاعاً خاصاً لتحقيق الثروة والازدهار . لذلك كنت

أقول لموظفي الدولة من حين لآخر : «إن أجوركم تأتي من القطاع الخاص ؛ أى من الشركات التي تدفعها الشركات ، وبالتالي فإنكم عندما تساعدون القطاع الخاص فإنكم تساعدون أنفسكم» واليوم نجد أن موظفى الخدمة المدنية لدينا قد استوعبوا وقبلوا وجهة النظر هذه وأن النشاط التجارى قد انتعش بدرجة كبيرة بفضل التعاون بدلاً من المواجهة مع المسؤولين . ويعود الفضل في هذا التغير إلى سياسة الاتجاه شرقاً التي اتبهجناها ، ومع مرور الزمن فإن النتائج التي تحقق تشهد على قيمة افتتاح المرء ذهنياً ورغبة في أن يتعلم باستمرار من النماذج الناجحة سواء أكانت في الشرق أم الغرب .

نجاح سياسة الاتجاه شرقاً

ساهمت سياسة الاتجاه شرقاً التي تم تفديها بتصميم وعزم شديدين طوال فترة الثمانينات وحتى التسعينيات دون شك في تغير العديد من أوجه المجتمع الماليزي وأظهرت البرامج التي تم القيام بها لزيادة فعالية واتجاه الخدمة المدنية ناتجاً مشجعاً ، وأدت زيارات العمل والدراسة للإمداد إلى اليابان من جانب المسؤولين في القطاع الخاص والعام على السواء بالتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة ، حيث تم تطبيق الكثير من هذه الأساليب بكل مهارة ونجاح وتم تطبيق أساليب الإنتاج اليابانية ، بل وطريقة تجهيز وشكل المكاتب وإدخال التغييرات الازمة عليها التي أثبتت نجاحاً كبيراً .

إن الزائر الماليزي اليوم سوف يسمع رجال الأعمال في كوالالمبور والراكر التجاريه الرئيسية الأخرى بتحديث عن ماليزيا المتحدة وحقيقة أن هذا التعبير نشأ صلباً في اليابان رعا لاتكون معروفة لدى الكثرين ، ولكن المفهوم ذاته أصبح جزءاً مكملاً لثقافتنا الاقتصادية . وحتى سائق التاكسي أو البائع في سوبر ماركت سيقول لك إنه خلال العقددين المنصرمين تعلم الماليزيون أن يعملوا بصورة أكثر جدية ومثابرة ، كما تعلموا في الوقت نفسه كيف يقدرون ويسمونون الإنتاجية الإضافية والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن ذلك والتي أمكن

تحقيقها بالتفاني والانضباط .

لقد سعى باستمرار إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع اليابان ، وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة في الحجم الاقتصادي لدولتنا فإن اليابانيين وبصورة عامة لم يحاولوا التدخل في سياساتنا الاقتصادية . وعلى التقى من سنوات الحرب التي كانوا خلالها محظيين ومسيطرين على آسيا فإن الغزو الاقتصادي الياباني خلال فترة السلم قد وجده الترحيب كما أن جميع الشركات اليابانية تقييدت بالقوانين والنظم التي فرضتها عليهم الحكومة اليابانية .

عندما أرجع إلى الوراء مستعرضا النمو الذي حققناه ونجاح سياسة الاتجاه شرقا ؛ فإنني أشعر بالجميل للإمتنان لدعمها لنا والذي جاء طوعية ؛ لأنهم استثمرنا في بناء اقتصادنا في وقت كنا لا نزال فيه نعاني من الفقر وكان الشك يحيط بتوقعاتنا للمستقبل . وساهمت هذه الاستثمارات في رفع مستوى الرخاء والمعيشة لدينا . هذا الدعم الحقيقي يقف على تقدير الاستثمارات المشكوك فيها التي قام بها مؤخرًا تجار العملة والمضاربون في سوق الأسهم والذين حضروا إلى ماليزيا بعد أن تمكنت البلاد من اجتياز مرحلة النمو الأولى وأقلع اقتصادها نحو الأفضل ولم يأتوا للمساعدة في بناء دولة وإنما جنوا أرباح فورية فقط .

إن إقدام اليابانيين على الاستثمار في شرق آسيا كان في مصلحتهم دون شك . وأصبحت ماليزيا قاعدة انطلاق خارجية لاتجاههم وصادراتهم ويتناقض الآن العديد من الشركات اليابانية الكبيرة في الأسواق العالمية بسلع يتم إنتاجها في ماليزيا . وإذا أخذنا مثالاً واحداً فإننا نجد أن شركة ماتسوشيتا العملاقة للإلكترونيات تقوم بتصدير منتجاتها إلى ٨٧ دولة من ماليزيا .

إن القضية المهمة للغاية اليوم ليست هي دور اليابان في الماضي ؛ وإنما كيف ستكون علاقتها بشرق آسيا في السنوات المقبلة ؟ فقد كان هذا الأمر يشكل قضية بارزة حتى قبل عام ١٩٩٧ م ، ولكنها الآن أزدادت أهمية في وقت تسعى فيه اقتصادات شرق آسيا جاهدة

للتغلب على الضرر الذي أحدثه هجمات العملة ، وعلى الفوضى الاقتصادية التي عمت تلك الدول . هل بإمكاننا الاستمرار في الاتجاه شرقاً مستقبلاً؟ وكيف تستطيع اليابان التغلب على أزماتها هي وأزمات المنطقة؟

التطلع إلى المستقبل

هل لا تزال اليابان قادرة على مساعدة شرق آسيا؟

لقد وصلنا الاتجاه شرقاً حتى خلال حقبة السبعينيات وسألني الكثيرون : لماذا استمرار هذا التوجه؟ وحجتهم في ذلك هي أنه إذا كان من الواضح أن اليابان قد فشلت ، حيث انهار اقتصادها الذي كان يعرف باسم اقتصاد الفقاعة في عام ١٩٩٠م ، فلماذا نستمر نحن في التطلع إلى اليابان لرسم طريقنا؟ من المؤكد أن اليابان تعاني من مشاكل خطيرة وربما تكون قد فشلت في العديد من المجالات غير أنه حتى الفشل يمكن أن يوفر لنا بعض الدروس لتعلم منها . ولابد هناك الكثير من الأمور التي يمكن أن نتعلّمها من اليابان ، وأنأ أعتقد اعتقاداً جازماً أن اليابان سوف تستمر بقوة اقتصادية رائدة في آسيا في القرن الحادي والعشرين ؛ فالمهارات الاستثنائية والتكنولوجيا المتقدمة والانضباط والنظام وقيم وأخلاقيات العمل جميعها صفات تستحق أن تنقل ويستفاد منها ولم تؤثر عليها حالة الركود الاقتصادي الطويلة التي تعاني منها اليابان .

ظاهرياً يتم تصوير اليابان على أنها دولة تنعم بدرجة عالية من التطور وكذلك بدرجة عالية من الركود . وعلى الرغم من استفحال الأزمة الاقتصادية ، حيث تدنت أسعار الأسهم إلى معدلات شديدة الانخفاض يوماً بعد يوم فإن اليابان لا تزال تتمتع بالفضل تجاهى هائل مع بقية العالم ، كما أن الأسر اليابانية لا تزال تحفظ بأعلى معدل للمدخرات يوجد في أي مكان آخر . ولابد اليابان تتمتع برصيد من رأس المال والمهارات والمنتجات ذات القيمة الثقيلة العالية التي أمامها مستقبل واسع . ربما كانت هناك بعض الممارسات الخاطئة أو

قروض غير قابلة للتحصيل ولكن الحاجة الكبرى لرجال الأعمال اليابانية في نظرى تكمن فى إعادة النقاة فى أنفسهم ومواجهة المستقبل بقوة . ليس هناك سبب يمنع اليابان من إحياء اقتصادها وأن تصبح مرة أخرى القوة المفرطة للمنطقة بأكملها ، ويعين على اليابان الآن أن تقوم بتوظيف كافة مواردها لإنشاء الاقتصاد والاستثمار فى دول شرق آسيا كما كانت تفعل من قبل .

إن ماليزيا وبقية المنطقة فى حاجة إلى إحياء الاستثمارات اليابانية وسوف يساعدنا ذلك على توفير فرص عمل جديدة وزيادة دخل السكان ووضع الاقتصاد على الطريق الصحيح ، وبوتيرة أسرع مما كانت منجزه فى غياب الدعم اليابانى ، وبطبيعة الحال فإن ذلك سوف يعيد الحيوانة إلى الأسواق الآسيوية ويجعلها أكثر استعداداً لقبول الصناعة اليابانية . بعض الأموال التى ظلت الحكومة اليابانية تضخها فى اقتصادهاعقب انهيار ما يعرف باقتصاد الفقاعة يمكن ضخها فى اقتصاداتيات شرق آسيا التى تعانى من الصعوبات . لقد ساعد المستثمرون اليابانيون فى الماضى على تحقيق الرفاهية والازدهار لآسيا والآن حان الوقت للعمل سوياً مرة أخرى لصالح جميع الشعوب .

الفياب المقلن للقيادة اليابانية

إن السؤال الخامس الذى يواجه اليابان يتمثل فى مقدرتها على إيجاد الزعامة والشجاعة المطلوبين للقيام بهذه المهام المقيدة والضخمة . وأحد الأشياء التى لم نر غب نحن فى ماليزيا فى تعلمها من اليابان هى نوعية حكومتهم وخاصة عملية اتخاذ القرار لديهم والتى تسم بالبطء الشديد ، وطوال سنواتي الشهانية عشر بوصفى رئيساً لوزراء ماليزيا استقبلت على الأقل ثمانية رؤساء وزراء يابانيين مختلفين فى كوالالمبور ولا يكفى أبداً الاعتماد على ما سيقوله رؤساء الوزراء أولئك ؛ لأنه بعد أشهر قليلة ربما أصبحوا خارج الحكومة وغياب الاستمرارية هذا فى الزعامة السياسية كان أمراً مقبولاً عندما كان الاقتصاد

الياباني ينمو بسرعة كبيرة والخدمة المدنية تحت السيطرة وقد حظيت الخدمة المدنية في اليابان بالاحترام لكتفاتها العالية وقد أدى ذلك في ظل وجود نمو اقتصادي مستمر إلى أن تتمتع الحكومة بالاستمرارية الضرورية لقيادة المسيرة في آسيا على الرغم من غياب القيادة السياسية المناسبة والقادرة على فرض إرادتها وقد تغير الوضع اليوم ، حيث لم يعد الأمر يقتصر على بطيء النمو فقط وإنما تبدو اليابان وهي في طريقها إلى تحقيق نمو سلسلي لستين متالين على الأقل في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ م ، إضافة إلى ذلك فإن الخدمة المدنية التي كانت تحظى بالتقدير لم تعد بنفس النزعة من المصداقية والسلطة ، حيث أصبح الموظفون الحكوميون يتعرضون للفضيحة بعد أخرى أساءات إلى سمعتهم ونفوذهم .

لقد ظلت عملية اتخاذ القرار في النظام السياسي الياباني بعد الحرب وباستمرار مهمة بالغة البساطة إلى حد الإفراط ، حيث لا بد من الحصول على إجماع قبل أن يجرؤ أحد على قمة السلطة على أن يتخذ قراراً فعلياً ناهيك عن البدء في تنفيذه . هذا المستوى من عدم الجسم كأن عنصرا آخر لم ترغب نعم في ماليزيا في تقليده . فشافتanta المتنوعة وتتنوع المجموعات العرقية لدينا وحاجتنا إلى تحقيق نمو سريع كان يعني أننا لا يمكن أن نبني عملية اتخاذ القرار لدينا على توفر الإجماع ، كما أنه لا يمكننا تحمل البطلة المتواصل في النظام الياباني ، نحن نقول لعمالنا دوماً إن هذا هو القرار وهذه هي الحيثيات التي جعلتنا نتخذه ويرجى منكم التقيد بذلك . وعادة فإن العمال الماليزيين ظلوا راغبين في القبول ومتعاونين للغاية وغير مهتمين كثيراً باشتراكهم الفعلى في عملية اتخاذ القرار .

مع تعرض معظم اليابانيين لوطأة الركود الاقتصادي وتزايد شكوك المواطنين اليابانيين حول الخدمة المدنية التي كانت مثار إعجاب وتقدير في الماضي ، فإن من المستبعد أن تصبح عملية صنع السياسة اليابانية أكثر فعالية أو سرعة في المستقبل القريب . وعدم الحزم والجسم هذا يسبب لي قلقاً شديداً في وقت تتطلب فيه الضغوط المتزايدة والناتجة عن الآهارات

الاقتصادية على نطاق العالم ، اتخاذ قرارات سريعة وحازمة من جانب لاعب رئيسي في الاقتصاد الدولي .

مشكلة الهوية اليابانية

لارتفاع اليابان متعددة في تقرير ما إذا كانت قتل فعلا جزءاً من آسيا أم لا بعض رجال الأعمال والمواطنين العاديين ربما يعتبرون أنفسهم آسيوين حتى التخاخ ولكن يبدو أن الحكومة تشعر بأنهم فعلاً أو يجب أن يكونوا أكثر التصاقاً بالغرب ! وعندما انضمت اليابان إلى مجموعة السبع قبل عدة سنوات تسببو من غير أن يقصدوا في إلحاق الأذى بالدول الآسيوية الأخرى ؛ من الناحية الرمزية والسيكولوجية ؛ تسبب ذلك في توجيه رسالة مفادها : أن اليابان أكثر حرضاً ورغبة في بناء علاقات مع الدول الغربية من رغبتها في القيام بذلك مع جيرانها في آسيا ، وأيضاً وبطريقة أكثر وضوها ؛ لأن الدين قد أعيد تقييم سعره بمعدل مرتين ونصف . ويسبب ذلك فإن جميع القروض التي أخذتها ماليزيا من اليابان باليمن بما في ذلك جزء يعود إلى السبعينيات قد أصبحت الآن أكبر حجماً وقيمة بمعدل مرتين مما كانت عليه في السابق . فالبلجي الذي تبلغ قيمته ١٠٠ مليون رنجت ماليزي أصبح يعادل ٢٥ مليون رنجت بين عيشة وضحاها دون آية تمهيدات للتمويل رغم مناشدتها المستمرة للحكومة اليابانية .

إن على اليابان اليوم إن تترجم كثيراً من قوتها الاقتصادية إلى مبادرة سياسية غير أنه من الصعب تصور كيفية تحقيق ذلك . وحتى في الوقت الذي واجهت فيه آسيا أكبر أزمة بعد الحرب مع انخفاض قيمة العملة في نهاية عام ١٩٩٧م ، كانت اليابان القررة الاقتصادية الكبرى في المنطقة غير قادرة على توفير زعامة سياسية . وتم إجهاض اقتراح إنشاء صندوق النقد الآسيوي الذي قدمه وزير المالية الياباني في مؤتمر دولي في هونغ كونغ في شهر أكتوبر عام ١٩٩١م ، حتى قبل أن ينال حظه من البحث . وكان وراء ذلك الولايات المتحدة المتلهفة

لأن تظل مسيطرة على النظام المالي العالمي عبر ذراعها الطويلة : صندوق النقد الدولي . ولم يستطع اليابانيون حتى إظهار زعامة قوية تقف إلى جانب الدول الآسيوية وقت الحاجة الآسيوية وقت الحاجة ، وتخلو بكل بساطة عن اقتراحهم الشير للاهتمام بسبب عدم توفر الدعم من الولايات المتحدة ، وأضاعت الحكومة اليابانية في ذلك الوقت على ما يدو فرصة عظيمة لمساعدة آسيا وقادتها ؛ حتى تعب الأزمة .

جرى مؤخرًا حديث كثیر عما إذا كان يتعين على اليابان أن تصبح عضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أم لا ، وبالطبع فإن مجلس الأمن نفسه مؤسسة غير ديمقراطية ؛ حيث يتبع خمس دول فقط التمسك بما تعتبره حقوقها الأزلية لفرض الشیتو ، وبالتالي رفض دول العالم الماتتين . ولا أحد يدرى ما الفائدة الحقيقة التي ستتجيئها اليابان عندما تصبح عضوا دائمًا في مجلس الأمن ؟ فهي فائدة مشكوك فيها ، وحسب الوضع السائد اليوم فإن ماليزيا لن يكون بإمكانها دعم المرشح الياباني للعصوبية الدائمة للمجلس ؛ وذلك لأننا ببساطة نخشى من أن يصبحوا مجرد ذيل للولايات المتحدة ، أما إذا كانت اليابان أكثر استقلالية وصوتا قريبا يتحدث باسم آسيا ونيابة عنها فإننا ستقوم بكل سرور بدعم الهدف الذي يسعى إليه اليابانيون .

إن أزمة الهُوَيَّة اليابانية بعد الحرب ، والتمثلة في عدم التأكد من الجهة التي تنتهي إليها حقا ، ليس في صالح إعادة بناء اقتصاديات شرق آسيا ، ونحن اليوم نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى أن تلتخص اليابان بالهُوَيَّة الآسيوية وتعمل من أجل رفاهية المنطقة بأكملها ، هذه الوقفة الواضحة لا تعنى بالضرورة المواجهة مع القوى الغربية على الرغم من أن بعض الاحتکاك ربما يحدث ، وعلى سبيل المثال فإن كان بإمكان اليابانيين مساعدة العملات الآسيوية خلال العام الماضي عن طريق بيع أرصدتهم الهائلة بالدولار وهي خطوة كان يمكن أن تؤدي إلى انخفاض سعر الدولار وبالتالي المساعدة في تقوية العملات الأخرى ، عملية البيع هذه والتي من غير المتحمل أن تقوم اليابان بتنفيذها كانت دون شك ستخلق قدرا كبيرا

من الاحتكاك مع الولايات المتحدة ولكن من الجانب الآخر كان يمكن أن تساعد اليابان كثيراً في تدعيم دورها القيادي في شرق آسيا .

وفي المستقبل القريب جداً فإنني لأرى اليابان منافساً لاقتصاديات شرق آسيا الأخرى كما أن العكس لن يتحقق ، إن نوعية السلع التي يتم إنتاجها في اليابان لا زالت تختلف كثيراً عن تلك المنتجة في الدول الآسيوية الأخرى ، وسوف يحافظ اليابان على زمامها العالمي بفضل التقنية المتطورة التي تمتلكها وذلك لوقت طويل مستقبلاً بينما سيقوم الكثيرون من الدول الآسيوية بإنتاج سلع أقل تقنية ولكن ذات جودة عالية رغم ذلك .

إن على اليابان الآن أن تعترف ليس فقط بمسؤوليتها باعتبارها القوة الاقتصادية الرئيسية في آسيا ولكن عليها أيضاً اغتنام الفرص العظيمة التي تكمن في توحيد كل دول المنطقة وبناء تعاون أوسع للتلعب على الصعوبات الحالية وبالتالي إعادة جميع اقتصادات المنطقة إلى طريق النمو السليم ، إن دور وأهمية اليابان في آسيا والعالم واضح ولا يمكن إنكاره ولكن للأسف فإن اتجاه البلاد المستقبلي لا يبدو أنه قد تحدد بعد او بالرجوع إلى تجربتي الشخصية أرى أن التحدي الأكبر الذي يواجه قيادة البلاد ورؤساء مؤسساتها الاقتصادية يتمثل في تركيز الشعب الياباني على المستقبل وهو مستقبل يقوم على التعاون الوثيق مع الدول الآسيوية الأخرى .

الفَصْلُ السِّادُسُ

إِعَادَةُ بَنَاءِ شَرْقِ آسِيَا

الاستعداد للألفية الجديدة

تواجده شعوب شرق آسيا هذه الأيام مهمة ضخمة وعلى الرغم من أننا لم نصبح للحروب التقليدية ، فإن مهمه إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة لاتقل أهمية عن تلك المتعلقة بإعادة بناء دولة في أعقاب حرب ضروس ، وهناك فارق رئيسي رغم ذلك يمرون توقعاتنا لتحقيق انتعاش سريع وهو أنه وعلى عكس الوضع عقب الحرب فإننا لا نذرى بالتحديد من هم حلفاؤنا ومن هم أعداؤنا؟ إن ذلك فإننا لا نستطيع حتى أن تكون متأكدين من قواعد اللعبة التي نحن على وشك الدخول فيها كما أنها لا تملك ضمانات بعدم حدوث هجمات أخرى ضد اقتصادياتنا .

لقد حاولنا الدفاع عن أنفسنا بقدر استطاعتنا ولكن بالنسبة للبعض فإن أية خطوة لإعادة الحياة إلى اقتصادياتنا قد تعرضت للهجوم الفوري ووصفنا بأنها خدعة لمساعدة أعضاء الحزب الحاكم ومحاسبيهم ؛ لأنه من المستحيل على الذين يسعون للاقتراض من قدراتنا من الأجانب خارج شرق آسيا أن يعتقدوا بأن زعماء الحكومات الآسيوية يمكن أن يكونوا شرفاء وأمناء مع أنفسهم وشعوبهم فإذا فعل الزعماء الآسيويون أي شيء لصالح بلدانهم فإن ذلك لابد من أن يكون قد تم ، لأن هؤلاء القادة مفسدون ويريدون مساعدة عائلاتهم . وهذا التحامل والنظرة المحبحة للأحرار سوف يستمران لفترة طويلة ، ولابد من أن نتذكر أن الناس الذين يروجون مثل وجهات النظر هذه هم حفنة الاستعماريين القدماء الذين سعوا لفرض سيطرة الجنس الأبيض على العالم ، وهم لا يستطيعون التخلص من أساليبهم التي تهدف إلى إثارة الذعر والقلق مما حفقت حضارتهم من تطور مزعوم . إننا ببساطة لا يمكن أن نتوقع معاملة منصفة وعادلة لآسيويين والأفارقة وعليه لابد لنا من تجاهل

كافة أشكال التحامل والإجحاف وأن نستمر جاهدين في إعادة بناء اقتصadiاتنا .

إن عملية البناء لا يمكن أن تتم بعزل عن مهام أخرى ، فخلق عالم أفضل وأكثر إنسانية واسعا للبشر في القرن القادم يتطلب عملية بحث عميقه عن الذات وهي مهمة لها نفس القدر من العالمية والجهد كما كان لانتقال رأس المال إلى الكرونيا بحثا عن الأرباح ، وعما أن المطلوب هو إعادة تقسيم أساليب عمل الاقتصاد العالمي والأنظمة المالية دون آية شرط ودون المبادئ التي يروج لها أباطئن المال . فإن إعادة شرق آسيا يمكن أن توفر فرصة تشتد الحاجة إليها لإعادة بناء التركيبة المالية للعالم ، لقد أثبتت الأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ، بتأثيرها على العالم بأسره وأحدثت قلقا واضطرابا شديدين في روسيا وأمريكا اللاتينية حتى أن أسواق المال الأوروبيّة والأميريكية لم تستطع تفادي حدوث اضطراب فيها . وفي مختلف الأحوال فإن العالم متشارب اليوم لندرجة أن أي حل يتطلب تعاونا وتنسيق دوليا .

وإذا نجحنا بطريقة ما في إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا واستقرارا فإن ذلك سيكون تطورا هائلاً أفضل بكثير من النظام العالمي الجديد الذي تصوره «جورج بوش» والذى فشل فشلا ذريعا في أن يتحقق منذ حرب الخليج ضد العراق ، وستكون معجزة أخرى وفصلا عظيما في تاريخ العالم إذا أمكن للمساعنة والألام التي لحقا بالعديد من الآسيويين أن تؤدي إلى خلق نظام عالمي جديد حقا ؛ عالم يصبح فيه من المستحبيل على بضعةآلاف من التجار إلحاق الفقر بعاليين الناس الآباء ؛ عالم يحل فيه الاحترام المتبادل الصادق محل حكم المال الوحشي ويشعر فيه الناس مرة أخرى بالثقة في أنهم يسيطرون ولو جزئيا على مصيرهم .

في الوقت الراهن لا يملك سوى أن أبدى تشكيكى الكثير بشأن إمكانية بروز مثل هذا النظام العالمي الجديد من وسط الفوضى السائدة حاليا ؛ فالامر يتطلب التخلص من الكثير من المخظورات وأن يتخلص الكثير من الناس عن بعض سلطتهم ونفوذهم حتى يمكن

لاقتصاد الدولي أن يصبح أكثر عدلاً .

إن الوقت يمضي بسرعة ولا يمكننا الوقوف دون حراك ، والبكاء على خسائرنا وتدبر حظنا العاثر سيجعلنا فقط أكثر عرضة لهجمات المضاربين والسماسرة الذين يفسرون أي ضعف على أنه فرصة للإفلاتة من عمليات الشراء المتاحة بأسعار مجزية لأبد لنا من التقدم إلى الأمام لبناء اقتصاديتنا واستعادة الثقة بأنفسنا ، ونحن ندرك سلفاً أن الإجراءات التي يتبعن علينا اتخاذها سوف تكون مؤلمة ، والعديد منها سوف يتعرض للاتهام والهجوم من القوى الدولية ! ولكن مثل هذه الصعوبات يجب الاعتقاد عن العمل فشعوب شرق آسيا مطلوب منها اليوم أن ت العمل سوياً خلق مستقبل أفضل للآسيويين وحتماً للمعالم كله .

تعريفات القرن الجديد

أهم ما يميز القرن الحادى والعشرين بلا شك هو بروز المجتمعات الإلكترونية في الكون تسوده العولمة ونحن في آسيا قد تذوقنا طعم ما قد يأتي ولا زلت نرتج تحفة اختبار عينة من السوق تسوده العولمة تتحرك فيه مبالغ طائلة من الأموال بين الدول والقارب بسرعة لا يستطيع الزمن مجارتها ، لقد أصبح التفكير ينطوى على مفارقات تاريخية والتخطيط المنشئ للمستقبل في عداد المستحيلات وصارت البندقية وليس العقل هي التي تحكم .

والى جانب رأس المال فإن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد كذلك حركة كثيفة للعمال والمهنيين عبر الحدود وسوف تسمع تقنية الاتصالات الإلكترونية للعمل بأن يعيشوا في بلد ويعملوا في بلد آخر في الوقت نفسه ولكن في نهاية الأمر سوف يتحرك العمال من بلد لأخر في عالم بلا حدود ، لن تكون هناك دولة ذات عنصر عرقى واحد وستصبح دول العالم متعددة الأعراق والأجناس مثل ماليزيا ، ويتبعن على الدول التي تنعم ظاهرياً بوجود عنصر عرقى واحد هو الطاغي أن تعلم كيفية التأقلم مع سكان تتوزع أعرافهم وأجناسهم .

تنوع ألوان قوس قزح .

ولى أن تتمكن من إيجاد ذلك التربيع فإن الضعفاء والذين لا يملكون شيئاً سبباً بهم للوقوف ضد الأقوياء والأغنياء ، وإذا كان للدول النامية أن تعيش وأن تحصل على حقها الأساسي في التقدم والتطلع إلى تحقيق وضع لها يماثل وضع الدول المتقدمة بالكامل فإنه لابد من عمل قوانين وأحكام ومواثيق شرف جديدة تطبق على الجميع وتطبيقاتها دون استثناء ، حيث إن قانون الغاب يقف على تقسيم معتقدات الحكم الجيد ! وعليه فلا بد من إعادة فحص تركيبة الحكم الدولي والسياسة الدولية لضمان لا يودي التقدم التكنولوجي ونظم التقييم الجديدة الناتجة عنه إلى انهيار الحكومات الوطنية والحكم الوطني .

قبل أن نبحث في دور الحكومات في زمن العولمة دعونا أولًا نحلل العلاج التقليدي الذي وصف للدول التي أصابها الوباء المالي ؛ هذا العلاج المزعوم أثبت أنه دواء مر فعالةً والسؤال الملحق به هو ما إذا كان الطبيب قد بدأ أخيراً يدرك الخطأ ويرغب ليس فقط في وصف دواءً جديداً وإنما في إعادة النظر في التشخيص الأولي .

الدواء المرصندوق النقد الدولي

لقد مضى أكثر من عام منذ وقوع الأزمة المالية في آسيا . وقياساً على الدولار الأمريكي فإن المؤشرات توضح أن الإنتاج ربما ينخفض بنسبة ٢ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٨م ، مما يعكس الأثر الذي أحدثته الكارثة في روسيا وشرق آسيا ؛ حيث تعرض المدينون لضغط شديدة وانخفضت إيرادات الشركات وتبدلت مستويات المعيشة على مستوى العالم ويدخلون الربع الأخير من عام ١٩٩٨م ، فإن إمكانية حدوث انكماس عالمي أصبح أكثر خطورة مما كانت عليه من قبل ، ولم يستطع صندوق النقد الدولي أو مجموعة السبعية أن يتماماً بفعالية مع المشكلتين المتلازمتين وهما ؛ الدولار القوى ظاهرياً فقط والانخفاضات المتعددة في قيمة العملات والتي جرى استغلالها دون هواة ، وبالنسبة للدول المتأثرة بالأزمة فإن هروب رأس المال قصير الأجل وعلى مستوى واسع وانهيار سوق الأسهم

والتحفيضات الكبيرة في قيمة وارتفاع معدلات الفائدة وبرامج التشفف التي اقرتها صندوق النقد الدولي كل ذلك لم يساعد على تحسين الوضع ، وعلى العكس ، فقد أدت تلك الإجراءات إلى مزيد من التدهور في مستويات المعيشة .

إن وصفة صندوق النقد الدولي المعالجة كل الأزمات الاقتصادية للدول والمتمثلة في معدلات الفائدة المرتفعة والميزانيات المتوازنة وضبط ميزان المدفوعات تقترب إلى بعد النظر ، بل هي عاجزة عن التعرف على الاختلافات في اقتصادات الدول الغنية هذه الإجراءات القاسبة تفاقم خطورتها بسبب الإصلاحات المصرفية التي تبدو أنها قصد منها زيادة عدد المؤسسات والشركات المفلسة بينما يتطلب إلى الدول التي تعاني الأزمات التخلص عن آخر حصون السيطرة الوطنية على الأسواق والافتتاح على العالم .

بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإن الوسيلة تأتي أولاً وتعطى الأولوية القصوى بينما النتائج تعتبر أمرا ثانوياً أو حتى لا أهمية لها ، فالصندوق لا يتم بصلب المشكلة ولكن إعطاء دواء خطأ لمريض في مرحلة الخطورة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ، وبالتالي فإنه وبعد تطبيق إجراءات الصندوق فإن اقتصادات الدول المعنية تشهد تدهور للدرجة التي يتطلب معها تحقيق انتعاشها عشرات السنين وحتى تحقيق ذلك يتطلب سحب بعض الدواء ووقف استخدامه .

لقد أقر صندوق النقد الدولي الآن أنه قد ارتكب خطأً صغيراً في تعامله مع الاقتصاديات الآسيوية ؛ هذا الخطأ ربما يكون بسيطاً في نظر الصندوق ولكن الشمن الذي دفعته الدول الآسيوية كان باهظاً إلى أبعد الحدود فقد دمرت ترليونات الدولارات من الثروات التي تحفقت بالعرق والجهد ، وكذلك الطاقات والإمكانيات الاقتصادية وأرهقت أرواح وانهارت حكومات وازدادت التمرارات والعداوات العرقية وتعرضت الشراكة بين الدول المجاورة للخطر والتحالفات الإقليمية لعدم الاستقرار ، ويوضح فإن النتيجة التي ترتب على خطأ الصندوق البسيط هذا لم تكن أبداً بسيطة في أبعادها .

تارياً فـإن صندوق النقد الدولي الذي تم إنشاؤه كجزء من نظام بريتون وود في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد لعب دوراً مهماً في الاقتصاد الدولي . ففي عملية البناء الاقتصادي التي أعقبت الحرب أُسّهم الصندوق في قيام نظام لأسعار الصرف الثابتة وهذا النظام ظل يعمل بصورة جيدة مما مكّن الدول التي أفلست بسبب الحرب من الوقوف على قدميها مرة أخرى ، بل وتحقيق الانتعاش والازدهار دون شك فإن خطة مارشال في أوروبا وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات اليابانية قد أُسّهم بإيجابياً ، ولكن دون وجود نظام لثبيت أسعار العملات فإن جميع الخطط الاقتصادية في العالم لم تكن لنرى النجاح .

وفي سنوات ما بعد الحرب كان من الواضح أن صندوق النقد الدولي قد أقرب بضرورة وجود اقتصاد مختلط تكون فيه قوى السوق متوازنة بفضل إجراءات حكومية معقولة ولما كان من البديهي قبل عدة عقود أن الأسواق الجديدة سوف تكون عرضة لخطر المضاربة فقد تم ضبط تدفق الأموال الخاصة ولم يسمح لأسعار العملات بالتأرجح .

بعدها قررت بعض الدول المتقدمة تخفيض عملاتها من أجل تحسين مناخ التناقض وانهار نظام بريتون وود أساساً؛ لأن بعض الدول المتقدمة تراجعت عن وعودها وخففت عملاتها لكي تتغلب على التكاليف المرتفعة والتي حدثت أصلاً بسبب المطالبات المبالغ فيها لرفع الأجور ، حيث كانت تلك التكاليف تلمح الفسر بأهدافها في الأسواق العالمية وإذا كانت الدول المتقدمة قد سيطرت على الأجور والدخل فإنها لم تكن في حاجة إلى تخفيض عملاتها ولكن نظام بريتون وود لأسعار العملات الثابتة لا يزال يشكل حجر الزاوية في رخاء العالم وأذله .

أدى انهيار الشيوعية إلى إزالة آخر الحواجز أمام سيطرة الرأسمالية العالمية والسوق الحرية . واليوم فإن آلية محاولة للتنظيم أو السيطرة على الاقتصاديات الوطنية يتحكم عليها بأنها من الممارسات التي عفا عنها الزمن وتتجدد إلى عصر اقتصاديّات ما قبل العولمة في عصر العولمة كما يقول أصحاب الفكر لا يمكن ولا ينبغي أن تكون هناك عوائق أمام تدفق

رأس المال لسبب غير واضح واعتبر أن الطبيعي هو الاحتفاظ بقيود على حرية تنقل الأشخاص وقام صندوق النقد الدولي بتغيير وصفته العلاجية وفقاً لذلك من قبول بعض الإجراءات المالية إلى اقتصاد السوق القائم على مبدأ عدم التدخل ، واليوم فإن الصندوق رعا يتعارض مع رغبات الآخرين يطالب بالافتتاح الكامل للاقتصاديات ، التي أنهكتها ممارسات المضاربين وأصبحت تحت رحمة ، على أنه شرط أساسى تقديم المساعدة هكذا أضعف دواء الطبيب جهاز المناعة لدى المريض الذى أصبح أكثر هزالاً ما كان عليه من قبل عقود لم يكن سوى عدد قليل من الناس يتوقعون النتيجة التي سيتهي إليها نظام تأرجح فيه أسعار العملات وتتدفق فيه الأموال بحرية ، بحيث يصبح تحت سيطرة واستغلال مجموعة من المستثمرين الأذكياء ، غير أنه وبعد وقت قصير انتشرت العديد من الصناديق الاستثمارية التي كان منها معظمها في الولايات المتحدة وازدهرت لدرجة أنها تحكمت فعلاً من التأثير بدرجة كبيرة على معدلات الصرف عن طريق استثمارات ضخمة .

باختراع نظام موازنة سعر الصرف، والتجارة التي تقوم على التسليم مستقبلاً اختلفت الحاجة إلى استقرار معدلات الصرف التي هي في غاية الأهمية للمعاملات التجارية التقليدية لصالح رغبة تجار العملة في تحريك مبالغ باهظة من الأموال عبر الكمبيوتر في شتى أنحاء العالم جرياً وراء تحقيق أرباح أعلى وتم اختراع نظام زائف لتخفيف وإعادة تقييم العملات ممّن من رفع أو خفض قيمة العملة خلال ثوانٍ معدودة .

إن الحديث اليوم لا يجب أن يكون عن المضاربين بالعملات وإنما عن المتلاعبين والمستغلين الذين هم السبب الأساسي لهذه الأزمة والفرق هو أنه بينما يعتمد المضاربون على توقعاتهم لاتجاهات السوق ويرمون بالطعم وفقاً لذلك فإن المستغلين والمتلاعبين يعرفون أن لديهم القدرة على تحريك السوق بدرجة كبيرة وفي أي اتجاه يشاءون ؛ وبالتالي فإنهم إذا أرادوا تخفيض عملة ما فإن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق البيع المتكرر للعملة ، حتى الوصول إلى الهدف المطلوب .

وإذا بد للقارئ أنه لا يعقل أن تتمكن حفنة من تجار العملات من السيطرة على الاقتصاد العالمي فإنه يجب النظر إلى المبالغ الطائلة التي تعمل بها بعض الصناديق الاستغلالية؛ إذ يقوم معظم تجار العملات بالاستفادة من رأس المال بهأن يتعرضوا ما يفوقعشرين ضعفًا رأس المال المتوفّر لديهم للمتاجرة في العملات وأسواق الأسهم، وأكثرالأمثلة البارزة على هذه الممارسة هو صندوق «أميريكان لوجن تيرم كابيتال مانagemت فاند» الذي تمكّن وباتّه بعض الأساليب الذكية من مضاعفة رأس المال البالغ ٤٠ مليون دولار ٢٤٠ مرة وبالتالي استثمار مبلغ خرافي يصل إلى تريليون دولار في الأسواق المالية وإذا وضمنا هذاالمبلغ في الميزان؛ فإن تريليون دولار تفوق الميزانيات الوطنية لكافة ثور آسيا من الواضح أن التجار الذين يتعاملون بمثل هذه المبالغ الفلكية يستطيعون استغلال الأسواق والسيطرة عليهاضاريين عرض الحافظ بآية اعتبارات للبنك الوطنية أو الزعماء السياسيين.

لقد أصبحت «حاسة القطيع» الشائنة تلعب دوراً بارزاً في تحديد مسار الاقتصاد العالمي يفوق كل ماله علاقة بالمبادئ الاقتصادية كما عرفناها ولم يعد لكلمات وأفعال السياسيين المنتخبين وزن وتأثير مقارنة بما يقوم به المترفون الشباب الذين في العشرينات والثلاثينيات من العمر والذين ينصبون تفكيرهم على هدف واحد؛ هو المال . هل نحن نريد حقاً لهذا النظام بعيد عن الديقراطية والقائم على الاستغلال أن يستمر هكذا دون وضع حد له؟

الأصوات الجديدة

إن صندوق النقد الدولي الذي من حقه أن يفخر بدوره في إعادة بناء عالم بعد الحرب الكونية الثانية تسوده دول تجارية ذات سيادة؛ هذا الصندوق غير قادر كما هو واضح على التعامل مع أزمة مالية عالمية مثل تلك التي هزت اقتصادات شرق آسيا ! وليس هناك أية مبالغة في القول بأن مطالبات الصندوق التي فرضها على إندونيسيا كانت هي المسئولة بدرجة

كبيرة عن أحداث الشغب والثورات التي أدت إلى انهيار حكومة الرئيس سوهارتو في الناسع عشر من مايو عام ١٩٩٨م ورغم ذلك فإن الاتهادات الموجهة للصندوق لم تكن مقبولة على الأقل حتى صيف عام ١٩٩٨م عندما بدأ العديد من الرؤساء الاقتصاديين والسياسيين في الغرب في توجيه الاتهادات الواضحة ولأول مرة للطريقة التي تدخل بها الصندوق وكما قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الدكتور «هنري كيسنجر» في مقال نشرته صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» بتاريخ الخامس من أكتوبر ١٩٩٨م : إنه في إندونيسيا ؛ وهي دولة غنية تمتلك موارد طبيعية هائلة واقتصاد حظي بإشادة البنك الدولي لما يتمتع به من إدارة فعالة طالب صندوق النقد الدولي باغلاق ١٥ بنكاً وإنهاء احتكار الغذاء ووقود التدفئة وإنهاء الدعم وقد أدى وقف الدعم إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود مما سبب في حدوث أعمال شغب كانت تستهدف الأقلية الصينية السيطرة على معظم النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك هرب ما يصل إلى ٦٠ مليون دولار من مليون دولار من الأموال الصينية إلى خارج إندونيسيا ، وتحولت الأزمة المالية إلى كارثة اقتصادية ، وبحلول شهر أبريل ١٩٩٨م أزاح الانفجار نظام سوهارتو ، وأصبحت الأزمة المالية التي تطورت إلى أزمة اقتصادية أزمة مؤسسات سياسية وظلّت إلى إصلاح اقتصادي حقيقي معطلة .

ومن حسن الحظ لم تتعاط ماليزيا الدواء المرضى وصفه صندوق النقد ؛ فقد اعتبرنا الدواء أكثر خطورة من المرض وكنا عيندين بما فيه الكفاية لرفضه ؛ وإذا كان قد أذعننا فربما وجدنا أنفسنا في وضع أسوأ مما نحن عليه اليوم بعد أن تكون قد خسرنا ليس فقط أموالنا ولكن مقدرتنا على أن نحكم أنفسنا بأنفسنا وداخل حدود دولتنا فقد تخلى فوراً دون تردد طريقاً مغايراً واستراتيجية أصابت العالم بالصدمة في بادئ الأمر ولكن وباللهفة أسرع ان ما أثارت نقاشاً جاداً حول مستقبل النظام المالي وحدث تبادل لوجهات النظر ما كان يمكن تصوره قبل ذلك ، وفي الأمسطرات التالية سأوضح ما قمنا به ولماذا؟ ولكن أولاً : أجد نفسي مضطراً إلى أن استشهد بما قاله «كيسنجر» في مقالته - إنني أشعر بأنه لو كنت أنا الذي

نطق بالكلمات التي أوردها «كينزجر» فإن معظم الناس كانوا سيرفضونها باعتبارها دعاية مهاتيرية ولكتاها هنأ أمم مسئول سابق في الحكومة الأمريكية ومرجع خبير يحظى باحترام واسع في المسائل الدولية ، يعبر عن وجهات نظر كان يمكن أن تعتبر بعض المقاييس تجديداً خطيراً قبل ستة أو سنتين من ذلك يقول «كينزجر» : «أن صندوق النقد الدولي المؤسسة الرئيسية المناظر بها مواجهة الأزمة يسمى في حالات عديدة في ظاقم حالة عدم الاستقرار السياسي ، والصندوق الذي أجبرته أزمة العملات على توسيع مهام لم يخلق أصلًا لها فشل فشلاً ذريعاً في إدراك الأثر السياسي لأفعاله ! ويرأس مبدأ السوق الحرة يسعى الصندوق دوماً وب杰رة قلم إلى إزالة أي ضعف في النظام الاقتصادي للدول المتأثرة ببعض النظر عمّا إذا كانت هذه العوامل هي التي تسببت في الأزمة أو لا ، ومثل الطبيب الذي يصف نوعاً واحداً من الدواء لأنّ نوع من الأمراض ؛ فإن علاج الصندوق الذي لا يتغير يطالب بإجراءات التشفّف وأسعار الفائدة المرتفعة لمنع هروب رأس المال ، وكذلك خفض قيمة العملة للحد من الواردات وتشجيع الصادرات ، وكانت النتيجة هي انخفاض هائل في مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة بأرقام كبيرة ومزيد من الضرائب التي تضعف المؤسسات السياسية الضرورية لتنفيذ برامج الصندوق » .

وبالتالي فبدلاً من إعادة الاتباع إلى الاقتصاديات المنهكة يظل صندوق النقد الدولي يحرر القبور لنفسه وللدول التي تدخل فيها بكلّافة . والسؤال الملحق اليوم ليس هو ما إذا كان علينا ضبط وتوليف الأساليب التي يطبقها الصندوق والتي تم توضيحيها بجلاء أو كيفية عمل ذلك وإنما القضية الحقيقة هي ما إذا كنا سوف نسمح طواعية لاقتصادياتنا بأن تظل تحت رحمة طبيب لا يملك سوى نوع واحد من الدواء يعالج به كافة الأمراض وتحت رحمة حفنة من المخترفين لا إحساس لهم بالتاريخ أو المسؤولية الإنسانية ! إن إجابتي عن هذا السؤال هي : لا بلء الفم .

إجراءات قاسية لواجهة زمان قاس

منذ أن بدأت أزمة العملات في منتصف عام ١٩٩٧م ، ترجحت بنداءات متكررة للقيام بعمل دولي لوقف نجارة العملة المدمرة ومنع الاستثمارات قصيرة الأجل في سوق الأسهم . في خريف عام ١٩٩٧م تحدثت في هونج كونج عن الحاجة إلى تنظيم نشاطات المضاربين بالعملات لحماية الدول النامية على وجه الخصوص ، ولكن صوتى كان بمنابع صرخة في واد . لقد قوبلت وجهة نظرى بالسخرية في عالم يتحرك بسرعة هائلة نحو العولمة وإزالة الحواجز وتغيير التجارة . وقيل وقتها إنّى نوع من التنظيم سوف يعرقل الاستثمارات الدولية وبالتالي يجعل مزيداً من الضرر للدول النامية .

وعندما لم نحصل على استجابة جادة لطابتنا بالإجراءات التنظيمية قررت أنا وحكومتي أن نمسك بالثور من قرنيه ونوج حلاً خاصاً بنا ، وفي بداية شهر سبتمبر عام ١٩٩٨م ، وبعد دراسة دقيقة وشاملة لكافة الخيارات قررت ماليزيا أن تستعيد السيطرة على تدفق الأموال وبصورة أساسية عن طريق إجراءين هما أوّلاً : عودة فرض سعر ثابت للتداول مقابل الدولار ، ثانياً : عودة الأموال المودعة في الخارج بالعملة الوطنية «الرنتب» وبالتالي الاحتفاظ داخلنا بكامل موجودات بلادنا ، إضافة إلى ذلك قمنا بفرض قيد جديدة على تجارة الأسهم لتفادي الآثار الضارة لعمليات بيع النسيمة التي تعتمد على هبوط الأسعار وإدخال درجة أكبر من الشفافية إلى تعاملات سمسارة البورصة . وتعجب ذلك فإن عمليات شراء الأسهم التي تم في ماليزيا لا بد من أن توقف لمدة عام على الأقل قبل أن يتم بيعها مرة أخرى ، هذا الإجراء غير شائع في العالم وإن كانت شيئاً في أمريكا الجنوبية على سبيل المثال لديها قانون مشبه بذلك .

كان من الطبيعي أن تحدث الإجراءات التي طبقناها تحركات وردود فعل لدى الدوائر المالية وكذلك لدى وسائل الإعلام التي كانت تساير الإجراءات التقليدية . وما يجدر ذكره هنا أن بعض المحظورات التي تخفي بمعدلات الصرف الثابتة بدأت تتأكل بوضوح في صيف

عام ١٩٩٨ . وقال الاقتصادي الشهير الدكتور «بول كروجمان» من معهد ماساشوستس في عدد أغسطس من مجلة فورشون : إن الأمر يعما طلب إجراءات قاسية لمواجهة زمان قاسٍ . وما كان يعنيه بالإجراءات القاسية هو بالضبط ما قمنا به نحن : العودة إلى نظام معدلات الصرف الثابتة ، وسواء اعتبر الناس أن الطريقة غير العادلة التي اتبعتها ماليزيا لمعالجة الأزمة كانت قاسية أو لا فإن ذلك لم يكن ضمن اعتباراتنا ، فلم يكن أمامنا خيار سوى أن نلجأ إلى الابتكار واتخاذ أسلوب جديد تماماً ، حيث إن الإجراءات التقليدية أثبتت عدم جدواها وفعاليتها .

من السهل جداً إدانة الأساليب غير التقليدية ، ولكن يتمنى علينا جميعاً أن ندرك أننا لا نتعامل مع وضع عادي هو نتاج فعل ، وعلى الرغم من أن الاتجاه في العملة ليس بالأمر الجديد إلا أن التطور التقني قد أحدث تغييراً جذرياً في الطريقة التي يتم بها التأشيرة في العملات ، ولم يعد التجار يحملون معهم مبالغ نقديّة أو حتى أوراق مالية لتحويلها إلى العملة المطلوبة ، وأصبح بالإمكان ويستخدم الكمبيوتر تحويل مبالغ ضخمة فوراً من وإلى أي مكان في العالم ولحماية أنفسهم من التغيرات الفورية في معدلات الصرف والتي تجعل من المستحيل عمل حسابات مسبقة بشأن تكاليف النشاط الاقتصادي أو عمليات استيراد وتتصدير فإن أصحاب الأعمال يلجأون إلى أسلوب الوقاية ؛ وهو نوع من الضمان ضد تقلب الأسعار .

هذه الأساليب الجديدة للاتجاه في العملات جعلت الطرق التقليدية المعهود عليها في التعامل مع الطبيعة المتقلبة لأسعار الصرف غير ذات جدوى ولافائدة من ورائها ، حيث إن إجراءات رفع معدلات الفائدة وتحميد الاعتمادات ومعادلة الميزانية وفرض ضرائب عالية وجميع روشتات صندوق النقد الدولي قد أثبتت فشلها بكل بساطة .

ما العمل إذا؟ المثل الشعبي لأهل الملايو يقول : إنك إذا ضلللت طريقك إرجع إلى حيث بدأت ، ولكن تبتكر طرقاً جديدة لعمل الأشياء فإنه يجدرك إعاده فحص

الأساليب القديمة لتحديد مكانن القوة والضعف فيها ، ومن ثم تعديلها لابتكار أساليب جديدة تماماً . هذا هو بالضبط ما فعلته ماليزيا في شهر سبتمبر ١٩٩٨ م ، ففي السابق كانت قيمة العملات تحدد بقيمة الذهب وفي وقت لاحق جاء نظام معدل الصرف الثابت المعروف بنظام بريتون وودز واليوم فإن المودة إلى نظام الذهب لم يعد مجدياً ولكن مداولاتنا أثبتتنا بأن أفضل الخيارات يتمثل في المودة إلى معدل ثابت لسعر الصرف والذي كان قد مكن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية من الاتعاش كما هو واضح .

لاتستطيع دولة بمفردها إعادة نظام سعر الصرف الثابت للعالم ، وكما في ماليزيا محتاجين إلى طريقة لاستخدام معدل صرف ثابت يتم تطبيقه في دولة واحدة فقط بغض النظر عمّا إذا كانت دول أخرى سوف تحذو حلونا أم لا الإجابة الوحيدة القابلة للتطبيق تكمن في توطين النجدة وجعله يساوى شيئاً خارج البلد ، وبهذا الحال فإنه لا أحد باستثناء الناس الذين يمارسون الأعمال التجارية داخل ماليزيا يحتاج إلى سعر الصرف الذي حددته الحكومة الماليزية ، فتحن لافرض حلوانا على الأطراف الأخرى أو غيرها على أن تلعب بالأسلوب الذي حددناه نحن ، وخارج ماليزيا سوف يتم استخدام عملات أخرى وهذه التجارة الخارجية سوف تم بالكامل في دول أخرى .

من المهم معرفة أن قرارنا بتوطين عملتنا الوطنية لم يكن بالقرار غير العادي حّقاً . فالتحكم في تدفق الأموال عبر الحدود إجراء شائع حتى في وقتنا الحالي بين الدول المتقدمة ، لقد تم اعتقال ومحاكمة ماليزيين في دول متقدمة بتهمة عدم الإعلان عن المبالغ المالية التي يحملونها معهم لدى عبور بعض الحدود ، وحتى أعظم قوة اقتصادية عالمية ؛ أي الولايات المتحدة لديها قوانين صارمة تحكم المبالغ التي يسمع بإدخالها وإخراجها من البلاد .

لقد كانت ماليزيا ولا تزال أكثر تحرراً من العديد من دول العالم . لقد كان بإمكانك أن حمل أية كمية من الأموال داخل وخارج البلد دون الحاجة إلى تعبئة بيانات أو الإعلان عن أي شيء ، وهذه الحرية الزائدة عن الحدود التي أدت إلى تدفق أموالنا خارج البلد

ليستخدمها تجارة العملات لخفض قيمة العملة الوطنية وتقوم الدول الأجنبية فعلاً بإعطاء معدلات فائدة مغربية لإغراء الرغبت وكسبه مما يجعل بنوكنا تفتقر إلى الاعتمادات .

ولإبقاء الرغبت داخل البلاد حاولنا في البداية تقديم معدلات فائدة عالية ولكن ذلك لم يكن فعالاً إطلاقاً ، ومن ثم أدىت الفوائد المرتفعة والقصص في السيولة إلى جعل شركاتنا غير قادرة على تسديد فوائد القروض حتى تستطيع الاستمرار في العمل وتحقيق ربح معقول ، ولهذا انخفضت أسعار الأسهم مما جعل الشركات أقل قدرة على تسديد الفوائد على القروض إلى أخذتها من البنوك ، وأطلت في الأفق احتمالات انهيار على نطاق واسع للشركات والأنشطة الاقتصادية المختلفة مما هدد بجعل المؤسسات ذات الوضع الجيد لقمة ساقطة في أيدي الأجانب ، ومع انخفاض أسعار الأسهم لأدنى معدل لها وانخفاض قيمة الرغبت فإن باستطاعة الأجانب الاستيلاء على الشركات المالizية بشمن يخس او مع هذا ظلت الحكومة مصرة مع ذلك على أن يتم قصر الأسهم الأجنبية في الشركات المحلية على نسبة محلدة فقط ، وبالتالي تزداد الضغط على العملة وأسعار الأسهم لاجبارنا على طلب مساعدة صندوق النقد الدولي وإخضاعنا لشروط فتح السوق التي يفرضها الصندوق ، ولكن تفادى هذا المصير قررنا تطبيق تقييد صرف العملة ومنع بيع الأسهم الماليزية عن طريق النسيئة ، وبهذه الطريقة يمكن السيطرة ولو جزئياً على الاستغلال الذي تمارسه ما يسمى بقوى السوق .

بجعل الرغبت عملة سارية فقط داخل الحدود الماليزية ؛ استعادت الحكومة السيطرة على معدل الصرف ، وقمنا بتحديد سعر الصرف بمبلغ ٨، ٣ رغبت للدولار الواحد بينما ظل السعر مقابل العملات الأخرى يعتمد على أسعار تلك العملات مقابل الدولار .

أما بالنسبة لسوق الأسهم والأسعار المتداينة للأسهم فقد كان الإجراء المتخذ يهدف إلى جعل الاتجاه في الأسهم أكثر شفافية ، وبدلاً من وجود عدد هائل من الأسهم مسجلة بأسماء شركات معينة فإن بورصة كوالالمبور الآن تطلب تسجيل هذه الأسهم باسماء

المالكين المستفيدين . وأى تعامل داخل الشركات المعنية لن يتم الاعتراف به . هذا الإجراء أدى إلى وقف التعامل في أسواق الأسهم غير القانونية وأجبر الأسهم على أن تعود إلى بورصة كوالالبور . فكان الأمر الفوري هو انتعاش الأسهم بمعدلات معقولة .

بعد أن أصبح الرنحت غير قابل للتداول خارج ماليزيا تم إيجار المبالغ الموجدة بالرنحت في الدول الخارجية على المودة إلى البلاد ، ومن هنا تم التغلب عددياً على الجزء الأكبر من مشكلة السيولة ؛ حيث عادت بلادين الرنحات ، وبدأت بوادر الاتساع على الاقتصاد الماليزي تظهر سريعاً وارتفعت احتياطيات الأموال وسجل ميزان المدفوعات فائضًا . وارتفعت مبيعات السيارات والمنازل مما أدى إلى انتعاش الصناعات ، وتأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات التجارية بصورة سلبية وتقبل مجتمع الأعمال ضوابط معدلات الصرف ولم يجد صعوبة في القيام بشاطئه التجاري ، وتم بالفعل القضاء على الحاجة إلى الروقانية من تقلبات العملة ، حيث أثبتت هذا الإجراء أنه بشكل ميزة حاسمة لدى قيام الشركات بإعداد قوائم أسعارها وميزانيتها .

الآن أصبح بالإمكان خفض معدلات الفائدة بمستويات معقولة دون أن يتعرض الرنحت وسوق الأسهم إلى هجمات تجاه العملة ومضاربي أسواق الأسهم ، وأصبح بإمكان الشركات التي لا تستطيع تسديد قروضها أو الاقتراض من البنوك بسبب ارتفاع معدلات الفائدة أن تفعل ذلك الآن من التدفقات النقدية التي يحوّلها وأن تقدر ميزانيتها المستقبلية بكل ثقة ، وكان العديد من الشركات قد تضرر عندما قام البنك المركزي الماليزي بخفض فترة القروض الواجبة التسديد من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر ، واتخذ هذا الإجراء أساساً لإرضاء صندوق النقد الدولي ولكن ذلك لم يساعد مؤسساتنا التجارية التي وجدت نفسها في خانقة مالية خطيرة ، ومع خفض ضماناتها الإضافية وأسهمها بسبب أزمة العملات والمطالبة بتسديد ديونها في فترة أقصر وأسرع وجدت الشركات نفسها وهي تواجه مشكلة ذات وجهين يصعب الخروج منها حتى في ظل ظروف اقتصادية أفضل ، فقد كانت معظم

سياسات وإجراءات البنك المركزي تستهدف على ما يبدو المجتمع الدولي بدلًا من المجتمع التجارى المحلي ، واليوم وفي ظل ضبط سعر الصرف والعودة إلى نظام مالى أكثر معقولية أمكن الحد من مشكلة القروض بدرجة كبيرة وأصبح الجميع الآن يركزون على تحسين الظروف أمام العمل التجارى سواء أكان أجنبىً أم محلياً .

إن ضبط أسعار الصرف ليس مثل فرض الرقابة على تدفق رؤوس المال ؛ فرؤوس الأموال يمكن أن تدخل وتخرج من ماليزيا دون قيود ، وبالطبع فإننا نطلب تسجيل مثل هذه التحرّكات ومراقبتها ولكن هذا إجراء متبع في كل دول العالم .

الاتهامات بأن ماليزيا تعزل نفسها عن المجتمع الدولى لا أساس لها ؛ فماليزيا دولة تجارية ونحن لانستطيع عزل أنفسنا إذا كنا نريد المتأخرة مع العالم ، ومن الغريب أن ضوابط سعر الصرف أدت على ما يبدو إلى تشجيع وانعاش التجارة التقليدية في السلع والخدمات بدلًا من خنقها ، ولم تعد هناك ضرورة إلى اللجوء إلى التحوطات ضد الخسائر المتوقعة بسبب تقلبات العملة وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة العمل التجارى ، وأصبح بالإمكان الدخول في عقود طويلة الأجل للتوريدات أو مشاريع البناء دون خوف من أن يفقد الرهبة قوته الشرائية خلال فترة العقد .

إن من أهم مقومات النجاح الشمر في العمل التجارى هو الاستقرار واستقرار المستقبل ؛ فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية استهدفت تحقيق استقرار شامل ودائم ؛ سياسياً واقتصادياً ومالياً واجتماعياً في الحاضر والمستقبل ، وقد كان الأشخاص الوحيدين الذين لن يستفيدوا من الإجراءات التي تم تطبيقها هم تجار العملة والمضاربون في أسواق الأسهم ، وفي حال خسارتهم فلن يدرف أحد دمعة عليهم فهم يستحقون الخسارة ومن حق الناس استعادة مستقبلهم الذي سرق منهم .

ينبغي الاعتراف رغم ذلك بأن ما تقوم به ماليزيا ليس مضموناً بأن يحقق النجاح المطلوب ! ومثل كل الاستراتيجيات هناك جوانب ضعف وثغرات كما أن هناك احتمالاً بأن

نتسبب نحن في إضعاف ما نقوم به ، وبالطبع سوف يحاول الغرب قطع الطريق علينا والبحث عن ثغرات لتوسيعها واستغلالها لتوسيع الهوة ، ويجب علينا أن تكون مستعدين كذلك لحماية أنفسنا واستراتيجياتنا والاستمرار في ابتكار وسائل جديدة . علينا التأقلم باستمرار مع الوضع واتخاذ كل ما هو مطلوب من إجراءات ، ولا ينبغي أن نفرج كثيراً لمجرد أن بعض الناس قد أثروا بأننا قد فعلنا الصواب ، ونحن لا يمكننا في هذه المرحلة أن نتبادل التهانى ، وبهذه السرعة فنحن لم نستطع بعد الحصول على قبول واسع لدعوتنا لتنظيم عمليات التاجرة في العملات على نطاق العالم . وما لا شك فيه أن الاتهام سيوجه إلينا مرة أخرى بالمسؤولية والخطابة ومحاولته تفضيل بعض الشركات وخداع الشعب .

أين هم أصحاب العقول؟

على ذكر ما يعتبر محايطة للأهل والأصدقاء فإن الجدير باللاحظة هنا ما حدث عندما انهار فجأة صندوق «لوبيج تيرم كابيتال مانجمنت» LTCM في نهاية شهر سبتمبر عام ١٩٩٨ م . وهو صندوق بلغ رأس المال تريليون دولار كما ذكرنا من قبل ، وكان هذا أكبر صندوق لتنمية الخسائر من نوعه في العالم ، حيث ضم مجلس إدارته العديد من العلماء الاقتصاديين المختصين على جائزة نوبل ، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع أي أحد إعطاء إنذار بوقت كاف بأن كارثة عظيمة كانت على وشك الحدوث .

إن لعبة الأموال ذات المخاطر الكبيرة التي كان يمارسها صندوق LTCM تمجد العوائق والمخاطر التي تعيّن نظامنا المالي الحالي كما تبين أنه لم يبق سوى القليل من الأثر الأخلاقي في اقتصاديات العالم ، وحتى بين الأساتذة المشهورين الذين احتفت بهم جائزة نوبل للتقدم الأكاديمي ومساهماتهم القيمة لصالح البشرية .

عندما بات واضحًا أن صندوق LTCM سوف يخسر مبالغ طائلة (لم يتضح بعد مدى الخسارة الكبيرة التي تعرض لها الصندوق) ، حيث أن الصندوق ظل يطالب بالشفافية

والافتتاح من الآخرين ولكن من غير أن يلزم هو نفسه بذلك) ، أمر مجلس الاحتياطي المركزي في الولايات المتحدة البنك الغربي بإيقاظ الصندوق بـ ٣ بلليون دولار ، وحيث إن البنك وتعليمات من مدرائه كانت قد استمرت فعلاً في الصندوق فإنها استخدمت أموال المساهمين لإيقاظ نفسها ! طبعاً هذا لا يمثل محاباة ومحسوبيّة في نظرهم ولكن استخدام أموال المساهمين لإيقاظ نفسك على ما تعتقد يعتبر أسوأ من المحاباة والمحسوبيّة .

لقد جرى تنفيذ المأورات الرامية لإيقاظ صندوق LTCM بسرعة وحداقة لدرجة أن العالم لم يلاحظ ما كان يحدث ، ولقد استطاع الأمر يكيون بقدرة قادر أن يحولوا الاهتمام بهذا الفشل الكبير وينفوه بعيداً عن الانهيار بالاستمرار في إلقاء اللوم على اليابانيين باعتبارهم سبب معظم مشاكل العالم الاقتصادية .

لقد أجبر فشل صندوق LTCM الغرب على إمعان النظر جيداً في تجارة العملات ، ووجدت الدول الغنية التي ظلت تعلن بكل اعتزاز بأنها ممحونة ضد أثار أزمة العملات الآسيوية ، وجدت نفسها غير آمنة من شر أعمال ثغر العملة ونشاطاتهم المدمرة .

حتى صندوق النقد الدولي أقر الآن بالحاجة إلى تنظيم التجار في العملات واتضاع فعلاً أن الحاجة أم الضرر .

لقد كانت أحداث العام الماضي فعلاً مولة للغاية لنا وأحدثت لدينا بلبلة شديدة . ووجدنا أنفسنا فجأة لا حول لنا ولا قوة وغير مستعدين للتعامل مع وضع تسبب فيه الآخرون ، ولقد اتهمونا بممارسة المحاباة والمحسوبيّة على الرغم من أن أكبر المغايير موجودون في عالم المال الغربي على ما يبدو .

يحاول معظمنا في البداية التعامل مع وضع جديد باستخدام أدوات قديمة وبطرق تقليدية ، ومن الصعب دائمًا التخلص عن النمودج السائد والنظر إلى العالم من زاوية مختلفة تماماً ، معظم الناس لا يرغبون في التشكيك في العرف السائد معتقدين أن الطريقة المعروفة

بها هي الصحيبة .

وفي ظل الأزمة العالمية الحالية فإن الأساليب التقليدية سوف تؤدي إلى الركود أو الدمار . فالمحافظون لا يتقدون أبداً ، وفي زماننا الراهن وفي ضوء السرعة والحجم اللذين يتحرّك بهما الاقتصاد فإن الذين يخشون التغيير سوف يفوتهم القطار ، ويظلون قابعين حيث كانوا . وفي هذا العالم الحديث فإن سرعة التغيير أحذنا في الإزدياد وإذا فشلت في مجاراة الزمن فإن مصيرنا سيكون التخلف ، بينما تحرّك الآسياء من حولنا بسرعة . إن التدخل وتحريك أساليب جديدة حل المشكلات يتطلّب استخدام العقل وجود رغبة لنقد الحاضر والبحث عن طرق لتغييره للأفضل . كل ذلك ربما يوصف بأنه إجراءات متشددة أو حتى لا يمكن احتمالها ولكن علينا أن نذكر كلمات أشهر عالم وهو «أبرت آينشتاين» الذي قال : «إن العالم لن يتتجاوز أزمته الحالية باستخدام التفكير نفسه الذي تسبّب في حدوث الأزمة» .

آدم سميث واليد الخفية

اشتهر «آدم سميث» بأنه الأب المؤسس للاقتصاديات السياسية الحديثة ، وفي أكثر مؤلفاته شهرة «ثروة الأمم» عام ١٧٧٦م يتحدث عن يد خفية تولى تنظيم الأسعار وضبط السوق؟ هذه اليد الخفية أصبحت شيئاً مقدساً بالنسبة لأنصار السوق الحرّة الذين يرون أن أي شكل من أشكال التدخل الحكومي هو بمثابة معاهدة مع الشيطان .

وعلى الرغم من أن «آدم سميث» لا ينافس هذه اليد الخفية في معالجته إلا أن علينا أن نتذكر أنه مدرك بالفعل للأهمية القصوى للدولة . لقد حاول «سميث» حسب اعتقاده إقامة توازن بين السوق والحكومة ، وأشار فعلاً إلى رغبته في الابتعاد عن إستراتيجيته القائمة على مبدأ عدم التدخل كلما كانت هناك أسباب قاهرة تستوجب إجراءات حكومية كما هو الحال في العمل المصرفى والعملات وحتى معدلات الفائدة . «سميث» يجادل أيضاً بقوله : «إن الحكومات بتوفيرها لمتطلبات الدفاع والعدالة الاجتماعية والبنية الأساسية يمكنها تهيئة

الظروف والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد السوق والوفرة العالمية التي تتدلى تصل إلى أقل الناس طبقة».

لم يكن «سميث» يعتقد بأن الثروة هي كل شيء، بل كان يؤمن بعكس ذلك تماماً؛ إذ عمل لإنشاء مجتمع مثالي يكون أكثر استقراراً ومتينة ويمكن فيه الحد من نزعات البشر وميلهم السيئة نحو الجشع واكتناف الأموال، ولقد ساعدت الثروة الكبيرة الناس على أن يصبحوا أكثر حبًا لعمل الخير، ومن الواضح أن تركيز سميث على الدور الإيجابي للحكومة في «ثروة الأمم» جرى التقليل منه في كثير من الأحوال.

إن الروح التي عبر عنها «آدم سميث» والمتأصلة في نظرته الرفيعة للمجتمع المترم مع وجود اقتصاد فعال لا تختلف عن أهداف ماليزيا طويلة الأجل، فإن الطريقة التي يعمل بها السوق ليست سوى وسيلة واحدة لتحقيق الرقي والتطور المستقر، بينما تشكل الحكومة الوسيلة الأخرى، وبخلاف العالم الذي يتصوره سميث فإن علينا البحث باستمرار عن أفضل ما يمكن تحقيقه بالجمع بين الحكومة والسوق؛ وهو توازن لا يزدهر فيه أحدهما على حساب الآخر، وفي اعتقادى أنه طالما لم تذر الأسواق لمنفعة حفنة من الرأسماليين الأغنياء في دولة متقدمة وإذا تم ضبطها وتنظيمها والإشراف عليها بصورة جيدة ويحرص شديد يمكن أن تصبح قوة هائلة لصالح المجتمع سواء أكان هذا المجتمع محلياً أم دولياً، إن نظرة ماليزيا للقرن الجديد المتمثلة في رؤية عام ٢٠٢٠؛ تعتمد في مجملها على الجهد والطاقات الأخلاقية للأفراد والشركات والقوى المحركة للسوق.

من المؤكد أن الحكومات تمثل شيئاً أكبر من مجرد كونها شر لابد منه . وكما أراها فإن الحكومات تضع وتحافظ على الشكل العام الذي لا يمكن بدونه للأسواق الحرة المقبولة أن تستمر . بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات تعامل مع تفاوزات السوق غير المرغوب فيها لتضمن حماية مصالح المجتمع وتتضمن أن آثار ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون تعibir المظاهر الجاربة (وهذه تنشأ عادة من الجرى الأعمى وراء المصالح الذاتية) لن تؤدي إلى

استغلال الضعفاء . فسعادة الأغليمة هي التي يجب أن تسود على الدوام . وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون وجود شكل ما من الإشراف الحكومي .

ما هي المهم في زمن العولمة

ما الحالة العالمية للحكم اليوم؟ بكلمة واحدة يمكن وصفها بالفوضى ، ولقد أجبت حكومات على التخلّي عن جزء كبير من صلاحياتها ويبدو أن دورها في حكم الدول قد ضعف ، فاللاعبون الجدد تسبّبوا في تأكّل سلطة وصلاحيات الحكومات ومارأيَناه مؤخراً من فعل قوى السوق لایمت سوي بالشيء البسيط جداً لتصورات «آدم سميث» ، فنحن لم نشهد بالتأكيد خلف الوفرة والغنى العالمي الذي تحدث عنه «سميث» ولكننا شهدنا العكس من ذلك تماماً ، ولكنّ نعيid بناء شرق آسيا والاقتصاد الدولي فنّا الآن في حاجة ماسة للدخول في نقاش جاد حول ما يشكّل الحكم الجيد في العالم المعاصر .

إن أي نقاش بشأن الحكم لا بد أن يسمو فوق التقسيم المغلق بين الحكومة باعتبارها مصدر تقييد وتنظيم ، والسوق باعتبارها مصدر حرية وانطلاق ، حيث إن الحكم يستهدف إيجاد التوازن الصحيح المتمثل في الخلطة المناسبة التي تمكننا من توفير أعلى مستويات للمعيشة بما في ذلك الارتفاع الذهني والمادي لأكبر عدد من الناس بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الجنس أو اللون .

عندما كنا نتحدث عن الحكم كنا نعني بصورة عامة ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون الدولة ، وهذا التعريف يشمل عموماً سلسلة معقدة من الآليات والعمليات وال العلاقات والمؤسسات التي يقوم عبرها موظفو الخدمة المدنية والحكومة بإدارة الشئون المتعلقة بالحياة العامة ، غير أن الظروف الحالية قد أوضحت أن الحكم لم يعد يقتصر على سيطرة الدولة الشاملة ، فالعديد من الجهات التي قامت باختيار نفسها بنفسها أصبحت اليوم تدعى الحق في أن يكون لها دور في حكم البلاد بما في ذلك ما يسمى

بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) والتي تعمل بتناسق مع دول أخرى ، وكذلك مجموعة المنظمات الدولية مثل : منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية وغيرها وهي في غاليتها قد أنشأت بواسطة الدول الغنية في الغرب .

الدور الذي تقوم به هذه المنظمات المختلفة سواء على المستوى الوطني أو العالمي لم يتم تحديده بالضبط حتى الآن ، وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات غير الحكومية الفعالة والجادة فإن الكثير منها يعمل على أحد القانون في يده ويعارض نفوذاً مشبوهاً باتباع طريق أبعد ما يكون عن الديمقراطية ، وتعارض كل هذه الجهات إلى تتحفظ الحدود الدولية وأساليبها الخاصة بها على بقية العالم متجاهلة تماماً مبادئ السيادة الوطنية التي تدعى هي بكل فخر بأن أجدادهم هم الذين بشروا بها .

لقد دخل إلى مجال الحكم الآن مناخ جديد له قوة هائلة ، وفي عالم مشغول دائماً بالثروة الاقتصادية للدرجة التخلّي عن الرفاهية الاجتماعية والسياسية فإن قوى السوق أصبح لها دور مسيطر في الحكم ، وما لا شك فيه إن قوى السوق التي ترفض الاعتراف بالحدود الوطنية أصبحت تفترض الآن أن من حقها تأييد الحكومات الوطنية ! ولا عجب في أنهم الوحيد القوي للسوق أصبح هو مضاعفة الأرباح بغض النظر عنضرر الذي يمكن أن يسببه ذلك للناس بخلاف المستفيدين المباشرين .

من الطبيعي ، بل والضروري للحكومات أن تخلق وتحافظ على مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي ، فإن معظم إيرادات الحكومة في النهاية تأتي من نشاطات وأرباح الأعمال التجارية ، ولكن ينبغي أيضاً على الحكومات أن تهتم وتحاول مع حاجات المجتمع والضروريات السياسية ، إن النشاط التجاري عموماً لا يهتم كثيراً بالاحتياجات الاجتماعية والسياسية وبالنسبة له فإن الحكومات موجودة للحفاظ على استقرار المجتمع والوضع السياسي ؛ حتى يمكن رجال الأعمال من ممارسة نشاطهم في جو مستقر وأن يحققوا الربح .

ما قوى السوق هذه؟ إذا تحدثنا بصورة شاملة فإن كافة المستهلكين وكل شخص يشترك في عمل تجاري سواء أكان صغيراً أم كبيراً يجب أن يشكلوا جزءاً من قوى السوق . ولكن مؤخراً أصبحت قوى السوق الحقيقة والتي تلعب دوراً مهماً في آية نقاشات حول الحكم الدولي هي أساساً الرأسماليين والصناديق الذين يستثمرون في الأسهم ويتاجرون في العملات . لقد أصبح هؤلاء يشكلون قوى السوق الحقيقة ؛ لأنهم ببساطة يستطيعون ممارسة نفوذ هائل على طريقة آداء اقتصاديات الدول ، ولقد نادت قوى السوق وكسبت الدعم للانتقال الحر لرؤوس الأموال غير المحدود عبر الحدود ؛ حتى تستطيع الاستثمار ومضاعفة أرباحها دون قيود وهي مصورة على أن ذلك يجسد روح التجارة الحرة ؛ إذ أنه بدون التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود لن تكون هناك تجارة حرة .

لقد عجل احتمال مساهمة تدفق رأس المال بكثيرات كبيرة في تحقيق النمو السريع لاقتصاد الدولة بقبيل الدول النامية بما يسمى بالسوق الحرة ، حيث إن بإمكان الدول الفقيرة بالتأكيد أن تنمو سرعة وتصبح غنية في زمن قصير بالسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في الأسهم والسنادات إلى جانب بناء المشآت الإنتاجية التي يمكن أن تقييد من ميزة المنافسة التي توفرها الأيدي العاملة الرخيصة وتدنى مستويات المعيشة ، ولكن تحسن جاذبيتها بوصفها مراكز للاستثمار فإن معظم الدول النامية تبني نظام التحويل الحر لعملاتها الوطنية الأمر الذي يجعلها تحت رحمة نظام ل العملات الصرف لم يعد تحت سيطرة الحكومات .

هذه الاستراتيجيات نجحت لبعض الوقت واستطاعت تحقيق المجزيات . فجأة بدأت الدول الفقيرة تنمو بمعدلات غير مسبوقة ، وارتفعت أسعار الأسهم لمستويات فاقت كثيراً الموجودات أو الأداء التجاري نفسه ، وقويت العملات تشيّعاً مع الاقتصاد المزدهر . وغمرت البنوك العالمية الحكومات والشركات بالعروض المغرية لتوفير قروض كبيرة لتمويل كل ما يخطر على البال . ويندأ مبدأ حكم السوق الحرة سليم وفعال .

بعدها انفجر الوهم ، حيث سمحت الدول النامية طوعاً و اختياراً أن يتم تحديد

أجندة حكم السوق الحرة من قبل أنصار السوق الحرة وقوى السوق ، وكان يتبعن علينا أن تكون أكثر حذرًا ونظر إلى المخاطر المرتبة على التخلّى عن الكثير من استقلالنا .

ليس هناك أى حكم مغروس في نظام السوق الحرة الذي يعتبر من آخر اهتماماته ؛ الحفاظ على توازن بين الأرباح ومصلحة رجل الشارع . وفي الواقع فإن نوع الحكم الذي أثبت به قوى السوق كان أساساً انتقامياً يهدف إلى تأديب الحكومات التي يُزعم أنها فاسدة أو غير فعالة .

وبالتالي عندما تمارس كبريات المؤسسات والشركات الآسيوية نظام التوظيف مدى الحياة وتريح الحكومة من عبء توفير ضمادات اجتماعية لمواجهة أخطار البطالة فإن قوى السوق تطالب بأن تقوم الحكومة بتوفير شبكات للسلامة ؛ حتى يمكن للأصحاب العمل فصل العمال بسهولة ، وإليابان على سبيل المثال تجد نفسها اليوم في وضع صعب ، غير قادرة على الاحتفاظ بنظام التوظيف مدى الحياة والذي كان مثار فخر واعتزاز للأمة كلها . إذا رفضت الحكومة إلغاء نظام التوظيف فإن قوى السوق يمكن أن تهاجم الاقتصاد وفي أي وقت عن طريق تخفيض العملة وأسعار الأسهم ، وهذه الهجمات يقصد بها تأديب الحكومة ؛ حتى تقبل بالنظام الجديد الذي يسهل فيه فصل الموظفين .

وسواء أرضينا أم أبينا فإن المنظمات الدولية وغير الحكومية وقوى السوق قد أصبحت تشكل الآن جزءاً مكملاً للحكم في آية دولة ، وقوى السوق بالتحديد لا تعرف الرحمة ولا تهتم بمصير المواطن العادي ، ويتعين على الآلة الإدارية أن تتكيف مع الوضع الجديد بحيث لا يكون لها سوى سلطة محدودة لكن تحكم وهو ما يؤدي وبالتالي إلى التقليل من فعاليتها . والسؤال هو : هل بإمكان الحكومات في الوقت الحالي التكيف مع الوضع الجديد بحيث تقل سلطة الحكومة وتزيد سلطة الحكم الذاتي ؟

التنظيم من الداخل فكرة جذابة ، والبعض يعتقد بقوة بأن الاقتصاد الدولي لابد له من أن ينظم نفسه من الداخل بالكامل فهذه هي الطريقة الوحيدة كما يزعمون لزيادة

الفعالية التي تزدی بالثالی إلى زیادة الثروة وتحسين مستويات المعيشة ؛ واحسراه ! لم يعد العالم ذلك العالم البسيط ولم يعد الناس يهتمون ويحبون الخیر لغيرهم كما كانوا في السابق . بالطبع سيكون مجتمعًا رائعاً إذا استطاع كل عضو أن يمسك نفسه من الواقع في الخطأ . ولكن للأسف فإن ذلك يتطلب الكثير جداً من الأخلاق إلى جانب ذلك فإنه ليس من السهل لكل شخص أن يحدد ما هو الصحيح وما هو الخطأ ، إذ أن ما يعتبره البعض صحيحاً بما كان في نظر الآخرين هو عين الخطأ ، وبالطبع فإن ممارسة البعض حقوقهم يمكن أن تتعدي على حقوق الآخرين أو تلغيها بالكامل ، وبدون وجود لاعب له القوة التي تمکنه من أن يقرر ويحكم ويفقد فإن المجتمع الذي ينظم نفسه من الداخل أو الاقتصاد الذي يحكم حركته من الداخل محكوم عليه بتفشی التزاع والخلافات إن لم يكن الفوضى الشاملة .

المجتمعات إذا في حاجة إلى مؤسسة تمتلك السلطة المطلوبة ، الحكمة السائدة المثلثة في أيديليات علم السياسة تقول إنه وعلى الأقل ضمن آية دولة فإن المؤسسة التي تخذلها الأغلبية هي التي يمكن لها أن تحكم بطريقة عادلة ، ولضمان عدم سوء استخدام السلطة لابد من وضع نظام للمحاسبة والتدقيق ، وفي الديقراطيات الحقيقة فإن إجراءات السلامة هذه يوفرها فصل السلطات التشريعية والتكنولوجية والقضائية ، وإذا كانت من بصوت الشعب أو على الأقل غالبية الشعب فإن المؤسسات المنتخبة لابد من أن يكون لها الرأي النهائي بشأن أي خلاف ، ولكن واستناداً إلى قوة المؤسسة المنتخبة فإن الرأي النهائي يمكن أن يكون لدى أي من المؤسستين الآخرين .

إجراءات المحاسبة والتدقيق في النظم الديقراطية ليست كاملة المثالية ، ولكنها رغم ذلك تظل تثل درجة عالية من الشرعية والنظام ، ولكن عندما يتم إدخالقوى الأخرى التي لم يتم أبداً إعطاؤها السلطة للعمل نيابة عن الشعب في عملية الحكم فإننا عندها نتحرّك بعيداً عن الحدود الواضحة التي تحكم علم السياسة .

وحتى في الوقت الذي تغير فيه الحكومات على اقتسام السلطة وتسعى فيه جاهدة للتكييف مع الواقع الجديد فإن علينا مواجهة التحدى الإضافي المتمثل في التقنية الحديثة . ثورة المعلومات يفترض فيها أن تكون جيدة وتساعد على أن تصبح الحكومات أفضل خبرة ومعرفة وفعالية . إلى جانب ذلك فإن استخدام الكمبيوتر وتقنية المعلومات الأخرى يعطى الفرد سلطة وقوة أكبر كما يقال مما يؤدي إلى إشاعة مزيد من الشفافية والمحاسبة في المجتمع .

من المؤسف أن نرى الآن أن المعلومات يمكن أن تستخدم حسب الأهواء ولإرساء نزعات الآخرين ، ففي صيف عام ١٩٩٨ وضع أحد الأشخاص في كوالالامبور تقريراً على شبكة الانترنت يقول : بأن أعمال شغب سوف تحدث في المدينة من قبل عمال أجانب مسلحين ، عند ذلك أصبحت المدينة بأسرها بحالة من الذعر وقام الناس بإفراغ أرفاق محلات التجارية وأصيّب النشاط التجاري بالشلل ، وفقدت البلاد ملايين الرهبات قبل أن تتمكن الحكومة من تهدئة السكان وكشف المحاولة الخبيثة لرسالة الانترنت ، والآن أصبح بإمكان كافة أنواع المعلومات عن الأفراد والذمم والحكومات وأسواق الأسهم أن تنتقل بحرية لتصل إلى أي شخص يمتلك جهاز كمبيوتر ويمكنه استخدام شبكة الانترنت وأصبح بالإمكان تشويه أفكار الناس وكذلك القرارات التي تتخذها الحكومة بكل سهولة ، و بما إن الكثير من المعلومات التي تتقلّب بسرعة ليست بالضرورة شيئاً جيداً كما أنها لا تؤدي إلى حكم الشعب كما يدعى البعض ، وربما وجدنا متعة في تدفق وسهولة الحصول على المعلومات في عالم بلا حدود ولكن من الواضح أن الأمر سوف يستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتعلم كيفية التعامل مع تقنية المعلومات لصالح الحكم الجيد .

هذا هو السيناريو الذي نشهده الآن . وربما يفسره الآخرون بطريقة مختلفة كما أن البعض سوف يجدد دور قوى السوق في تأديب الحكومات ، ولكن الحقيقة الباقية هي أن تدخل قوى السوق في شئون الحكومات قد تسبب في إلحاق الضرر والشقاء بـ ملايين الناس في العديد من الدول ، ومهمما تكون الأفكار الجديدة حول الحكم فإننا لا يمكن أن نفترض بأن

الحكومات والإدارة أصبحت شيئاً من الماضي ، رهنا يتطلب الأمر إجراء تعديلات من جانب الجهات الإدارية ، ولكن سيظل لهذه دور تقوم به رغم ذلك . والمجتمعات لابد من أن تحقق تنمية مستدامة لتحسين مستوى أعضائها وخاصة القراء منهم وهي مهمة يستحيل إنجازها دون وجود تحفيظ منهجهي منظم . وفي عالم يسوده عدم النظام ، حيث يصبح بإمكان أي شخص المشاركة في حكم الدولة فإنه لابد من الحفاظ على المكنته الإدارية في حالة عمل ولا بد من زيادة مرونتها لتمكن من التعامل مع كل طارئ .

حالة الحكم لا يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع بسرعة ، بل إن الوضع سوف يسوء قبل أن يتحسن ؛ والإداريون لابد من أن يتبادلوا الآراء والخبرات بصرامة لتفادي تكرار الأخطاء وخلق فوضى ونحوه مقبلون على قرن وألفية جديدين ، فإذا كنت لا تزيد أن تنتهي بك المطاف وتجد نفسك تفرد خارج السرب لا حول لك ولا قوة في وجه التغيير الكاسح يتعين عليك ليس فقط أن تماشى مع الواقع ، بل أن تتعلم بقدر ما تستطيع وتعرف كل شيء عن العالم الجديد والأخذ في البروز وكيف يمكن خلق مجتمع أفضل عبر نظام حكم أفضل . إن أنظمة الحكم ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة تؤدي إلى غاية ، وعندما تفشل الأنظمة فإنها يجب أن تذهب ولكن مصالح الناس وحكومتهم تتظل دائمة هي الأساس .

التحدي الأكبر الذي يواجهنا والذي يتغير على الدول أن تتحدد في مواجهته والتغلب عليه يتمثل في إيجاد نظام سليم وفعال حكم عالي للمستقبل ، وللأسف فإنه لا يوجد بعد إجابة لهذا السؤال ولا يمكن إبراز نموذج جديد مشرف في هذا الكتاب ، حيث إن الأحداث حول آسياتواتر وتتطور بسرعة بدرجة من عدم النسب بحيث لا نستطيع معها أن نرى إلى أين نحن متوجهون !ولهذا السبب بالذات فإني أرى أن الأمر يستدعي فوراً فتح حوار ونقاش حول الحكم الذي ينبغي أن يسود في الألفية القادمة .

مستقبل الاقتصاد والمجتمع العجيب

إذا استمر الوضع في شرق آسيا في التدهور فإن هناك احتمالاً حقيقياً لحدوث عدم استقرار وثورات والإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطياً ، بل وحدوث حروب عصابات صغيرة ، وأحد يرغب في حدوث مثل هذا السيناريو ولكن إذا قررت الشركات الأجنبية شراء أعداد كبيرة من المؤسسات التجارية الآسيوية المتوفرة الآن بأسعار زهيدة فإن النتيجة سوف تكون مزيداً من الخقد والعداوة والاحتکاکات بين المالك والعمال المحليين ، وأنا أشك في أنها سوف نشهد اندلاع حروب فورية بسبب الأزمة الحالية ولكن ربما انتعشت جماعات حرب المدن ، وأيضاً المخربون والإرهابيون الجدد ذوو الأهداف العجيبة نتيجة للتغيرات التي تحدث فيما بين طبقات المجتمع .

الوصفة الطيبة المطلوبة لتفادي مثل هذا الوضع ليست بالمعقدة وهي تمثل ببساطة في الآتي : اسمحوا لنا بمراجعة اقتصادياتنا لا تحاولوا إعاقة جهودنا ولا تخربوا ما نقوم به من عمل ، ولا تسمعوا دون رحمة أو شفقة إلى تخفيف عنادنا انحن قادرون بما فيه الكفاية على إعادة إحياء اقتصادياتنا ويمكننا فعل ذلك في غضون أشهر قليلة إذا سمع لنا بالاستمرار في المهمة دون تدخل ملمر .

اللاعبون الأساسيون الحقيقيون القادرون على التغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية ليسوا هم اليابان أو دول شرق آسيا الأخرى كما يقال ، بل الدول الغربية وأولها الولايات المتحدة التي لها النفوذ الحقيقي على الاقتصاد الدولي ؛ فالولايات المتحدة هي وحدها التي تمتلك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمكّنها من إحداث التغييرات الهيكلية في النظام الحالي للتعاملات المالية والاقتصادية فيما بين الدول ، حيث إن بإمكان الحكومة الأمريكية منع تجارة المضاربة في العملات إذا رغبت في ذلك ، وبالطبع أنا لا أعتقد بأن ذلك سوف يحدث فهناك بكل بساطة الكثير من المصالح الثابتة التي سوف تخافر للمحافظة على الوضع الراهن .

نحن نقبل بالحاجة إلى تبادل العملات ولا يمكننا التاجرية بخلاف ذلك غير أن نوعية الاتجار بالعملة التي جلت الفوضى والفسر الشديد لاقتصاديات كثير من الدول النامية لا علاقة مباشرة لها بالاتجار في السلع والخدمات ؛ فتجارة العملة كما يقال هي أكبر عشرين مرة من ناحية التقدود من تجارة العالم في السلع والخدمات ، ولكن ما المزايا والفوائد التي نحصل عليها منها ؟ بخلاف عدد قليل من الأشخاص الذين يكسبون مبالغ مالية ضخمة فإنها لم تحدث أية زيادة في معدلات التوظيف أو أي غزو في النشاط التجاري أو في ثروات الأمم والشعوب ، وكانت التجارة في السلع والخدمات من الناحية الأخرى تهتم بتصنيع كبير في التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب ؛ فهي تخلق وظائف جديدة ونشاطات تجارية وصناعات وشحن وتأمين وتؤدي إلى بناء الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات والكثير من ضروريات الحياة التي تفيد البشرية .

تجارة العملة تعامل التقدود باعتبارها سلعة ولكن التقدود ليس سوى رمز دون قيمة جوهرية ؛ فالتقدود ليست كالمطاط أو الصفيح أو الذهب ، والقيمة التي تحملها التقدود هي ما تتفق نحن على إعطائها لها ، وبالتالي فإن القيمة يمكن خفضها أو رفعها حسب الرغبة ، الشيء المؤسف أنه عندما تنخفض العملة فإن الشعوب والدول تصبح فقيرة فجأة رغم أنها لا تستحق المصير السيء الذي أوصلها إليه أولئك الأشخاص الذين يتلاعبون بقيمة العملة .

من الواضح أن تجارة العملة والمضاربة في الأسهم كما تمارس اليوم تخدم مجموعة صغيرة من الناس ، وإذا كان لنا أمثل في إدارة الأزمة المالية الآسيوية ومنع حدوث أزمات مشابهة فإن علينا التعامل مع المضاربة في العملات واستغلالها ، وأفضل إجراء هنا هو أن يتم بالكامل منع تجارة العملة لأغراض المضاربة ، فإذا كان هناك شيء لا يهم في رفاهية هذا العالم فلماذا لا يتم وقفه بالكامل ؟ إذا تغير تجذير ذلك فإنه يجب فرض ضرائب باهظة على مثل هذه المعاملات وتنظيمها ؛ فتجارة العملة يجب أن يتم تعريتها ووضعها في الضوء ؛ فقد عمل العالم سوياً من أجل منع غسيل الأموال بواسطة الإرهابيين وال مجرمين

وليس هناك سبب يمنع العالم من أن يعمل سوياً لتنظيم تجارة العملة إذا كان لأبد من السماح لهذه التجارة فإنه يجب تسجيلها والترخيص لها في الدول التي ينشط فيها التاجر ويجب دفع ضرائب إلى الدول التي يجري استخدام عملاتها لتحقيق الأرباح ، إضافة إلى ذلك فإن المبالغ التي يتم التعامل معها في اليوم الواحد يجب أن تكون محدودة ولا يسمح لأية عملية بالتغلب والتارجح إلا في حدود ضيقة قبل وقف التعامل ، مثل هذه الإجراءات والقوانين سوف تؤدي بالتأكيد إلى منع التجار والصناديق من تحقيق نوعية الأرباح التي اعتادوا عليها . ولكن لماذا نشعر بأن علينا حماية الربيحة الزائدة لتجارة العملة ؟

ليس من المستحيل التمييز بين المضاربة الصريحة والاستثمار الحقيقي في الطاقة الإنتاجية لأية دولة ، إن ماليزيا رحت على الدوام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلاً الأجل التي ساهمت فعلاً في زيادة الإنتاجية ، والحقيقة أن الجزء الأكبر من ثرونا الاقتصادي قام على استثمارات الشركات الأجنبية المباشرة في بلدنا ، والقيود التي فرضناها على أسواق العملة والأسهم في خريف عام ١٩٩٨ لم يكن المقصود بها خنق هذه الاستثمارات ، بل بالعكس فقد ظللنا نحو اجتناب المزيد من الشركات الأجنبية إلى مجال منطقة لتطوير تقنية الكمبيوتر المتطورة تقع خارج العاصمة - مالي ميديا سوبر كوريدور - مع إعطاء إعفاءات ضريبية وحوافز اقتصادية أخرى ، ونقوم عادة بمنع المؤسسات الأجنبية مزايا خاصة وتوفير ظروف أكثر ملائمة مما تحصل عليه مؤسساتنا المحلية ؛ أنا لست ضد الأجانب على الإطلاق أو ضد الشركات أو التجارة الأجنبية أو التبادل الثقافي على نطاق العالم .

ولكن علينا أن نسأل أنفسنا دائمًا وبصراحة تامة ما إذا كانت الأفعال التي تحدث في المسرح الاقتصادي تخدم بالفعل المصلحة العامة أم أنها فقط تؤدي إلى إثراء حفنة من الرأسماليين ، ولا يجب علينا التخلص ببساطة عن الأفكار السامية وأن نعبد ونحث مُعممُون الأعين يوتورينا الأسواق الحرة الخبيثة التي تدعى أن حرية انتقال الأموال تسمو فوق رفاهية الشعوب .

إحياء العقلية التجارية الآسيوية

إحياء المهارات الآسيوية التجارية يمثل أحد مفاتيح إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الرفاهية ، وخلال العقود الماضيين لعبت هذه المهارات دوراً حاسماً في نهضتنالكى نصبح دولاً متطورة بالكامل ، وكما ذكرت سابقاً فنحن نتبني ذوا المهارات التجارية وقمنا بإنشاء وزارة لتطويرها .

ظل الناس يقولون إنه لا ينبغي للحكومات أن تساعد ذوا المهارات والعقليات التجارية وأن علينا أن نبقى بعيداً عنهم ونتركهم يمارسون نشاطهم وحدهم ، إن أحداً يذكر حاجة هؤلاء إلى مساحة ليتحرر كوا بحرية ولكن من المؤكد أن الحكومات يمكن أن تعمل شيئاً خلق الجو الملائم والصحيح ، وعما أن في المائة من أرباح الشركات تذهب للحكومة الماليزية في شكل ضرائب شركات فقد كنت أقول باستمرار إن الدولة بالفعل شريك بنسبة ٢٨ في المائة في آية شركة صغيرة كانت أم كبيرة .

نحن نستطيع وسوف نعمل على مساعدة الشركات الصغيرة والأفراد الذين لديهم الشجاعة والتصور الكامل لإنشاء أعمالهم التجارية الخاصة بهم ، وهذه مهمة ملحة في الوقت الحالي ، حيث يعاني الجو الاقتصادي العام لدينا من الفوضى حيث يمكن أن يعتبر حتى التفكير والحلم بالمستقبل ضررًا من خداع الناس .

إن سعينا لحماية شركاتنا الصغيرة من أن يجرفها بعيداً تيار الاقتصاد العالمي لا يعتبر تعبيراً ساذجاً للحماية أو الاحتياط ، ولكن نخلق جوًّا ملائماً للمؤسسات الصغيرة في بلادنا كان لابد لنا من أن نقدم مزايا وتسهيلات وأيضاً الدرجة المطلوبة من الحماية عندما يستدعى الأمر ذلك .

لقد أصبح لدينا في ماليزيا صناعة السيارات فقط لأننا قمنا بحمايتها ، فإذا قمت باستيراد سيارة كاملة التصنيع إلى البلاد فإنك ستدفع ضريبة باهظة وإذا أحضرتها في شكل

أجزاء وقطع فإن الضريبة ستكون أقل وإذا قمت بتصنيع السيارة داخل البلاد فإن الضريبة ستكون في حدتها الأدنى؛ لقد كانت تلك هي الطريقة الوحيدة أمامنا لقيام صناعة السيارات في دولة صغيرة مثل ماليزيا. الحجة ضد هذا الموقف كانت هي لماذا نريد أن تكون لنا سياراتنا الوطنية الخاصة بنا؟ لماذا لا نقوم بشراء السيارات الأخرى وفرض علينا ضرائب لدى استيرادها؛ إذ أن هناك العديد من صانعي السيارات العظام الذين يتوجهون سيارات ذات جودة عالية في شتى أنحاء العالم؟ رعاً كان ذلك صحيحاً ولكن إذا لم يكن لدينا صناعات مثل صناعة السيارات فإننا لن نفيدين من مزايا هذه الصناعات، سنصبح محتملين إلى الأبد على الدول الأجنبية وغير قادرین على إقامة مجتمع تجاري نشط.

مهما كان الشكل الذي سيستخدمه النظام الاقتصادي العالمي الجديد فإن أصحاب المهن والمهارات والعقلية التجارية لأجل لهم من أن يحصلوا على نصيب من هذا النظام الجديد؛ لن يكون ذلك سهلاً، وكمارأينا في السابق ربما لا تكون هناك شركات صغيرة موجودة لكن يتحصل عليها هؤلاء التجار كما أن الأفكار الجديدة لمنتجات جديدة لن تعيش طويلاً كما كان الوضع في السابق، إن العمر الافتراضي للسلع والخدمات أخذ يتناقص كل يوم كما أن الأسواق سواء محلية كانت أم عالمية صارت هي الأخرى أكثر حساسية مما كانت عليه.

طبعاً؛ سيكون هناك شباب صغار أذكياء يكتشفون شيئاً في عالم التجارة الإلكترونية أو الكمبيوتر أو الاتصالات اللاسلكية التي ستتعرض للاستغلال من قبل المغامرين؛ فالتجار لا يعيشون في فراغ وكل عمل تجاري هو في الحقيقة الحصول النهائي للفرص التي يوفرها الجو المحيط بك ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على المناخ الاقتصادي الأكبر. إن إعادة بناء حكومة مستقرة ومديدة المساعدة للشباب الطموح من ذوى المهارات التجارية يأتي على قائمة الأولويات في مهمتنا التي تستهدف إعادة بناء آسيا وتجهيزها للآفاق القادمة.

الفَصْلُ السِّيَّارُ

كَلَّ سَيَّصِيبُ الْقَرْنَ الْخَادِي وَالْمُسْرُوْلُ الْقَرْنَ الْأَنْتِيَوْلِيَّ إِلَّا تَمْهِيدُ

من نصيب من سيكون القرن الحادي والعشرون وهو أول قرن في الألفية الثالثة؟
توجيه هذا السؤال بطريقة غريبة يوضح إلى أي مدى خضعت معظم سنوات الألفيتين
الماضيتين لسيطرة الأوروبيين المسيحيين . وحقيقة أن العالم اليوم بأكمله تقريباً يطبق الترقيت
المسيحي تمثل دليلاً على الأثر العظيم والدائم الذي أحدثه الشفاعة الأوروبية والسيطرة
الاستعمارية الأوروبية على العالم .

إذا نظرنا إلى التاريخ الحديث جداً فإننا نجد أن القرن التاسع عشر كان هو قرن
أوروبا ، ويوضح ؛ إذ انتشرت الرأسمالية الصناعية عبر القارة الأوروبية وهى مت
إمبراطورياتها واقتصادها الصناعي على العالم ، أما الجزء الأكبر من القرن العشرين كان قرن
أمريكا وبالتحديد الجزء الأخير منه ، وظللت أمريكا بشروطها وقوتها العسكرية متحدة وترسم
الأجندة الدولية كما أن كلاماً من اقتصادها وثقافتها اخترقaby دول العالم . كل ذلك يعتبر
معلومات عامة ، وبالنسبة للأوروبيين والأمريكيين فإن هذا التفوق أمر مسلم به ويعتابه هبة
من السماء بأن تسود ثقافتهم واقتصادهم العالم كله .

غير أنه في الشهرين والستينات بدأت تظهر شروخ في هذه النظرية العالمية . فالنمو
والتنمية المتتسعة التي شهدتها آسيا شجعت بعض الناس على تحدي الهيمنة الغربية . وبدأ
العديد من الزعماء السياسيين وخبراء الاقتصاد ومخططلي المستقبل ، وهم في غالبيتهم من
داخل آسيا مع وجود كثيرين آخرين في الغرب ، يعتقدون في قدرهم قرن آسيوي . ومع كل
ذلك الديناميكية والنمو السريع الذي شهدته اقتصاديات آسيا الوليدة فإن مركز الجذب
للاقتصاد العالمي كان في طريقه إلى أن يتحول في القرن الحادي والعشرين كما كان يقال في

كثير من الأحيان . كان بعض الناس يعتقدون أن التغير الاقتصادي سيؤدي إلى انتقال مشابه في القوة السياسية والثقافية بعيداً عن أوروبا وأمريكا وباتجاه آسيا ، ومن الواضح أن الكثيرين قد شعروا بأن آسيا أصبحت نجماً ساطعاً مقدراً له أن يرى المستقبل بينما الذي تضعف فيه أوروبا وأمريكا وتحدران باستمرار .

هذه الرؤيا ببروز قرن آسيوي أعطت بعض الآسيويين شعوراً بالفخر وصل في بعض الحالات إلى الغرور . وأصبح من المأثور أن تسمع من المروجين لهذا القرن الآسيوي من يقولون إن دورنالكي تحكم العالم سوف يجيء قريباً .

في الجانب الآخر صار العديد من الأوروبيين والأمريكيين ينظرون إلى احتمالات السيطرة الآسيوية بكثير من القلق ، وأصبح القرن الآسيوي الافتراضي هو المادة المفضلة في حلقات النقاش في الجامعات والندوات الدولية وكان التركيز في الغرب ينصب على الخطر الذي يمكن أن يجلبه مثل هذا التطور على البشرية بأجمعها ، وبالنسبة لمعظم المتضررين فإن «الخطر الأصفر» سوف يعم مرة أخرى ، فجماعات «هنكين خان» والمغول الجدد على وشك إلحاد الدمار والخراب بالعالم ، يقتلون ويغتصبون ويخطفون الفتيات ذوات الشعر الناعم بعد ذبح الرجال الشجعان .

لسبب ما كانوا يعتبرونني من ضمن المروجين لفكرة القرن الآسيوي أرضاً كانت صراحتي وأفكاري الواضحة تجاه عدد من القضايا هي التي فسرت من قبل كثير من الأجانب على أنها نوع من الخطرسة ؛ فالآسيويون لا يتوقع منهم أن يعبروا عن آرائهم بقوة ووضوح ويفترض أن ثقافتنا تعلمنا أن تكون هادئين ومطيعين بصورة عامة ، أو ربما كان إصرارى على التمسك بالقيم الآسيوية وأن هذه القيم يمكن أن تكون على الأقل في جودة إذا لم تكون أفضل من القيم الأخرى ، قد أُسيء تفسيره على أنه يعبر عن رغبة في السيطرة على بقية العالم .

في أعقاب انهيار المعجزة الآسيوية تجدد الاهتمام بالنقاش حول القرن الآسيوي مع شعور القوى الغربية بالنصر أو على الأقل بالارتياح لعدم احتمال بروز أي قرن آسيوي في المستقبل المنظور ، والآسييون الذين تبنوا مثل هذه الرؤى في الماضي فقدوا الثقة ولم يعودوا متأكدين من قدرتهم مواجهة العالم ، وبالتالي فإن السؤال : «من هم أصحاب القرن الجديد؟» قد أخذ بعداً جديداً من حيث الأهمية .

هل نستطيع الانتقال من الهيمنة إلى التعايش؟

لأنهم لماذا تم تصويرى على اعتبارى من المبشرين بالقرن الآسيوى بينما كانت فى الواقع قد تحدثت ضد الفكرة فى عدة مناسبات ولم يكن ذلك حديثاً فى غرف مغلقة أو داخل حدود ماليزيا وإثنا فى مؤتمرات دولية فى آسيا وأوروبا ، لقد كررت مراراً القول بأنه لن يكون هناك أبداً قرن آسيوى على الأقل إذا كان ذلك يعني سيطرة منطقة واحدة هي آسيا على بقية العالم .

الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى حد ذاتها لم تغير وجهة نظرى فى هذا الموضوع ، وفي اعتقادى أن فكرة السيطرة الآسيوية على العالم هي فى حد ذاتها مجرد سراب يحيط به جو من التسريع ؛ فالقرن الآسيوى لن يأتي وعصر السيطرة الآسيوية على هذا الكون لن يأتي ونحن فى آسيا لا يجب أبداً أن نتطلع إلى هيمنة جديدة ونستبدل شرّاً بشر .

إن عصر الإمبريالية والهيمنة لا بد وأن يتنهى ويدفن ويحتفل به راسم الدفن . والقرن الحادى والعشرون لا ينبغى أن يبشر باتجاهات الإمبريالية ، ولا يجب أن يكون هناك تلويح بالهيمنة على نحو خاص ولا تمجيد للهيمنة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية ، فلعلة الإمبريالية لن تكون أقل شرّاً ليجد أنها إمبريالية آسيوية .

لقد أصبح موضوع الهيمنة قضية متفرجة ، إذا أخذنا في الاعتبار الطريقة التي تم بها استغلال الاقتصاديات الآسيوية والتي تم بها تركيع الدول الآسيوية خلال الستين

الماضيَّين ، المَوْضِعُ الساخنُ لم يُعد هو مَا إذا كانت آسيا سوف تسيطر على العالم وإنما إذا كان باستطاعتنا أن نصبح متحررين من هيمنة قوى خارج سيطرتنا ، ولسوء الحظ فإن الكثير من الآسيويين قد نظروا إلى الأزمة الاقتصادية باعتبارها عودة للإمبريالية ولكن في شكل جديد .

قبل سنوات فقط كانت أقوى بأننا نتحرك نحو قرن عالمي تسود فيه الرفاهية لكل الناس بعض النظر عن مواقعهم الجغرافية في العالم ، وستكون هناك بالطبع خلافات وتعديات كبيرة في السعي للتغلب على الفقر والجروح وعدم المساواة ولكننا في اعتقادِي لدينا الفرصة لبناء عالم تستطيع فيه كافة الأديان أن تعيش وتنمو بحيث لا تتمكن قوة عظمى واحدة أو كتلة من القوى أن تفرض شروطها على الدول الأخرى ؛ إن الدول الآسيوية لا تسعى لأن تتطور وتزدهر فقط لكي تحرم الآخرين من ثرواتهم وحقهم في حياة أفضل ، والازدهار المتزايد الذي يحدث في العالم ليس مجرد لعبة يكسب فيها البعض على حساب البعض الآخر ويحسِّنُوا من مستويات معيشتهم .

في مثل هذا العالم ستظل بعض الدول أكثر قوَّةً من الدول الأخرى . في آسيا كما في إفريقيا فإن بعض الدول القوية جداً ربما تظهر على السطح بينما تظل دول أخرى في موقف وسط أو تعاني الفقر ، وإذا استمرت الصين في سيرها نحو الليبرالية والنمو الاقتصادي فإن العدد الكبير للسكان في تلك الدولة سوف يجعل منها قوة دولية نافذة ، وأنا لا أستطيع أن أتصور رغم ذلك وجود عالم تهيمن فيه منطقة واحدة مرة أخرى على بقية المناطق بالكامل ناهيك عن عالم تهُّم فيه حفنة من التجار في السوق الدولية بإذلال دولة بعد أخرى .

إن السيناريو الذي أتصوره في العديد من القوى معظمها اقتصادية وليس عسكرية ؛ القوى الأمريكية والأوروبية مستمرة ممتدة بتفوُّذ كبير ولكن مع انضمام بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والإفريقية إلى القائمة ، إنَّ كل هذه القوى ستعمل قبل كل شيء على إنها قوة محركة لبقية العالم ، تستثمر في الدول الفقيرة وتتوفر أسواقاً لمنتجاتها

الاقتصاديات النامية ، وستسعى أفرع الشركات في القوى الاقتصادية إلى أن تنشىء مصانع لها ، حيث التكلفة منخفضة مما سيؤدي بدوره إلى إثراء الدول الفقيرة ، إن هذا هو السيناريو الذي لا أرجو فقط أن يتحقق في يوم ما ، بل إنني مؤمن به إنماً قرباً . لقدرًا وضحت في كثير من خطبي وكلماتي هذا التصور الذي أأمل أن يكون واضحاً لكل مراقب وهو تصور لا علاقة له بالأراء المتغطرسة التي تتحدث عن حلول قرن من السيطرة الآسيوية على العالم .

عندما أرجع بذاكرتي إلى الوراء أرى أنني كنت مثالياً جداً في نظرتي للعالم ، رأينا كان معدل النمو السريع والتحسين الواضح في مستوى معيشة الشعب الماليزي والدول الآسيوية الأخرى هو الذي غذى الشعور المتزايد بالتفاؤل ، ولقد افتحنا على العالم وقمنا بتحرير اقتصادنا وإلغاء القيد ورحبتنا بالمستثمرين الأجانب وحتى بالمضاربين معتمدين باستمرارية تقدم البشرية وطبيعتها الحسنة ، رأينا كناساجين في فعل ذلك ولكن ألم يكن يقال لنا باستمرار إن عصر العولمة ، حيث الأسواق المفتوحة سوف يكون نعمة يفيد منها كل شخص ؟ كما كان يقال وقتها إنه حتى الدول الفقيرة يمكنها أن تضم وتشترك في الوليمة الدولية للتطور الاقتصادي .

لقد تعلمنا بعد تجربة قاسية أن السيطرة والإذلال لا يتمان إلى الماضي ، وحيث يسود المال فإننا لا يمكن أن نؤمن بكل سذاجة في «طيبة» البشرية كما لا يمكننا تفادى عالم سيحاول فيه أصحاب الثروات الكبيرة الحصول على المزيد من الثروة بفضل سيطرتها على الفقراء والضعفاء .

من السابق لأوانه الاعتقاد في التحول من الهيمنة إلى التعايش كنموذج ينطبق على العالم بأسره ولو أننا كنا وقتها أكثر حرصاً وحدراً ولم نعتقد بدرجة كبيرة في المبشرين بالعولمة الاقتصادية فلربما كنا قد استطعنا تفادى بعض الألم الذي نعاني منه اليوم . إن الأزمة الحالية لم تسبب فيها دولة أو إقليم بعينه ولكن ما يحكم العالم هو نظام من القيم والأساليب يعطي الأغنياء الحق في استغلال الفقراء . الأغنياء كانوا دائمًا يستغلون الفقراء

ولكن حجم وسرعة تحرك العمليات الاقتصادية العالمية اليوم يزيد كثيراً من الآثار المدمرة مثل نظام القيم هذا ، ورغم ذلك فإن أنبياء الرأسمالية العالمية التي لا تخضع لأية قيود مازالوا يبشرون بالتعاليم نفسها ! إن قانون المال مازال هو الساري وعليه فإننا سوف نشهد استمرار الهيمنة بدلأ من التعايش ، وننعتى من العداوة بدلأ من أن نفسيد من الاحترام المتبدال والصداقة .

القرن العالمي لا بلاداته

أكيدت الأزمة الآسيوية الحاجة إلى العمل خلق قرن عالمي حقيقي ؛ لأن هدفنا يجب أن يكون بناء عالم جديد يتميز بالحرية والمساواة والإخاء ، عالم جديد تسود فيه ديمقراطيات مسؤولة ومتوجهة ، عالم جديد يتميز باحترام متبدال أوسع وفهم أوسع واحترام أوسع لمصالح ومشاعر الآخرين واهتمام أكبر بالهموم الدولية المشتركة تلك مسئولية كافة الدول في الشرق والغرب والشمال والجنوب .

إنها مهمة جبارة وأى احتمالات لتحقيق تقدم ملحوظ تجاه هذا الهدف الطموح باتت اليوم أبعد مما كانت عليه قبل سنوات ، حيث إن اهتمامنا الفوري الذي يجب أن توجه نحوه كل الطاقات يتمثل في انتشار اقتصاديات شرق آسيا من المستنقع الحالى إلا أننا لام نتعامل مع القضايا الأكبر التي أمامنا فلن نعرف أبداً متى سيتم جرنا مرة أخرى إلى قلب المستنقع ؟ نحن في حاجة إلى قرن وألفية يميزها توازن سليم بين القيم المادية وغير المادية . إننا نريد عالماً لا يقرر فيه المال الأجندة وإنما يتم فيه استخدام المال أداة قوية ومفيدة لتحسين مستوى معيشة الناس .

التوازن الآخر الذي يجب أن نستهدده ؛ هو التوازن بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، لقد كان هناك زمن في الماضي لعب فيه الأسيويون دوراً مهماً في تغيير تركيبة الثقافات والأديان والسياسات في العالم ، وإذا كان باستطاعتهم فعل ذلك في الماضي فإن

بإمكانهم أن يفعلوا الشيء نفسه مرة ثانية ، ليس عن طريق العداوة والخروب وإنما بإحداث توازن في ضغوط الأوروبيين والأميركيين .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن لعب القوة المواتنة ليس مثل محاولة فرض الهيمنة . وأنا هنا لا أقول بأن على الآسيويين أن يواجهوا الأميركيين أو الأوروبيين بالقوة في محاولة لجعلهم أقل ميلاً لاستخدام أساليب لـ "الذراع لفرض إرادتهم ونظرتهم العالمية على بقية الجنس البشري . لا أحد يحترم المعرفة ، لا الآسيويون ولا الأوروبيون ولا الأميركيون ، وإذا كان لنا أن نصنع قرناً عالمياً يقوم على التعليش والإزدهار للجميع فلرعاً تطلب الأمر التخلص عن مبدأ طبيعة الأشياء ، وسيتطلب الأمر كذلك إيجاد معايير ومقاييس جديدة للمعرفة والحكمة يكون فيها الآسيويون شركاء مع الآخرين على قدم المساواة .

أولاً وقبل كل شيء يحتاج الآسيويون إلى استعادة الثقة بأنفسهم ؛ إذ أنه بدون ذلك لن يكون هناك أي تبادل للمعرفة والحكمة تاهيك عن خلق معرفة جديدة ؛ الآسيويون اليوم كما هو معروف مصابون بخيبة أمل ومشتتون ويقفون في وضع المدافع الفاسد . هل بالإمكان أن يصبح الوضع غير ذلك ؟ إذا استمررنا على ما نحن فيه فإن دور الآسيويين في القرن الحادي والعشرين لن يكون مختلفاً عن دورهم الحالى وفي هذه الحاله فإنهم يستحقون أن يظلوا تحت سيطرة الأوروبيين في عالم يسوده عدم المساواة وغياب العدل .

إن مستقبل الآسيويين يجب أن يقرره الآسيويون أنفسهم . وإذا قررت آسيا أن تقبل بالهيمنة الأوروبية والأميركية المستمرة على العالم فإن مناخاً من عدم المساواة والكبت سيسود بسرعة ؛ وهو مناخ لا بد من أن يكون في نهاية المطاف مضرًا بآسيا إن لم يكن بالعالم بأسره ، أما إذا قررت آسيا بدلًا من ذلك أن تلعب دوراً فعالاً في شئون العالم وأن تواجه وتقوم بتصحيح المواقف والسياسات المالية والاقتصادية الخاطئة للأوروبيين ، عندئذ سيكون هناك أمل في عالم أكثر عدلاً ومساوياً ؛ عالم يعيش فيه القوى والضعف في سلام وازدهار . إن التوازنات المطلوبة ليست توازنات القوة وإنما المطلوب الآن هو أن يحصل

السيسييون على عرض ودفع وجهات نظرهم على ضوء تجاربهم الخاصة وماضيهم وحاضرهم؛ تجاربهم الإيجابية وإنائهم بأنفسهم وهي الخصائص التي كانت سائدة لديهم حتى عام ١٩٩٧م، وتجاربهم المرة منذ ذلك الحين.

في خطب أقيتها قبل ستين من الأزمة الأكسيوية كنت أسأل سؤالاً أصبح له اليوم أهمية قصوى: هل سندخل نحن «الأسيويون» القرن الحادى والعشرين مجرد هدف للعلاقات الاقتصادية الدولية أم يوصينا عاملأً بالكامل فى العلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل سنصبح الجائزة ، الضحية ، ساحة المعركة الاقتصادية التى يتعارك فيها الآخرون فى القرن الحادى والعشرين دون أن يكون لنا رأى فى العالم الواسع الذى ستوضع قوانينه فى مكان آخر؟ أم سنصبح لاعبين تسمى بكمال الأهلية ، قادرين على أن نقدم المساعدة التى نحن أهل لها لتحقيق تنمية وتطور أفضل لمصلحة البشرية بشكل عام؟

القضية التي نواجهها في بداية القرن الحادى والعشرين قبل كل شىء هي ما إذا كان سيسمح لآسيا بأن تصبح شريكاً كاملاً على المسرح الدولى ، إنَّ دور اليابان هنا واضح ؛ فالإدراك هو أكثر الدول تقدماً وتطوراً في آسيا وهى فى موقف يوهلها لكي تصبح زعيمة أولى في الشؤون الدولية ؛ إنَّ اليابان يجب أن تكون قدوة جيدة لآسيا بأن تبني القضايا التي تهم الدول الآسيوية وتوقف عن اعتبار نفسها دولة أوروبية مستخدمة في الشرق ؛ إنَّ اليابان تملك المصداقية التي توصلها للقيادة ليس نحو تحقيق هيمنة آسيوية في قرن آسيوى ، وإنما نحو صنع عالم أكثر مساواة في القرن العالمى الذى يجب أن تتحرك جميعاً نحوه .

صدام الحضارات الذي ثُنِيَّ حدث أبداً

يقول العالم السياسي الأمريكي الشهير «سامويل هنتجتون» في رسالته المشهورة للجدل «صدام الحضارات» (١٩٩٣) ثم في كتابه «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» (١٩٩٤): «ينبئ أن العالم مقبل على صدام ليس بين الدول وإنما بين حضارات

العالم جميعها»، ما يروج له الكاتب هو نظرية تقوم على التسلسل التاريخي؛ إذ إنه في البداية ظهرت صدامات بين القبائل في بداية التاريخ البشري، ثم بعد ذلك تطور الأمر إلى صدامات بين المالك الصغيرة وبعد ظهور الدولة بدأت الصدامات بين الدول، والخطورة الطبيعية التالية في هذا السلم هي أن المستقبل لا بد وأن يحمل بين طياته الصدام بين الحضارات، غير أن العالم لم يتحرك أبداً أو سار وفقاً للنظريات الأكاديمية ولكن كلما أمعنت في إشاعة مثل هذا النوع من التفكير والترويج له فإن هناك احتمالاً لحدوث صدامات.

من نافلة القول إننا لا نتحمل وجود عالم يسوده صدام بين الحضارات وبدلأ من ذلك علينا التفكير في الكيفية التي تستطيع بها الحضارات أن تتعلم وتبني القيم الجيدة لدى كل منها وتقوم بتجديد الحالات التي تلقي فيها بدلاً من التركيز على بؤر الصراع؛ إذ ذكرت فقط على الاختلافات والتزاع فإنك ستحصل على مزيد من الاحتكاك ولكن إذا اخترت التركيز على التعاون والحالات المشابهة فإنك تستطيع العمل بقارب أكبر مع الآخرين.

في ماليزيا؛ غالبية السكان من الملايو المسلمين غير أنها نعيش في سلام مع الهندو والصينيين والمنحدرين من أصل برتفالي والعديد من المجموعات العرقية التي تعتنق الديانة الهندية والبوذية والمسيحية وغيرها، وهذه العناصر المختلفة تشكل جزءاً من الهوية الماليزية الوطنية. وإذا حدث أن وقعت اشتباكات بسيطة بين المجموعات فإنها عادة تحدث بفعل مجموعة صغيرة من الناس من ذوي المصالح العتيبة.

إن احتمال حدوث صدام رئيسي بين الحضارات الإسلامية والغربية ضئيل للغاية حتى في عالم اليوم، حيث تسود الأزمة الاقتصادية، المنظرون الغربيون الذين يروجون لوجهة النظر هذه يميلون إلى تناول الظواهر المتطرفة للإسلام، ثم يستنتاجون أنها تمثل الحضارة الإسلامية عامة. إن غالبية المسلمين يعيشون في سلام مع بعضهم البعض ومع العالم من حولهم، ربما كانت هناك عناصر مهووسة، ولكن أقلية بسيطة جداً من المسلمين هي التي لديها الرغبة في أن تشتبك مع الحضارات الأخرى.

إن إظهار الإسلام ، ورما الثقافة الآسيوية بشكل عام ، باعتباره يشكل أحد التهديدات الرئيسية لمستقبل المجتمع الدولي يعتبر أمراً خطيراً وغبياً في الوقت نفسه ، وهو بمثابة فقداناً مدهشاً للذاكرة أو عدم المقدرة على التفكير السليم متناسياً تماماً تأثيراً أوروبا الطويل القائم على الاجحاف والاضطهاد العرقي والديني . فعلى مدى ٣٠٠ أو ٤٠٠ سنة لم تحتمل محاكم التفتيش الإسبانية وجود ديانات أخرى وأمعنت في اضطهاد وطرد اليهود والمسلمين من إسبانيا والشك حتى في الذين تحولوا إلى الديانة المسيحية وسؤالهم عما إذا كانوا فعلاً مسيحيين حقيقين وتم إحرق أعداد كبيرة من الناس بسبب معتقداتهم .

إن تاريخ الغرب عبارة عن سلسلة طويلة مترامية من الصراعات والاضطهاد للأقليات ، فاليسوعي وبطرس كانا من بين المضطهددين ، وكان يُلقى باليساريين أمام الأسود في روما لتفترسهم وعندما أصبح المسيحيون أنفسهم أغلبية مارسو القذائف نفسها ضد الآخرين .

لماذا اللجوء الآن مرة أخرى إلى ترويج فكرة الصدام بين الحضارات والأديان؟ إن علينا بدلاً من ذلك أن نعمل لكي تتمكن الحضارات من التعايش مع بعضها ؛ فالتعايش يجب أن يكون مهتماً الأساسية ، بل إنني أكثر من ذلك أعتقد أن تعايشاً هشاً لن يكون ممكناً هو الآخر . لماذا علينا فقط تقبل الاختلافات؟ لماذا لا نستسيغها ونجده فيها متعة؟ كيف تكون حبائلك غنية وذات معنى إذا كان كل ما تفعله هو الاعتماد على الجبن السويسري وحرمان نفسك من الاستمتاع بالأطعمة الفرنسية والإيطالية والصينية والتايبلدية والمالاوية وغيرها؟ لماذا لا تستمع وتحتظن وتصنع ولبمة من الثقافة؟

كنت دائمًا أسأل الأوروبيين : لماذا يفهم الكثيرون في أوروبا ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية يجب أن تتطور بطريقتها الخاصة والاتصبع تقليداً لأجوف لموسيقى الخناص وإذنافور وموزارت ، بينما لا يتحمل الكثيرون وجود أي شكل من الحكم الآسيوي لا يكون نسخة من الحكم الأوروبي؟ لماذا يفهم الكثيرون في أوروبا ويقدرون الفن الآسيوي

ويحتفون بتنوعه الراصع ويرحبون بحقيقة أنه ليس مجرد نسخة من الفن الأوروبي بينما يصر الكثيرون على أن الطرق والأساليب الآسيوية لممارسة التجارة والاقتصاد والسياسية والإدارة لا يمكن أن تكون شرعية مالم تصبح نسخة طبق الأصل من الأساليب الأوروبية؟ لماذا يعترف بالموسيقى والفن والثقافة الأوروبية بينما يجري اضطهاد ورفض القيم الآسيوية والأساليب الديمقراطية الآسيوية من جانب الكثيرين عندما يجدونها مختلفة؟

لابد من أن يكون هناك قدر كبير من التواضع وقليل من الفخرة من كلا الجانين من المؤكد أننا لا نريد أن نعيش في منازل مخططة وترتدي ملابس مخططة ونستمع إلى موسيقى مخططة لات نوع فيها؟ إننا لا نستطيع قبول نظرية للتباusch يقول إن على جميع الناس أن يكونوا نسخة واحدة يخضعون للقوانين والتيار العالمي للرأسمالية، إن ذلك لا يعبر بالتأكيد عن فكريتي الخاصة عن مستقبل الثقافة العالمية .

الجيل الجديد

المستقبل دون شك للشباب ، والمهمة الأخرى العامة التي تواجهنا كلنا اليوم هي التأكيد من أننا لا نقوم بحرمان الشباب من الفرص المتاحة لهم وبالنسبة للشباب أنفسهم يظل التحدي أمامهم في القرن الحادى والعشرين هو التخلى عن تركيبة الماضي ، وعلى شباب القرن الجديد أن يفكروا في أنفسهم باعتبارهم مواطنين حقيقيين للعالم ، وينبغى عليهم أن يتsons اعتبارات اللون والعرق والتغور والدونية ، عليهم أن يفكروا في المساوة ، ليس على أساس الشروط المادية فقط وإنما باعتبارهم أعضاء من الجنس البشري نفسه ؛ فالعالم المقترن الخبود الذى سيعيشون فيه لا يجب أن يقوم على أساس المعلومات وتتدفق رأس المال ولكنه يجب أن يكون عالمًا بلا حدود فعلاً بازالة الحواجز والشرقة الناتجة عن الشروط غير المتكافئة والقوة غير المتكافئة ، واللون والعرق وعدم التسامح بين الأديان ، وفوق كل ذلك فإن شباب القرن الحادى والعشرين لا يجب أن يسمحوا بوقوع صدام بين الحضارات .

على شباب القرن الحادى والعشرين أن يفهموا تماماً أن العالم عبارة عن كرة دائرة وأنه ليس هناك دولة تدعى أنها شرقية أو غربية باستثناء ما تثله للأخرين ، إن اليابان تعتبر دولة غريبة مثل الولايات المتحدة وبالقياس نفسه فإن الولايات المتحدة تعتبر دولة شرقية . نحن جميعاً لدينا الحق في أن نعتبر أنفسنا شرقين أو غيرين دون تضمينات بأن ذلك متفوق أو أقل درجة .

على شباب القرن الحادى والعشرين أن يكيفوا أنفسهم مع عالم لم يصبح صغيراً فقط وإنما يجب الأنظار منقسمًا بين الشرق والغرب . عليهم أن يعتبروا الأرض كلها موطنًا ولهم والمهدف النهائي لاتسائهم . عليهم المحافظة على التقاليد والثقافات الوطنية وفي الوقت نفسه فإن جميع عادات وتقفافات الدول الأخرى لها نفس الأهمية والقيمة ويتعمد احترامها من قبل الجميع . ستكون هناك حضارة عالمية واحدة على الرغم من أنه لا بد أن يسمح بالاختلاف بين العادات الفردية والمستويات والأنماط .

لقد بزغ فجر عصر المعلومات وأطل علينا ومعه يأتي عالم بلا حدود لا تستطيع فيه أية دولة أن تعيش معزولة كالجزيرة الثانية ، وسيخرج من صلب ذلك حضارة عالمية يتمنى إليها الكل .

التحدي الذي يواجه شباب القرن الحادى والعشرين هو التكيف مع هذا القرن العالمي مع الاحتفاظ ببعض التنوع العرقي والديني الذي سيجعل من العالم مكاناً مثيراً للاتباع وبالنسبة لشباب آسيا فإن إدراكهم لشكل وديناميكية القرن الحادى والعشرين سوف يحدد الدور الذي سيقومون به وطبيعة القارة الآسيوية التي ستبرز إلى الوجود .

مناقشة لمبادئ جديدة

قبل ألف سنة وبينما كانت أوروبا تتجه نحو الألفية الثانية كان «العالم المتحضر» وقتها يعاني من يأس شديد . كان رجال الدين المتعلمون ، وبالتالي سكان أوروبا ، كلها مقتعنين بأن العالم سيتهي وبعد مرور ألف سنة بالضبط على ميلاد المسيح .

يوم القيامة كان على الأبواب ، وبالتالي انطفأ الشاطئ التجاري والسياسي وخانت فكرير الناس وقدرتهم على الابتكار وعاش الكثيرون في خوف من المستقبل وما يخبئه لهم الغد . ساد وقتها في العالم المتحضر حالة من القنوط والخوف الشام ، فإذا كانت البشرية والعالم في طريقهم إلى الانقراض فما الفائدة من التخطيط أو العلم للمستقبل ؟ ولأن الألفية الثانية ولم ينته العالم الذي كانت أوروبا قد استعدت وانتظرت نهاية .

واليوم ونحن نستقبل الألفية الثالثة فإن الكثير من الناس يتوقعون نهاية العالم وأصبح بين في ذلك سكان آسيا يخشون من مستقبلهم المثلث أمامهم ، إن علينا اليوم أن نركز ليس فقط على النهاية وإنما على بناء بداية جديدة ، دعونا أناشيدكم أن نعمل على صنع بداية جديدة ، أن نقوم بجهد متواصل وجاد تشارك فيه آسيا وأوروبا وأمريكا وأفريقيا والبشرية كلها لكي نبني ولأول مرة في تاريخ العالم اتحاداً واحداً عالمياً لتحقيق المصالح المشتركة والازدهار المشترك لشعوب العالم بحيث يتم فيه ضمان وحماية كرامة أطفال العالم جميعهم .

لم يكن ذلك ممكناً أبداً في الماضي البعيد إما بسبب العجرفة والغطرسة الثقافية أو الأيديولوجية أو بسبب بعد المسافات والحواجز الجغرافية ومحدودية التقنية ، ولم يكن ذلك ممكناً في الماضي القريب ، لأن العالم كان مقسماً إلى مجموعات متنافسة ولأن الاعتبارات المادية كانت هي الطاغية فوق كل القيم الأخرى .

ولأول مرة أصبح بالإمكان حدوث قرن عالمي . ليس من حق أيّة دولة بمفردها أو شعب أو منطقة أن ترث المستقبل ؛ فجميع الأمم والشعوب والأقاليم يجب أن تخوضي بفرص متساوية . وأمل أن يرى العالم كل الناس الذين يتمتعون بالموهبة والحرص وينصرون الحق . المستقبل في اعتقادى يجب أن يكون لكل من له عزيمة صادقة ورغبة في الإسهام في الجهد المشترك . نعم للعولمة ولكن لا للتناقض والتماطل القائم على الهيمنة . نعم للثروة المادية التي تكتفى الجميع لينعموا بها ، ولكن لا للسيطرة المال وتحكمه في كل العالم .

- في المجال الاقتصادي؛ حيث صار الكثير من التساؤم والظلم يحجب رؤيتنا في إنساني أرى سيناريور بما يبدو مثالياً ولكنه قابل للتحقق بالنسبة للجيل القادم:
- إعادة اكتشاف أوروبا لطاقاتها الهائلة بفضل نضجها وعقرتها.
 - انتعاش اقتصادي ضخم تحققه أمريكا نابع من عقليتها التجارية الجباره وقدرتها التنافسية.
 - صعود آسيا بفضل مواردها البشرية غير المحدودة، وقدرتها على الاجتهد في العمل والجهد البشري الخارق عندما يتم تحفيزه، وسعيهم لتحقيق الإنتاجية الشاملة لمجتمعاتهم المتعددة.
 - تنمية وتطوير الموارد البشرية والأرضية الهائلة لإفريقيا بواسطة سكان القارة والعالم كله بجهد متواصل مشترك.
 - لامساعدات ولا قروض إنما بدلاً من ذلك استثمارات مشتركة يجب أن يتم فيها وبالكامل تعريف رغبة إفريقيا في مشاركة الآخرين في مصادرهم وطاقتهم غير المحدودة.
 - وأخيراً التخلّي عن المأبهات السخيفة الموروثة من عصر الحملات الصليبية، كفوا عن ربط الإسلام بالإرهاب؛ إذ إننا نعرف أن المسيحيين واليهود والبودذين قاماً بمنفعت عدد أكبر من المنازل وقتلوا أعداداً أكبر من الناس تفوق كثيراً ما فعله المسلمون.
 - إن كافة وسائل وأساليب الإرهاب قد تم فعلاً اختراعها في أوروبا وأمريكا.
 - والحملات المستقبلية يجب أن تكرس لازالة الخلافات وإعادة البناء. هذا هو التصور وهذه هي المهمة التي ينبغي على الشباب بالتحديد أن يعملوا لتحقيقها بكل إخلاص وتفان. إن علينا أن نسعى خلق تيار اقتصادي جديد في كل ركن من هذا العالم يرتفع فيه الجميع إلى مستويات أعلى بغض النظر عن الموقع الجغرافي.
 - كيف إذاً يمكن تحقيق هذا التيار الجديد من الديناميكية والازدهار في وقت تشير فيه كافة المؤشرات إلى تفشي الركود واتساع دائرة الفقر والبؤس؟ هل نحن في حاجة إلى بحور من حسن النية والدعم الأجنبي والتضحيات؟ إذا كانت في حاجة إليها فإن علينا أن نتخلى عن

الهدف ، فإن البشر لم يتحولوا بعد إلى مثل تلك المخلوقات الطيبة .

كل المطلوب هو قدر معقول من الرغبة النفسية المستيرة التي تبع حتى من أكثر التصورات ضبابية ؛ وهي رغبة مستترة نابعة من قدر من المقولية قادرة على أن ترى أبعد مما هو ماثل للعيان ، رغبة مستترة نابعة من قليل من الشجاعة والزعامه والقدرة على أن تفعل ما نعتقد بأننا يجب أن نعمله .

وكما أكد آدم سميث تماماً على اليد الخفية في العملية التي تخلق بها الدول الثروات فإنني أود هنا أن أؤكد على تحول أحدى في التفكير بأن أصف الطريقة التي يمكن بها السعي بجد نحو تحقيق الاتحاد العالمي ، دعوني أطلق على هذه الطريقة مسمى «الكتف الخفي» . لفترة طويلة ، سواء أرضينا أم أبينا ، ظلت البشرية والدول تحت رحمة فكرة «أقرن جارك» . هل نتحمل منظر الآخرين وهم يتحققون قدرًا من النجاح خاصة إذا ثقروا علينا؟ هل تقوم بذلك أي قدر من الجهد باستثناء تقديم الحسنة ، وهو أمر يرضينا نفسياً ، لمساعدة الآخرين على تحقيق التقدم الحقيقي مقارنة بالجهد الذي نبذل لهزيمة الآخرين وتخفيتهم؟

تصور عالمًا نعمل فيه بجد ونشاط على تحقيق الرفاهية بشجاعه جبرانا على ذلك بدلاً من أن نسعى لإتقارهم ، ونحن هنا نقوم بوضع أكتافنا الخفية لكي تحرر يراتهم . وأتصور النتائج العظيمة التي يمكن تحقيقها إذا كان العالم بأسره لا يخضع لسيطرة نزعة إتقار الجيران وإنما تدفعه نوازع وسياسات تحقيق الرفاهية للجيران .

هل يعتبر ذلك مثالياً بعيدة عن الواقع؟ إذا كان ذلك فعلاً مثالياً غير واقعية بليل مضى ، فدعونا نأمل لأن تكون كذلك بالنسبة للجيل القادم ، في الشهادات والجزء الأول من التسعينيات كانت العجائب التي أمكن تحقيقها بفضل هذا الكتف الخفي لاتنة للنظر والآن لا بد من إعادة هذه الروح على نطاق عالمي . وكما توضح لنا الأزمة الحالية فإن سياسة إتقار الجيران تعنى حرمان كل شخص بما في ذلك نفسك من التقدم والأدهار على المدى الطويل .

دعونى أعود إلى البداية ؛ حيث أوضحت أن الطمع والجشع قد أطلق الفقر بآسيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم أصابها فيما بعد جحيم التحكم القاسي للمال . هذه بالتأكيد ليست المرة الأولى التي يتسبب فيها الجشع الذي لا يخضع لآلية قيود في سقوط ضحايا من الناس الأبراء ولكن الحجم والسرعة اللذين حدثا بهما ذلك في آسيا في عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ورجال السنوات أبعد من ذلك تعتبر غير مسبوقة في تاريخ البشرية . إن الجشع البشري يمكن فقط السيطرة عليه بواسطة المجتمع بشكل عام والجشع على المستوى العالمي يمكن السيطرة عليه فقط بجهد وتعاون دوليين إذا استمر المجتمع الدولي في إطلاق أيدى المستثمرين الأثوياء الجشعين فإن هؤلاء لا يهمهم إذا خلفوا وراءهم تلاؤ من الدمار واليأس لإشاعة شهوتهم لحب المال . الضحايا الذين هم أكثر بكثير من المتسببين في هذه المأساة لديهم كل الحق في أن يقولوا لالذلّك النظام وأن يسعوا الصنع عالم أفضل . إن الأمر في كثير من الأحيان يتطلب حدوث أزمة للتغيير واقع معاش . دعونا نأمل بأن يكون ذلك هو الوضع اليوم وهو أن العالم يرغب وقدر على إحداث التغيير قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة ، وأن بإمكاننا أن نناقش بحرية ونبحث القضية التي أمامنا في حوار دولي لاتعركه الأهواء والعداوات القدية .

خاتمة

الأوروبيون ميالون للحرب ولاكتساب وامتلاك الأشياء ، ولم يحدث أن مرّ عام واحد في تاريخهم دون أن يكونوا مشغولين بحرب أو قتال ! السلم بالنسبة لهم لا يعني عدم القتال وإنما هو مجرد حالة من الحرب غير الرسمية ، واليوم تراهم يقumen باتفاق الأموال على مقدرتهم الحربية فقط للاستمرار في محاربة الآخرين والتغلب عليهم ، ومن حين لآخر سيقومون بإلقاء قنابل وصواريخ لإثبات نزعتهم الميالة للحرب .

هذه الخصائص التي تميز بها حضارتهم جعلتهم يطورون أكثر الآلات الحربية فعالية والمجهزة بأكثر الأسلحة قدرة على الدمار ، ومن أجل المعدات التي يجري تطويرها باستمرار شنوا الحرب ضد بعضهم البعض ومع كل شخص في أي مكان في العالم !

تاريخهم وبالتالي هو سلسلة لا تنتهي من الحروب ؛ كل واحدة منها أشد ضراوة ودماراً من التي سبقتها ، وحتى قبل أن يتنهوا من واحدة تراهم يبدأون فوراً في الإعداد للحرب القادمة تحت ذريعة مفادها أنه إذا كنت تريد السلام فلابد لك من أن تستعد للحرب .

اللوجستيات هي التي تحدد حجم وانتشار حروب الغزو والاستيلاء لديهم ، وعندما طوروا عالم الملاحة وعبروا المحيط الأطلسي بنجاح لم تعد هناك حدود لحربهم .

كما نقلت الآلات والمعدات الحربية الخاصة عبر المحيطات للدخول في حروب غير منكافئة ضد شعوب أقل نزعة نحو القتال وأضعف تسليحاً تسكن آسيا وأفريقيا والأمريكتين ولم يتم إعطاء أي اعتبار لحقوق هذه الشعوب التي سكنت هذه الأرضي قبل قرون من وصول الأوروبيين .

بالنسبة للأوروبيين فإن أي أرض كانت تطأها أقدامهم تعتبر مكتشفة حديثاً وبالتالي

تصبح قابلة للاحتلال . فقد اخترعوا حتى الفكرة التي تقول إن الله قد أرسلهم لحمل الحضارة إلى الشعوب الوثنية . وإذا قاوم السكان المحليون احتلالهم التحضر فإنه ببساطة سيجري تجاهلهم أو إزاحتهم من على وجه البسيطة . لقد انقرض العديد من القبائل والأجناس التي كانت تسكن تلك المناطق مع قيام الأوروبيين بتوسيع نفوذ حضارتهم .

وفي أوروبا نفسها استمرت في النزاع حول غنائمهم فيما وراء البحار ، ومرة أخرى خاضوا حروباً لتقسيم وإعادة تقسيم الأراضي التي أستولوا عليها في كافة أنحاء العالم .

ويحلو العقد الثاني من القرن العشرين كانت كل مناطق الأمريكتين وإفريقيا قد أصبحت تحت الحكم أو الاحتلال الأوروبي .

وفي آسيا جرى اقسام الإمبراطورية العثمانية بين البريطانيين والفرنسيين والروس فسقطت آسيا الوسطى تحت السيطرة الروسية ، بينما تم تقسيم جنوب وجنوب شرق آسيا بين البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والأمريكيين .

بقيت دول آسيوية قليلة مستقلة من بينها الصين واليابان وتايلاند ، وباستثناء اليابان التي كانت قد انتقت تكنولوجياً آلة الحرب الأوروبية فإن الدولتين الآخرين كانتا من الضعف بحيث لم تستطعا مقاومة الهيمنة الأوروبية .

وعلى الرغم من ضعفها فإن الصين كانت تمثل مشكلة خاصة . وعساحتها الواسعة والعدد الهائل لسكانها المتهدين الأذكياء كانت من الضخامة بحيث لم تستطع أي من القوى الأوروبية استعمارها ، وفشلت محاولات تحويلها إلى الديانة المسيحية وحتى تسميمهم بمخدر الأفيون . وعليه فقد اقتصر الأوروبيون بإقامة مقاطعات صغيرة كانت مهمتها الأساسية تذكير الصينيين بإذلالهم على أيدي الأوروبيين .

ورغم حجمها ومواردها البشرية الهائلة لم تستطع الصين مقاومة الهيمنة الأوروبية ولكنها ظلت مصدر تهديد أمام السيطرة الأوروبية الكاملة وقتل الخطر الأصفر .

كانت الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستمرار التنافس الأوروبي المستمر على إمبراطورياتهم . وكانت شرسة و مدمرة لأبعد الحدود كما اخترعوا خلالها أسلحة بعد أسلحة من أكثر الأنواع فتكاً لقتل أكبر عدد ممكن من الناس . وسعى كل جانب لاختراع السلاح النهائي ؛ وهو القنبلة الذرية ، وعندما استخدمت القنبلة كان من الطبيعي أن تلقى على دولة آسيوية . وحتى الأوروبيين أنفسهم أُصيبوا بالصدمة لرؤية حجم الدمار الذي أحذثوه .

مرة أخرى جروا العالم بأسره إلى هذه الحرب وكان على كل دولة أن تقف مع أحد الجانبيين ، وعلى الدول التي استقلت حديثاً أن تختار بين القوتين العظيمتين . لم يكونوا يعرفون وقتها ولكن اتخاذ ذلك الخيار ضمن فعلاً استقلال تلك الدول . كانت تواجه إغراءً من كلا الجانبيين وإذا حدث وأصبح أحدهما لا يطاق فإنها تحول إلى الطريق الآخر وبهذه الطريقة حافظت على استقلالها .

المواجهة بين الغرب الأوروبي والشرق الأوروبي بدأت وكأنها قد تستمرة إلى ما لا نهاية ، وفجأة انهار الأوروبيون الشرقيون وانتهت الحرب الباردة بانتصار الأوروبيين الغربيين ، وبذا كان السلم العالمي سوف يتحقق أخيراً .

غير أنه وكما أشير إليه سابقاً فإن الأوروبيين ميلون إلى الحرب والاستيلاء . والسلام بالنسبة لهم مجرد مخدّر . لابد لهم من حرب ولكن يحصلوا على الحرب فإنهم لابد أن يجدوا عدوًّا . الآن ومع أن الأوروبيين على الأقل في سلام مع بعضهم البعض فإن الوقت قد حان لكتي يتوجهوا نحو شعوب غير أوروبية .

أصبحت المطالبة هي حرب بين الحضارات ؛ الحضارة الأوروبية لابد أن تخرب الحضارة الكونفوشوسية والبوذية والإسلامية . وإذا أزيلت من على وجه الأرض فإن ذلك سيشفى لبعض الوقت التزعة الاستيلائية لدى الأوروبيين .

رغم ذلك يبدو أن الأوروبيين قد فقدوا شهيتم للموت والمجده ، فقد أصبحوا يخشون وصول التوابيت التي تحمل جثث جنودهم إلى بلدانهم ولا يحتملون عدم معرفة ما إذا كان مفقودوا الحرب قد ماتوا فعلاً . فهم يريدون حرّياً نظيفة يقتل فيها الأعداء فقط ويصابون . بينما يقي جنودهم سالمين ؟ حتى يعودوا إلى بلادهم وسط هالة من التمجيد والإعزاز .

بناء على ذلك يجري تطوير أسلحة جديدة باستمرار يمكن إطلاقها من مسافات بعيدة دون أي خطر على الأشخاص الذين يقومون بإطلاقها ، ولكن بالصادفة أو التخطيط تم اكتشاف سلاح يمكن أن يجرّ العدو على الركوع على قدميه دون إلحاد أقل درجة ممكّنة من الخطير بمستخدمه ، بل إنه بإمكان الشخص الذي يستخدم ذلك السلاح كسب بلدين الدولارات عن طريق تشغيل ذلك السلاح المتمثل في النقود أو رأس المال ، لقد أصبح من الممكن شراء أو استئناف عملات الدول ، ثم بيعها بعد ذلك لتخفيف قيمتها وبالتالي إفقار تلك الدول وشعوبها !

ربما كانت هناك مؤامرة وربما لم تكن غير أن مراكز البحوث الأوروبية العظيمة ليست بعيدة عن اختراع ذلك السلاح المادي من أجل تحقيق النصر مع الربح ، وفي غضون أيام كان ذلك السلاح الشيطاني الذي لا يدري أنه من النوع المميت قد أجبر دول شرق آسيا ، التي أخذت تبرز إلى الوجود بكل طموح وقوة ، على الركوع والاستسلام .

لقد كان أمراً غريباً رؤية هذه الدول المتعافية اقتصادياً والتي برزت في شرق آسيا متهدية سيطرة الأوروبيين على الأسواق وهي تنهر فجأة ، لقد أصاب الفشل بنوكها ومصانعها وقد الملايين وظائفهم وأصبحوا في مواجهة الجوع والموت واندلعت أعمال الشغب وأطاح بالحكومات .

غير أن عملية إخضاع واستعمار هذه الدول لم تكتمل بعد ، ولإكمال العملية فإن هذه الدول يجب أن تخضع للسيطرة الكاملة للأوروبيين ، ولتحقيق ذلك يجري استخدام تشكيلة متنوعة من المعدات والوسائل من أبرزها صندوق النقد الدولي .

ويعجرد أن تجد الدول التي هاجمتها غبار العملة وسماسرة سوق الأسهم نفسها في مواجهة صعوبات مالية بحيث تصبح غير قادرة على تسديد القروض وتمويل النشاط التجاري وتفادى العجز الكبير في ميزانية الدولة واحتمال حدوث حالات إفلاس فإن صندوق النقد الدولي يتدخل عارضاً تقديم القروض ، لأحد غير الصندوق يقدم القروض وإذا عرضت أيّة دولة تقديم الدعم لإنقاذ الوضع فلاتها تبلغ بكل سهولة بأن تخلى عن ذلك ، فالصندوق وحده هو الذي يقدم المساعدة وخطة الإنقاذ .

قرصون الصندوق لا تأتي مجاناً فهي مرتبطة بمجموعة كبيرة من القيود ، وليس أمام الحكومات سوى أن تجعل نفسها تحت السيطرة الكاملة للصندوق ولا يجوز اتخاذ أيّة قرارات دون موافقته .

معظم هذه الدول تطورت وحققت ثورة بتقديم نوع من الحماية لنشاطاتهم التجارية وصناعاتها وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكنتها من التنافس مع الدول الغربية المتقدمة . وبالوقوف خلف بعض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز فإن الدول تستطيع ليس فقط تحقيق النمو والازدهار ، بل إنها تصبح بالفعل قادرة على منافسة الدول المتقدمة في الأسواق العالمية ، والآن يصر الصندوق على إزالة الرسوم الجمركية وفتح الاقتصاد أمام الأجانب ؛ وهي الشركات والمؤسسات الأوروبية الضخمة ذات التفوه الواسع ، ويعتبرون بذلك السماح لبنوكهم ومؤسساتهم بالطيء لتعمل بحرية دون أيّة قيود وتقوم بشراء البنك والشركات المحلية ؛ فالسكان المحليون لا يجوز تفضيلهم أو إعطاءهم أولوية ؛ لأن ذلك يعتبر محسوبية ومحاباة دون الأجانب ، بل إن الأوروبيين لا يعتبرون في عداد المحسوبية ويجوز تغريبيهم .

المحصلة النهائية لذلك هي الاستيلاء الكامل على الاقتصاد من جانب الأوروبيين ، ويعجرد تحقيقهم لذلك يصبحون في موقف يمكّنهم من السيطرة على السياسة أيضاً في تلك الدول ، في أمريكا الوسطى تخضع الحكومات لسيطرة مدراء مزارع الموز الأجانب . وليس من الصعب تصور أن تم ممارسة هذه السيطرة بواسطة البنك والشركات والبيوتات التجارية

الكبرى المملوكة للأجانب بمجرد أن يستولى هؤلاء على كافة النشاط الاقتصادي ، وفعلياً فإن الدول التي استقلت من قبل لن تعود مستقلة كما كانت وسوف تصبح مجرد جزء من الإمبراطورية الاقتصادية الجديدة للإمبرياليين الأوروبيين الجدد .

في أثناء ذلك فإن مكانتهم الدعائية الهائلة سوف تعمل بكل قوة . كما تقول وسائل إعلامهم المكتوبة والإلكترونية بتبرير ما يقومون به من أعمال ، وإذا تسببت عملياتهم في تقويض استقرار المجتمعات والدول أو في حدوث مجاعة على نطاق واسع أو أعمال شغب ونهب واغتصاب وقتل ، فإن مكانتهم الدعائية ستلقى باللوم على الضحايا وحكوماتهم . ويتم تجاهل كون تلك الدول والشعوب قد قادت بتحقيق استقرار وتطور بلدانهم بكل نجاح قبل حدوث الأزمة المالية العاصفة ، فهم قد حققوا كل ذلك بطريقة خاطئة وإذ عملوا على تقييد المشاركة الأجنبية في أنشطتهم التجارية المرحة ، وتفضيل بنى جندهم وأهليهم فهم متهمون بالمحاباة والمسؤولية ، بناء على ذلك فإنهم يستحقون أن يزعزع استقرارهم ويتم إفقارهم . ولابد لهم حينذاك من أن يخضعوا للمشيئة الأوروبيين ؛ إن الأمر ليس استعمارا وإنما هي مهمة ومسئولة الأوروبيين بحلب أسس وتعاليم الحضارة للسكان المحليين .

لكن الصين لازالت تمثل عقبة ؛ فعندما قررت الانفتاح على العالم احتفظت بنظامها السياسي وسيطرتها على عملتها ، ونتيجة لذلك تطورت بسرعة هائلة وهي في طريقها لأن تصبح قوة دولية حقيقة يسندها اقتصاد ضخم .

ولأنها لم تسمح بأن يتم تداول عملتها لم يستطع تجارة العملة تخفيض قيمتها وإفقار شعبها كما فعلوا مع الدول الأخرى في شرق آسيا ، ولم يكن بالمستطاع استخدام السلاح المالي المعياري ذي المعاصفات الموحدة ضد الصين .

ولكن ماذا سيحدث للصين لو احتفظت عملتها بسعر صرفها كما هو ، بينما انخفضت أسعار عملات شرق آسيا ؟ عملياً سترتفع قيمة عملتها . وكلما انخفضت قيمة عملات شرق آسيا فقدت الصين المقدرة على المنافسة ضد تلك الدول ؛ الأمر الذي سيؤثر

على النمو الاقتصادي الصيني .

النمو السريع للصين جاء نتيجة لاختلاط تكملة متجاتها التي ظلت تنفرد بأسواق العالم ، والدول الوحيدة التي بإمكانها منافسة الصين هي دول شرق آسيا ، وعلى افتراض أن دول شرق آسيا قد أصبحت فعلياً تحت حكم الأوروبيين وأنها استخدمت العمليات المحلية ذات القيمة المنخفضة وكذلك المقدرة الإنتاجية لهذه الدول لتنافس الصين ، فإن مقدرة الصين التنافسية سوف تزول عندئذ ، وسيعرض تحررها السريع لكي تصبح دولة متقدمة بالكامل مع كل ما يحمله ذلك من تعابات للإيطاء أو حتى التوقف .

من الطبيعي أن ذلك لم يدر بخلد الأوروبيين عندما حثوا الصين على عدم تحفيض عملتها «اليوان» ، وسواء أشاعوا أم أبويا فإن آخر اليوان القوى نسبياً على العملات الأخرى لشرق آسيا كان واضحاً ؛ فالغوصي نفسها وعدم الاستقرار السياسي اللذان حدثا في جنوب شرق آسيا سيصيبان الصين أوضعاً انشغال الصين ومعاناتها من مشاكل داخلية فإن الغرب سيكتب الوقت الذي يمكنه من تعزيز نفوذه ، وسيساعد عملية التعزيز هذه كثيراً استخدام الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لجنوب شرق آسيا ، وربما تم إقامة جنوب شرق آسيا لتهاب الصين وتعتقد أن من مصلحتها الارتباط الوثيق مع الغرب لاحتواء الصين .

هذه بالطبع مجرد تخيلات ؛ فال الأوروبيون تخلوا عن الأفكار الخاصة بالإمبراطورية الدولية ، والعولمة يمكن توقيعها فقط باعتبار أن العالم قد انكمش وأصبح كتلة واحدة وساهمت سهولة الاتصالات في جعلنا جميعاً جيراناً متقاربين ، ويتبع علينا الآن إزالة كافة الحواجز القائمة بينما وهي العائق التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال ، أما العوائق أمام انتقال التكنولوجيا وأمام هجرة الناس فلا بد من أن تبقى ؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك هجرة واسعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية حتى مع وجود عالم بلا حدود ، ذلك أمر آخر جديد تماماً ، وليس ذلك هو المقصود بالتحرر والعولمة وإزالة القيود ؛ فالامر لا يعدو أن يكون نعم لحرية انتقال رؤوس الأموال ولا لحرية انتقال التقنية والناس .

القرن الآسيوي

قبل أزمة العملة كان الآسيويون معتلثين ثقة في المستقبل ، وكان القرن الحادى والعشرون سيصبح قرنهم ؛ أى القرن الآسيوى وكان من المتظر أن الدول الآسيوية خاصة في الشرق الأقصى كانت ستحقق معدلات نمو خرافية ، ولم تكن تزداد غنى وثروة فقط ، بل كانت أكثر تقدماً كذلك فيما يتعلق بالتطور التكنولوجى والصناعى ، ومع وجود بليونين من المواطنين المثابرين الأذكياء فإن بإمكان شرق آسيا أن تصبح قوة اقتصادية أكبر من أوروبا وأمريكا مجتمعتين .

وسواء أكانت هناك هزة اقتصادية أم لم تكون فإن ذلك التصور الآسيوى للمستقبل كان يعاني من التصدع ، القرن الحادى والعشرون لن يكون من نصيب آية قارة ، لكنه سيكون القرن العالمي .

الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها الأوروبيون لن توقف القرن العالمي . فتيسير وسائل السفر والاتصالات من كل نوع قد أدى بالفعل إلى أن يصبح العالم قرية صغيرة وسينكمل العالم أكثر من ذلك ، وسواء أشتراكنا أم لا فإننا سوف نجد أنفسنا جميعاً سائرين إلى جانب بعضنا البعض ، ثرت على أكتاف بعضنا البعض ، نحن الذين ننتهي إلى كل قارة ولو ن وجنوب .

الناس سيتحركون ، والحواجز الجغرافية أو تلك التي من صنع البشر لن توقفهم عن الانتقال من دولة لأخرى ، سيتحركون بأعداد قليلة في البداية ولكن الحركة ستتسارع وتعاظم كلما تقدم القرن .

ستتلاشى بسرعة الدولة ذات العنصر العرقي الواحد وكل دول العالم ستتصبح متعددة الأعراق والأجناس وبالتالي متعددة الثقافات . الجماعات العرقية المختلفة في كل الدول ستتصالح لتعيش سوية .

الشعوب ستزدوج وتعيش مع بعضها ؛ أطفالها سيكونون من أبوين مختلفين لا هم بالسود ولا هم بالبيض أو السمر أو الصفر ؛ لونهم سيصبح صعب التحديد ، ثقافاتهم ستمت疆 كذلك ، بالنسبة للكثيرين لن تكون هناك أية ديانة يتسمون إليها ، وسيكون هناك صراع بين الذين يريدون أن يحتفظوا بمعتقداتهم الدينية والذين يرفضون أي نوع من الروحانيات .

هناك شيء واحد مؤكد ؛ وهو أنه لن يكون هناك شيء قاطع وواضح مائة في المائة . كل شيء جائز ويمكن أن يحدث ، ومحاولات البقاء متميزةً ومحددةً استفشل ، ولن يكون هناك صدام بين الحضارات وإنما سيتصارع الناس الذين يتمسكون إلى حضارات مختلفة محلياً داخل الحيز الجغرافي نفسه ، إنما الحضارات التي ستتصادم فهي ذلك الجزء من العالم الذي ربما لا يزال مرتبطة بجزء آخر أو تم دفعه فعلاً على أنه غير واضح المعالم .

محاولات احتواء الصين أو آسيا لابد وأنها ستفشل عاجلاً أم آجلاً . التقدم البشري والتطور في آسيا ربما يكون قد تعرض لعملية إيهام بسيطة ولكن لا يمكن وقفه إلى الأبد ، المحاولات الأوروبية للسيطرة على العالم سوف تفشل كما استفشل كل محاولة أخرى من جانب أية حضارة أو مجموعة عرقية ، ومن المؤكد أن الآسيويين لن يسيطرؤ على العالم غير أنهم والشعوب المختلفة التي تعيش في آسيا سيحتلون مكانتهم المستحقة ويأخذون نصيبهم المستحق من العالم في القرن الجديد .

فہریں

١- الْأَقْفَالُ

- آدم سمیت . ص ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ .
- بل جیتس . ص ٧٦، ٧٧ .
- پول بوت . ص ٧٣ .
- پول فولکر . ص ٥٣ .
- پول کروجمان . ص ٦١ .
- بیری . ص ٦٤ .
- ننکو عبدالرحمن . ص ٢٣ .
- تونی بلیر . ص ٨٢ .
- جنکیز خان . ص ١٣٨ .
- چورچ سوروس . ص ٦٥ .
- چورچ بوش . ص ١٠٦ .
- چیرهارد شرودر . ص ٨٢ .
- دیلید هیشکوک . ص ٧٩، ٨٠ .
- سی حشمه محمد علی . ص ١٩ .
- سوهارتو . ص ١١٣ .
- غاندی . ص ٧٤ .
- کینجر . ص ١١٣، ١١٤ .
- کیمولا ایهیتو . ص ٦٤ .
- مارتون لوثر کنج . ص ٧٤ .
- مهاتیر . ص ٦٥ .
- هتلر . ص ٧٣ .

٢- الأماكنُ

- آسيا . ص ٤٤، ٤١، ٣٧، ٣٣، ٣٠، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢٠، ١٦، ١٥، ١٢، ١١، ٩، ٧ .
- ، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٦، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦ ، ٤٥
- ، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٤ .
- الولايات المتحدة (أمريكا) . ص ٦٤، ٥٦، ٥٣، ٥٢، ٤٦، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ١٢، ١٠ .
- تايلاند . ص ٩٦، ٥٠، ٣٠، ٢٧، ٧ .
- تايwan . ص ٢٩ .
- سنغافورة . ص ٥٦، ٤٥، ٤٤، ٣١، ٢٩، ٢٧، ١٩، ١٨، ١٥ .
- الصين . ص ٦٤، ٣٠، ٢٧ .
- فيتنام . ص ٣٠، ١٥، ١١ .
- كمبوديا . ص ١٥ .
- كوريا الجنوبية . ص ٦٧، ٢٩، ٢٨، ٢٧ .
- كينداه . ص ١٨، ١٤ .
- لاوس . ص ١٥ .
- مالزيا . ص ٦٩، ٦٢، ٥٩، ٤٥، ٣٠، ٢٤، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٣، ١١، ٨ .
- الملايو . ص ٤٠، ٣٨، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١٨، ١٦، ١٣ .
- الهند الصينية . ص ١١ .
- هونغ كونغ . ص ٦٤، ٦٠، ٥٣، ٢٩، ١٥ .
- اليابان . ص ٦٤، ٣٣، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥ .

٣- المؤسسات وأللهيّات والمؤترات

- الاتحاد الأوروبي . ص ٢٦ .
- اتحاد دول جنوب آسيا . ص ٤٥ .
- بنك الاحتياطي الفيدرالي . ص ٥٣ .

- بورصة كوالالمبور . ص ٥٤ ، .
- الدول الصناعية الجديدة . ص ٦٥ ، .
- صندوق النقد الدولي . ص ٣١ ، ٦٢ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٢ ، ٦٧ ، .
- المعهد الأمريكي الدولي لتطوير الادارة . ص ٥٦ ، .
- معهد ماسا شوستس . ص ٦١ ، .
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ص ٢٦ ، .
- المنظمات غير الحكومية . ص ٢٩ ، .
- المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . ص ١٨ ، .
- مؤسسة ستاندارد آند بوروز . ص ٥٤ ، .
- وكالة الإعلام الأمريكية . ص ٧٩ ، .
- **الاتحاد الكيزي**
- الأزمة الاقتصادية . ص ٣٦ ، ٦٨ ، ٥٦ ، ٦٩ ، .
- الأزمة المالية الآسيوية . ص ٢٤ ، ٨٢ ، .
- الاستعمار الأوروبي . ص ١٦ ، .
- الثورة الصناعية . ص ٢٥ ، .
- سقوط جدار برلين . ص ٢٥ ، .
- حرب الأليون . ص ٦٤ ، .
- حرب فيتنام . ص ١١ ، ٣٠ ، .
- الحرب الكورية . ص ٣٠ ، .
- الحرب العالمية الثانية . ص ١٤ ، ٢٩ ، .
- الغزو الياباني . ص ١٥ ، .

٥- مصطلحات وعبارات أساسية

- الألفية الجديدة . صن ، ٤٧ .
- الحرب الباردة . صن ، ١٥٥ .
- الحكم البريطاني . صن ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
- الحكم الآسيوي . صن ، ١٤٦ .
- الدول المتقدمة . صن ، ١٥٧ .
- . الدول النامية . صن ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٦٥ .
- رؤية . صن ، ٢٠٢٠ ، ٤٤ ، ٤٢ .
- السياسة الاقتصادية الجديدة . صن ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٦ .
- السوق الحرة . صن ، ٧ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٢ .
- الشيوعية . صن ، ٢٥ .
- صدام الحضارات . صن ، ١٦١ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٧ .
- العولمة . صن ، ٤١ ، ٨ .
- الفساد . صن ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٨٢ .
- القرن الآسيوي . صن ، ١١ .
- القيم الآسيوية . صن ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٧٦ .
- المعجزة الاقتصادية الآسيوية . صن ، ١٤٦ .
- النظام العالمي الجديد . صن ، ١٤٤ .
- النمور الآسيوية . صن ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٦٤ .



مَوْسُوْ وَعَامٌ

الدكتور
خَضِير بْنُ مُحَمَّدٍ

رَئِيس وزراء ماليزيا

الجلد الثالث